

١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠  
٢٠١  
٢٠٢  
٢٠٣  
٢٠٤  
٢٠٥  
٢٠٦  
٢٠٧  
٢٠٨  
٢٠٩  
٢١٠  
٢١١  
٢١٢  
٢١٣  
٢١٤  
٢١٥  
٢١٦  
٢١٧  
٢١٨  
٢١٩  
٢٢٠  
٢٢١  
٢٢٢  
٢٢٣  
٢٢٤  
٢٢٥  
٢٢٦  
٢٢٧  
٢٢٨  
٢٢٩  
٢٣٠  
٢٣١  
٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠

# تاريخ مصر الاقتصادية والمالية

في العصر الحديث

تأليف

دكتور

أمين مصطفى عفيفي غنيم

أستاذ التاريخ الاقتصادي

[ بكلية التجارة - جامعة ابراهيم ]

الطبعة الثانية

[ ١٩٥٣ ]

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (عمارة الدين سابقا)





# تاريخ مصر الاقتصادية والمالية في العصر الحديث

تأليف

دكتور

أمين مصطفى عفيفي عيسى

أستاذ التاريخ الاقتصادي

[ بكلية التجارة - جامعة إبراهيم ]

الطبعة الثانية

[ ١٩٥٣ ]

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (مماز التين سابقا)

---

الطبعة العربية ١١ شارع البسوية (درب الجمال)





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الطبعة الأولى

وبعد ، فهذا كتاب في « تاريخ مصر الاقتصادي والمالي » في عصرنا الحديث ، رأيت إعداده ونشره للحاجة الملحة لهذه الدراسة في لونها الجديد ، جريا وراء الحقيقة التي يجب أن نكشف عنها لننتفع بها ، حتى نفهم تطور الماضي ، ونربطه بالحاضر ، ونرسم طريق المستقبل بوضوح ودقة وإدراك .

والتاريخ هو الذي يكشف عن أحداث الماضي ، ويضع الحاضر في وضعه الصحيح ، ويجلو لعين الباحث ميدان الحياة البشرية ، كاملا غير منقوص ، فيربط جهد الحاضر بدراسة الماضي ويضيء الطريق إلى أمل المستقبل .

منهج علم التاريخ هو البحث عن « الحقيقة » ، لا يحد عنها ، يحفظها في سجله ، ويعيها مع الزمن — طال أو قصر — ويرويها للخلف عن السلف ، دون اعتبار لبطش حاكم أو سلطان أو قائد ، قويا في صدهاء مع الأيام في ظل الحقيقة لا يحد عنها .

والبحث وراء « الحقيقة » في كل علم وفن ، هو أسمى غايات التعليم الجامعي ، الذي يرمي إلى حرية الرأي ، وحرية الجدل والنقاش ، وقرع الحجة بالحجة ، والإدلاء بالبراهين ، وعرض المقدمات المنطقية للوصول إلى « الحقيقة » التي تعتبر أساس البحث العلمي الحديث . وكلها اختلاف الناس حول موضوع من الموضوعات ، كانت وسائل بحثه مختلفة ، وطرائق معالجته متباينة ، ووصلوا إلى تفهم الفكرة ، التي ساعدت على وجود المخترعات الحديثة التي نستخدمها في حياتنا اليومية ، وتؤثر



بدورها في محيطنا البشرى ، وترسم أسس الحضارة التي نعيش بين ظهرانيها .  
وأدوات بحث علم التاريخ ، منها الوثائق والمخطوطات في دور المحفوظات ،  
والمخلفات المختلفة في دور الآثار والمتاحف ، والكتب المعاصرة وغير المعاصرة  
في المكتبات ، مما يجعل البحث في ثوبه الجدى . كما يعتبر الفن واللغة من الأدوات  
الهامة في بحث التاريخ ، لأنه يحتاج إلى تصوير الحقيقة بعبارات مختارة ، ولغة  
سليمة ، لتنتقل إدراك الإنسان وإحساسه إلى العصر الذي يصور حضارته حتى  
يستلهم الحقائق في جوها الحقيقي ليحكم عليها الحكم الصحيح خيراً كان أو شراً ،  
خطأ كان أو صواباً ، ويعرف مدى تطور المدنية البشرية ، متقدمة كانت أو  
متأخرة ، ويبحث العوامل التي أنتجت هذه النتائج .

ولم يعد التاريخ في صورته الجافة التي تعودناها ، حاكياً لسير الملوك والحكام ،  
واصفاً المعارك الحربية ، مهملاً حياة الأفراد والشعوب التي تتكون منها الأمم ؛  
بل اتسعت آفاق دراسته اتساعاً كبيراً ، بحيث أصبح موضوعاً لدراسات مختلفة  
منها ما يمس المعارك والحرب ويسمى بالتاريخ « الحربى » ، ومنها ما يتصل بسياسة  
الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول ويعرف بالتاريخ « السياسى » ، ومنها  
ما يعالج حركات الفكر البشرى ، ويكون الرأى العام ، ويميز أسلوب معيشتهم  
وتمايلهم ، ودرجة رقيهم الاجتماعى ، وسلوكهم الخلقى ، ويعرف بالتاريخ  
« الاجتماعى » ، ومنها ما يتصل بتطور الجهد البشرى ، ويعالج مراتب الإنتاج  
والتوزيع والاستهلاك ومدى التوازن الاقتصادى بينها ، ويعرف بالتاريخ  
« الاقتصادى » ، ومنها ما يعالج تطور الفكرة في دائرة العلوم المختلفة كل في دائرة  
اختصاصه ، فيعرف بتاريخ العلوم على اختلاف فروعها ، ومنها تاريخ الطب  
والهندسة والقانون حتى تاريخ التاريخ نفسه .

وفي الحق ، إن علم التاريخ يتصل بالعلوم التي تتكون منها دائرة المعرفة ،  
فيتصل بعلوم المنطق والأخلاق والاجتماع والجغرافية والسياسة والاقتصاد  
والقانون ..



وعلى هذا النحو ، نسوق « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى » على أساس هذا المنهج العلمى ، لدراسة أحوال مصر الاقتصادية والمالية فى صورها المختلفة [ من زراعة وصناعة وتجارة وضرائب وميزانية واستغلال الأموال الأجنبية فى محيطنا الاقتصادى ] مما يوضح الأثر التطبيقى والعملى لنشاط الأمة والحكومة معاً فى حقبة من الزمن ، مرت على بلادنا ، نحكم بها على هذه الأعمال بالخير أو الشر ، ونعرف مواضع الخطأ والصواب ، ونرسم — على هديها — خططنا الاقتصادية والمالية الحاضرة ، رسماً صحيحاً ، يشع عنه الخير لعصر جديد .

هكذا عاجلت المسائل المالية والاقتصادية أمام القارئ ، كي يستطيع أن يفهم تاريخ مصر ويتعرف على تحليل « القومية المصرية فى صورها الاقتصادية والمالية » ويمكنه بذلك أن يفسر التاريخ السياسى التفسير الصحيح ، إذ البرامج الاقتصادية هى التى تسير البرامج السياسية فى دائرة خاصة سواء رضى بها الحاكم أو لم يرض . وللتاريخ برامج ، وللتاريخ فلسفة ، فإذا انتهت برامجه فى حقبة من الزمن فلا تنتهى فلسفته بانتهاء زمنه ، إنما تنتقل فلسفته من السلف إلى الخلف ، لتكون هدى وموعظة لدارسيه . ولعل فى دراسة التاريخ فى هذه الصورة ما يمكن الإنسان من فهم فلسفة تاريخ الماضى ليساهم فى تشييد البناء الحاضر على فكرة التطور فى فهم وإدراك وطريق مستنير .

مصر الجديدة

فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

المؤلف

م. ل. م. م.







## مقدمة الطبعة الثانية

نحمدك الله ، على أن نقدم « الطبعة الثانية » ، بما فيها من فصول جديدة ،  
عاجلت « برامج الحكم ومؤثراته الاقتصادية » ، حتى تتضح العلاقة بين الحاكم  
والمحكوم ، وتظهر النظم الاقتصادية التي سارت فيها البلاد ، وتفسر النتائج التي  
عاشت فيها الأمة — حكومة وشعباً .

والتاريخ الاقتصادي — بمنهجه الذي يتبعه — قد نعتة علماء الاقتصاد المحدثون ،  
بأنه « علم الاقتصاد الوصفي » ، الذي يصف الماضي — بنظمه وبرامجه —  
ليوصله بالحاضر ، فيصبح « علم الاقتصاد التطبيقي » .  
ونرجو مخلصين أن يحقق هذا الجهد ، المساهمة فيما ينبغي أن تنصرف له الجهود  
لزيادة الوعي القومي في صورة صادقة .

مصر الجديدة

في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣

المؤلف





# تقديم

## برامج الحكم ومؤثراته الاقتصادية

إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي مادة التاريخ من نواحيه المختلفة ، وكانت مادة التاريخ — في الماضي — تعنى كل العناية بدراسة سير الحاكمين ، وبيان سياستهم وذكر أعمالهم ، وسميت هذه الناحية « بالتاريخ السياسى والحربى » . وظلت دراسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم مهمة أيما أهمال ، حتى اتجهت الدراسة الحديثة إليها ، واهتمت بها ، وبرزت أعمال المحكومين ومعالم تفكيرهم ومقدار ثقافتهم ونظم معيشتهم ومدى تقدمهم ، وهى الدراسة التى تهتم بالناحيتين الاجتماعيتين والاقتصادية لحياة الشعوب ، وهى مادة « التاريخ الاقتصادى » ، يشع منها العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبذلك تكتمل مادة التاريخ البشرى .

ونسوق هذا التمهيد لإبراز الخطوط الرئيسية لهذه العلاقة ، حاملة نقط التحول التى سجلتها أحداث التاريخ حتى تظهر منها البرامج الاقتصادية التى رسمها نظام الحكم ، مستنداً عليها فى إرساء قواعد السياسة التى أنتهجها لتحقيق أهدافه وبلوغ مآربه .

### مصر حتى القرن السادس عشر

ظلت مصر حتى أوائل القرن السادس عشر ، دولة مستقلة يحكمها سلاطين الماليك ، وكانت فى أيامهم وفيرة الغلات ، عزيزة الجانب ، تبسط سلطانها على بلاد الشام والعرب ، وتتمتع بثروة طائلة من المكوس الباهظة التى كانت تفرضها على التجارة العابرة بين الشرق والغرب ، فأمكن أولئك السلاطين أن يكونوا الجيوش ويخلفوا من بعدهم تلك الآثار التى تنطق بحضارة البلاد فى عهدهم كالمساجد والمدارس والمستشفيات .

وكانت « التجارة » بين الشرق والغرب — في العصور الوسطى — تصل إلى أوروبا بوساطة عدة طرق منها :

طريق برى يخترق أواسط آسيا ثم يصل إلى البحر الأسود فالدانوب ثم يخترق وسط أوروبا .

وطريق آخر من الخليج الفارسي إلى وادى الفرات ودجلة إلى موانئ الشام المطلة على البحر الأبيض المتوسط [ كحلب والإسكندرونة ] ومنها إلى موانئ أوروبا الجنوبية .

وطريق ثالث هو طريق المحيط الهندي والبحر الأحمر حتى السويس ومنها بالقوافل إلى القاهرة ثم بالسفن في فرع رشيد حتى الإسكندرية أو على ظهور الدواب ، ومن الإسكندرية تنقل إلى موانئ أوروبا الجنوبية حتى يتولى التجار الأوروبيون [ وبخاصة البنادقة ] تصريفها في أسواق أوروبا .

وطريق يختلف قليلا عن الطريق السابق ، وهو طريق البحر الأحمر حتى « عيذاب » [ جنوب القصير ] ومنها بالقوافل إلى النيل عند « قفط » ثم إلى البحر الأبيض المتوسط .

ولإذ كانت الشام تابعة لمصر في عهد السلاطين المماليك ، كانت مصر في عهدهم متسلطة على طريق التجارة الشرقية [ طريق الفرات الذى يمر بالشام ، وطريق البحر الأحمر الذى يمر بمصر ] وقد أفادت حكومة السلاطين أكبر فائدة من الضرائب الباهظة التى كانت تجبها على التجارة التى تحتاز أحد هذين الطريقين ، حتى إذا تمكن البرتغاليون من الوصول إلى الهند سنة ١٤٩٨ عن طريق [ رأس الرجاء الصالح ] بدون المرور بالشام أو بمصر ، فتحوّلت التجارة من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى ، وانعدم هذا الموزد الهام مرة واحدة ، وأدى ذلك إلى ضعف ثروة البلاد فسامت الحالة الاقتصادية . وعلى الرغم من محاولات المماليك قهر البرتغاليين ، فإن الشطر الأكبر من تجارة الشرق تحول إلى الطريق الجديد ، وفقدت مصر مركزها التجارى الممتاز فى أوائل القرن السادس عشر .



## العثمانيون في مصر «الرأسمالية الإقطاعية»

وفي تلك الفترة ، كانت هناك دولة حربية فتية نشأت في آسيا الصغرى وأخذ ملكها يمتد شيئاً فشيئاً حتى شملها كلها ثم حاربت دولة الروم الشرقية ونزعت منها عاصمتها التاريخية [ القسطنطينية ] ولايات البلقان ، كما التحمت مع الدول الفارسية وانتزعت منها بعض أملاكها في آسيا : هذه الدولة هي دولة الأتراك العثمانيين . ولم يلبث النزاع أن نشب بين سلطان العثمانيين «سليم الأول» وسلطان المماليك «قنصوه الغورى» ، فكان النصر لحليف السلطان سليم ، إذ هزم الغورى في موقعة «مرج دابق» في شمال الشام سنة ١٥١٦ م ، ثم اجتاحت سلبي بجيوشه بلاد الشام وكانت تابعة لمصر — حتى إذا وصل لمصر هزم «طومان باي» خليفة الغورى ودخل القاهرة منتصراً .

وهكذا فقدت مصر استقلالها ، وأصبحت ولاية من ولايات الدولة العثمانية واستمرت كذلك نحواً من ثلاثة قرون ، فيما عدا أربع سنوات ( من سنة ١٧٦٩ إلى سنة ١٧٧٣ ) أعلن فيها «علي الكبير» ( أحد أمراء المماليك ) استقلاله عن الدولة العثمانية . ولكن لم تلبث الحيانة والدسائس أن تجتمعت حوله وحرمته ثمار انتصاره وعادت البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية إلى أن فتحها الفرنسيون سنة ١٧٩٨

### الحكم العثماني

بعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر وأقام بها زمناً ، عاد إلى القسطنطينية عاصمة سلطنته ، وعين على مصر والياً ، يحكمها نيابة عنه . ولكنه رأى أن ثروة

الولاية الجديدة « مصر » ، وبعدها عن مقر حكمه في الآستانة ، قد يطمعان الوالى فى الاستقلال بها . فوضع نظاما لحكم مصر أتمه من بعده ابنه السلطان سليمان القانونى ، وكان الغرض الذى وضعه كل منهما نصب عينيه ضمان عدم استقلال مصر وبقاءها ولاية عثمانية . ويلخص هذا النظام فى توزيع سلطة الحكومة فى مصر بين قوى ثلاث يوازن بعضها بعضاً ، ولا تستأثر إحداها بالسلطة ، وتكون مهمة الحكومة العثمانية التفريق بين هذه القوى كيلا تطغى إحداها على الأخرين بل تظل جميعاً تحت سلطان الباب العالى . وهذه القوى هى : —

١ — الوالى أو الباشا ٢ — الديوان ٣ — أمراء الممالك

### ١ — الوالى أو الباشا

ويعينه السلطان العثمانى ممثلاً له فى مصر . وكان الوالى العثمانى يصل إلى مصر إما برا عن طريق الشام وإما بحراً عن طريق الاسكندرية ، حيث يستقبله كبار الضباط والجند ويسرون به فى حفاوة بالغة إلى مقر حكمه فى القلعة . وكان على الوالى أن يتسلم أوامر السلطان ويشرف على إنفاذها ويرسل الجزية المفروضة على البلاد ويقود الجند فى الحرب ، وكان عليه أيضاً أن يعيش فى القاهرة ويتخذ القلعة مقراً له وهو الذى يدعو أعضاء الديوان الى الاجتماع ، ويعين ويعزل حكام الأقاليم ومشايخ القرى ، وكان عليه أن يرفع الى الباب العالى تقريراً عن شئون البلاد .

وقد جاء الى مصر ولادة عرفوا بحسن السيرة ، ولكن أكثرهم لم يكن يعنيه سوى جمع الثروة لأنفسهم وارضاء رجال الباب العالى بالمال ليجددوا تعيينهم .

وكان الباب العالى يرسل فى كثير من الأحيان الى مصر موظفين ليفحصوا أعمال الوالى ، وإذا اعتزل الوالى منصبه كلف بتقديم حساب دقيق عن الأموال التى جمعها . وكثيراً ما حدث — اذا وجدت خزانة الولاية خاوية — أن بيعت أملاك الوالى وخيوله لوفاء ما عليه من دين .



وقد عمل السلطان على اضعاف سلطة الوالى خشية أن يطمع فى الاستقلال بولايته الغنية فكان يعينه لمدة قصيرة ، كيلا يتسع له الوقت فيتخذ له أنصاراً ويثبت سلطانه فى البلاد ، وكذلك أقام بجانبه هيئات أخرى منحها قسطاً من السلطة ، لا يفرد الباشا بحكومة البلاد فيعظم نفوذه ويكثر أعوانه .

## ٢ — الديوان

هو مجلس يعاون الوالى فى حكم البلاد ، وكان يؤلف من كبار ضباط الحامية العثمانية ، أى من رؤساء « الوجاقات » ، [ وجاق : تحريف لكلمة تركية معناها « الكتيبة فى الجيش » ] وكان الوالى يعرض على الديوان الأوامر التى ترد اليه من السلطان ، وللديوان أن يخالف الوالى فيما يراه ، وأن يتصل رأساً بحكومة الباب العالى ويطلب عزل الوالى ، وهو لا يرأس الديوان بنفسه ، بل كان يتبع فى الغالب مناقشات الأعضاء من وراء ستار كما كان يفعل السلطان فى الأستانة .

وقد أصبح الديوان ميداناً للدسائس بين كبار الضباط يؤلفون فيه أحزاباً تقع بينها المنازعات ، وكان الولاة يتدخلون فى هذه المنازعات ليضمنوا لأنفسهم حماية الحزب القوى .

## ٣ — المماليك

أبقى السلطان سليم الأول بمصر أمراء المماليك أو « البكوات » ، كعنصر هام من عناصر الحكومة يوازن به نفوذ الوالى والديوان ، ليظلوا جميعاً خاضعين للدولة العثمانية . وكانت فى يدهم السلطة الإدارية فى العاصمة والأقاليم ، إذ كانت البلاد مقسمة الى مديريات يحكم كلا منها أمير من أمراء المماليك يسمى « الصنجق » ، وكل « صنجقية » ، [ أو مديرية ] تنقسم الى أقسام صغيرة على كل منها أمير من أمراء المماليك أيضاً يسمى « الكاشف » ، وكان زعيم المماليك جميعاً يسمى « شيخ البلد » وهو الذى يحكم فى القاهرة .

أضف الى ذلك أن المماليك قد احتفظوا بقوتهم الحربية ، فقد كان أمراؤهم يكثرون من شراء صغار المماليك ، ويعلمونهم القراءة والكتابة ومبادئ الدين ، ويدربونهم على فنون الحرب ليكونوا لسادتهم عدة وأعوانا اذا أضربت نيرانها فنشأت منهم « طبقة الفرسان » .

يمكن القول بأن هذا النظام قد حقق الغرض الذى كان يرمى اليه : وهو بقاء مصر تابعة للدولة العثمانية اذ تمكنت الدولة فعلا من الاحتفاظ بمصر ، وظلت مصر ولاية عثمانية الى أن فتحها الفرنسيون فى سنة ١٧٩٨ . على أن هذه التبعية كادت تكون اسمية فقط . فقد ضعفت سلطة الباشا الى حد بعيد وفقد الديوان ما كان له من شأن فى ادارة البلاد . وعلى العكس من ذلك قوى سلطان المماليك حتى أصبحت فى يدهم الأرض — مصدر الإنتاج — والسلطة الحقيقية فى البلاد ومكنتهم من عزل الولاة ومعارضة إرادة السلطان .

### الرأسمالية القطاعية

رأينا الجيش العثمانى يفتح البلاد ، والحكم العثمانى — بنظامه وقوانينه — يرسم قواعد الإدارة التى تدير عليها وفق ما تراه العقلية العثمانية وترضاه . وكانت البلاد تعيش فى ظل معركة بين الحاكم القديم والحاكم الجديد : والحاكم القديم يتمثل فى طبقة المماليك — الذين كان منهم سلاطين المماليك يجلسون على عرش البلاد ويستمتعون بخيراتهما ، ويغتصبون ثراءها من أهاليها — والحاكم الجديد يتمثل فيه الحكم العثمانى الذى تطلع الى ثراء مصر ، والوصول بكافة الطرق للاستفادة من هذا الثراء .

إذا نجد الشعب المصرى — فى كلتا الحالتين — كانت النظرة اليه نظرة استغلال للوصول الى ما فى يده ، والشعب يعمل لينتج غلات الأرض ، ولكن الحاكم — سواء كان أميراً مملوكاً ، أو حاكماً عثمانياً — كان يتخذ ضروبا مختلفة



من سلطته ليحظى بهذا الإنتاج تاركا القليل منه الذي لا يكفي حياة الشعب .

واستمرت هذه المعركة الاقتصادية — التي كانت نتائجها أهم ما يتطلع اليه  
الفتح العثماني — كي يحظى من الفتح الحربى والنظام السياسى الذى طبع به حكمه —  
بما يعود عليه بالمنافع الاقتصادية . واستمرت حالة مصر منذ القرن السادس عشر  
الى أواخر القرن الثامن عشر على هذه الصورة :

عثمانيون يحكمون البلاد يمثلون السلطة العليا فيها : وأمراء من المماليك يملكون  
الأراضى الواسعة والإقطاعيات الكبيرة ويسيطرون على المراكز السياسية  
والإدارية فى داخل البلاد ، يستمتعون بحماية الضرائب : وشعب يعمل فى الحقل  
ويخرج من عمله إنتاج الدولة ، ولكنه لا ينال من هذا الإنتاج ما يكفي معيشته ،  
اذ كان يعيش فى نظام اقطاعى رهيب ، لا يقل عن نظم الإقطاع الأوربى فى أشد  
محنه وأقسى زمانه وأحلك عصوره ، اذ كان عليه أن يسلم المحصول لسيدده صاحب  
الإقطاع ، لا يتبقى له منه الا قدراً يسيراً يدفع منه ما عليه من التزامات ضرائبية  
للدولة العثمانية ، وكان عليه أيضاً أن يعمل «سخرة» فى أرض الإقطاع . فما كان أقسى  
على نفسه من أن يذهب بماشيته وأولاده وآلاته الزراعية وبذوره الى «وسية»  
الأمير ليكمل «سخرة» ويحظى الأمير — صاحب الإقطاع — فى نهاية الموسم الزراعى  
بمحصول الأرض لقمة سائغة ، أو على حد تعبير الاقتصاديين «ربحاً صافياً» ،  
لم ينظم من أجله عملاً ولم ينفق فى سبيله نفقة حتى تستقطع من جملة الإنتاج ، وإنما  
كان ربح المزرعة صافياً لذلك الأمير .

ولم يكن الزمن يقسو على الفلاح هذه القسوة فحسب ، بل كان مستواه  
الاجتماعى ونظام معيشته وقدرته الشرائية فى مستوى لا يصل الى مستوى الإنسانية  
الكريمة ، اذ أنه لم ينل من عناية الدولة ما كان ينبغى عليها من واجبات اجتماعية  
واقتصادية نحوه . فلم يعرف الريف المصرى — فى ظل الرأسمالية الإقطاعية —  
المشروعات العمرانية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فيما ينبغى أن تخلع

على حياة الإنسان بما يشف منها روح العدالة الاجتماعية، أو ينبعث من نتائجها صفات الإنسانية التي يجب أن يعيش الإنسان في رحابها .

حقيقة ، لم نر اثباتاً بين صفحات التاريخ ولا كتب الرواد الذين جاءوا الى مصر في تلك الفترة لما ينبغي على أن أحداً من الحاكين وجه برنامجاً عمرانياً أو تعليمياً الى أهل القرى ، ولا أن سياسة اقتصادية رسمت لزيادة اقتصاديات البلاد ، ولم نر ما ينبغي على أن وباء أو مرضاً شاع بين القوم واتخذت الدولة من الوسائل الصحية والطرق العلاجية ما يحافظ على عافية الناس . والحاكم الذي يهمل شعبه هذا الإهمال ما يستحق أن يحكم شعباً ، وما يستحق أن يحمل الشعب حباً وتقديراً له ، بل تزداد الجفوة وتكبر الشجرة بين الحاكم والمحكوم ، اذ يقضى حكم التاريخ على الحاكم أن جميع وسائل حكمه اتخذها لا ابتداءً أموال الامة ، وأن المحكوم يعرف أن علاقته بالدولة تقوم — في قليل أو كثير — فيما ينبغي أن يؤديه للدولة من ماديّات ومنافع . هكذا كانت العلاقة تنبني عن أنانية واستبداد من جانب ، وفاقة وعبودية واسترقاق من جانب آخر .

والحاكم الفطن اذا كانت نظرتة الى الانتفاع بموارد الدولة ، وجب عليه أن يحافظ على أدوات انتاجه ، فإذا اعتبر الفلاح أداة من أدوات العمل والانتاج في هذا العصر ، فكان ينبغي على الحاكم أن يحافظوا على صحته ويزيدوا من ثقافته ويحسنوا نظام معيشته ، كي يقوى على العمل وزيادة الإنتاج . فالأسس الاقتصادية الصحيحة اذا نظرت الى الفلاح كعامل لزم عمله وانتاجه ، قضت القواعد السليمة بالمحافظة عليه ، زد على ذلك أن الحاكم لا بد أن ينظر اليه نظرة اجتماعية سامية ، على أنه يمثل شعبه الذي يحكمه ، فلا بد من اكرام انسانيته ، فكلماً زادت الإنسانية في مرتبتها زاد الشعب تقدماً ، فارتفعت معايير الحكم وسمت الاهداف فيما ينبغي أن تشمل وسائل الحكم نحو تحقيقها ، اذ ترتفع معها قيمة الحاكم وأمته في نظر الأمم المتمدنية الأخرى ، فتشرق فلسفه الحكم في أضواء جديدة تزيدها قدراً وتعليها قيمة في موكب الحضارات بين الأمم الراقية .

## سوء الحالة الاقتصادية

ان هذه الحالة التي سبق وصفها ، لم يكن من شأنها أن تشجع على تقدم اقتصادى ما فى أية ناحية من نواحي النشاط الاقتصادى كالزراعة والصناعة والتجارة . والتقدم الاقتصادى يحتاج الى استقرار سياسى فى نظم الحكم ، وعلاقة المحكومين بالهيئات الحاكمة ، ولكن حرمان البلاد من حكومة ثابتة منظمة ، وسعى الحاكمين الى ما يعود عليهم أنفسهم بالمنافع الذاتية والمنازعات بين الأمراء ، كل هذا أدى الى اضطراب الأمن وما يتبعه من فقدان الثقة المالية والتجارية ، وإلى إهمال المشروعات الحيوية فى الري والزراعة والصناعة والتجارة والصحة والتعليم .

## إهمال شؤون الزراعة

ولما كانت الزراعة المصرية تعتمد فى ريعها على مياه النيل ، وعلى مياه الفيضان على وجه التخصيص ، كان انخفاضها يتبعه قلة المحصولات الى درجة قد تنشر المجاعة فى البلاد لأن مياه الفيضان لاتصل الى أكبر مساحة من الأراضى الزراعية . وقد أدى إهمال الحكومة مشروعات الري الحيوية الى مضاعفة الأثر السيئ الذى يحدثه انخفاض النيل عن مستواه العادى فى بعض السنين . اذ لا شك فى أن اهتمام الحكومة بمثل تلك المشروعات وتحكمها فى مياه النهر بإقامة القناطر وحفر الترعة وحجز مياه الفيضان لوقت الحاجة ، وإيصالها الى أكبر مساحة من الأراضى ، يخفف كثيراً من أثر تلك العوامل الطبيعية ويزيد الإنتاج الزراعى فى البلاد مما يدعو الى الثراء .

## اضطراب المعاملات بين الناس

واذا أضفنا الى ما تقدم عامل اضطراب العملة والموازين والمكايل التي كانت



مستعملة في مصر وسوء تبادل النقد بين الأفراد أدركنا مقدار الاضطراب الذي كان يقاسيه أفراد الشعب في معاملاتهم المالية . ولا ريب أن انتظام الإدارة المالية من أهم العوامل في التقدم الاقتصادي .

### تحول طرق التجارة عن مصر

وهو أكثر العوامل أثراً في سوء الحالة الاقتصادية ، فقد تحولت طرق التجارة بين أوروبا والشرق الى طريق رأس الرجا الصالح الذي كشف في أواخر القرن الخامس عشر فتحوّلت التجارة من البحر الأبيض المتوسط الى المحيط الأطلسي وفقدت مصر بذلك المركز التجاري الممتاز الذي كان لها في عهد السلاطين المماليك .

وهكذا فقدت مصر — على أيدي العثمانيين — استقلالها السياسي ، بعد أن فقدت مركزها الاقتصادي الممتاز .

### الحركات الاستعمارية

استمرت وسائل الحكم في مصر — أكثر من قرنين من الزمن — في تضارب بين الولاة العثمانيين والأمراء المماليك ، والشعب بينهما يقاسى ألوان الظلم والعسف — كما رأينا . وتظهر على مسرح السياسة المصرية إحدى القوتين تكون لها الغلبة فتسير دفة أمور البلاد : فإذا كان الوالي العثماني قويا استطاع أن يدبر أموره بوسائل العصر — التي كثيراً ما تكون — بتدبير مؤامرات ضد الأمراء المماليك : بتفريق كلمتهم وقيام الفتن بينهم وتقريب حزب دون آخر ، وتقوية فريق على فريق ، حتى يصفو له الموقف ويتمكن من تنفيذ أهدافه ، فيظهر الحكم العثماني قويا على مسرح البلاد . وعلى النقيض ، نجد أن الأمراء المماليك تتحد كلمتهم تحت إمرة أحدهم يتخذونه زعيماً لهم ، تقوى به أحرارهم أمام الوالي العثماني فيضطر أن ينفذ رغبتهم ، وتسير أمور البلاد بما يشيرون .

ولقد استطاعت أحداث القرن الثامن عشر ان تمثل فترات قوية من ظهور بعض الأمراء المماليك أقوياء يوجهون كلمتهم ويحزمون أمورهم ، ويخضعون الوالى لنفوذهم ، ويسيرون دقة الأمور وفق رغباتهم . ولقد ساعد على ذلك ما كان يشغل تركيا فى أوربا من حروب كثيرة ، إذ قامت كل من النمسا والروسيا تطبق على ممتلكات الدولة العثمانية ، فخاضت معها الحروب التى أضعفت الدولة العثمانية حتى أنها لم تستطع أن ترسل الحملات التأديبية التى كان يجب أن ترسلها لتثبيت حكمها فى البلاد .

ويحدثنا التاريخ عن الحركات الاستقلالية — أو شبه الاستقلالية — التى قام بها أمراء المماليك فى القرن الثامن عشر ، فنسمع عن هؤلاء الذين استقلوا بأمور البلاد فى الداخل وقبضوا على مواردها ، وفى أيديهم جمع الضرائب وحصيلة الإيرادات وقيادة الجند وإمارة الحج وملكية الأرض .

وتاريخ القرن الثامن عشر يحمل وعياً صادقاً لأحوال الأمراء المماليك وخططهم للوصول إلى السلطة والنفوذ ، ووصفاً لمعيشتهم وبناء قصورهم ومدى ثرائهم . وكان منهم من يحمل برنامجاً إصلاحياً لحكم البلاد واستقلالها عن الدولة العثمانية ، ومنهم من كان يعمل ليكسب المال ويبتز الثروة ليعيش عيشة البزخ واللهو ليحظى بمتاع الحياة بعيداً عن مقاصد الحكم الصحيح .

ومن يود تفصيل هذه الأحداث يرجع إلى صفحات التاريخ التى سجلت سير هؤلاء الأمراء : ومنهم « الأمير رضوان » الذى كان قوى الشكيمة كبير المقصد ، يجمع فى منزله العلماء والأدباء من رجال الشعب وعلباء الأزهر ، إذ جعل من الاستنارة والعلم والحكمة منابت للحكم الصحيح . وكذلك « على الكبير » وحركته الاستقلالية الكبرى التى مكنته من أن يستقل بأمور الدولة — فى الداخل والخارج — وقد خرج بجيشه لمحاربة الدولة العثمانية فى بلاد الشام ، ولكنه حيل بينه وبين تنفيذ مشروعه ، إذ اغتيل من بين جماعته الذين حقدوا عليه ودبروا الخيانة له .

وكذلك الحركة التي قام بها «محمد أبو الذهب» — أحد عماليك «علي الكبير» — كأنه يريد أن يواصل الحركة الاستقلالية — التي كان يريد لها سيده — ليكون نجاحها على يده هو ليحظى التاريخ باسمه .

وكان من هؤلاء أيضا الذين رسموا طريق الاستقلال بالبلاد ، وعملوا على تدعيم مركز «الحكومة الثنائية» التي قام على تدبير أمورها «مراد وإبراهيم» ، ولكنهما كانا يهدفان — فيما رسما — إلى أن يحظيا بالمال لمتاع الحياة ، فقسيا في جمع الضرائب وظلما الفلاح ، وكانا رسولى الطاغوت فيما سارا فيه متعلقا بسياسة الحكم إلى أن جاءت الحملة الفرنسية على مصر .

### الرأى العام — «البرهوانية المستفيرة»

يرى بعض المؤرخين أن الظلم الذى يقع على شعب ما ، لا يستطيع ذلك الشعب أن يرد اعتباره ويدفع عن نفسه هذا الظلم كلها كان الحاكم قاسيا ظالما . ولكن الحقائق التي فسرت الثورات التي قامت في سجل التاريخ ، كانت بمثابة رد الاعتبار لما وقع على الأفراد والجماعات من ظلم الحكام ، سواء كان رد الاعتبار من ذلك الحاكم نفسه أو من الذين ورثوا الحكم من بعده . والشعب الذى ينال قسوة وظلما من الحاكمين لا يظهر منه رد فعل لهذه القسوة — فى أول الامر — بل قد يتحملها صابرا ، ثم إذا ما توالى المظالم وتجمعت أسباب الفساد نبتت بذور التآلم فى داخل نفسه ، وتجمعت عوامل التذمر التي ملكت أحاسيسه وشعوره — ولا يكون ذلك قاصرا على فرد — بل يتخذ الشعور العام فى نفوس الأفراد ، ويسود الوعى روح الجماعة بما يشبه الرجل التي تغلى النفوس فى محيطه ، ويصبح الانين بخار مائه ، حتى يصل فى النهاية إلى الإيمان بالجهاد فى سبيل حقه ، فإذا ما وصل إلى ثغرة يخرج منها فتكون الثورة التي تجرف أمامها العوامل المناهضة لها ، هادمة أمامها ما يقف فى سبيل تحقيق أهدافها .

\* \* \*



والشعب المصرى حمل أنين الظلم والقسوة وفساد الحكم ما يزيد عن قرنين من الزمن وطلعت عليه أحداث القرن الثامن عشر — وهو لا يزال يحمل عوامل التدمير وبواعث الضيق ، وكان يتطلع إلى زعامة تجمع شمله وتوحد مقصده وتتكلم باسمه فلم يجد من يلبي دعوته ويشبع رغبته ، وكان فى هذه الحالة لا يتطلع إلى ثورة جارفة : لأن الزعامة تنقصه من ناحية ، ولأنه يرى فى الدولة العثمانية أنها دولة اسلامية وسلطانها خليفة المسلمين وواليه فى مصر نائب عنه ، فلم تكن نظراته إلى الحكم العثمانى نظرة دولة أجنبية تحكم البلاد وإنما دولة اسلامية تحمل الزعامة الروحية والدينية التى يجب أن يهتدى بهديها ويتمسك برباطها . كما أن الشعب كان يرى فى أمراء المماليك — رغم ظلمهم وقسوتهم — أنهم مصريون ، أصحاب السلطان فى البلاد قبل العثمانيين ، ولم ينظروا إليهم أنهم مماليك اشتروا من أسواق العبيد وتربوا على طريقة خاصة نشأت منهم طبقة الفرسان فى البلاد ، بل إنما نظروا إليهم على أنهم أصحاب الأرض ، لهم سيادة الحكم وسلطان القرى ، لا يعرفون سيادة غير سيادتهم فى الريف والأقاليم ، يتوارثها الابن عن الاب حتى أصبحت وراثته الأيام وتقاليد الزمان ، يخضعون لهم فى غير وعى ، وأصبحت طاعتهم من الفطرة الملازمة لنفوسهم .

وإذا كانت علاقة الشعب بالحاكم على هذه الصورة ، بما فسر لنا بقاء الحالة على نمط واحد مدى سنين طويلة إلى أن جذبت الحركات الاستقلالية — التى سجلها تاريخ القرن الثامن عشر — إليها الطبقة البرجوازية المستنيرة ، وهى الطبقة المتوسطة ، لا هى طبقة أصحاب الاقطاع ولا هى طبقة الدهماء الذين يعملون فى الحقول ، بل إنما هم الذين نبتوا فى منابت العلم واستناروا بالعرفان ، وهم علماء الأزهر ، الذين خرجوا من نطاقهم الضيق القاصر على التدريس فى الأزهر ، إلى مجالس الحكام وأصحاب النفوذ ، الذين اتخذوا من استنارتهم استشارة فى أمورهم ، فاستطاع هؤلاء العلماء أن يلبسوا الأحداث نتيجة هذه الصلة بل تنبهوا إلى ما كان يحدث فى محيط الأمة أكثر مما كانوا وهم فى عزلتهم ، بل حملتهم الدقة أن يعرفوا

ما يجرى فى القلعة وبيوت الامراء وما يحول فى نفوس كبار القوم من المصريين ، بل وجهوا الراى فيما ينبغى أن يكون عليه الحكم من العدل . وكانت المسألة فى أول الامر لا تتعدى المشورة والنصح حتى كانت أيام « مراد وإبراهيم » . وكان ظلم هذين الأميرين واضحاً بيناً فى قسوة ما فرضوا من الضرائب على عامة الشعب صناعات وتجاراً ، واشتد الضيق بهؤلاء فما كان منهم إلا أن يذهبوا إلى مكان « البرجوازية » وهو الأزهر ، وإلى العلماء يشكون ويطلبون منهم أن يتكلموا باسمهم ويتوسطوا فى رفع هذه المظالم عن كاهلهم . وكانت هذه نقطة تحول فى حياة الشعب ، إذ ظلم فتحمل الظلم ولكنه لم يصمت كما كان من قبل ، وإنما شكوا وخرج صوته يفسر الشكوى ، ولم يذهب بشكواه إلى رجال الحكم فى مقرهم — سواء فى القلعة أو فى بيوت الامراء — وإنما ذهب إلى المكان الذى عرف أنه مقر « الزعامة الشعبية » ، فذهب إلى الأزهر وأعلن شكواه إلى رجاله — وهم من صميم الشعب — ليتكلموا نيابة عنه ، وسطاء له موكلين باسمه لقضاء مصالحه . هكذا كانت البدور الأولى للرأى العام فى المجتمع المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر ، ولعل ذلك كان ترديداً لصدى الحركات الاستقلالية التى حمل لواها الامراء المماليك ، فأيقظت تلك الحركات وعى الشعب فيما ينبغى أن يكون له من صوت مسموع ، يحمل رغباته ويدعو إلى احترام حقوقه . وتحدثنا سجلات التاريخ بأن العلماء قد تكلموا باسم الشعب حقاً وأنهم اتجهوا إلى الحاكمين مبدئين شكواه فيما وقع عليه من ظلم بل تعدى هؤلاء العلماء الشكوى إلى المجادلة والنقاش وقرع الحجة بالحجة حتى يستطيعوا أن يحظوا بالنتيجة وينالوا تقدير الشعب فيما وكل إليهم تحقيقه . وقد ناصرتهم الأحداث ، إذ لا ينسى التاريخ ما قد حدث فى اجتماع عقد فى « بيت السادات » بين العلماء وبين « مراد وإبراهيم » لسمع هذان الأميران شكوى الشعب ويتحقق رجاء العلماء برفع الضرائب التى فرضت على عامة الناس بالقاهرة ، ولكن العلماء إذا ما وصلوا إلى تحقيق هذا الأمل لم يجعلوه رجاء منهم وعفواً من الحاكمين وإنما سجلوا « حقوق الشعب » فى وثيقة بين الامراء من جهة وكبار العلماء —

وسطاء الشعب — من جهة أخرى بشروط معلومة ، أساسها العدل والنزاهة  
ومراعاة أصول الحكم فيما ينبغي أن تكون عليه قواعد الحاكمين للمحكومين ،  
وهو أمر جديد في حياة مصر السياسية ، إذ عرف الشعب زعامته ، والزعامة  
تواصل تحقيق أمل الشعب في اتفاق مكتوب واضح الاهداف .

وكان من هؤلاء العلماء الذين اشرأبت اليهم الاعناق ، وحملوا لواء التحرير  
وتحملوا عبء « الزعامة الشعبية » المشايخ العروسي والفيومي والمهدى والشرقاوى  
والبكري والدواخلي والجبرتي والسيد عمر مكرم ، وبرز من التجار السيد أحمد  
المحروقي .

هكذا تبدأ الحلقة التاسعة من القرن الثامن عشر ، وفي مصر مدرسة جديدة  
[ برجوازية مستنيرة ] تجمعت حولها أفكار جديدة تربط العلاقة بين الحاكم  
والمحكوم . وعلى الحاكم أن يقدر كلمتها ؛ لان ورائها شعباً تطلع إليها ، فاذا قضت  
تلك الجماعة بكلمة في نظام الحكم كان على الشعب أن يسير وراء تلك الكلمة ،  
فلو رأوا الثورة لكان الشعب ورائهم في ثورته .

وهكذا انتقلت أحداث مصر من مهادنة بين العثمانيين والمماليك إلى وجود  
طرف ثالث كان هذا الطرف مهما من قبل وهو الشعب فاذا أراد العثمانيون أو  
المماليك أن يتغلب كل منهما على الآخر ، وجب عليه أن يتجه إلى الشعب ، فأصبح  
الشعب ميزان الغلبة لمن يتجه اليه ، ولا تزال البلاد تخضع في حياتها الاقتصادية  
« للرأسمالية الإقطاعية » وتطلع اليها الطبقة « البرجوازية المستنيرة » بما تحمله من  
وعى فكري ، وإدراك لحقوق الشعب .

\* \* \*



## الحملة الفرنسية — « البرجوازية الإقتصادية »

أرسلت فرنسا في سنة ١٧٩٨ حملة عسكرية بقيادة « نابليون بونابرت » لأغراض سياسية واقتصادية منها الحصول على مركز ممتاز في الشرق الأوسط والتحكم في طريق المرور إلى الممالك الآسيوية ، والتمتع بشراء مصر ، ونشر تجارة فرنسا في أسواق الشرق مما يعود عليها بفائدة مادية وأدبية ، منافسة في ذلك دولة إنجلترا .

وسارت الحملة في أغراضها السياسية للقضاء على طبقة المماليك ، ودارت المعارك الحربية ، وتم لها حكم البلاد . وصحب الحملة بعثة علمية مكونة من مائة عالم من كبار المختصين في جميع العلوم ؛ فدرسوا أحوال مصر زراعية وصناعية وتجارية ونظمها المالية وأحوالها الاجتماعية ، ووصلوا هذه الدراسة ، وهم تحت نير المدافع يتنقلون في ظل السلطة العسكرية ، تحميمهم وتكفيهم مؤنة البحث وسجلوا هذا التراث الخالد الذي يعتبر أول المصادر لنشاطها في كتاب سموه « وصف مصر » *Description de l'Egypte* ، مكونا من ٣٦ مجلداً منها ١٢ جزءاً مصوراً لحيوانات ونباتات وآثار مصر ، ولم يسجلوا ما شهدوه فحسب ، بل تعدوه إلى تدوين ما رأوه من وسائل الإصلاح لحالة البلاد .

### الشعب والحملة

جاءت الحملة الفرنسية — كما رأينا — تحمل وعياً ، وتردد صدى لما انطوت عليه أحداث الثورة الفرنسية التي تمثل شعارها في « المحبة والإخاء والمساواة » . وعلى هذا فإن الحملة الفرنسية وإن كانت حملة استعمارية جاءت لتعتدى على حقوق

البلاد ، إلا أنها تختلف — في حد ذاتها — عن الحملات الحربية الأخرى ، لأنها تمثل مبدأ جديداً في التاريخ البشرى ألا وهو « النظام الديمقراطي » الذى يقوم على تمثيل إرادة الشعب تمثيلاً صادقاً بخلاف ما تتجه إليه البلاد التى تخضع للنظام الملكى الذى يستند على نظرية « الحق الإلهى » ، وفى ذلك تأييد للحكم المطلق الذى لا يعرف للشعب حقوقاً قبل الحاكمين .

والحملة الفرنسية — على هذا الأساس — تمثل انقلاباً خطيراً حدث فى المجتمع الأوروبى ، تمثل صوت الشعب ، والكفاح ضد الظلم ، والقضاء على الطبقة الارستقراطية ، وانهيار « الرأسمالية الإقطاعية » ، والإعتراف بحقوق الإنسان لافرق بين فرد وآخر فى هذه الحقوق ، والعمل على تحقيق الرفاهية المادية لأفراد الشعب حتى تسمى الثغرة بين طبقات المجتمع .

والحملة الفرنسية جاءت إلى مصر لتحقيق مغنا لبلادها وللانتفاع بثراء البلاد المصرية ، وفى اعتقادهم أن هذا الثراء مغتصب من أيدي المصريين ، اغتصبته طبقة المماليك الذين اعتدوا أيضاً على التجار من الرعايا الفرنسيين .

فلا غرابة إذاً — فى نظرهم — أن يأتوا إلى مصر بحملة يؤدبونها بطبقة المماليك ، وفى نفس الوقت يقضون بذلك على نظام الإقطاع فى مصر ، ويحررون البلاد من الطبقة « الارستقراطية » ، ويلغون الضرائب الفادحة التى كانوا يفرضونها على أفراد الشعب ، ويخففون ثقل حكمهم عن نفوس عامة الناس بما تفتنوا فيه من ضروب القسوة والظلم حتى إذا ما تحققت هذه الأهداف أفادت الحملة واستفادت : استفادت بما تحققه من برنامج أنت من أجله ، يعود عليها بامتلاك أغنى بقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، وبالتحكم فى موقع جغرافى فريد يعتبر الباب الذى يشرف على بقاع الشرق الأوسط ، بل يتحكم فى طريق انجلترا إلى الهند ، وفى ذلك تشجيع — من ناحية أخرى — لتجارة فرنسا فى أسواق الشرق الأوسط وإعادة المركز القديم لطريق التجارة الذى تأثر — أيما تأثر — بطريق رأس الرجاء الصالح ، كما أنها أفادت فى محاولة تغيير نظم الحكم من النظام « الاتوقراطى »

إلى « النظام الديمقراطي » الذى ترمز إليه الثورة ومبادئ الجمهورية الفرنسية ،  
وفى تبديل نظم الاقتصاد من : « الرأسمالية الإقطاعية » إلى « البرجوازية الاقتصادية »  
بما تحققة من عدالة اجتماعية وحرية اقتصادية مما أدى إلى إحداث هزات عنيفة  
فى اقتصاديات الريف المصرى : إذ ألغيت الحملة نظام الالتزام وصارت أموال  
الأمراء ، وجعلت الفلاح ينتفع بإنتاجه ويصبح مالكاً لأرضه . أوجدت تلك  
المحاولات هزة فى « الرأسمالية » وهدماً للسيادة الإقطاعية ، حتى إذا ما تحققت  
تلك المبادئ الاقتصادية تحرر الفرد من سلطة المالك ، وتخلصت القرية من  
عسفهم وظلمهم . وهكذا تشع أضواء جديدة من الناحيتين السياسية والاقتصادية :  
فمن الناحية السياسية ، محاولة تفهم الجمهور المصرى مبادئ الديمقراطية بدلاً مما عاش  
فى ظلاله من نظم الحكم الاوتقراطى . ومن الناحية الاقتصادية : محاولة تبديل  
الحال بأن يتفهم القوم حقوقهم الاقتصادية وإقرار القضاء على النظام الإقطاعى  
وإحلال النظام البرجوازى بدلاً منه .

ولا يعنيننا — هنا — معالجة ما ذكرته كتب التاريخ السياسى عن الحملة  
وإعدادها ، وما صادفها من حوادث ، وإنما الذى يعنيننا — حقيقة — موقف  
الشعب من الحملة ، وموقف الحملة منه .

أعلن « نابليون » منذ أن وطئت أقدامه أرض مصر ، أنه ما جاء محارباً  
للشعب المصرى وإنما مخلصاً له من عسف المالك وظلمهم ، وأعلن فى « منشوره »  
المشهور الذى أذاعه باللغة العربية ذلك المعنى ، بل زاد فيه — ما يدعو إلى التأثير  
فى نفوسهم — من أنه أعتنق الإسلام ، فلا خلاف بينه وبينهم فى الدين . وقد  
يكون ذلك الإعلان نتيجة لما عرفه من التفاف الشعب حول العلماء بعد أن أصبحت  
لهم السكامة المسموعة فيه ، يتولون زمام أموره ويخاطبون الولاة والحكام باسمه  
ويدافعون عما يلحق به من أذى وظلم . فلا غرابة إذاً من أن يكون إعلان نابليون  
إسلامه ، باباً من أبواب الاستمالة ، وتقريب النفوس إلى التعاون معه ، ليستطيع أن  
ينال رضا النجوم ، فيؤمن الحملة طريقها لمواصلة تأديب المالك .



ولكن المدرسة التي تمثلت فيها الزعامة الشعبية ، والتي اتجه إليها الرأي العام المصري — كما رأيناها في آخر القرن الثامن عشر — لم تقف إزاء الحملة الفرنسية موقفاً موحداً ، بل اختلف الرأي فيما بينها ، وانقسمت إلى فريقين : الاغلبية منها تسير أفرادها الزمن وتدهن الحوادث ، تدور معها كيفها دارت ، لا تقف موقف المعارضة الصحيحة ، لم يعدوا أنفسهم إعداد الجهاد والمران على مشاقه . وكان من هذا الفريق الشيخ الشرقاوي والفيومي والسادات والبكري والمهدي والدواخلي وغيرهم من الاسماء التي رددتها حوادث ذلك العصر .

وسرعان ما لبى هذا الفريق طلب نابليون عندما رغب في مقابلتهم ، فرحب بهم وأفهمهم نظام الجمهورية الفرنسية ، وما يحمل لهم من حكم شريف ، ومشاركة في ذلك الحكم واتجاه إلى بعث الحياة المصرية الصحيحة . وأراد أن يبرهن على صدق نيته وتحقيق وعده فأنشأ « ديواناً » وجعلهم أعضاء هذا الديوان ، يدرسون ما يعرض عليهم من قوانين ، معلنين قواعد الشريعة الإسلامية فيما يمسها . وفي ذلك رسم جديد للسياسة المصرية ، إذ هدف الحاكم إلى إشراك رجال الامة في أعماله ، وجعل لهم حق المناقشة وإبداء الرأي قبل إصدار القرارات ، على أن يكون مصدر التشريع — طبقاً لما عرف من عقائدهم — حتى إذا ما كانت القوانين مطبقة لا تخرج عما ألفوه ، ولا تبتعد عن تقاليدهم وعقيدتهم ، وبذلك تصبح الاستمالة صادقة بين الحملة والشعب ، فيتفرغ تفرغاً كاملاً للقضاء على طبقة المماليك بل ويستعد لمواجهة أي طارئ تعده تركيا وحليفها إنجلترا .

أما الفريق الثاني من مدرسة الزعامة الشعبية ، يكاد ينحصر في فرد — هو السيد عمر مكرم — اتخذ لنفسه مبدأ خاصاً يقوم على الجهاد والمناضلة ، لا يرى في الحملة إلا شيئاً واحداً يقوم على تدخل أجنبي في حقوق البلاد ، يراه استعماراً كاملاً أسوأ — بوعوده المعسولة — من ظلم المماليك وحكم العثمانيين ، وضرب المثل على ذلك في موقعة امبايه عندما كان النضال على أشده على الضفة الغربية من النيل ، والقتال دائراً بين الفريقين والمماليك ، وكان لسان حاله يقول ما موقف

شعب مصر إزاء هذه المعركة ، وما نصيبه من الدفاع عن حقوق بلاده والاستعمار الأجنبي قد وطئ أرض مصر ... إذا ما السبيل والشعب أعزل ، لم تعط له فرصة لأن يستعد لحرب وأن يدافع عن بلاده .

لقد اعتاد الناس — كما رأينا — إذا ما أصابهم مصيبة أن يذهبوا إلى الأزهر وعلماؤه ، ولكنهم لم يجدوا في هذه المرة أغلب العلماء ، لأنهم قد استكنوا في دورهم إلا السيد عمر مكرم الذى خرج الى الضفة الشرقية من النيل والقوم حوله يهللون ويكبرون ويدعون المولى لنصرة الممالك — رغم عداوتهم لهم — ضد الاحتلال الأجنبي ، والسيد عمر يهذى من روعهم ويقوى نفوسهم حتى إذا ما باننت نتيجة المعركة والهزيمة قد دبّت في صفوف الممالك والتقهقر قد بدا من جانبهم ، تطلع الشعب المصرى إلى الموقف فى جد وشعور وطنى ، يدل على ما يحمله من حب لبلاده ، إلا أنه حينئذ يحتاج إلى من ينظمه فسرعان ما اشتركوا فى القتال بنفوسهم وهراواتهم وسلاحهم الذى هو أقوى وأشدّ بأساً ، وهو سلاح الروح المعنوية والإيمان الصادق فى الجهاد . لا نقول إن ذلك قد غير من نتيجة المعركة التى أصبحت فى جانب الفرنسيين ، بل إنما نقرر أن الشعب لم يكن فى ملهى لينظر إلى جيشين متحاربين ، فقد دخل المعركة يدفعه الشعور القومى على أنه كان واجباً — قبل كل شيء — أن تكون المعركة معه لأن أرض البلاد هى وطنه . ولم يرض السيد عمر مكرم أن يعيش فى ظلال الحكم الأجنبي الجديد مهما كانت مبادئه ، فعقد النية — آخر الأمر — على أن يخرج مع من رضى الخروج من البلاد ، فهاجر وقاسى فى الهجرة من متاعب ومشاق ، ونقصت أمواله وتعرضت عائلته لمتاعب كثيرة ، وكذا غيره من متابعى رأيه وأخصهم السيد أحمد المحروقى من تجار القاهرة ، كان ذلك لتحقيق مبدأ وفى سبيل تنفيذ فكرة ، وهو تحرير البلاد من الاستعمار الأجنبي . ولعل هؤلاء الذين هاجروا كانوا يريدون الاتصال بالجيش العثمانى وهو آت فى طريقه من بلاد الشام يزودونه بالمعلومات ويبشون إليه أسرار الموقف ، وهو فى نفس الوقت يحمل معنى آخر

وهو أن فريقاً من الشعب المصرى يرمز إلى مناضلة الاحتلال الأجنبى .

ولم يكن الشعب ليرضى عن تصرف حكومة الحملة الفرنسية ، فكثيراً ما اضطروا الفرنسيون إلى فرض الضرائب والغرامات لتسد نفقات الحملة — بعد أن أصبحت منعزلة فى مصر بتحطيم الأسطول الفرنسى فى معركة أبى قير البحرية — التى غيرت تاريخ الحملة مما دعا إلى سخط الشعب وهياجه حتى أنهم لم يتقبلوا إصلاحات الحملة ومشروعاتها قبولاً حسناً وفى نظرهم أن المثالية اختلفت عن الواقعية .

وكان الفرنسيون يستخدمون العلماء فى تهديده الجوع الشائنة . ويحدثنا الجبرتى ، فى أكثر من موضع أنه كان الشعب يعتدى على العلماء بالشتائم ، بل قد وصل فى بعض المواقف إلى الاعتداء عليهم بأكثر من هذا مما يدل على أن المدرسة الأولى قد خالفت الطريق الصحيح .

وكان الزعيم الذى يحقق رجاء الشعب ، ويحس بشعوره هو السيد عمر مكرم وهو لا يزال فى منفاه ، وعند ما استولى الجيش الفرنسى على « يافا » وجده بها ومن معه من المهاجرين فأمنه رجال الجيش هو وأصحابه وأرسلوهم إلى القاهرة . وكان فى عودة الزعيم إلى وطنه تحقيق لاستجابة آماله فسرعان ما قضت الأحداث بثورة مارس سنة (١٨٠٠م) . فقد ثار الشعب وقاد زمامه السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى ، يعدان العدة ويجمعان الأموال ويحسمان النفوس وينظمان الصفوف ويأمران بحفر المتاريس كما أعدا مصنعاً للبارود والأسلحة بحى الأزهر ليكمل النقص الذى وقع فيه السيد عمر مكرم فى موقعة إمبابة ، وبذلك صادف رأى الذى مال إلى محاربة الاحتلال الأجنبى آمال الشعور القومى ، وبرزت زعامة السيد عمر مكرم لهذا الشعور فيما يجرى من الأحداث فى مصر .

### تخطيط المشروعات الاقتصادية

وعلى هذا ، حملت الحملة الفرنسية معها العقلية الأوربية المستنيرة ، والثورة الفكرية والروح الوثابة التى بذرتها نتائج « الثورة الفرنسية » فى فرنسا . حملوا



معهم « ثورة التجديد » لأموال مصر الراكدة.. والأعمال المتواترة على نمط واحد وفتحوا لنا الباب في التفكير في هذا الطريق الذي يعود على البلاد بالخير ، وحملت هذه الدراسة المشروعات والتصميمات الكثيرة لإحياء نهضة في البلاد على الصورة الآتية :

## ١ — الزراعة

وجد علماء الحملة أن طبقة المماليك ونفوذهم في القرى ، عقبة من العقبات أمام التجديد الزراعى لأنهم يتمتعون بالأراضى الواسعة ، وبسلطة جمع الضرائب من الفلاحين ، وبسلطانهم على السراد الأعظم من السكان ، يوجهون الزراعة على الصورة التى ترضيهم وتملا جيوبهم بالمال ، غير مباليين بطرق الإصلاح الزراعى الذى ينحصر فى تجديد وسائل الري ، وتسميد الأرض ، وإعطاء الفلاح حقوقه المادية ورفع مستواه الاجتماعى .

عرفوا فى بلادهم معنى « الانقلاب الصناعى ، وحاجة الصناعة إلى المواد الخام وقيمتها فى الإنتاج الزراعى ، وعرفوا قيمة الثراء الموجود فى مصر ؛ وصعب عليهم إهمال الأراضى البور من غير أن تزرع وعرفوا أيضاً حقوق الإنسان التى كانت من الأركان التى قامت عليها الثورة ، وعرفوا كيفية التحرير من النظام الإقطاعى ، فرأوا من هذا كله ، أن الإصلاح يجب أن يتخذ طريقه فى أهم أسس الإنتاج فى مصر ممثلاً فى الزراعة .

وكانت وسائل العلاج فى نظرهم ، هى إضعاف سلطة طبقة المماليك — التى تمثل « طبقة الأشراف فى المجتمع المصرى ، — والحد من سلطانهم فى القرى ، والتقليل من حقوقهم للملكية الأرض ، ومنح الفلاح أرضاً يزرعها ليتمتع بحقوق الملكية الشرعية فيها . وبهذا تمكنه الجمهورية الفرنسية من ملكية أدوات العمل وهى الأرض .

شاهد رجال الحملة فيضان النيل ، وعرفوا الماء الضائع الذى يذهب إلى البحر

فى ذاك الوقت ، فلو امكن حجز هذه المياه لوقت الحاجة وصرفها حسب اوقات الزراعة ، وحاجتها الى الماء ، لامكن إدخال زراعات جديدة ممايزيد فى الثروة القومية للبلاد واستطاعو بذلك دراسة وسائل الرى الدائم لخدمة الزراعة ، حتى يعى السواد الأعظم من السكان أن الحكم الفرنسى أتى بشىء جديد ، فيه كسب ماذى يعود عليهم ، فىكون ذلك سبباً من الاسباب الداعية إلى الهدوء والسكينة وتوطيد الأمن فى البلاد ، وكسب هؤلاء فى جانبهم ضد الممالىك .

## ٢ — الصناعة

عند ما حطم « نلسن » قائد الاسطول الإنجليزى ، الاسطول الفرنسى فى موقعة « ابو قير البحرية » ، اصبحت الحملة الفرنسية محصورة فى مصر ، بعيدة من الاتصال بفرنسا ، فعملت جهد الطاقة على الاعتماد على موارد البلاد .

وجدت الحملة ان « مراد وإبراهيم » قد أقاما فى القاهرة والروضة والجزيرة مصانع حربية ، كما وجدت مصانع يدوية للنسيج ، وان الصناعة فى مصر متأخرة ، وأخذت الحملة من هذه المصانع مراكز جديدة للانقلاب الصناعى ، فنظموها على اسلوب جديد يتفق وحاجاتهم ، فأسسوا دور الصناعة لصنع الأسلحة اللازمة للجيش ، وكذلك لدبغ الجلود والنسيج وعمل النظارات المكبرة ، وكان مهندسو الحملة هم القادة لهذه النهضة التى استمرت فترة قصيرة ، ولكنها حملت تجديداً استمرت بذوره إلى الوقت الحاضر .

## ٣ — التجارة

وجدوا التجارة مضطربة ، « ومكوسها » كثيرة ، وعرفوا ما كانت تجبىه مصر من تجارة المرور ايام سلاطين الممالىك ، بفضل طرق المواصلات ، وفكروا أنه لو شقت قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر فى منطقة برزخ السويس ، لأحدث ذلك انقلاباً فى تجارة العالم القديم ، وحولت تجارة طريق راس الرجاء الصالح إلى

الطريق الجديد . وعهد إلى المهندس الفرنسي « ليبير Lepère » دراسة المشروع ، وعمل التصميمات اللازمة ، ولكنه اخطأ في تقديره ان مياه البحر الأحمر أعلى من مياه البحر الأبيض بتسعة أمتار ، مما يؤدي إلى غرق أراضي الدلتا لو نفذ المشروع وهكذا ترك مؤقتاً إلى ان تقدمت نظريات علم الطبيعة ، وعرف ان المياه تتخذ مستوى واحداً في جميع البحار والمحيطات . وأعيد المشروع من جديد في أيام سعيد في صورة مشروع قناة السويس .

ولكن هذه الحادثة علمتنا ان مواصفات برزخ السويس ، لو أعيد تنظيمها ، وامن الناس على تجارتهم فيها لرجعت التجارة إلى هذا الطريق ، مما يزيد من العلاقات التجارية بين دول أوربا وبين الأسواق الآسيوية .

هكذا ، كانت مشروعات الحملة الفرنسية في اقتصاديات مصر ، فقد فكرت ووضعت المشروعات وأحكمت التصميمات ، ولكن الوقت لم يكن كافياً للتنفيذ ؛ على أن هذه الدراسة أوجدت الوعي إلى الإصلاح ؛ وحملت المشاعل لتنير الطريق لما حدث في القرن التاسع عشر .

\* \* \*

## الحكم بين ١٨٠١ - ١٨٠٥

عودة الرأسمالية الإقطاعية

رجع الحكم العثماني إلى مصر — بخروج الحملة الفرنسية — وخفت حدة العقدة الدولية بالنسبة إلى « المسألة المصرية » ، وتبلورت المشاكل في كيفية تنظيم الحكم العثماني ، فأصبحت المشكلة محصورة في دائرتها الداخلية وما يقوم في محيطها من تيارات مضادة . فالعثمانيون يحزمون أمورهم كي يكون حكمهم قويا في مظهره ، قابضاً على أمور الدولة ، مركزاً السلطة في يده . والماليك يأملون في استرداد نفوذهم ، ولكنهم لم يتعلموا من حوادث الزمن ، وما جرى لهم نتيجة المطامع الشخصية — فقد تطلع كل كبير منهم إلى أن يتزعم القوم فتفرقت كلتهم بين البرديسي والآلاني وإبراهيم ، واتفق البرديسي مع إبراهيم ضد الآلاني — الذي سافر إلى إنجلترا مستنداً على قوتها لاسترجاع الحكم في يده . ويعيننا — أيضا — أمر الجند وفرقهم المتعددة أجناسهم من الدلاة والارناؤط والالبانيين ، متألبين على بعضهم ، يشورون جميعاً ضد الوالي إذا ما تأخرت مرتباتهم — وهو ما حدث — وكانت نتيجة مقتل طاهر باشا ، وقد مهد لأن يصبح محمد علي قائد جيشه .. ولا يستطيع المؤرخ أن يهمل عاملاً جديداً — كما كان يهمله من قبل — وهو « الشعب المصري » ، وما ترسب في نفسه من آثار الأحداث التي جرت فيها البلاد ، وهي أحداث المعارك وما تعرض لكر الجيوش وفرها ومحاصرة شواطئ مصر ، من اضطراب في معيشته ، وما فرضته الظروف من أن يشترك وسط هذا الاضطراب مدافعاً عن حقوقه ، باجئاً عن أموره ، معطياً زمامه زعيماً يدبر أمره ويحقق



رجاءه ، إذ قد تعلم الشعب شعوره نحو الحق والواجب وشعوره نحو مناهضة الاستعمار الأجنبي ، وقد ألزمت الأحداث وعلمته أنه أصبح لزاماً عليه أن يبدى رأيه فيما ينبغي عليه إبداء الرأى فيه بما يتعلق بأهداف الحكم في البلاد . وكانت هذه الأحداث سبباً في قيام « الحكومة الثلاثية » التي تكونت من البرديسى وإبراهيم ومحمد على ، يأخذون بما يرضاه زعماء الشعب الذين انضموا واتحدوا بعد خروج الفرنسيين وأصبحوا يرون — جميعاً — ما يراه السيد عمر مكرم .

ومهما يكن من أمر الحكم ومشاكله — والظروف التي أحاطت به — فإنه حمل معانى « الرجعية » في النظم السياسية والاقتصادية . حاول الحكم العثمانى القضاء على « ثورة التجديد » بإلغاء القوانين والنظم التي خلفتها حكومة الحملة الفرنسية ، وإعادة طابع الحكم العثمانى فيما كانت البلاد تسير فيه ، مغفلاً المؤثرات التي عاش فيها الشعب ، واعياً حقوقه ، مناهضاً كل اعتداء ينقص من قدرها .

أعاد الحكم العثمانى — بطابعه الرجعى — نظام الأرض — وألغى بذلك قانون الملكية الذى أصدره نابليون فى ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ — فرجعت « الرأسمالية الإقطاعية » من جديد ، وانتزح المالك الفرصة لاسترجاع ما كان لهم من إقطاعات وأراض ، متبعين النظم القديمة فى تسخير الفلاحين ، يعملون فيها . وأعادوا نظام الإلتزام وحظوا بما يخلفه عليهم من مزايا وفوائد . وحاولوا استقرار النظام الإقطاعى ، لتعود إليهم سطوتهم على القرى ، كي يحظوا بمراكز الحكم التي كانت لهم فى البلاد . والطريق الذى رسمه الحكم العثمانى ، قد بدل النظام السياسى من « الديمقراطية إلى الأوتقراطية » ومن الشورى إلى المركزية — وغير النظام الاقتصادى من « البرجوازية الاقتصادية » إلى « الرأسمالية الإقطاعية » .

وفى ظل الحكم العثمانى — ارتدت المحاولات التي بذلت لإقرار « البرجوازية الاقتصادية » على أعقابها ، وضاعت الجهود للتقريب بين طبقات المجتمع ، والقضاء على « النظام الطبقي » ، ومحاولة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً حتى يتوازن الانتاج مع الاستهلاك ، وتناسب القوة الشرائية للأفراد مع المستويات الاقتصادية

والاجتماعية التي تخلفها عليهم نتائج «البرجوازية المادية» . وضاعت على الفلاحين « الملاك » الآمال والأموال التي أنفقوها ودفعوها في الكشف والتسجيل تطبيقاً لقانون الملكية زمن الحملة .

إن «الردة» ، الى أحدثها الحكم العثماني في النظم السياسية والاقتصادية ، لم يتقبلها الشعب قبولا حسناً ، لأنها خيبت الآمال ، وضيعت الرجاء ، وأثقلت كاهل الشعب حتى تفاعلت آثارها وأصبحت من العوامل المباشرة لتفسير المناهضة ، التي قام بها الشعب ضد البرديسي [زعيم المماليك] وخورشيد [الوالي العثماني] .

### محمد علي والسرايعة الشعبية

فطن محمد علي إلى القوة الشعبية ، ومركز السيد عمر مكرم زعيماً لها ، فرسم طريقه إلى مصادقته ، وإظهار الألفة والمحبة له وسائر علماء الأزهر ، وأصبح بقدر ما يتقرب إلى قوة الرأي العام يبتعد عن البرديسي [زعيم المماليك] ، حتى يظهر أمام الشعب إذا ما أخطأ البرديسي في فرض الضرائب وتعسف في تحصيلها ، أن ذلك من رأيه وعمله ، بل استطاع محمد علي — في آخر الأمر — أن ينتقده أمام الشعب عند ما بدأ يتدمر من كثرة فرض الضرائب ، وهكذا مثل دوره الذي كشف به عن حقيقة البرديسي وأطاعه ضد الشعب ، في الوقت الذي حاول فيه إيهام الناس أنه يعطف عليهم ويشاركهم في مخنتهم .

واستطاع محمد علي أن يثبت ذلك عند ما عين «محمد خورشيد» والياً على مصر يناهضه الشعب ويحاصره في القلعة بزعامة السيد عمر مكرم وصفوة القوم من المجاهدين ، فانضم محمد علي بفرقه إلى الشعب معضداً الحصار ، وكان ذلك دليلاً مادياً لأن ياتفت إليه الشعب وينظر إليه نظرة تقدير على أنه ليس من رجال الدولة العثمانية بل على أنه رجل حمل في نفسه منابت الشعور الوطني المصري .

واستجابت الأحداث التي أراد بها «خورشيد» أن يبعد محمد علي عن الميدان

الشعبى ، فطلب « خورشيد » من السلطان تعيين محمد على والياً على جده وحظى  
« بالباشوية » حينما كان الشعب متألّباً على واليه .

وراجت فى الأذهان فكرة مؤداها أنه ما دام محمد على قد أصبح والياً من  
ولاية الدولة العثمانية ، وشارك الشعب شعوره ، وتعرف إلى زعمائه وتحاب إلى  
زعيمهم الأكبر ، فلماذا لا يكون والياً على مصر .

وكانت إرادة الشعب لأول مرة فى تاريخ الحكم العثمانى ، أن يجتمع الزعماء  
ويختاروا « والى » السلطان ليحكم بشروطهم ، وأرسلوا بذلك إلى الأستانة للتصديق  
على إرادة الشعب ، ولم يمهلوا الأحداث حتى تأتى المصادقة فقد ذهبوا إليه فى  
جمع غفير ، ونادوا به والياً باسم الشعب . وسرعان ما لبى السلطان إرادة الشعب  
وتمت توليته فى يولييه سنة ١٨٠٥ .

هكذا استقر « محمد على » فى القلعة يحكم باسم السلطان مبايعاً من الشعب ، واتخذ  
طريق المشاورة — فى أول الأمر — فى كل ما يتعرض له الحكم ، وكان من أهم  
ما يعوزه المسال الذى كان يقرره بواسطة العلماء حتى لا يتذمر الشعب منه ومن  
تصرفاته ورضى الشعب دفع الضرائب المتكرره ما دام زعماءه يقررون ذلك  
تلبية لحاجة البلاد ، وكأنهم يعتبرون ذلك ضرباً من ضروب المجاهدة فى سبيل  
ما تحتاج إليه الحكومة الشعبية لاستقرار الحال .

ومما يدل على صدق نوايا المصريين وحسن مقصدهم ، أن أمراء المماليك  
فاوضوا السيد عمر مكرم لاسترجاع سلطتهم السابقة راضين شروطه فيما يتبعونه  
من أصول الحكم ، وكان فى ذلك إضرار بمركز محمد على ، فرفض الزعيم طلبهم  
صادقاً مؤمناً بأن الطريق الذى يسير فيه يحقق أمل الشعب بعد جهاد طويل ، وأن  
هذا الطريق أبعد المماليك وسلطانهم عن إذلال الشعب ، والعسف بحقوقه . كما  
حاول أمراء المماليك — بعد فشلهم مع السيد عمر مكرم — أن يكتبوا إلى سلطان  
تركياء بلمتسين منه رضاه عنهم وإعادة ما كان مقرراً لهم فى حكم البلاد ، فيرد  
عليهم بأنه يرتضى ما ارتضته إرادة الشعب .

## الحكم المطلق

[ الرأسمالية الاحتكارية . أو مذهب التجاريين ]

## محمد علي والحكم المطلق

رأينا كيف أحكم « محمد علي » خطته للوصول إلى مسند الولاية المصرية بإرادة الشعب ، ولكنه كان يبطن غير ما يظهر ، إذ أنه لم يحترم المبايعة الشعبية له ، بل رسم طريقه إلى أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً — أوتقراطياً ، لا يود مشاركة العلماء له في شئون الحكم ، ولا يرغب في مشورتهم في أمور الدولة ، ولا يطيق رأياً غير رأيه ، يأمر فيطاع . ولا أدل على ذلك مما صرح به — في العام التالي من توليته — عندما أتاه المبشر بموت الالفي . قال : « الآن طابت لى مصر وما عدت أحسب لغيره حساباً » . حقيقة يوضح لنا هذا التصريح الخطة التى رسمها لحكم البلاد ، ويفسر موقفه من الشعب وزعامته من ناحية ، وخطته نحو الأمراء المماليك من ناحية أخرى .

أراد « محمد علي » الحكم المطلق ، فكان عليه أن يدبر أمره بالنسبة للقوى التى تقف أمام سياسته الجديدة ، وهو لا يجمل الروح المعنوية للأمة ، والشعور القومى لهؤلاء الذين تتحرك نفوسهم فى كل مناسبة ، وقد عرف كيف كانوا يجتمعون ويبدون آراءهم فى كل ما يتصل بشئون البلاد ، كما أنه لا يجمل أمر الزعامة الشعبية التى تتمثل فى الطبقة المستنيرة من العلماء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم ، ولا



يستطيع أن ينسى أثر الرأي العام الذي نادى به والياً ، واضطر السلطان أن يحترم هذا الرأي .

كما أن رغبته في الحكم المطلق ستصطدم — من ناحية أخرى — بطائفة الأمراء المماليك الذين كان لهم سلطة الحكم الداخلى في البلاد ، فكان عليه أن يدبر أمره إزاءهم حتى يحقق ما تصبو إليه نفسه من إقرار الحكم المطلق له الذي يخرج به عن أن يكون والياً عثمانياً كالولاة العثمانيين السابقين الذين ارتضوا لأنفسهم السلطة الرمزية فحسب .

### محمد علي وإدارة الشعب

اتخذ « محمد علي » طريقه ليتحلى من مشورة العلماء في أمور الدولة ، وهى الطريقة التى اتبعها في الشهور الأولى من حكمه حتى يستطيع أن يفرض الضرائب ويحظى بحبايتها دون تدمير من دافعها فاستطاع رويداً رويداً أن يفرض الضرائب على الزرايع والتجار وأرباب الحرف دون أن يلجأ الى زعماء الشعب في ذلك الصدد ، الأمر الذى جعلهم يشعرون بالطريق الذى يسير فيه . ولم يقف هؤلاء الذين تعدد عليهم فرض الضرائب عن أن يعلنوا شكواهم مطالبين أهل الرأي من رجال الدين — وزعيمهم السيد عمر مكرم — أن يتدخلوا في الأمر ، فكان محمد علي يراوغيهم تارة ويرفع بعض الضرائب عنهم تارة أخرى ، حتى لا يصطدم بهم دفعة واحدة ، وإنما يتخذ من الزمن صديقاً له ، وقد ظهرت هذه الخطة واضحة عند ما جاءت « حملة فريزر » الى الإسكندرية سنة ١٨٠٧ أى بعد ولايته بعامين .

زحفت الحملة إلى رشيد وكان محمد علي في صعيد مصر ، فلما سمع بها ، كان في طريقه الى القاهرة ، ولما وصل إليها استقبله الشعب بزعامة السيد عمر مكرم ، معلنين استعدادهم للخروج مع جيشه إلى رشيد للدفاع عن البلاد ، فكانت إجابته « إنه ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر » . وكأنه بذلك أعلن للشعب في صراحة أنه لا يود منهم تدخلا

في أمور البلاد وأنهم رعية عليهم دفع ما يطلب من المال فحسب ، وأنه حاكم لا يرغب من رعيته أن تملك حق الدفاع عن بلادها أو تتجه وجهة أو تبدى رأيا ، بل هو صاحب الأمر يأمر وعلى الرعية الطاعة والتنفيذ ، كما أنه لا يرغب من رعيته إلا المال الذي يساند الحاكم في تنفيذ خطته ، وبذلك تصبح العلاقة واضحة بينه وبين شعبه ، وأنها لا تقوم إلا على الماديات فحسب ، وهو الأمر الذي استمر ينفذه مدة حكمه . نظر الى البلاد على أنها مورد المال وخزينة النقود سواء كان ذلك من الحقل أو المصنع أو المتجر ، وهو ما فرضه فيما بعد في « نظام الاحتكار » أو « مذهب التجاريين » .

ولم تمر هذه الحادثة على نفسية زعيم الشعب — السيد عمر مكرم — في يسر ، فقد كان هذا الرد بمثابة إنذار موجه اليه يفهمه حدوده فيكف عن التدخل في أمور الدولة ، وأنه لا يستطيع — فيما بعد — أن يعبر عن الرأي العام ، إذ ذلك يتصل بسياسة الحاكم فحسب . وكانت هذه الحادثة دون شك صدمة شديدة له ، كما أنها بيتت الرأي العام في حيرة شديدة . هكذا بدأ الخلاف يدب بين الوالي والرأي العام وزعامته ، حتى اذا ما انتصر على الحملة الإنجليزية التي اعتبرها رمزاً لتقدير قوته وادراكا لما ينبغي أن يفهم الرأي العام من عظيم شكيمته التي أمنت مركزه لدى السلطان ، وأرضت عنه ولي أمره . فلا يحتاج بعد الى رأي الشعب يسنده كما أسنده في الماضي .

واستطاع بعد هذا الانتصار — وما خلفه من آثار — أن يعلن عن خطته ، ويريد من مكنته في الإدارة ، ويضبط الأمور ، ويكشف عن موارد الدولة ويثبتها في دفاتر معلومة بحيث يصير في غنى عن رضا العلماء . إذ أنه عند ما اجتمعوا وجمهرة من الناس ليصلوا صلاة الاستسقاء — بمناسبة انخفاض مياه النيل — وحضر إليهم محمد علي ، قال له الشيخ الشرقاوى « ينبغي أن ترفقوا بالناس وترفعوا المظالم عنهم . فقال « محمد علي ، أنا لست بظالم وحدي بل أنتم أظلم مني فإني رفعت عن حصتكم الفرض والمغارم إكراماً لكم وأنتم تأخذونها من الفلاحين

وعندى دفتر محرر فيه ما تحت أيديكم من الحصص يبلغ ألفي كيس ولا بد أنى أبحث عن ذلك . . . » وبهذا الحديث يتبين لنا ما كان فى عقيدة العلماء من أنه حاد عن الطريق القويم وأثقل فى فرض الضرائب حتى أصبح ظلماً يقع على عاتق الرعية ، كما أنه يحمل لهم اتهاماً فى نفسه بأنهم يظلمون الفلاحين وبذلك اتهم كل فريق الآخر . وذلك مما يكشف عن الجفوة التى وجدت فى النفوس ، والشجرة التى اتسعت بين الحاكم والعلماء ، والشعب لا يعرف له طريقاً يسير فيه .

وبما زاد الأمور تعقيداً ، أنه عند ما أراد أن يرسل تقريره الى السلطان عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وطلب من العلماء التصديق على ذلك فصدقوا إلا السيد عمر مكرم الذى أبى أن يلبى رجاءه . وكان ذلك بمثابة المحك بين الرجلين فى إنهاء العلاقة بينهما ، فقد اعتبر محمد على هذا الرفض بمثابة إتهام فى ذمته وخدش لكبريائه وإهانة لشخصه . الأمر الذى توسط فيه العلماء بينهما لإزالة ما يسببه من تقاطع وتدابير ، وألحوا على السيد عمر مكرم بمقابلة « الباشا » للتفاهم معه وإزالة ما قد علق فى النفوس ، أو بتوقيعه بالموافقة ، فكان رأيه الرفض فى كلتا الحالتين ، وكان هذا سبباً حول هؤلاء العلماء عن مناصرة زميلهم — وقد كانوا يحملون فى نفوسهم حقداً له — وجاءوا فى جانب محمد على متملقين له بما تورطوا فيه من الخط من شأن زميلهم وتبرعهم بتعداد عيوبه ارضاء لمحمد على الذى كان يعلم ما بنفوسهم من حقد وضعف ، وواتته الساعة التى يضرب فيها بعضهم ببعض مستغلاً موقفهم ضد زميلهم — وكثيراً ما استغل الظروف وانتهن الفرص — فأمر بنفى السيد عمر مكرم إلى دمياط كي يبعده عن إثارة الرأى العام ضده حتى إذا أراد الشعب أن يتطلع إلى زعامة فى أمر من الأمور ، لم يجد الزعيم الذى عرفه سديداً فى مواقفه السابقة . إذ لم يكن بين العلماء الآخرين من يصالح لأن يقف موقف الزعامة الشعبية كما فعل السيد عمر مكرم .

حقيقة كان نفي السيد عمر مكرم — كما رأى محمد على — تأميناً لتحقيق

أهداف الحكم المطلق ، فإذا سكن صوته ، هداً الرأي العام ، ولم يعرف طريقه إلى المناوأة والمناضلة ليرد حقوقه .

ودليل ذلك أنه عندما انتصر محمد علي في حرب « بلاد الحجاز » ، أعجب السيد عمر مكرم بما حظى به « الوالي » من انتصار اعتز به في منفاه ، حتى أنه أراد أن يظهر شعوره في هذه المناسبة ، فأرسل خطاب تهنئة مع أحد أفراد بيته إلى محمد علي ، يعلن فيه ما حملته نفسه تقديراً لهذا النصر ، فسمح له بالرجوع من منفاه — مبيحاً له أداء فريضة الحج — قائلاً كلمته المعروفة « أنا لم أتركه في الغربة هذه المدة إلا خوفاً من الفتنة والآن لم يبق شيء من ذلك فإنه أبي وبني وبينه ما لا أنساه من المحبة والمعروف » .

هكذا لم يكن نفي السيد عمر مكرم لمسألة شخصية وقعت بينه وبين محمد علي ، وإنما كان ذلك لمبدأ رسمت لتحقيقه خطة وخشى صاحبها من وجوده فتفشل الخطة بإثارة فتنة ، مما جعل محمد علي — بعد نفيه — يكمل خطته ويكشف عن نواياه ، فلم يستطع الشعب أن يحرك ساكناً .

استولى « محمد علي » على أرض « الأوقاف الخيرية » التي كان يدبر « نظارتها » بعض مشايخ الأزهر وأنه بالرغم من معارضتهم لم يعبأ بهم ، وبذلك حلت سنة ١٨١٢ وكانت أرض الأوقاف في قبضة يده ، وضم جميع أراضي القطر إلى الديوان معلناً ذلك سنة ١٨١٤ — وهو في طريقه إلى بلاد الحجاز — يوجه أمور الزراعة في الدولة . وبذلك خضع الشعب له : علماء ورعية مدة حكمه فبرزت سياسة الحكم المطلق واضحة .

### محمد علي والمماليك

عرف محمد علي كيف كانت سلطة المماليك في البلاد وكيف كانوا يتمتعون بالقوتين العسكرية والمادية وفطن إلى ما يتطلعون إليه من استرداد سلطانهم بعد الأحداث التي مرت بخروج الحملة الفرنسية من مصر ، ووعى صادقاً ما كان من



جهدهم في هذا السبيل ، فما كانت جهود البرديسي والآلني ببعيدة عنه ، وكذا ما حاول زعمائهم من بعدهما من استرضاء السيد عمر مكرم من ناحية ، والسلطان من ناحية أخرى لإعادة ما كان لهم من سلطة ونفوذ ، كما أنه عرف مؤمناً أنه إذا أراد الحكم المطلق في البلاد فلا يتحقق ذلك إلا بالقضاء عليهم ، واتخذ لتحقيق ذلك خطة بحيث لا يصطدم بهم دفعة واحدة ، بل ليقضى عليهم بحسب ما تمليه الظروف والأحداث ، بدأ خطته بما يضعف قوتهم المادية ، فأعلن سنة ١٨٠٩ عن إلغاء « نظام الالتزام » ، لأنه يرى أن حكومته ليست بالحكومة الضعيفة التي تنتظر من الملتزمين جباية الأموال ، وكأنه بهذا الإلغاء يريد أن يحجبهم عن القرية وألا يتصلوا بالفلاحين فيتلاشى سلطانهم الإقطاعي على البلاد بحيث يسمع هذا النظام الجديد بأن تتصل إدارة الحكم بالشعب مباشرة دون وساطة وبذلك يرسم الطريق الصحيح إلى الحكم المطلق .

وعندما أعلن إلغاء نظام الالتزام أراد تهدئة نفوس الملتزمين ، بأن رتب لهم فائض « الالتزام » وهو المنفعة المادية التي كان يحظى بها كل منهم من القيام بأعبائه بحيث إذا ما ضمنت لهم الدولة هذا الفائض هدأت نفوس الكثير منهم ، وكأنه يرى أن في ذلك استمالة لبعضهم مما يدعوا إلى تفريق كلمتهم وتوزيع جهودهم في موقفهم ضده ، وقد حدث ما قدره ، فقبل « ملتزمو » الوجه البحري نظام الدولة الجديد ، ورفضه زملاؤهم القاطنون في صعيد مصر ، فأرسل إليهم ابنه « إبراهيم » يخضعهم ويمسح أراضيهم ويضمها إلى الديوان ، وبالرغم مما وصل إليه من نتائج ظل يفكر في أمرهم إذ اعتبرهم شوكة في بناء حكمه .

ولقد لعبت الأحداث دورها في أن ينفذ ما اتهم به من تجهيز حملة إلى بلاد الحجاز — فاستغل هذا الظرف كعادته — وكان ما هو متواتر عن « ولاية القلعة » لتوديع الجيش تحت إمرة « طوسون » فدبر « مؤامرة القلعة » التي لم يكن للبهاليك شأن يذكر بعدها في تاريخ مصر .

## الحكم المطلق والقوات المادية والعسكرية

مرت الأحداث على مصر — فى مستهل القرن التاسع عشر — وقد تخلص محمد على من قوة الرأى العام وزعامته ، ومن طبقة الممالىك وسلطانها . ورأى أن حكمه المطلق يجب أن يقوم على قاعدة جديدة . هى قوة الجيش — وقد لمس ذلك فى انتصاره على حملة فريزر ، وتوفيقه فى حملة بلاد الحجاز — وما يلزمها من تدبير المال للإتفاق .

اتجه الحاكم الى تدبير المال الذى يساند الحكم ، وينظم به الإدارة ، ويكون الجيش على أسلوب حديث ، ويقيم المشروعات ، ويؤسس الدولة الحديثة التى يودها فيستقر بذلك حكمه ، ويثبت فى بيته الولاية على مصر .

ويتصل المال بإنتاج الدولة ودخلها العام أيمما اتصال ، وما دام قد تطلع الى المال — الذى أصبح حجر الزاوية فى بناء الدولة الحديثة — فقد تطلع الى الإنتاج الأهلى والدخل القومى الذى يقتسمه أفراد الشعب فيما بينهم ، وبذلك فقد تطلع الى ما يتصل بعمل الأفراد ودخلهم وما فى أيديهم وما يملكونه .

والإنتاج الزراعى يمثل النصيب الأكبر من الدخل العام ، فكان عليه اذا ما أراد أن ينظر الى الإنتاج القومى لتدبير المال ، أن يتجه الى الإنتاج الزراعى وما يتصل به من سياسة وخطط . وتعتبر الأرض إحدى المصادر الفعالة فى الإنتاج الزراعى ، فمن يملكها حوله الانتفاع بإنتاجها ، وتمتع بصافى ريعها . وأصبح الهدف واضحاً أمامه اذ فرض عليه منطق تدبير المال ، أن يفكر فى الأرض وملكيته ورسم خطته لمصادرة ملكية الانتفاع للديوان .

وتدبير المال من الإنتاج الزراعى لا يقف عند حدود حق الانتفاع بالأرض — وإلا كان الغرض قاصراً — بل انما يتطلب التنمية الاقتصادية ، بالعناية بالإدارة والتفكير فى المشروعات اللازمة لتحسين وسائل الإنتاج ، فكان التفكير فى تحسين الرى والانتفاع بماء الفيضان ، وبعث سياسة الرى الدائم فى البلاد وجلب الغلات

المختلفة التي تزرع في مناطق تشبه بيئاتها البيئية المصرية ، وهو أمر خطير في اقتصاديات مصر الزراعية ، وأصبح السواد الأعظم من السكان يعملون في أراضي الدولة ، يزرعون وفق نظام تفرضه الإدارة الحكومية وهو « نظام الاقتصاد المرسوم » الذي يقضى بأن ترسم الدولة كل ناحية من نواحي الاقتصاد القومى ، وفي آخر المطاف ، يسلم الفلاح الانتاج الى شئون الحكومة وتم المحاسبة على نظام التسعيرة التي تصدرها الإدارة وبذلك قبضت الدولة على الإنتاج القومى ، ولم يبق للفلاح الا القدر اليسير الذي لا يتفق وجهوده في الحياة ، وحظيت الدولة « بالقوة المادية » .

ولقد علمت الدولة أن الحكم المطلق في البلاد ، يجب أن تسنده القوة العسكرية بتأسيس جيش قوى — بجوار القوة المادية ، فتطلعت الى استخدام القوة المادية في احياء القوة العسكرية . وتأسيس جيش قوى حديث ، يحتاج الى تجهيز يتصل بالتعليم العسكرى وإعداد الذخيرة والمؤونة ، فأعدت المشروعات التي تتصل باستكمال عدة الجيش ففتحت المدارس وأرسات البحوث العلمية وشيدت المصانع على نظام حديث واستدعى الخبراء من الخارج ، وحشد آلاف العمال المصريين تحت سقف واحد ، وبذلك وجد نظام المصنع الكبير والإنتاج الكبير ، ليحقق هذا النظام سياسة « الاكتفاء الذاتى » للجيش ثم الشعب .

وما دامت الدولة قد قبضت على الإنتاج القومى ، فلا يستطيع التجار — مصريون وأجانب — أن يتعاملوا مع الأفراد ، بل قضى النظام ، بأن تكون التجارة — داخلية وخارجية — فى قبضة الدولة ، حتى تحظى بالأرباح . وبذلك فرض محمد على نظام « الاحتكار » أو « مذهب التجاريين » .

تتضح سياسة الدولة أنها تقوم على قاعدتين ، تكمل إحداها الأخرى من الناحيتين السياسية والاقتصادية : فالقاعدة السياسية ترسو على مبدأ الحكم المطلق ، والزاوية الاقتصادية ترسو على نظام الاحتكار « أو مذهب التجاريين » .

والسياسة المادية التي ارتضتها الدولة في نظام الاحتكار ، كانت من أشد العيوب التي تعرض لها حكم محمد علي ، وكانت مشار دراسة سجلها قناصل الدول في تقارير بعثوا بها الى دولهم .

قضى نظام الاحتكار — الذي فرضته الدولة — أنها تفكر في المشروعات وتقوم بدراستها ، وترسم الخطط المنفذة لها ، وتراقب خطوات التنفيذ لتجنّي الأرباح الصافية التي تعود بها هذه السياسة .

حقيقة ، كان الشعب يدفع دفعاً قوياً للحياة الاقتصادية والسياسة في البلاد وقد لمست الدولة وسائل التجديد ، ووعت الحركة والنشاط الذي دب فيها : فرأت جيشاً قوياً يعد أحسن اعداد ، وأسطولا بحرياً يساير الأساطيل الحديثة في العالم ، وامبراطورية مصرية تتسع حدودها ، ومصانع تشيد ، ومدارس تفتح ، وبعوثاً علمية ترسل الى الخارج لينهل أفرادها من منابع الثقافة الغربية ، ويستنبهوا من مؤثرات النهضة الأوروبية ، وشاهدت انتلاباً في الانتاج القومي — سواء كان زراعياً أو صناعياً — ورواجاً للتجارة المصرية . كل ذلك في توجيه حكومي — مركزي — لنظام العمل الاجباري الذي قضى أن يكون الشعب نكلمة النحل لا يكف عضو فيها عن العمل .

إن « نظام الاحتكار » — كنظام اقتصادي عام — نظام تثقل كفة مساوئه ، إذ يقوم على الأثرة ، وحبس الحرية الاقتصادية ويقتل النظام الاقتصادي الفردي ، ويناهض طبيعة الأشياء في أن الانسان كفرد له حرية التفكير والعمل وتحمل المسؤوليات ، مردداً ما في نفسه من دوافع طبيعية واستعدادات شخصية ، باحثاً عن الطريق إلى الاستفادة من تكافؤ الفرص في الحياة البشرية ، الأمر الذي مكن أنصار « المذهب الحر » في أن يعيخوا على « مذهب التجاريين » أنه مذهب يقوم على أنانية المحبذين له والقائمين عليه لأنه لا يعرف معاني الانسانية الكريمة التي يجب أن تتوافر ليسعد بها الأفراد .



ولا يعنى هذا التحليل أن النظام الاقتصادى السليم ، يناصر الفردية ويكرم الذاتية — وإلا كان فى ذلك الأثره البغيضة — بل انما قضت القاعدة السليمة ، أن للذاتية حقوقاً وعليها واجبات : فمن حقوقها التمتع بالحرية الاقتصادية التى تدعو الى التحسين والابتكار ، وخلق البواعث الجدية للتقدم والارتقاء ، وعليها واجبات لأنها لا تعيش منفردة منزوية ، بل تتصل بالجماعة ، فلا بد أن تؤدي ما ينبغى عليها أداؤه ، وأخصها الواجبات القومية فى إيمان وطنى صادق .

وإذا ما طبقت هذه القواعد على نظام الدولة ، وكان حكمها يقوم على سياسة الحكم المطلق ، ونظام الاحتكار . رأينا منطق التحليل يقضى بأنه لا يتفق والاصول المرعية السليمة للحكم الصالح الذى يرسوا على قواعد يقدر بها مصالح الرعية .

ولكن نظام الدولة قد قضى على الحرية الشخصية ، والحرية الاقتصادية فى دائرة الانتاج ، مسخراً الرعية فى تنفيذ برنامج مرسوم — سواء اتفق أو غير الميول والاستعدادات الطبيعية للفرد — ناقصاً نصيبه من الدخل العام ، مثله فى ذلك مثل النحلة التى تضحي بعملها ، ليستمتع غيرها .

### الدولة المركزية

وقد خلع محمد على بحكمه المطلق على الإدارة النظام المركزى لايحيد عنه مهما كانت الأحداث ودليل ذلك أنه أسس مجالس للشورى بجوار الدواوين التى تتكون منها إدارة الحكم . ولما لاحظ أن مجالس الشورى تعطل بحث الموضوعات عمل على إلغائها تدريجياً بحيث تصبح جميع المسائل تدرس فى الدواوين وتعرض عليه لإبداء رأى . وكان محمد على أراد بذلك أن يخضع إرادة البلاد للنظام الدقيق والمركزية الشديدة حاملة سرعة البت فى المشروعات الجسيمة التى تطلبها حاجة الحكم مقدراً قيمة الزمن حتى لا تعطل المشروعات وأداؤها والنهضة التى رسمها وأهداف تحقيقها .

والنهضة التي أخذت هذا الاتجاه وشغلت الأمة بأسرها ونظمت دواوين الحكومة من أجلها فلم يكن الموظفون القائمون بالإشراف على تنفيذ الخطط المرسومة بقدر عدد الموظفين الذين كانوا في عهد الولاة السابقين إنما أشرف على تلك النهضة جماعات كونوا طبقة مميزة في المجتمع المصري : منهم أفراد أسرة محمد علي وأصهاره ، وبعض الأتراك الذين استخدمهم وثوقاً منه في إخلاصهم ، وبعض من الطوائف الشرقية ، وكذلك الأجانب الإخصائيون منهم في شؤون التعليم والجيش والصناعة والبحرية . ولقد تمتعت تلك الطبقة بميزات مادية ، كونوا بها ثروات خاصة لهم .

### الثروات الفردية

ولا يعنى مصادرة الدولة لجميع الأراضي أنه لم توجد ثروات خاصة ولكن محمد علي خاق بمرور الزمن في عصره طبقة أرستقراطية تمتعت بالثروات الفردية فمنح أولاده وبعض أفراد أسرته الأراضي الواسعة التي عرفت « بالجفالك » وكذلك منح رجال حاشيته وكبار الموظفين وقواد الجيش الذين أخلصوا لحكمه فكانت لهم « الأبعاديات » — وهى الأراضي التي استبعدت من المساحة التي قام بها ابنه ابراهيم سنة ١٨١٣ وكذلك أعطى العربان الأراضي التي تقع على حافات الجبال والصحراء ليستقروا فيها ويعملوا على إصلاحها وقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم ، وفي ذلك إصلاح للأراضي البور وزيادة مساحة الأراضي الزراعية والدخل القومى .

ولم يدخل في تقدير الثروات الفردية التي أوجدها محمد علي في مصر للأمة المصرية إلا لمشايخ البلاد الذين أعطاهم ٤٪ من مساحة زمام كل قرية مقابل ما كان يفرض عليهم من التزامات قبل الدولة وقد تدهش إذا ما نطقت الأرقام في هذا الصدد إذ تدل على أن مساحة مصر الزراعية في آخر عصر محمد علي ٢٢٦ و ٨٥٦ و ٣ فداناً فيكون ما خص مشايخ البلاد الذين تكونت منهم العصبية

والعائلات في الريف فيما بعد ١٥٤٠ و ١٥٤٠ فداناً وهو قدر ضئيل جداً يعطينا الصورة الواضحة عن نصيب أعيان البلاد من الثروات الأهلية . وتطلب إحياء الدولة — في نظامها الجديد — العناية بأمور التعليم وفتح المدارس ، وإنشاء صناعة حديثة وتكوين جيش جديد وتحقيق مشروعات عمرانية لزيادة الإنتاج ، كل ذلك دفع محمد علي إلى جلب المعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والعسكريين من الأجانب وجعلهم في خدمة الدولة وشجعهم بالمرتبات الكبيرة ومنحهم الأراضي الزراعية وأصبحوا من أصحاب الثروات الفردية في مصر قبل أن يمنحهم هذا الحق سلطان تركيا وهو الذي قرره لهم في سنة ١٨٦٧ في عصر إسماعيل . ولما اتسعت آفاق التجارة في عصر محمد علي كثرت البيوتات الأجنبية — التجارية والمالية — في مصر وكانت تتعامل مع الدولة رأساً فتجد بيت « بريجز » Brigg الذي يحمل لواء التجارة بين مصر وإنجلترا وبيت « بسطره » Pastre الذي يمثل العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا وبيت « توسيجيه » يمثل العلاقات بين مصر واليونان ودول شرق أوروبا عدا مئات من الأوروبيين والدول الشرقية التي ذكرت أسماؤهم في وثائق ديوان التجارة — في ذلك العصر — وما ترتب عليه تكوين ثروات أجنبية في البلاد .

وتقضى حقيقة هذا النظام ، أن الشعب فقد ذاتيته وقاسى الحرمان وحلت به الفاقة ولبس ثوب البؤس ، وعاش في نظام إقطاعي رهيب شمل الدولة بأسرها — كان أشد قسوة من نظام المالك — إلا أن الشعب استكان لمجرى الأمور حيث لم تعط له فرصة للتفكير في أموره ، يدبرها وفق مصلحته ، كما بهرته انتصارات الجيش المصري التي كان يسمع عنها الفينة بعد الفينة ، حاملة صدى الشعور القومي ، معوضة له ما تحمله من حرمان وما قاسى من بؤس وفاقه .

### الحركة الاستقلالية

لقد تعقدت الأمور بين محمد علي والسلطان — الذي خلفت سياسته ضعف تركيا أمام الدول الأجنبية — مما حدا « محمد علي » على محاربته ، واحتلال

بلاد الشام ، والانتصار عليه . واستمر هذا الخلاف ما يقرب من عشر سنوات وقد وضحت حركته الاستقلالية : فلم يعد تابعاً للسلطان يتقبل تجديد ولايته — كل عام — بمزيد الامتنان ، ولم يف بدفع الجزية السنوية — التي كان يقوم بها نقداً أو عيناً — ولم يقدم ميزانية الدولة المصرية ايراداً وصرفاً ليحظى باعتمادها ، وقد شهر سيفه في وجه السلطان كما أخضع به إرادة الشعب ، وطوح به رموس الممالك من قبل ، وبذلك ثبت له الحكم المطلق في مصر .

وتشبه الحركة الاستقلالية التي تمس العلاقة بين حاكم مصر وتركيا ، الحركات الاستقلالية التي قام بها أمراء الممالك في القرن الثامن عشر ، وأبرزها الحركة الاستقلالية التي قام بها «علي الكبير» . فلقد رسم كل من «علي الكبير» و«محمد علي» ، طريقه نحو الاستقلال ، مستخدماً الجيش وسيلة لتحقيق الأهداف ، واصطدم كل منهما بجيوش السلطان ، وكانت المعركة في كلتا الحالتين تدور في بلاد الشام ، ونتائجها هزيمة الجيوش التركية ، وتولت الإدارة المصرية شئون الحكم فيها ، على أن الخلاف بينهما كان في الأسباب التي دعت الى ذلك ، ومدى الإمكانيات التي حققت الأهداف ، والخطط التي نفذت بها الإدارة المصرية طريقة الحكم . والحركة الاستقلالية التي رمى اليها «علي الكبير» لم تتم بما رسم ، اذ قد حقد عليه أعوانه فدبروا مؤامرة للغدر به ، أما محمد علي — الذي كان جيشه يهدد الأستانة — فقد انتهى أمر حركته الاستقلالية بتألب الدول الأوروبية عليه لما لاقت تجارتهم وسياستهم في بلاد الشام من مناهضة الحكم المصري لها من جهة ، وخطورة اتساع الامبراطورية المصرية من جهة أخرى مما دعا الدول إلى اعتبار مشكلة محمد علي والسلطان ، أنها مشكلة دولية .

نسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١

كان الخلاف بين محمد علي والسلطان — في أول الامر — خلافاً داخلياً محصوراً في شئون الامبراطورية العثمانية ، ولكن الدول بعثت منه خطورة



دولية ، شكلتها بعقدة سياسية يجب أن تتدخل من أجل حلها .  
ولا يعنينا ما كان من أمر الانهيار الذى ألم بالجيش التركى واضطراب الحالة  
فى الأستانة وتسليم الأسطول التركى لمحمد على بدلا من أن يسقط فى يد الدول  
الأوربية ، ولا ما كان من الوساطة التى قامت بها الدول — فى أول الامر —  
بزعامة إنجلترا ، وتقديم عروضهم للصلح ، وما اتخذته من وسائل التهديد عند  
ما رفض محمد على العروض المقدمة إليه . وإنما الذى يعنينا ما تم عليه الصلح  
بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ . ماسا سياسة الحكم فى مصر ، وبخاصة  
ما يتعلق بالنظام الاقتصادى وما سببته من مؤثرات :

### الحكم الموروث فى أسرة محمد على

قضت التسوية المذكورة بتثبيت محمد على فى ولايته على مصر ، بحيث تكون  
وراثتها فى أسرته ، وبذلك تعلق حق أسرة محمد على فى الحكم على النفوذ الاجنبى ،  
واعترفت تركيا بذلك ، مما قضى بنقض حقوق السلطان .

### نقص القوة العسكرية

ورأت الدول أن حكم محمد على استند إلى القوة العسكرية التى أصبحت خطراً  
يهدد مصالح الدول فى الشرق الاوسط ، كما أنها كانت سند الحكم المطلق الذى برز  
مظهراً واضحاً للعيان ، ودفع محمد على إلى أن يصطدم بالسلطان اصطداماً مسلحاً .  
خطيراً .

رأت الدول من أجله فى تسوية لندن — تهدة للحالة بين الفريقين المتنازعين  
من جهة ، وتأميناً لمصالحها من جهة أخرى — أن يقل عدد الجيش الذى يحتفظ  
به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد عن ثمانية عشر ألف جندي ، وكان  
لذلك نتائج سياسية واقتصادية : إذ قيدت سياسته الخارجية ، وقللت من أطباعه ،  
وعرفته حدوده التى يجب أن يسير فيها ، ووجهته إلى الإصلاحات الداخلية .

## القضاء على المحاولة الصناعية

وقد سبب نقص عدد الجيش نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة ، إذ كانت المصانع التي أنشئت يرتبط انتاجها أشد الارتباط بكفاية الجيش واستهلاكه ، وإذا استمرت سياسة الدولة في الصناعة على هذا النمط ، فتكون قد خالفت القواعد الاقتصادية السليمة ، اذ يزيد الإنتاج عن حاجة الاستهلاك ، وتنعدم الموازنة الاقتصادية ، وتسبب المشكلة إفراط الإنتاج ، مما فرض على الدولة أن توازن إنتاجها باستهلاكها ، ففضى بإغلاق المصانع وانهيار الجهد الصناعى الذى قامت به الدولة ، ودبرت أمره حتى أتت ثمرته .

عرفت الدول الاوربية — وبخاصة انجلترا — الثورة الصناعية وقيمتها الاقتصادية ، إذ أصبحت الصناعة دعامة الافق الاقتصادى الذى تطلعت إليه الدول التى تود مساهمة ركب الحضارة فيما ترسم من أهداف جديدة لتحقيق الرفاهية المادية . والدول الاوربية — فى ظل هذه المعرفة — تود أسواقا لتصريف مصنوعات فيها . وقيام الصناعة فى مصر — متبعة منهج الاستكفاء الذاتى — أمر يبعد الصناعة الاوربية عن سوقها ، ويحمل المنافسة لها فى أسواق بلاد الامبراطورية المصرية . وتلك حالة لا ترغب فيها أهداف انجلترا الصناعية . ولعل الدول الاوربية راقها — من وراء ما فرضته تسوية لندن — القضاء على الصناعة المصرية الناشئة ، وقد تحقق لها ما أرادت . وسرحت الدولة العمال ، فتشتتوا حاملين آفاق الصناعة الحديثة ، تعوزهم رموس الاموال والتوجيه الفنى ، فعجزوا عن الاستمرار فى جهودهم .

## القضاء على القوة المادية

وقضت تسوية لندن بإلغاء نظام الاحتكار والقضاء على « الرأسمالية الاحتكارية » ، وضمان الحرية الاقتصادية ، وبذلك فطنت الدول إلى أن نظام

الاحتكار كان الأساس المادى الذى تركزت عليه القوة العسكرية وهى بدورها قد أمنت أهداف الحكم المطلق .

ولإذا كانت الدول قد هدفت الى نقص القوة العسكرية ، فكان لزاماً عليها أن تهدم الأساس المادى الذى قامت عليه ، حتى لا تسنح الفرصة المواتية لإعادة الحالة من جديد .

رأينا كيف كان نظام الاحتكار يتصل بالإنتاج القومى والدخل العام ، فإذا ما ألغى نظام الاحتكار ، سادت الحرية الاقتصادية فى البلاد ، ولزم توزيع الانتاج والدخل العام بين أفراد الشعب وهو أمر يرتبط بحياة الأمة من الناحية الاقتصادية .

هكذا ارتبطت الدولة بمبدأ اقتصادى برزت من أجله مشكلة مست سياسة الدولة من ناحية ، وحقوق الأمة من ناحية أخرى . والمشكلة تنحصر فى نظرة الدولة إلى مصالحها ولو تعارض ذلك مع مصلحة الأفراد تمثل فى تجييدها نظام الاحتكار : أو فيما يكون من تعضيد « النظام الفردى الحر » بحيث يودى كل ما ينبغى عليه أداؤه للدولة .

ولم تكن مشكلة النظام الاقتصادى قاصرة على مصر ، بل كانت أيضاً قائمة بين الدول الأوروبية ، كذلك اتبعت معظم الدول « مذهب التجاريين » فى بناء الدول الأوروبية الحديثة و [ نظام الاحتكار ] أثناء الحروب « النابليونية » وبخاصة إبان الحصار القارى ، ثم قامت حركة التحرير — مدرسة منشستر فى إنجلترا وبتستيه فى فرنسا — لمناصرة المذهب الفردى الحر فى كل من إنجلترا وفرنسا . وهنا تتولد الدهشة من أن الدول قضت فى « تسوية لندن » بإلغاء نظام الاحتكار واتباع المذهب الفردى الحر — فى مصر — قبل أن تعترف الحكومات الأوروبية اعترافاً رسمياً باتباع المذهب الحر .

وقد قبلت حكومة محمد على إلغاء نظام الاحتكار فى سنة ١٨٤٢ ولكنها

لا تزال تملك الارض وتوجه الزراعة ، فكان لازماً عليها — وهى ترسم طريق النظام الفردى — أن تمنح الزراعيين حرية حق الانتفاع بالارض والتصرف فى الغلات والمتاجرة فى الارزاق ، وهذا ما قضت به لائحة الاراضى التى أصدرها محمد على فى سنة ١٨٤٦ . وكانت بمثابة نقطة تحول فى النظام الاقتصادى الذى اتبعته الدولة من مذهب التجاريين الى نظام الحرية الاقتصادية .

### التعليم والنهضة الفكرية

ارتبطت النظم التعليمية — فى أول الامر — بتكوين الجيش الجديد ، وتوفير أسباب النجاح للصناعة الكبيرة ، وحاجة الدواوين إلى الموظفين ، حتى عظمت الحركة التعليمية ، وأثبت نتائجها الفكرية متأثرة بالمؤثرات الاوربية . ولما قضت تسوية لندن ١٨٤١ بنقص عدد الجيش ، تأثرت السياسة التعليمية به أيضاً تأثر ، إذ أغلقت — تدريجياً — المدارس العسكرية ، وتحول التعليم إلى غرض مدنى بحت ، فزاد عدد المتخرجين من المدارس عن حاجة العمل ، فاضطرت الدولة إزاء الظروف التى أحاطت بها ، وتوفيراً فى نفقات ميزانيتها أن تتبع سياسة الانكماش فى التعليم ، فأصابته الضربة التى منيت بها البلاد التعليم الإبتدائى بنوع خاص .

وتطلع القوم الى التعليم وقيمه — بخلاف نظرهم إليه فى أول الامر — فى الوقت الذى لم تستطع الدولة تحمل أعبائه ، ولم يكن فى قدرة المصريين القيام بما يعوض عجز الدولة فى هذا السبيل . على أن البلاد لم تحرم من مؤثرات الأفراد الذين نالوا حظاً من التعليم — فى ظل الدولة الحديثة — فحملوا وعياً علمياً فى مختلف العلوم والفنون سواء كان ذلك فى مصر أو الخارج .

هكذا تأثرت الحركة التعليمية والفكرية فى البلاد ، بمؤثرات تسوية لندن سنة ١٨٤١ . فتقهقرت الجهود التى بذلت للاستنارة ومحاربة الجهل ، وسارت البلاد فى قيم فكرية ناقصة . وانتاب المجتمع المصرى تيارات متناقضة : تيار يحمل أمل الأفراد فى التعليم ، والدولة تعجز عن تحقيق هذا الأمل ، وآخر يحمل مشعل العلم



والنور متأثراً بمؤثرات النهضة الأوروبية ، يـرجو أصحابه أن تستمر تلك المؤثرات  
فى محيط الأمة .

### الاجانب

رأينا كيف استخدم محمد على الأجانب — للاستفادة بجهودهم المختلفة — فى  
المدارس والصناعة والزراعة والجيش والاسطول ، وحظوا بالمرتبات والأراضى  
الزراعية ، كما زاد عدد هؤلاء الذين اشتغلوا بالتجارة لزيادة الصلات التجارية بين  
مصر والأسواق الخارجية ، وأصبحت لهم ثروات فردية عقارية ومنقولة . ولما  
ألغت تسوية ١٨٤١ — نظام الاحتكار ، وقررت الحرية الاقتصادية ، ترتب لهم  
مصالح اقتصادية ازداد قدرها ، وعظمت قيمتها ، بما كان لهم من امتيازات  
أجنبية — تقررت فى معاهدات بين تركيا والدول الأجنبية — فازداد نشاطهم  
فى مرافق الأمة ، وتعاملوا مع الفلاحين بيعاً وشراءً ، ودخلت خزائهم الأرباح  
التي حرمت منها الدولة . وأصبح لهم شأن فى النشاط الاقتصادى فى ظل الحرية  
الاقتصادية والامتيازات الأجنبية .

### أسباب الاقتصاد القومى

تفاعلت مؤثرات تسوية لندن سنة ١٨٤١ تفاعلاً سلبياً فى اقتصاديات البلاد ،  
وأحدثت هزة عنيفة فى المحيط الاقتصادى وصلت الى جذور المجتمع ، وردد  
صداها الشعور العام . واتصلت هذه المؤثرات بنتائج السياسة الاقتصادية التى  
سارت فيها لتوجيه الإنتاج ، إذ كانت المعركة قائمة بين الفرد والجماعة أو بين  
المذهب الاقتصادى الحر ومذهب التجاريين [ سياسة الاحتكار ] الذى خطط  
سياسة الاقتصاد المرسوم على الأفراد ، فصاروا مقيدين بحدوده ، مسخرين لتنفيذه .  
حقيقة وعت الفردية — فى ظل سياسة الاحتكار — تجديد فى سياسة الإنتاج  
ووسائله ونتائجه ، إلا أن « ثورة التجديد » لم تكن نتيجة تفكير الأفراد وجهودهم

فلم يتعودوا التفكير في المشروعات ، ولم يتحملوا المسئوليات ، ولم يبذلوا الجهود في حل المشكلات بل كان ذلك من مهام الدولة دونهم . ولما شعت الحرية الاقتصادية بعد تسوية لندن ، وأصبحت مسائل الإنتاج ومشاكله من خصائصهم ، تعثروا في طريقهم ، فتأثر الإنتاج بذلك أيضا تأثر .

وقضت تسوية لندن على مشروع الامبراطورية المصرية ، التي ارتبط إنتاجها وأسواقها بإنتاج مصر وتجارتها ، وكانت تمثل سلسلة مرتبطة الحلقات ، تخدم الاهداف الاقتصادية والحرية التي رسمتها الدولة . وأدى تفكك الامبراطورية المصرية من جهة واتباع الحرية الاقتصادية من جهة أخرى الى انحلال اقتصادى ، كان — دون شك — له مؤثراته على الإنتاج والاستهلاك المصرى ، فأخذت كل ولاية ترسم سياسة انتاجها واستهلاكها في دائرتها الخاصة وما تمليه مصالحها الذاتية .

يضاف الى ذلك ما قرره تسوية لندن سنة ١٨٤١ — مؤكدة شروط معاهدة بلطة ليمان سنة ١٨٣٨ — خاصاً بالحرية التجارية ، التي فتحت الباب على مصراعيه للبضائع الاجنبية — وبخاصة الصناعية منها — فظهرت المنافسة التجارية سافرة ، وغزت السلع الاجنبية أسواق مصر ، فأثرت على الإنتاج بصفة عامة ، وقضت على الصناعة المصرية بصفة خاصة . فكانت معركة مميتة ، اتخذت فيها أسلحة الاقتصاد في أشد وسائلها — والبلاد حديثة عهد بتلك المغارك — فاضطربت سياسة الإنتاج وانهارت اقتصاديات الدخل القومى . .

قام الفلاحون بالزراعة ، وحاولوا تتبع النظم الحديثة ، ووجهوا اهتمامهم الى الغلات الجديدة وبخاصة القطن الذى يعتبر أهم المحاصيل ، الا أن الزراعة تعرضت لمشاكل كثيرة لم يقو الفلاح على مواجهتها والتغلب على معضلاتها .

وكان أهم ما واجهه من المشاكل : مشكلة التأمين والتحويل الزراعى ، وما يحتاج اليه الانتاج من نفقة ، وما يتصل به من انتقاء البذور وتوفير السماد ، ومحاربة الآفات الزراعية ، وعمل التجارب الفنية ، وهى أمور لا يستطيع الفرد الذى عاش — فى ظلال

السخرة — أن يتسع أفقه ، وتكبر تجاربه ، لمواجهة مشاكل الانتاج والتغلب عليها ، فضلاً عما تعرض له الفلاح من أداء الضرائب الواجب عليه أداؤها للدولة — وكان معظمها عيناً — مما نقص صافي الربح ، وأصبح الدخل القومى ودخل الافراد يتدهور تدهوراً ملحوظاً أدى الى انهيار اقتصادى فى ظل الحرية الاقتصادية ، ولا يعنى ذلك الطعن فى نظام الحرية الاقتصادية بل انما يقصد به عدم قيام سياسة « الترشيح الاقتصادى » التى كان عليها أن تأخذ بيد الفردية الناقصة فى وعيها ، حتى تأمن الدولة خطأ الافراد ، وتحصن الإنتاج تحصيلنا يؤدي الى نتائج المرجوة فى دور الانتقال .

وامتدت مؤثرات تسوية لندن الى الصناعة الحديثة . فالنظام الصناعى الحديث للدولة قد قوض معالم الصناعات المنزلية الصغيرة ، حتى أصبحت أثراً بعد عين ، والصناعة الحديثة عندما قامت كانت مرتبطة بحاجة الجيش ، وساعد لشاؤها نظام الاحتكار الذى حماها من منافسة السلع الاجنبية ، فاذا ما ضعفت أسباب قيامها وتلاشت مقوماتها ، تأثرت بتلك الاسباب والمقومات . وكان نقص الجيش من جهة والمنافسة الاجنبية — فى ظل الحرية الاقتصادية — من جهة أخرى من العوامل التى أدت الى انهيار الصناعة المصرية . وواجه العمال مشاكل أعجزتهم عن مواصلة العمل ، فأنى لهم رموس الاموال والتوجيه الفنى وبناء المصانع ودراسة الاسواق وغيرها من الاسباب التى يجب توافرها لارساء الصناعة المصرية بطابعها الحديث محققة الرجاء ، مؤدية رسالتها فى ظل الحرية الاقتصادية . وعندما سرحت الدولة العمال — بإغلاق مصانعها — واجهتهم المشاكل ، فارتد بعضهم الى القرى ، يعملون فى المزارع ، وحاول البعض البحث عن الصناعات الصغيرة فلم يجدوها ، وأصبحوا حيارى فيما بينهم لا يدرون ماذا يعملون ، وتوالت البضائع الاجنبية على الاسواق المصرية فغزتها ، ولم تترك فرصة لان يعيد هؤلاء البناء — على أية صورة — فكان الانهيار الشامل فى الانتاج الصناعى .

أما أمر التجارة ، فلم يكن أحسن حظاً من الزراعة والصناعة ، فزحف

الاجانب بأموالهم إلى الاسواق المصرية واحتكروا العمل فيها ، وكانوا همزة الوصل في العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية ومصر ، وحلوا محل الدولة في هذا الشأن ، وغنموا الأرباح التي خسرتها الدولة ، فأصبحوا بأموالهم وثرواتهم الفردية ، وما تمتعوا به من منازيا قانونية ، قوة في المجتمع المصرى ، وخطراً على سياسة الحكم .

تضىء هذه الدراسة ، ما كان لتسوية لندن سنة ١٨٤١ — من آثار فعالة في حياة الأمة من نواحي متعددة عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، مظهر سياسة الدول الأوروبية — فيما رسمته — في توجيه مصر وجهة خاصة ، محاولة دفة أمورها ، بما يتفق ومصالحها في البلاد .

\*\*\*



## الحكم المطلق : ١٨٤٨ - ١٨٨٢

[ الحرية الاقتصادية والرأسمالية الفردية ]

وعى تاريخ هذه الفترة أحداثاً جسيمة ، اتصلت بسياسة الحكم وانعكست آثارها على الأمة ، التي تأثرت بنتائجها السياسية والاقتصادية ، فظهرت مشاكل جديدة معقدة النتائج ، حاملة معها مخلفات الماضي .

حملت أحداث النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ما كان من مؤثرات تسوية ١٨٤١ ، وما انطوت عليه من إقرار حكم مصر فى أسرة محمد على . وعرفت البلاد حكم كل من عباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق ، وما استقر فى نفوسهم من حقيقة ظاهرة : أن حكم مصر أصبح ميراثاً لهم — تعلق بهم هذا الحق كما ارتبط مصيرهم به ، وعقدوا النية على المحافظة عليه . ولكن الحكم الموروث الذى قرره التسوية ، قد جردته الدول من مقومات القوة التى تسانده ، حتى لا يعود إلى ما كان عليه أيام محمد على .

رمت الدول الأوروبية بتسوية ١٨٤١ ، إلى أن تجرد الحكم الموروث من أسلحة القوة حتى يصبح ضعيفاً ، يخضع لمؤثراتها ، وينفذ رغباتها ، فجردته من القوة المادية بإلغاء نظام الاحتكار ، وفرض الحرية الاقتصادية لتنتقص موارد الدولة حتى لا تقوى على الإحياء والإنشاء ، وتنكش براج الحكم وتضعف سياسته . واتخذت الدول «الشلل الاقتصادى» الذى انتاب الأمة سلاحاً تحاربها به ، فهيات لها المشروعات ، وسهلت لها عقد القروض ، حتى أوقعتها فى الإفلاس الذى تذرعت

الدول به للتدخل في شئون البلاد . وقضت الدول — أيضاً — في تلك التسوية ، بتجريد الحكم من القوة العسكرية ، فنقص عدد الجيش ، وأهملت وسائل العناية به فلم تعد الحكومة تهتم بتسليحه ، أو متابعة الفنون العسكرية بما يسير التطور الحديث ، حتى إذا ما تطورت أحداث مصر في سنة ١٨٨٢ لم يستطع مواصلة الدفاع عن البلاد ، وكان الاحتلال البريطاني .

هكذا جردت الدول — بتسوية ١٨٤١ — الحكم الموروث من أسلحة القوتين المادية والعسكرية لتضمن التدخل في شئون البلاد — وهو أمر قد أخفقت في تحقيقه فرنسا في سنة ١٧٩٨ ، وانجلترا في سنة ١٨٠٧ — وأصبح الحكم الموروث حكماً أعزل من أسلحة القوة ، ضعيفاً لا يقوى على المناضلة والدفاع عن حقوقه وحقوق الأمة ، بل ظل — في تلك الفترة — بين مد وجزر يتأرجح بين أطماع الدول ومصالحه الخاصة ، تملكته عوامل الذعر والخوف للحفاظ على مظاهره ، مغفلاً حقوق شعبه ، كلها تعرض لازمة — وكثيراً ما تعرض للآزمات — أو قامت حوله مناورات الدول لتحقيق هدف من أهدافها ، دافعاً الثمن الذي كان ينتقص شيئاً فشيئاً من استقلال البلاد .

وحددت التسوية علاقة مصر بالدولة العثمانية ، فلم يعد نظام الحكم في مصر متأثراً بطابع النظام العثماني — كما كان من قبل — بل أصبحت دولة لها استقلالها الداخلي : لوالها حق التنظيم فيما يحقق مصالحها ، ويهدف إلى ترقيتها .

وتأثر الحكم الموروث — أيما تأثر — بالنتائج الاقتصادية التي فرضتها التسوية بإلغاء الاحتكار واتباع الحرية الاقتصادية ، وعلاقة ذلك بالإنتاج الأهلي وحقوق التملك والقدرة على الاستثمار ، وتحقيق سياسة التنمية الاقتصادية ، والتفكير في المشروعات الإنتاجية ، وما تعرضت له البلاد من منافسة الأجانب لها ، بخبرتهم الفنية وأموالهم الكثيرة ، وما تمتعوا به من امتيازات أجنبية كفلت لهم ميزات قضائية ومالية .

تطلع الحكم الموروث — في مستهل هذه الفترة — إلى الطريق الذي يسير فيه

فوجدته غير مأمون العواقب إذ تعددت المشاكل التي رافقته :

فالدولة العثمانية تود أن تسترد ما أرغمت على منحه ، فتعود مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية : والدول الأوروبية تود كل منها — وبخاصة إنجلترا وفرنسا — تحقيق أطماعها في مصر ، إذ وضحت أهمية مركز مصر الجغرافي ، بعد أن تطورت مصالحها في بلاد الشرق : والرعايا الأجانب أخذوا يزدون من سلطان امتيازاتهم يفسرونها بما يتفق ومصالحهم حتى مست تلك الامتيازات سيادة الدولة : والحرية الاقتصادية — التي احتاجت إلى سياسة ترشدها — أعطت الفرصة لهؤلاء الأجانب أن يتوغلوا في النشاط الاقتصادي للدولة ، ويتحكموا في الدخل القومي ، ويحتكروا الصناعة والتجارة في أيديهم ، ويقبضوا على التوجيه الاقتصادي في البلاد يسيرونه فيما يعود عليهم بالأرباح : والشركات التي رحبت بها الدولة ، ومنحتها امتيازات بتكوينها ، قد أضرت بمصالح البلاد أينما ضرر ، فقناة السويس وما تضمنته امتيازها من إجحاف بحقوق البلاد ، وما جر إلى الاستدانة ، قد أفلس الدولة ، وأعجز مالىتها عن الوفاء بحاجة الأمة حتى فتح الباب للتدخل الأجنبي ، فكان تدخلا مالياً ، مهد للاحتلال العسكري .

كان جماع ذلك قوى سلبية تعرض لها الحكم ، كما تعرضت لها البلاد ، فكلما فرغ من معالجة واحدة منها قامت الأخرى ، والشعب يقاسى الهوان ، فيما تعرض له من ثقل الضرائب التي فرضت عليه ، وحصلت منه في إكراه وقسوة ، وتسخيره فيما لا يكرم الدولة .

### الحكم المصري والدولة العثمانية

سارت العلاقة بين مصر وتركيا في اتجاهين متضادين : فالباب العالي يقوم بالمحاولات المختلفة لإعادة البلاد إلى حظيرة الإمبراطورية العثمانية ، ومصر تود المحافظة على حقوقها التي تقررت لها في تسوية ١٨٤١ ، بل ترسم الطريق الذي تأمل فيه بتثبيت استقلالها الذاتي :

وقعت الأزمات بين الباب العالي وكل من عباس وإسماعيل فيما يتعلق بتنفيذ « التنظيمات » السلطانية ، وعقد امتياز حفر قناة السويس ، والإفراط في الاستدانة . والحكم المجرد من القوة تتطلع إلى الدول الأجنبية لمناصرته ، لأن الخلاف كان في أمر يتعلق بما قرره الدول في تحديد العلاقة بين البلدين بتسوية ١٨٤١ فعليها أن تقول كلمتها فيما تطورت إليه تلك العلاقة ، وانهزت الدول هذه الفرصة التي سنحت لها — للتدخل في شئون مصر ، وبرزت المنافسة السافرة بين إنجلترا وفرنسا ، متخذة كل منها أساليبها الخاصة في تحقيق أطماعها .

طالب الباب العالي من عباس تنفيذ « التنظيمات » السلطانية التي تقلل من الاستقلال الذاتي ، وتطبع الإدارة المصرية بالطابع العثماني ، فتدخلت الدول وآزرت إنجلترا عباساً وانتهى الأمر بالتوفيق بين رغبات الفريقين ، واستطاعت إنجلترا بموقفها إزاء أزمة التنظيمات — أن تؤثر في عباس — أيما تأثير — بتوجيهات السياسة البريطانية وذلك برفض مشروع حفر قناة السويس والاستعاضة عنه بإنشاء الخط الحديدي بين الاسكندرية والسويس .

وبرز الخلاف بين الباب العالي وسعيد خاصة بامتياز حفر قناة السويس . وكان سعيد متأثراً بالسياسة الفرنسية — على عكس عباس — فاستطاعت إنجلترا أن تؤثر على الباب العالي ، مهاجمة المشروع الفرنسي مبينة الأضرار التي تتولد من تنفيذه وبذلك ماطل الباب العالي في التصديق على فرمان عقد الامتياز . على أن ذلك لم يعطل الشركة في تنفيذ المشروع .

كانت علاقة الباب العالي مع إسماعيل متضاربة ، إذ استطاع أن يقدم المال للسلطان ورجال حاشيته فحصل على امتيازات تقوى حكمه ، وثبتت استقلاله — وهو أمر يناقض آمال تركيا نحو الحكم المصري — فقد حصل على فرمانات ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ : قررت له الحصول على لقب « خديو » ، كما زادت سلطته في الإدارة ، واستقلالا في عقد الاتفاقات التجارية والقروض المالية ، ورتبت وراثته الحكم المباشر في أسرته ، ونظمت قواعد الوصاية . ولما أفرط إسماعيل في



الاستدانة ، حرمه الباب العالي في فرمان سنة ١٨٦٩ من عقد القروض إلا بأذن منه ، ولكن سرعان ما دفع المال ، وحظي بحرية الاستدانة ، وهو أمر قد أضر البلاد وأفسد اقتصادها الأهل ، ومكن للتدخل الأجنبي وطوح باستقلالها .

وفي الفترات التي كانت تسودها حسن العلاقات مع تركيا ، كانت مصر توازن تركيا في أزماتها الدولية ، فقدم كل من عباس وسعيد وإسماعيل المساعدات الحربية في حروب القرم وكريت والبلقان .

هكذا سارت العلاقة التركية المصرية في تضارب ، بين مد وجذر ، وقوة وفتور ، متأثرة — ايما تأثر — بالظروف والملايسات التي أحاطت بها ، وبخاصة سياسة الدول — إنجلترا وفرنسا — التي كثيرا ما تدخلت في رسم العلاقة بين البلدين ، وليس بخاف تأثير الدول في الضغط على تركيا لعزل إسماعيل سنة ١٨٧٩ من جهة ، وموقعها إزاء السلطان في محاولته استغلال الفرصة ، للقضاء على الامتيازات — التي حصل عليها إسماعيل ، ومكنته من تثبيت الاستقلال الداخلي — ليرجع الحكم التركي بطابعه من جديد ، وهو أمر لا يتفق ومصالح الدول الأوروبية .

هكذا ، تعرض حكم البلاد بين ١٨٤٨ و ١٨٧٩ لتيارات متضاربة : فالحكم المصري يود المحافظة على حقوقه ، والسيادة العثمانية ترسم وسائل الرجعية لتزيد من سلطانها ، والدول الأجنبية توجه العلاقة بين مصر وتركيا ، تحقيقا لاطماعها ، فكلما زاد تدخل الدول في شئون مصر الإدارية والمالية وقفت الدول أمام المحاولات التركية ، لتردها على أعقابها .

### الغزو الاقتصادي

تعرضت البلاد لمعركة جديدة في أسلحتها ووسائلها ، استخدمت فيها الأساليب الاقتصادية — وهو أمر جديد لم تتجوده البلاد — حتى تضعف قواها المادية ، ويسهل السيطرة على مواردها ، فيتم الغزو الاقتصادي الذي يحقق اطماع الدول في الاحتلال العسكري .

واجهت اقتصاديات البلاد ضربات أحكم وضعها : منها ما قصد به اضطراب  
إدارة الحكم ، وتوريط الدولة في المشروعات التي لا تقوى إيرادات الميزانية على  
الوفاء بها ، مما يضطرها إلى الاستدانة . ومنها ما قصد به المساهمة في المشروعات  
الإنتاجية — بتكوين الشركات المختلفة والمصارف — فيتغلغل رأس المال الأجنبي  
في الاقتصاد القومي ، منافساً النشاط الأهل ، وقد سنده ما كان يتمتع به الأجانب  
من « الامتيازات الأجنبية » التي كفلت له حماية قضائية ومزايا مالية .

حقيقة ، كانت المعركة الاقتصادية واسعة النطاق ، استغرقت وقتاً للوصول إلى  
اهدافها ، وحقت « الشلل المادي » الذي انتاب أداة الحكم واقتصاديات الأمة .

بدأت الضربة الأولى الموجهة إلى إدارة الحكم بما تورطت فيه مصر — أيام  
حكم سعيد — من شراء أسهم قناة السويس ولم يكن بميزانية الدولة وفر يساعد  
على الوفاء بالالتزامات المطلوبة ، فاضطر سعيد إلى الاستدانة التي استمر فيها —  
خلفه — إسماعيل ، حتى وصلت الديون السائرة والثابتة إلى ما يقرب من المائة  
مليوناً من الجنيهات ، وأشرفت البلاد على الإفلاس ، مما أدى إلى تدخل النفوذ  
الأجنبي بإقرار المراقبة الثنائية ، وإنشاء صندوق الدين ، وتعيين وزراء من  
الأوربيين ، وسلبت الدولة أكثر مواردها ضماناً للديون ، فاستطاعت الدول توجيه  
السياسة المالية ، ورسمت طرق الإنفاق كما جاء في قانون « التصفية » الذي صدر  
في سنة ١٨٨٠ ، وقد أقر إحلال الدول محل الدائنين ، وتخصيص نصف إيرادات  
الدولة لدفع أقساط الدين ، والنصف الآخر لميزانية الحكومة ، مما دعا إلى وقف  
المشروعات الإنتاجية ، وعجز الحكومة عن متابعة سياسة الأحياء ، فضعفت  
اقتصاديات البلاد ، وتأخرت المشروعات العامة ، وسيرت الدولة في طريق مرسوم ،  
فقدت من حرية الدولة في سن القوانين ، حتى لا تتعارض وحقوق الدائنين ،  
وفي ذلك اعتداء على سيادة الدولة .

وكان مشروع قناة السويس مركز الثقل الذي تجمعت حوله مشاكل مصر  
الاقتصادية والسياسية إذ حوى عقد الامتياز إجحافاً بحقوق البلاد فيما فرضه من

نظام السخرة ، وامتلاك الاراضى التى تقع فى منطقة القناة ، حتى إذا ما حاول إسماعيل إلغاء هذه الامتيازات اضطر إلى دفع التعويض الذى قضى به « نابليون الثالث » وهو ٣٦٠.٠٠٠ و ٣٠٠ ك .

وكان مشروع القناة سبباً فيما تورطت فيه مصر من المساهمة فى المشروع بشراء ١٧٦ و ٦٠٢ سهماً ، يقدر ثمنها بنحو ٤٤ ٪ من رأس مال الشركة . ولم يعتبر إسماعيل أن الأسهم التى تملكها مصر ، والفوائد التى تأتى منها ، ضرباً من ضروب التمييز المالى الذى تلجأ اليه الدولة فى زيادة إيراداتها ، بل اعتبره « رصيذاً » خاصاً يلجأ اليه كلما احتاج إلى المال . فى سنة ١٨٦٩ حرّمه السلطان من عقد القروض المالية ، وكانت الميزانية قد أرهقها دفع أقساط الديون ، وكثرة الإنفاق فاضطر إلى بيع أرباح الأسهم التى تملكها مصر ، وبذلك حرمت البلاد من الفائدة المادية التى تنتظر أن تحظى بها من حفر القناة وشراء الأسهم . فى سنة ١٨٧٥ عندما اشتدت الأزمة المالية بإسماعيل ، وعجز عن الوفاء بأقساط الدين العام ، والانفاق على ما يوجبه الاتفاق ، عرض أسهم قناة السويس للرهن أولاً ثم اضطر إلى بيعها ، واشتدت المنافسة بين إنجلترا وفرنسا على شراء تلك الأسهم ، ففازت به بريطانيا مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، فأمنت إنجلترا طريق مواصلات امبراطوريتها ، وحظيت بالاشتراك فى مجلس إدارة الشركة ، وأصبحت من أكبر الدعاة للمحافظة على سلامة الملاحة فى القناة ، وقطعت إنجلترا بذلك أوسع خطوة نحو احتلال وادى النيل . ولم يبق لمصر — بعد ذلك — إلا نصيبها من أرباح الشركة ، فلما تأزمت الحالة بعد عزل إسماعيل ، رأت المراقبة الثنائية سنة ١٨٨٠ ، بيع نصيب مصر وكان مقدراً بنسبة ١٥ ٪ من أرباح الشركة .

كانت قناة السويس إذاً ، باباً دخلت منه مشاكل كثيرة ، فورطت مصر فى الاستدانة ، وفقدت الأموال التى دفعت ثمناً للأسهم ، وضاع على مصر نصيبها فى فوائد الأسهم وأرباح الشركة . وهو أمر إن دل على شيء ، فانما يدل على القصور فى مسئوليات الحكم ، وعدم الاكتراث فى توجيه السياسة المالية للبلاد ، وكانت

القناة — أيضا — الثغرة التي دخلت منها جنود الاحتلال .

هكذا ، كانت الضربة الأولى التي وجهت إلى الإدارة الحاكمة ، فاذا ما نجحت ، توالى الضربات التالية التي وجهت إلى غزو الاقتصاد الأهلى .

دخلت الأموال الأجنبية إلى السوق الاقتصادى الحر لتساهم فى الاستغلال والتمير ، فألفت الشركات والمصارف ، ودخلت فى ميدان الزراعة والصناعة والتجارة ، وقد ساعد تنشيطها الحرية الاقتصادية التى كفلتها الدولة .

استطاع الأجانب بنشاطهم وأموالهم وخبرتهم دخول ميدان النشاط الاقتصادى فى ظل الحرية الاقتصادية ، وانهقدت المنافسة — الظالمة — بينهم وبين المصريين الذين عاشوا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى ظل سياسة الاحتكار والتوجيه الاقتصادى الحكومى ، فتعثروا — فى هذه المنافسة — لقلة رؤوس أموالهم ، وحرمانهم من الخبرة الفنية فيما يتصل بسياسة زيادة الإنتاج ووسائل التنمية الاقتصادية . وأدت المنافسة — التى لم تتوازن مقاييسها — الى سيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادى المصرى ، وقد أعطاهم السلطان حق تملك الاراضى الزراعية سنة ١٨٦٧ ، مما زاد قدرتهم فى امتلاك الارض وإصلاح الاراضى البور . وتكوين شركات عقارية وزراعية ، فضلا عن نشاطهم المتفوق فى ميدان الصناعة والتجارة .

### الرأسمالية الفردية

إن الحرية الاقتصادية التى سادت المحيط الاقتصادى المصرى ، قد أعطت الفرصة لتكوين ثروات فردية ، برزت منها الرأسمالية الفردية . وتألف المجتمع المصرى من السواد الأعظم من الفلاحين ، الذين ظلوا فقراء يعملون فى فلاحه الاراضى التى امتلكتها الطبقة المميزة التى ظهرت منذ عصر محمد على .

وتألفت الطبقة الارستقراطية — وهم قلة — من الاتراك والجراكسة وبعض المصريين الذين واتاهم الحظ فى خدمة الوالى ، وقد حظوا بملكية الاراضى والوظائف الكبيرة فى الدولة ، ودخل هذا الميدان معهم الأجانب الذين تمتعوا بالثروات الكبيرة منقولة وعقارية ، وسيطروا على اقتصاديات البلاد .



ولكن الحرية الاقتصادية التي حلت محل سياسة الاحتكار ، تحتاج إلى سياسة رشيدة تساندها حتى تأتي ثمارها ، ولكن الدولة قد شغلتها حركات الغزو والاقتصادى والتدخل الأجنبي مما أقعدها عن رسم سياسة لترشيد الحرية الاقتصادية ، فتركت الأفراد يتحملون وحدهم أعباء التوجيه والتمويل وتحمل المسئوليات ، ومواجهة المنافسة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون المؤثرات العامة التي تأثرت بها اقتصاديات الدولة ، من اضطراب الحالة المالية ، وانهيار أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، إلى غير ذلك من العوامل التي أدت إلى تعثر المصريين في الميدان الاقتصادى .

وتحمل سواد الشعب ، ما فرضته الدولة عليهم من أعمال السخرة التي عرقلتهم عن مواصلة الانتاج الزراعى ، فكثيراً ما تعطلت زراعة الاراضى التي تركها أصحابها للقيام بالواجبات التي فرضتها عليهم الدولة ، وكثيراً ما حشد الفلاحون للعمل في حفر قناة السويس ، تاركين أولادهم وحقوقهم ، تحقيقاً لالتزامات عقدها الأجنبي مع حاكم البلاد ، ولم تكن السخرة أو ضريبة العمل — هي آخر ما تعرض له الفلاح من واجبات ، بل كثيراً ما فرضت الدولة عليه الضرائب الباهظة ، كلها احتاجت إلى المال دون مراعاة للقواعد الاقتصادية في فرض الضريبة من حيث قدرة دافعيها أو وقت تحصيلها أو عدالة توزيعها . ولما اشتدت الازمة بإسماعيل ، أصدر قانون « المقابلة » سنة ١٨٧١ ، وقد حاول به استمالة الفلاح ، ففي مقابل دفع الضرائب المفروضة على أرضه ست سنوات دفعة واحدة ، تمنحه الدولة صك تملك الأرض . وقابل الإرهاق الذى صادف حياة الفلاحين ، أن المشروعات العامة التي أنفقت عليها أموال الدول — وهى أموال الشعب — كمشروعات الري وإصلاح الاراضى ، أدت إلى زيادة الرقعة الزراعية بحوالى مليون فدان . ولكن هذه الزيادة فى مساحة الأرض ، وبالتالي فى الإنتاج ، قد حظى بها إسماعيل ، دون أن تستفيد الأمة من مشروعات الإصلاح التي أنفق عليها المال الكثير .

وهكذا نشأت بعد سنة ١٨٤١ ، الحرية الاقتصادية التي أدت إلى الرأسمالية الفردية نتيجة لأن الثروات الفردية لم تكن موزعة توزيعاً متناسباً ، بل برزت طبقة أرستقراطية — قليلة العدد — ملكت الضياع الواسعة ، بينما كان سواد



في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . والمراقبة الثنائية — وقد سيطرت على ميزانية الدولة — قد انتقل إليها — بطريق غير مباشر — هذا العقد القانوني بين الحاكم والمحكوم . ولكن اللجنة الثنائية لم تراعى حق المحكوم بقدر ما حرصت على مراعاة حق الدائنين من رعايا الدول الأجنبية : فكان الميزانية قد تحولت إلى عقد بين الدائنين الأجانب — تنوب عنهم وتمثل مصالحهم اللجنة الثنائية — والمحكومين ، أما الحاكم الشرعى فقد سلب سلطانه ونحى جانبا بعد أن أساء الحكم حتى أقدم على رهن إيرادات الدولة ضمانا للديون . فتعطلت بذلك سلطة الحاكم ، وتعثرت البرامج الاقتصادية والإنشائية ، ووقفت عوامل التقدم ، وظهر للبصريين بجلاء ماجره فساد الحكم عليهم من نكبات .

وتقدم التدخل الأجنبي الذى تمثل في المراقبة الثنائية خطوة أخرى ، فقد زحف إلى كراسى الحكم — وليس ذلك غريباً — فقد أصبحت الميزانية في يده وهى معيار القوى العامة في الدولة .

وهكذا شكلت وزارة نوبار المختلطة — فى آخر حكم إسماعيل — التى وضعت مصر فى مركز دولى لاتحسد عليه ، فالسلطان صاحب السيادة العليا فى البلاد ، وإسماعيل الحاكم الذى يتمتع باستقلال ذاتى ، وبريطانيا يمثل أطباعها وزير جلس على كرسى وزارة المالية يقبض على الإيرادات ، وفرنسا يحقق أطباعها وزير جلس على كرسى وزارة الأشغال يوجه سياسة الانفاق .

وتطلعت وزارة نوبار — فى باكورة أعمالها — إلى نقص بنود المصروفات — ووزير المالية بريطانى — فكان فيما اتجهت إليه النية فى خفض المصروفات ، إنقاص ميزانية الجيش — وليس ذلك بجديد على نوايا بريطانيا فى الحد من قوة الجيش المصرى وما حتمته فى تسوية لندن ١٨٤٠ — وقضت سياسة الوزارة بإحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع بنصف مرتباتهم — وفقاً لما ادعته من سياسة الاقتصاد — فثار هؤلاء دفاعاً عن كيانهم ، وأهانوا نوبار والوزير الانجليزى — وتحققت مطالبهم باسقاط الوزارة المختلطة . ثم تحول المحكومون من الدفاع عن حقوقهم الشخصية إلى الدفاع عن حق عام . تحولت الحركة إلى المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نواب ، وتطلب الأمر تنقيح الدستور واستكمال مقوماته حتى يصبح البرلمان ممثلاً — أتم تمثيل — لصوت الشعب إزاء إدارة

الحكم . وتقدم الرأى العام — فى ظل الحياة الدستورية الجديدة — لعلاج ما أفسده الحاكم ، ذلك بوضع تسوية مالية تراعى فيها حقوق الأمة . دفع الرأى العام إلى هذا فى شعوره ، ما لمسه صادقاً من الأحداث التى سارت فيها الأمة ، والتدخل الأجنبى ، ووطأة الديون على اقتصاديات البلاد ، وتغلغل الأجانب بأموالهم وامتيازاتهم فى الاقتصاد القومى . وزاد الشعور القومى إرهاباً ما وعاه من التطور الفكرى والثقافى الذى شاع فى مصر والعالم الإسلامى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حين نمت فكرة « الجامعة الإسلامية » التى ترمى إلى تخليص البلاد الإسلامية من براثن الاطماع الأجنبية ، وسبيل المسلمين إلى هذا الاتحاد والتكتل فيما بينهم ، والسعى إلى تقويم أداة الحكم ، واستغلال مرافق الأمة الاقتصادية بما يعود على أبنائها بالخير .

هكذا تحولت الأحداث من حركة جيش قامت لإعادة حق شخصى إلى شعور قومى عام يقف أمام التدخل الأجنبى ، ويعالج التسوية المالية ، وينشر الحياة الدستورية الحقة ، وكلها مسائل لا ترغب فيها الدول الأجنبية . وبما زاد الأمور تعقيداً ، أن نواب الأمة عملوا على تنفيذ التسوية المالية التى وضعوا خطوطها ، وانضم اسماعيل إلى الحركة يعرضها ، حتى يتخذها سنداً لحكمه بعد أن أضعفه هو . بسوء تصرفه ، ثم جاء التدخل الأجنبى فسلبه كل سلطان ، فعرضت الدولتان انجلترا وفرنسا — على اسماعيل أن يتنازل عن العرش ، مع تقرير مرتب سنوى له ، ولكنه رفض التنازل ، فاتجهت الدول إلى الضغط على الباب العالى ، وتم عزل اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ ، وبذلك طوحت الدول بالحكم وسلطانه فى سبيل ابقاء نفوذها فى مصر . وبرز الصراع سافراً بين التدخل الأجنبى والرأى العام — وهو شىء جديد فى الأفق السياسى المصرى — بعد أن كان الصراع دائراً بين الدول الأجنبية وأطماعها من جهة والحكم وأهدافه من جهة أخرى ، وقد يبدو أن تدخل الدول فى سنة ١٨٧٩ مشابهاً لتدخلها فى سنة ١٨٤١ ولكن ثمة فارقاً بين الحالتين ، إذ كانت الدول فى تدخلها فى سنة ١٨٤٠ بعيدة عن أفق السياسة المصرية ، فلم تصطدم بالرأى العام فى مصر ، أما فى سنة ١٨٧٩ ، فكانت قد تغلغلت فى مرافق البلاد جميعاً حتى لقد وصلت إلى الحكم نفسه واستعمرت البلاد اقتصادياً ، ووجهت السياسة العامة للدولة ، وكان الرأى العام فى مصر قد نما واشتد ساعده ، ومن هنا كان اصطدام التدخل الأجنبى فى ١٨٧٩ باليقظة القومية فى مصر .



## مشاكل الأمة والثورات الثلاث

خلفت حوادث عزل اسماعيل في سنة ١٨٧٩ ، الاصطدام السافر بين التدخل  
الاجنبي والرأى العام المصرى . وتبلورت المشاكل في زواياها الداخلية والخارجية  
فيما بين الأمة والحاكم ، وبين الأمة والنفوذ الاجنبي : فيما يتعلق بسيادة الدولة  
وتدخل الاجانب في إدارة الحكم ، وتغلغلهم في ميدان النشاط الاقتصادى ،  
والثروة العامة . فكان لموقف الأمة إزاء التدخل الاجنبي جانبان : جانب يتعلق  
بسيادة الدولة من الناحية السياسية والسلطة العامة ، وجانب يتعلق بمواردها  
الاقتصادية والمالية ، نشاطاً وتوجيهاً ورسمياً للشروعات الانشائية وضبطاً للمالية  
الدولة لإيراداً وصرفاً .

ونهمزت الأمة الى الكفاح : كفاح الحاكم في سبيل استقرار الحياة الدستورية  
السليمة ، وكفاح الدول الاجنبية تحقيقاً لاستقلال الأمة وسيادتها ، وكفاح لوضع  
تسوية مالية عادلة لتواصل الأمة الوفاء بالتزاماتها بمحكو كفاح في سبيل الاستقلال  
الاقتصادى إزاء الاجانب وأموالهم وامتيازاتهم ومنافستهم ، حتى تتحرر اقتصاديات  
البلاد ، فيزيد الدخل القومى ودخل الأفراد ، وترتفع المستويات الاجتماعية والثقافية  
والإنسانية . وهكذا خطط الرأى العام الطريق الذى ينبغى أن يسير فيه ليصل الى  
الاهداف القومية ، وهكذا تبلور الكفاح حول مسألتين رئيسيتين : الاولى أن  
تكون الأمة مصدر السلطات ، وذلك بالفضاء على الحكم المطلق ، والثانية أن يقف  
التدخل الاجنبي فيتحقق للأمة استقلالها السياسى والاقتصادى ، وتتمصر القوى  
المادية للثروة القومية .

والجهاد الذى اتخذته الأمة لتحقيق الامانى القومية — سياسية كانت أو  
اقتصادية — سار في طرق مختلفة ، منها ما كان سلبياً ، أو ثورياً سافراً . والطريق  
السلبى اتخذ الجدل والمنطق سبيلاً للمطالبة بالحقوق القومية . فتألفت الجمعيات  
والاحزاب — علنية أو سرية : سياسية أو عسكرية — وأصدرت الجرائد والمجلات  
تنبه الازدهان ، وتفسر الحق والواجب ، وتناقش منطق الحوادث ، وهى في هذا

السبيل لاتنقطع عن مواصلة تقديم الغذاء العقلى والمعنوى حتى تستقر العقيدة فى النفوس ، فىصير إيماناً صادقاً . تتوحد الصفوف ، وتجتمع الكلمة ، ويسهل البذل والتضحية ، حتى إذا ماتعتقدت الاحداث ، وتعثرت الوسائل السلمية فى تحقيق الأمانى القومية ، أصبحت الثورة هى الوسيلة الفعالة والسلاح الماضى الذى تحمله الأمة ، ولقد صدق منطق الإيمان بالأمانى القومية ، فتمخض تاريخ مصر الحديث عن ثورات ثلاثة : الثورة العرابية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة يولية ١٩٥٢

وإذا انتهت ثورة من الثورات ، وتخلقت أوالتوت عن تحقيق أهدافها كاملة ، حملت بذورها إلى ثورة تالية ، ذلك لأن الثورة لايقضى عليها بل تبدأ ملياً ، وتستمر جائباً فى محيط الرأى العام ، جامعة قواها ، معدة أسلحتها ، فإذا ما اطمأنت إلى جهادها — فى ظل الاحداث — قامت — من جديد — تواصل المعركة . فالجهاد الثورى لتحقيق الأمانى القومية — فى تاريخنا — جهاد متصل ، وإن ضعف مظاهره واستكانت حوادثه فترات محدودة ، والجهاد القومى متصل مستمر — بوسائله السلمية والثورية — لأنه متعلق بالحق العام ، الذى ارتبط بالأمانى القومية للأمة لاستكمال سيادتها السياسية واستغلال مواردها الاقتصادية .

### سيادة الأمة

انعكست أضواء الثورة فى أفق السياسة المصرية ، واستنار الرأى العام بتلك الاضواء ليسير فى الطريق الذى يوصله إلى الحق . وتطلع إلى سيادة الأمة ، فوجد الحكم المطلق والتدخل الاوربى قد طويحا بها ، فأمن الرأى العام أن لا سبيل إلى القضاء عليها إلا بإعلاء كلمة الأمة ، حتى تكون حقاً مصدر السلطات ، ولا ضمان لتحقيق ذلك إلا بالحياة الدستورية الصحيحة ، متخذة من مبادئ «الثورة الفرنسية» قواعد تقوم عليها وهى : الحرية والإخاء والمساواة ، وإذا ما تحققت الحياة الدستورية الصحيحة آمنت الأمة أن يسير الحكم وفق القواعد الصحيحة ، يرفع مصالحها ، ويعالج مشاكلها على أسس سليمة ، ويقضى بذلك على عوامل الفساد الذى تمثل فى فوارق الطبقات فى المجتمع المصرى سواء فى الوظائف العامة — وبخاصة فى الجيش — أو فى الالتزامات العامة المفروضة على الأفراد ، كما تمثل فى الثروة — وسوء توزيعها — مما كان سبباً فى ظهور الفوارق الطبقيه ، وما صحب ذلك من :

فساد وضعف للحياة العامة . وفي الوقت نفسه تكون الحياة الدستورية الصحيحة سلاحاً ماضياً ضد النفوذ الأجنبي فيتحقق استقلال البلاد .

ويحدثنا التاريخ السياسي عن أن الفارق الطبقي أو التمييز العنصري — بين الشراكسة والمصريين — في الترقّيات لوظائف الجيش ، كانت المحك المباشر في أن يتجه نفر من الضباط المصريين — وزعيمهم عرابي — الى المطالبة بحقوقهم في الترقّيات . ثم ما كان من اعتقالهم في ثكنات قصر النيل ، مما أثار شعور زملائهم من الضباط ، وما أحدثوه من معاونتهم — بحركة عامة — في الافراج عنهم وتحقيق طلبهم ورد حقوقهم ، وكان ذلك مشجعاً الى توحيد كلمتهم بتأليف « الحزب العسكري » . ولم يكن الرأي العام في شعوره — بأقل من هؤلاء — ثورة على فساد الحكم ، والتدخل الأجنبي ، وماجرته التسوية المالية من مشاكل . وأدى هذا الى وحدة الرأي بين العسكريين وفريق من السياسيين ممن مارسوا الحياة النيابية — أيام إسماعيل — فألفوا حزباً سياسياً عرف « بالحزب الوطني » وأسسوا له الجرائد التي تعبر عن أهدافه وآماله . هكذا توحد الرأي العام ، وتطلع الى حل مشاكل الأمة ، مطالباً بالحياة الدستورية الصحيحة ، ولا يتحقق ذلك إلا بإصدار دستور كامل .

والحكم الموروث يتشبه بالحكم المطلق — ويرى أن الحياة الدستورية الصحيحة — إذا ما تحققت حدثت من سلطانه . والدول الأجنبية تعرف أن الحياة الدستورية معناها تمثيل الرأي العام في الحكم ، وتقوية مقوماته ، وفي ذلك أضرار بمصالح الدول الأجنبية ، وبذلك اتفقت مصلحة الحاكم مع أطماع الدول الأوروبية في تعطيل إقامة الحياة الدستورية السليمة .

وإذا ما انتصر الجيش في — حادثة قصر النيل — وتحققت رغباته ، وتطلع الرأي العام — جيشاً وشعباً — الى المطالبة بالحياة الدستورية ، وسلم الحاكم مضطراً — بعد مظاهرة عابدين — فأسند الوزارة الى شريف — وقد ارتبط تاريخه بالحياة الدستورية — وعمل شريف على تحقيق الحياة الدستورية بإصدار الدستور ، فتفاعلت قوى التقدم في الرأي العام ، كما زاد الجيش قوة وسيطرته في سنة ١٨٨٢ ، وتمسك نواب الأمة بحقوقهم في إقرار ميزانية الدولة ، رأت الدول

أن إقرار الميزانية أمر يتعلق باللجنة الثنائية وصندوق الدين ، فاعتبرت الدول أن  
رغبة الرأي العام — في ظل الحياة الدستورية — اعتداء على حقوقهم وحقوق  
الدائنين ، وتضيقاً لجهودهم التي بذلوها منذ أن رسموا سياسة التدخل في تسوية  
سنة ١٨٤١ .

وهكذا تبلور الصراع بين الرأي العام والدول الأجنبية حول حق إقرار ميزانية الدولة ، فنواب الأمة يرون أن ذلك من حقوقهم — لأنهم يمثلوا الأمة —  
والدول الأجنبية ترى — في هذه المحاولة — ضيقاً لجهودها ومسئوليتها أمام  
الدائنين . وسارت عجلة الزمن في اضطراب ، وتعقدت المسائل بين شريف — رئيس  
الوزارة الذي ود تأجيل هذا الموضوع — وتوفيق — الذي يقاوم الحياة  
الدستورية — والدول الأجنبية — التي تود المحافظة على مصالحها وعلى التسوية  
المالية التي رسمت حقوق الدائنين — وبين الرأي العام في توجيه الحياة الدستورية  
الوجهة التي تحقق سيادة الأمة . وتدخلت إنجلترا وفرنسا — كما تدخلت في سائر  
١٨٤٠ ، ١٨٧٩ — بمذكرة مشتركة تحتج على قرارات النواب ، معارضة تدخلها في  
مجرى الأمور صيانة لحقوق الدائنين ، ومحافظة على حقوق القصر في الحكم . ولم  
يقتصر أمر الدولتين على إرسال المذكرة المشتركة ، إنذاراً للأمة ، بل جاءت  
بوارجها إلى ميناء الاسكندرية تعلن مظاهرات حربية لترهب الرأي العام ، وتخضعه  
للقوة — كما أرهبت إنجلترا محمد علي في سنة ١٨٤٠ . وتطلع عرابي الى الاستعداد  
الحربي — وقد فطن الى أهداف إنجلترا الحقيقية — كما دعا الى خلع توفيق ،  
ولكن السياسيين خذلوهم فيما دعا اليه . وكشفت هذه الفرقة في الرأي العام عن  
ظهور القوى الرجعية تسير في طريقها المرسوم في إرضاء القصر ومؤازرته .  
واشتد الصراع بين العرابيين والقصر ، وتطلعت تركيا الى معالجة الموقف إذ رأت  
فيه فرصة لاسترداد سلطتها في البلاد — وقد أفلت من يدها الزمام — وعقدت  
الدول مؤتمراً في الاستانة داعية الى إعادة النظام في البلاد . ولكن بريطانيا وجدت  
الفرصة سانحة لأن تحقق أطماعها باحتلال البلاد ، فانفردت بضرب الاسكندرية ،  
وكانت معارك الميدان الغربي ، وأحس الرأي العام أن الوطن في خطر ، فانضم  
أعيان البلاد الى الجيش للدفاع عن البلاد بقيادة عرابي ، الذي رتب الدفاع في



الميدان الشرقى أيضاً — لأنه خشى من انتفاع الإنجليز بقناة السويس ، وقد رأى استكمالاً لأسباب الدفاع عن البلاد — أن يردم القناة ، ولكن فرديناند دي ليسبس غرر بعرايى ، فقد أكد له أن إنجلترا لن تستطيع استخدام القناة لأنها دولية ، وفرنسا على استعداد لأن تقف بجوار مصر إذا ما اعتدى على حياد القناة ، ولكن كان هذا الجانب هو الباب الذى دخلت منه الجيوش البريطانية التى ساعدها بعض «الرجعيين» الذين أرادوا الإخلاص للقصر — فدخلت القاهرة ، وبارك توفيق عرضاً عسكرياً لهم فى ميدان عابدين .

هدمت إنجلترا آمال العرايين وجهاد الأمة ، وأصبحت سيادة الدولة فى قبضة الاحتلال الذى يوجه السياسة العامة : فيما يتصل بالرأى العام ، والحياة الدستورية وإدارة الحكم . أما عن الرأى العام فأراد الاحتلال تصفية الثورة العرابية بمحاكمة رجائها — الذين نفوا وسجنوا وجردوا من أملاكهم — وبتسريح جيش الثورة . وأما عن الحياة الدستورية فيجد الاحتلال دائرتها ، فأقدم على إلغاء الحياة الدستورية السليمة وإنشاء هيئة محدودة العدد والاختصاص دعاها « مجلس شورى القوانين » ، وكون المجالس القروية ومجالس المديریات ، ثم أسست الجمعية التشريعية — فيما بعد — فى سنة ١٩١٣ . أما إدارة الحكم فتسير وفق الخطط التى رسمتها السياسة البريطانية بإنشاء جيش جديد — محدود العدد وفق الحاجة — وفتح مدارس تخدم الثقافة الانجليزية ، وتسير إدارة الحكم تحت إشراف مستشارين بريطانيين : وبذلك أرست بريطانيا سلطانها بالسيطرة على إدارة الحكم بحيث أصبحت سلطة « الخديو » رمزية . وإذا كانت بريطانيا — قبل الاحتلال — قد وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة ، كما اشتركت فى المراقبة الثنائية للمحافظة على حقوق الدائنين ، فقد رأت — بعد الاحتلال — فى هذه الهيئات الدولية أداة لمناهضة سلطان الحكم ، فودت لو استطاعت أن تلغى الامتيازات الأجنبية والمراقبة الثنائية ، بحجة أنها وحدها قادرة على المحافظة على تحقيق ما تهدف إليه تلك النظم ، من رعاية المصالح الأجنبية فى مصر ، ولكنها لم تنجح فى هذا السبيل .

وإذا كان توفيق قد رضى بما أصاب البلاد من نكبات ، فإن «عباساً» قد تطلع

إلى حتمه في الحكم ، فكانت مناوآته للمعتمد البريطاني ، واستمرت زمناً الجفوة بين القصر والسياسة البريطانية ، وفي هذا الصراع اتجه عباس إلى الرأي العام — كما اتجه اسماعيل من قبل — ليسانده ، وكان جهاد الأمة قد رسمه « الحزب الوطني » — وزعيمه مصطفى كامل — الذي نادى بالجلاء واستقلال البلاد . وتعطل الجهاد بأحداث الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) وأعلنت بريطانيا « الحماية » على مصر ، وانتهاء السيادة التركية وعزل الخديو من الحكم .

وانتهت الحرب ، وأعلنت مبادئ « ولسن » التي نادى بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فاتخذ الرأي العام ذلك وسيلة لمعاودة الكفاح في سبيل الاستقلال ، وعارضت بريطانيا مما أثار الأمة ، وبعثت بثورتها في سنة ١٩١٩ واستمر الجهاد إلى أن اضطرت بريطانيا أن تعلن في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتطلع القوم إلى الحياة الدستورية ، ووضع الدستور في سنة ١٩٢٣ ، ولكن الثورة وما حققته من حياة دستورية ما لبثت أن احتاطت بها الطبقة « الارستقراطية » التي عادت عليها أرباح الحرب العالمية الأولى بقوة مادية ، وحققت لها رأسمالية ، فأرادت المشاركة في الحركة العامة تأميناً لمصالحها . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد خلقت معها طبقة « بورجوازية » محدودة سايرت الجهاد ، فإن هذه الطبقة سارت تحت لواء الطبقة الرأسمالية ، التي اتخذت الحياة الدستورية وسيلة للوصول إلى كراسي الحكم ، وأعطت الفرص للبورجوازية أن تسير في ركابها ، وتحول الطريق إلى خدمة الحكم المطلق ، تأميناً للمصالح الذاتية ، وتحقيقاً للمنافع الشخصية . وإذا كانت الأمة — في ظل حياتها الدستورية — قد استطاعت أن تحدد علاقتها مع بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ ، فقد بقي الاحتلال قائماً في منطقة القناة ، يدعو إلى مواصلة الجهاد لتحقيق سيادة الأمة واستقلالها .

### الاقتصاد القومي

تعرض الاقتصاد القومي — في الربع الأخير من القرن الماضي — إلى غزو اقتصادي : فالأزمة المالية أفقدت الثقة المالية التي يجب أن تتمتع بها الدولة ، وحبست موارد البلاد ضماناً للوفاء بالتزاماتها . والمراقبة الثنائية كانت تمثل وصاية الدائنين —

في صورة دولية — على ميزانية الدولة ، وقيدت الحكم في أداء الخدمات العامة الواجبة عليه إزاء المحكومين ، وحدت سلطة الدولة في التشريع والأهداف التي ترسم الأحياء والتقدم <sup>(١)</sup> وصندوق الدين عطل الناحية الفنية التي كانت تقوم بها إدارات وزارة المالية ، إذ كان يقبض الإيرادات ، ويعطى الدولة «فضلة» مالية لا تتعداهل وقانون التصفية — الذي صدر في سنة ١٨٨٠ — كان بمثابة إعلان لافلاس الدولة ، وقضى القانون بأن تحمل الدول الأجنبية محل الدائنين الأجانب ، منفزلت عنها الوكالة ، وأصبحت صاحبة الحق في المطالبة بالديون ، فثبت تدخلها وزاد نفوذها <sup>(٢)</sup> والامتيازات الأجنبية قد حظت بتشريع ومحاكم مختلطة ترعى حقوق الأجانب ، والمصريون يخضعون للقضاء الأجنبي في خصوماتهم مع الأجانب ، وفي ذلك اعتداء صريح على سيادة الأمة <sup>(٣)</sup> والانتاج الأهل — الزراعي والصناعي — قد تعرض لسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية ، فتألفت الشركات والمصارف ، ودخلت منافسة للنشاط الاقتصادي في البلاد <sup>(٤)</sup> والانتاج الأهل قد تعرض لمنافسة البضائع الأجنبية — في ظل الحرية الاقتصادية — وقد ساندتها السياسة الجمركية القائمة على سياسة الباب المفتوح . وقامت المنافسة رهبة بين الدول في هذا الميدان الاقتصادي ، فإذا كانت بريطانيا قد انفردت باحتلال البلاد احتلالاً عسكرياً ، فإن الدول الأجنبية أرادت أن تعوضه بالاحتلال المالي ، فاستطاعت فرنسا أن يكون لها القسط الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، فأصبحت أموالها صاحبة التفوق الاقتصادي في البلاد .

ورسمت بريطانيا السياسة الاقتصادية والتجارية على أساس أن تربط بعجلة السياسة البريطانية الاقتصادية فتكون مصر حقلاً زراعياً ، يتخصص في إنتاج القطن ، وتضمن إنجلترا لها شراء محصولها في مقابل أن تغزو المنتجات الصناعية البريطانية السوق المصرية ، وتتوازن بذلك سياسة الإنتاج والكفاية الاقتصادية لإشباع الحاجات ، وأصبحت مصر لا تتطلع إلا إلى عميل واحد ، هو إنجلترا في تصريف الإنتاج الزراعي ، وفي الكفاية الاستهلاكية .

تكونت من جماع هذه الألوان المختلفة سياسة الدولة المالية والاقتصادية ، في ضعف وقنوط ، وبما يساعد المشكلة تعقيداً ، سوء توزيع الثروة العامة عما كان له مؤثراته على حياة الأفراد ، وعلى توجيه الحياة السياسية والنيابية في البلاد .

وأهل القرن العشرين والأمة تواصل الجهاد في تمصير اقتصادياتها ، كما تواصل جهادها السياسى والدستورى . وكان لقيام الحرب العالمية الأولى مؤثراتها الاقتصادية ، فقد لجأ الاحتلال نفسه إلى إحياء الصناعة كفاية للجيش والشعب ، وانهار بذلك مبدأ التخصص الزراعى ، وتعلم الشعب أن الصناعة عصب هام فى حياة الأمة الاقتصادية ، ولمس الأفراد الأرباح التى عادت عليهم من هذا الباب ، وكانت «لجنة التجارة والصناعة» التى تأسست فى سنة ١٩١٦ عاملاً من العوامل العلوية والفنية ، فقد مهدت دراساتها إلى التعرف على إمكانيات البلاد فى هذا الميدان الجديد ، وكان لإنشاء مصلحة التجارة والصناعة — التى تحولت فيما بعد إلى وزارة — من الدعايم القوية لتشجيع المصريين بمتابعة السير فى هذا الطريق .

انتقلت الجهود من الناحية النظرية إلى التحقيق العملى للتطور الصناعى فى البلاد ، بحيث لا تصبح الصناعة فقط جهاز من أجهزة الحرب — لا تنمى إلا بقيامها — إنما تنمى على أساس اقتصادى سليم لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتنفع الأمة بمواردها ويخلق ميداناً جديداً للعمل ، فتقل البطالة وينمو الدخل القومى .

وإذا كان الوعى القومى قد ثار فى سنة ١٩١٩ ، لتحقيق الامانى القومية ، فلا بد أن يساندته وعى اقتصادى فى البلاد ، فكان إنشاء بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ وشركاته ، ليدفع النشاط الاقتصادى فى البلاد ، ويعمل على تحقيق أهداف التمصير فى هذا الميدان . وإذا كانت سياسة الباب المفتوح فى السياسة الجمركية ، تساعد السلع الأجنبية على منافسة الإنتاج الأهلى ، فكان واجباً على الدولة أن تسن التشريعات ، وترسم الخطط التى تحقق حماية الإنتاج الأهلى ، فرسمت الدولة سياسة جمركية جديدة ، وأقفلت الباب فى وجه السلع الأجنبية التى تنافس المصنوعات المصرية ، وهذا ما هدفت إليه التعريفة الجديدة التى صدرت فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠

ولما كان الإنتاج الأهلى قد خضع لنظام «ائتمان» فرضه الأجانب ، فقد أسست الدولة بنك التسليف الزراعى والعقارى ، وساهمت بنسبة ٥١٪ من رأس المال حتى تملك توجيه السياسة المطلوبة ، وتضمن تحقيق الغاية المرجوة . ولم تقصر جهودها على الائتمان الزراعى بعد أن استقرت الصناعة فى البلاد ووضحت نتائجها — بعد



الحرب العالمية الثانية — فأسست البنك الصناعى مساهمة بنسبة ٥١٪ من رأس ماله ليسكون دعامة لرسم برامج التصنيع .

ولما كانت الدولة قد سمحت للأجانب بامتلاك أراضى عقارية ، ووضح للدولة ما تعرضت له البلاد فى أزمة ١٩٣٠ من أضرار هددت الثروة العامة ، فقد أصدرت قانون سنة ١٩٥١ الذى حرم على الأجانب امتلاك أراضى زراعية جديدة . أما الامتيازات الأجنبية فقد ألغيت فى اتفاقية «مونترو» سنة ١٩٣٧ ، كما تم إلغاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٩٤٩ . وإذا كانت التسوية المالية قد أضرت بالبلاد أيما ضرر ، فقد عملت الدولة على تصفية آثارها وذلك بإلغاء صندوق الدين سنة ١٩٤٠ ، وامتصاص الأرباح التى عادت من الحرب العالمية الثانية — وكانت القدرة الشرائية التى نتجت عنها ، سبباً فى الغلاء المتزايد — فقد روى استغلال الأموال الزائدة — أو القدرة المالية الفائضة — فى تحويل الدين العام الى قرض وطنى فى سنة ١٩٤٣

واستطاعت الجهود — حكومة وشعباً — إزاء سياسة التمسير الاقتصادى ، أن تحمى من سيطرة الأموال الأجنبية ، فأصبحت الأموال المصرية المستغلة فى السوق المالية بنسبة ٤٠ ٪ . بعد أن كانت فى مستهل القرن العشرين ٩ ٪ فقط . ولكن الأمة فى جهادها المستمر — سواء كان سلبياً أو ثورياً — قد حققت أهدافاً ، وعجزت عن تحقيق أهداف أخرى لا تزال تدعو إلى مزيد من البذل والبتضحية : كسيادة الدولة كاملة لا تتحقق إلا بالجلال التام . والحياة الدستورية قد صارت إلى فساد . كوالقصر يعتدى على حقوق الأمة . والثروة العامة موزعة توزيعاً سيئاً . وعاش السواد العام من الناس فى مستويات الفقر والمرض والجهل ، وتبلورت المشكلة القائمة فى مصر إلى مشكلة تقوم على القيم الأخلاقية ونقائصها ، وعلى الفردية وأطماعها ، وكان صراعاً رهيباً كاد ينسى الأمة مثلها العليا ويضيع عليها جهادها وتضحياتها .

ثورة يوليو سنة ١٩٥٢

كانت الآمال تتطلع إلى ثورة تقضى على الفساد العام وما تعلق به من الفردية

والإنانية في كل زاوية من زوايا النشاط العام للدولة : الفساد الذي مس كيان البلاد بالاجتلال الجاثم ، والفساد في الحكم المطلق ، والفساد في الحياة النيابية ، والفساد في حياة الأفراد والقيم الأخلاقية . فكانت ثورة الأمة — جيشاً وشعباً — في ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، وكانت ثورة « بيضاء » لم ترق فيها دماء ، ولم يتدخل في خطواتها الأولى عوامل دولية ، وكانت سريعة في تحقيق أهدافها ، واعية الأحداث التي ترتبت عليها ، فعالجتها بحكمة وأناة ، فتطلعت إلى سيادة الدولة ، وإلى الحكم المطلق وفساده ، فرأت أنه إذا كان الرأي العام قد بايع — محمد علي — في حكم البلاد ، وقد استمرت أسرته — من بعده — تحكم البلاد بما قضت لها تسوية ١٨٤٠ ، وقد خانوا المبايعة ، وحادوا عن العهد — فقد آن للشعب أن يرد اعتباره إزاء أسرة محمد علي ، ويأخذ حقوقه منها وذلك بطرد الملك — الذي أفسد الحكم ، واعتدى على حق الأمة — وإلغاء النظام الملكي والمناداة بمصر « جمهورية » وإلغاء الألقاب والرتب . وإذا كان محمد علي قد اعتدى على ملكية الأراضي الزراعية ، ومنح أفراد أسرته « الجفالك » ، وملك إسماعيل الأراضي الواسعة التي أصلحت بأموال الدولة — وهي الضرائب التي دفعها أفراد الشعب — وما اقتطعه من جاء من بعده ، فكانت سلسلة من اغتصابات ، تكونت منها رأسمالية احتكارية كبيرة أضرت باقتصاديات البلاد ، فقد قضت الثورة بمصادرة أملاك أفراد تلك الأسرة لمصلحة الشعب . وهكذا صفت الثورة ميراث التاريخ من هذه الناحية .

وتطلعت الثورة إلى سيادة الدولة ، والاحتلال لا يزال قائماً في أرض القناة ، فكان الإيمان بضرورة الجلاء ، والعمل على تحقيق استقلال البلاد استقلالاً تاماً . وإذا كانت الحياة النيابية قد أفسدت الحياة العامة ، فقد تطلعت الثورة إلى إلغاء الأحزاب السياسية — التي كانت السبب في تمكين الحكم المطلق في تحقيق مآربه — وإلغاء الدستور ، ووضع دستور جديد يسير الأهداف الجديدة لأمانى البلاد . وإذا كانت الحياة العامة قد فسدت وطغت عليها الفردية ، فإن الثورة قد عملت على تطهير النفوس بقانون التطهير ومحاكمة الذين استغلوا البلاد استغلالاً سيئاً فكانت محكمة الغدر ومحكمة الثورة . وإذا كانت الثروة موزعة توزيعاً سيئاً شع منه

مظاهر الاقطاع وتناجحه السيئة ، فكان قانون الإصلاح الزراعى الذى قضى بتحديد الملكية وتحديد الإيجارات الزراعية ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتطلب ذلك حل الوقف الأهلى حتى يخضع للتنظيم العام ، وألفت الثورة لجنة الإصلاح الزراعى لتتولى تنفيذ القانون ، وتعمل على توزيع الأراضى المستولى عليها ، حتى يصلح التوزيع ، وتقوم البورجوازية الاقتصادية ، وقد سندها قانون حماية الخمسة الأفدنة ( ١٩٥٣ ) حتى لا تتفتت مساحتها .

وإذا كانت الثورة ، تهدف إلى القضاء على الفساد ، فإنها تحمل عوامل إيجابية للصالح العام ، فأتجهت إلى القوة المادية تنظم إنتاجها ، فكان مجلس التنمية الاقتصادية ليرسم خطوط الإنتاج الأهلى : فى الزراعة يعمل على زيادة الرقعة الزراعية ، بإصلاح أراضى جديدة ، وتحويل أراضى الحياض إلى رى دائم ، وتوفير مياه الرى بإنشاء السد العالى وتحديد المساحات الزراعية وفق سياسة الاكتفاء الذاتى . وفى الصناعة يرسم خطط تصنيع البلاد ، ويدعم البنك الصناعى ليكون مركزاً يسيطر على تحقيق المشروعات الإنتاجية أو يسهل تمويل تلك المشروعات ، ويدرس موارد الثروة الطبيعية حتى يزداد الدخل العام ، فيسعد الأفراد . وفى التجارة يرسم التبادل التجارى ، بحيث يكون ميزان التجارة سليماً ، وتتخلص مصر من حرب انجلترا من الناحية الاقتصادية فى احتكار تجارة القطن ، فامتعت الدولة سياسة التبادل الثنائى ، وتكون المقايضة بين القطن والسلع الاستهلاكية التى تحتاج إليها البلاد ، فيتوازن الإنتاج والاستهلاك .

وفلسفة الثورة تهدف إلى القضاء على المطامع الفردية ، وتحقيق الأمانى القومية ، وتوطد الديمقراطية ، وتترتب ما بين الطبقات الاجتماعية ، فيصبح الإيثار رائد الجميع ، مما يحقق فردية سليمة وجماعة قوية متماسكة .

القسم الأول

تطور الزراعة في مصر

—





## الفصل الأول

### استقرار الملكية الزراعية « الفردية » في مصر

إن موضوع الملكية من الموضوعات الهامة في دراسة تاريخ الزراعة في مصر لأنه يتعلق بامتلاك الأرض ، أو أداة الانتاج التي يعمل فيها الفلاح ، واطمئنانه عليها ، فاذا تملك الأرض وأمن التهديد والجور والعسف بعثت في نفسه الرغبة في العمل فيكثر الإنتاج وتنوع الغلات وتزداد الثروة الأهلية للبلاد ولاشك أن طبقة الفلاحين تكون السواد الأعظم من سكان الدولة المصرية فاذا شملت هذه الطبقة بالرعاية وشاع بينها الاطمئنان ، انصرف كل إلى عمله فتزدهر الحالة الاقتصادية في البلاد .

وقد يتساءل المرء متى استقرت حقوق تملك الأرض للفلاح ، ومتى استطاع أن يقول « هذا ملكي » ، أستطيع أن أتصرف فيه بكل أنواع التصرفات الشرعية ؟

والإجابة عن هذا السؤال أن الملكية الفردية لم تكن قائمة في التاريخ الاقتصادي المصري في معظم مراحلها الطويلة التي مرت على سكان هذا الوادي ولم تستقر إلا في نهاية القرن التاسع عشر ، ولا ريب أن هذه الحالة تثير الدهشة والعجب وتحرك في النفس التوق إلى معرفة ظروفها والأدوار التي مرت بها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من استقرار .

## الفتح العثماني والملكية

تقرر الشريعة الاسلامية أن الأرض التي غنمت عنوة بحمد السيف تكون حقاً لقاتلها .

وعندما فتح السلطان سليم مصر أصبحت الأرض حقاً للسلطان له حق « رقيبتها » وله أن يوزعها على الفلاحين لزراعتها مقابل دفع الضرائب المقررة عليها وبذلك أصبح لهم حق « الانتفاع » بها ، واستمر هذا حقاً للفلاح ولأولاده من بعده ، مادامت العائلة قادرة على زراعتها موفية أموال الحكومة ، كما ساعد الملتزمين القائمين على البلاد على امتلاك الأرض بشرط أن يدفعوا « الميرى » .

وكان نظام « الالتزام » نظاماً « ضرائبياً » الغرض منه جمع الضرائب العقارية المقررة لخزانة الدولة . وسنبعث هذا النظام في موضوع « الضرائب » ؛ إلا أن نظام الالتزام خلف لطبقة الملتزمين حقوقاً في امتلاك أرض « الوسية » التي يتمتع بها الملتزم . وعلى هذا يمكن أن تنقسم أنواع الأرض التي كانت موزعة على القائمين بالزراعة في مصر إلى :

- ( ١ ) الأثر : وهي أرض الفلاحين .
- ( ٢ ) الوسية : وهي أرض الملتزمين .
- ( ٣ ) الوقف : وهي أرض موقوفة على جهات البر والإحسان ولأغراض دينية أو « رزقة »<sup>(١)</sup> لبعض العائلات والعلماء .

### أرضه الأثر

هي أرض الفلاحين التي يزرعونها في القطر المصري ، لا يملكون حق « الرقبة » فيها وإنما يملكون زراعتها ماداموا قائمين بواجباتهم قبل الحكومة من زرع ودفع

---

(١) الرزقة : غلة أرض موقوفة يحبسها السلطان على بعض أفراد العائلات والعلماء .

الضرائب المقررة عليهم ولهم أن ينقلوا حق الانتفاع بها إلى ذريتهم من بعدهم بالشروط المعلومة ، وأن يبيعوا هذا الحق إلى غيرهم ، أو أن يرهنوا جزءاً من الأرض رهناً كان يسمى « بالغاروقة » . أما إذا مات الفلاح دون عقب أو لم تكن له ورثة فإن الأرض ترجع إلى الملتزم الذى يدفعها إلى زارع آخر بحسب قانون « بيت المال » الذى يلزم زراعة الأرض لثلاثين عاماً الذى ينفق منه على عمارة البلاد .

### أرضه الوسية

هى أرض الملتزم يسخر الفلاحين فى زراعتها ولا يدفع عنها مالا وكان الملتزم<sup>(١)</sup> يملك فى بادىء الأمر أرض « الوسية » لمدة محدودة ثم مدى الحياة ، وإذا مات نال الالتزام أحد أفراد أسرته بعد أن يدفع للحكومة « الحلوان » وبذلك تملك الملتزمون أرض الوسية ونشأت عائلات قوية من أصحاب العصبية فى الأقاليم ، وإن لم يدفع هذا الحلوان ترجع الأرض لبيت المال وتقوم المزايدة على الالتزام من جديد . وكان لهذا النظام عيوبه من حيث توزيع الضرائب وطريقة تحصيلها سنعالجها فى مكانها .

### أرضه الوقف

هى الأراضى التى وقفها فى عصور مختلفة السلاطين والأمراء وبعض الأغنياء لأغراض دينية كالمساجد والمدارس « والأسبلة » وأعمال الخير والبر ، أو التى منحت « رزقة » لبعض الأفراد وهم العلماء فى الغالب وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب لها صفة الملك التام .

---

(١) الالتزام : نظام ضرائبي لجأت إليه الحكومة عندما عجزت فى آخر العهد العثماني المملوكي عن تحصيل الضرائب العقارية وذلك بطرح ناحية أو عدة نواح لتحصيل الضرائب المقررة عليها مقابل منفعة خاصة للملتزم منها الانتفاع بأرض الوسية .



وقد أشرف بعض علماء الدين على أرض الوقف لأنها موقوفة على المدارس والمساجد « والأسبلة » التي يديرونها غير أن كثيراً منهم لم يحسن الإدارة فضلاً عن تعدى أصحاب السلطة من الأفراد والملتزمين على أموال الأوقاف ، فساءت أحوالها وخرب كثير من المدارس والمساجد ، وتعطلت الشعائر الدينية .

### الحملة الفرنسية والملكية

ظل نظام تملك الأرض يسير على هذا النحو ، حتى كانت الحملة الفرنسية ، إذ أصدر نابليون أمره في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ م بإنشاء ديوان خاص سماه « محكمة القضايا » . وأهم اختصاص هذا الديوان فيما يتعلق بتمليك الأرض :

( ١ ) أن السندات التي في أيدي الفلاحين بأراضيهم ، لا تكفي لإثبات ملكيتها بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها في سجلات « الرزنامة » نظير دفع مرسوم لذلك .

( ٢ ) إذا وجدت « حجة » مقيدة بالسجلات يكتب له سند جديد « تمكين جديد » .

( ٣ ) يقدر ثمن الأرض من جديد ويدفع صاحبها رسماً باعتبار ٢٪ رسم التسجيل النهائي .

( ٤ ) وإذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند أو لم تكن مقيدة بالسجل ، تضبط لجانب « الجمهورية » وتصير من حق الديوان يتصرف فيها من جديد .

( ٥ ) وأقر نظام التوريث في الشريعة الإسلامية وأوجد له نظاماً يقضى بدفع رسم للحكومة عن كل خطوة فيه . فرسم يدفع عند الوفاة ، وآخر عند حصر التركة بعد ٢٤ ساعة على الأكثر ، وعند إثبات الوراثة ومدى علاقة كل بالمتوفى ، و « ضريبة الميراث » عند « تمكين » كل فرد من الحصول على ميراثه ، ورسم لمن يريد أن يثبت أن له ديناً في ذمة المتوفى .

وأمر بالنداء في الأسواق بأن يحضر الناس سندات ملكيتهم وأمهاتهم شهراً ثم مد الفترة إلى شهر آخر فيها يضاعف دفع الضرائب .

هذه هي النظم أو التوجيهات التي قامت بها الحملة الفرنسية نحو الملكية .  
والظاهر أنه لم يقصد بها إلا وجود وسيلة من الوسائل التي بها تحصل الحكومة  
على أموال تسد بها بعض أوجه نفقاتها .

### ملكية الأرض في النصف الأول من القرن التاسع عشر

عرف محمد علي منذ الفترة الأولى من حكمه أن أساس الإنتاج في مصر هو  
الزراعة ، وأن الممالك هم الطبقة القوية في الأمة ، ومنهم أغلب الملتزمين ، الذين  
يملكون « الوسية » ويجمعون الضرائب من القرية . وهم الذين يتصلون بالفلاحين  
اتصالا مباشرا . وبعبارة أخرى هم الذين يجنبون إدارة الحكم العثماني عن  
الاتصال بالقرية المصرية .

وقد رأى محمد علي أن يركز السلطة في الحكومة ، لتصبح قوية. تستطيع أن  
تسير بالبلاد في طريق الإصلاح الذي ينشده لها ، وأن يجمع بين التنظيم المادي  
في الداخل وإعلاء شأنها في الخارج .

لذلك لم يكن صراع السياسة ، في هذه الفترة الأولى من حكمه بين حاكم  
ومحكوم بل بين حاكم قديم وحاكم جديد . وقد أوجب هذا الصراع على محمد علي  
أن يزيل كل عقبة تتفحجر في طريق هذه السياسة ، وأن يرفع الحواجز  
التي تحول بينه وبين الاتصال بالقرية .

أراد أن يخلص الأرض مما يعوق الإصلاح الزراعي ، فيجعلها ملكا له .  
ليصبح صاحب الكلمة العليا ، يوجه فينفذ توجيهه ، ويأمر فيطاع ، ويزيد من  
الإنتاج فيفيد ويستفيد ، ولا يكون ذلك إلا بالاستيلاء على أرض « الوسية »  
و « الوقف » ثم مساحة الأرض ، وقيدتها في دفاتر معلومة ، حتى يستطيع أن  
يضع أسسا للزراعة ويدخلها تحت نظام جديد يتفق وسياسته في الحكم .

هذه المرحلة هي مرحلة الكشف والضبط والتحقيق ، وهي مرحلة هامة لأنها

مرحلة الدرس والكشف عن المسائل وضبطها وإجراء التجارب عليها لوضعها في مظاهرها الجديدة .

هكذا مرت المرحلة الأولى ومحمد على يهدم أسس النظام القديم ؛ ويكشف عن مسائل ملكية الأرض ، وضبط مساحتها ، وتحقيق المسائل المالية والاقتصادية ليقم نظاما جديدا .

### أرضه الوسية

أبطل محمد على نظام الالتزام ، ذلك النظام الذي خضعت له مصر عدة قرون ، ليتطع اتصال الملتزمين بالقرية ، ويقلل من نفوذهم ، وكان ذلك في سنة ١٨٠٩ ؛ ثم أراد بعد ذلك أن يستولى على أرض « الوسية » ليحصل على الفائدة التي كان يتمتع بها الملتزم ، وليس هناك ما يبرر التمتع بها مادام نظام الالتزام في دور الانحلال .

فعارض أمراء الممالك القاطنون في الوجه القبلي ، وأبوا أن يخضعوا لهذه الأوامر فأخضعهم محمد على بالقوة وأمر إبراهيم « أمير الصعيد » في ذلك الوقت ، بأن يقبض على أوسية الملتزمين ، فنفذ إبراهيم ذلك بحيث لم يبق لأربابها شيء منها أما بعض الملتزمين من الممالك الذين خضعوا للبasha فقد رتب لهم مرتبات قليلة من « الروزنامة » .

وعلى هذا مسح إبراهيم أرض الصعيد كلها وضبطها لديوان البasha ، بفارق بين أرض الملتزمين وأرض الأمراء .

### أرضه الفلزمين

استمر البasha يشدد في جمع الضرائب في ربيع الآخر سنة ١٢٢٦هـ (١٨١١م) حتى يقلل من سلطة الملتزمين وهيمنتهم على القرية ، فأخذ الموظفون ومعهم الجند ينزلون القرى ويلازمون الفلاحين ويضيقون عليهم الخناق حتى يحملوهم على الدفع

بأى طريق كان ، أو أن يتنازل الفلاح عن حصته وحته فيها بالمبيع « الفراغ »  
للديوان ، ويتألم الشيخ الجبرقى لذلك فيقول « ولا يبقى بيده [ الفلاح ] ما يقتات  
به ويصبح فقيراً لا يملك شيئاً »

### ارصه الوقف

هى الأرض التى أوقفت على أعمال البر والمساجد ، وكان يشرف على إدارتها  
علماء الأزهر ، وفى ربيع الأول سنة ١٢٢٧ هـ ( سنة ١٨١٢ م ) أمر محمد على بأن  
تفرض عليها الضرائب ثم سلخ إدارتها من هؤلاء المشايخ ، واستولى عليها ليكون له  
دخلها ، كما استولى على أوقاف الكنائس أيضاً ، على أنه لم يتعرض لمبدأ الوقف  
فى ذاته ، وإنما أراد أن يسيطر على إدارة الوقف ، ليحسن أحوالها وينظم شئونها  
ويدعم نظمها ، ويزيد من دخلها ، وذلك بأن يشرف عليها وينفق على ما تحتاج  
إليه ثم يستولى على فائضها بدلاً من استيلاء المشايخ عليه ، فعارضه المشايخ فى ذلك ،  
ولكنه أقنعهم بأن الخليفة [ السلطان ] هو صاحب الحق فى إدارة الوقف وأمور  
المسلمين وهو نائب الخليفة فى مصر فهو أولى بذلك منهم .

### مساحة الارصه « تاريخ » سنة ١٨١٣

أمر محمد على بعمل « تاريخ » عام للأراضى الزراعية سنة ١٨١٣ ، لضبطها  
وقيدها فى السجلات ، ووجدت معظم قوائم المساحة القديمة فى « دفتر خانة »  
المديريات مبسوطة بخاتم الباشا ، موضحة مساحة أراضى كل ناحية من نواحي  
المديريات ، وكان الغرض من هذا العمل توجيه الزراعة ، الوجهة التى تريدها  
الدولة ، وسيرها فى الطريق الذى يرسمه لها محمد على .

### اعمره ملكية الارصه

أصدر محمد على أمره بأنه صاحب الأراضى الزراعية فى مصر ، وكان قد سافر  
إلى الحجاز ليقود الجيش بنفسه بعد رجوع ابنه « طوسون » منها ، وترك شأن



إعلان هذا الأمر الى « الكتخدا » [ وكيل الباشا ] فأعلن للناس في أول فبراير سنة ١٨١٤ « بأن الأراضى الزراعية كلها ملك للباشا » [ أى ملكية حق الانتفاع ] فاجتمع الناس والمشايخ بعد سماع هذا النبأ وطلبوا إلغاء هذه الأوامر ، فرد « كتخدا » عليهم بأن هذه أوامر سيد البلاد التى لايجزؤ أحد على ردها .  
وبمرور الزمن أصبح من المستحيل التمييز بين ما كان للمالك أو للأوقاف أو للفلاحين .

### النظام الجديد

فكر محمد على فى تنظيم هذه الأملاك الشاسعة ، فوضع لها نظاماً تسير عليه . أخذ منه ما يخص الملكية ، فوزع الأرض من جديد على الفلاحين ، وعلى مشايخ القرى ، ومنح أقاربه وأفراد أسرته « الجفالك » ؛ وأعطى العربان « الأبعاديات » وأعلن نظام « الاحتكار » سنة ١٨١٦

وبعد انتهاء الاحتكار منح الفلاح حق « الانتفاع » بأرضه التى يزرعها ، وعلى هذا كان النظام الجديد موضوعاً لسياسة معينة هى حرمان الفلاح من حقوق الانتفاع للاستيلاء على المحصولات وجمعها لتنظيم الاحتكار التجارى . وسندرس هذا فى التجارة .

### أرضه الفلاحين

كان لازماً على محمد على أن يفكر فى نظام توزيع الأرض على الفلاحين ، ليرتب زراعتها ، ويترر أساليبها ، وبخاصة بعد أن وضع يده على مساحة النوى « مفصلة » ، فوزع على الفلاحين الأقطان ، وأصاب كل فلاح ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة على حسب مساحة زمام كل قرية وتعداد سكانها من الشبان القادرين على العمل ، وأعطى فى كل ناحية لمشايخ كل بلد ٤ ٪ من أرضها ، وأعفاها من كل ضريبة ، مساعدة لهم على القيام بنفقات إضافية كإيواء جباة الأموال الأميرية الذين

كانوا يمرون في بلادهم ، ومقابل ما كانت الحكومة تكلف به أولئك المشايخ مما سمي « مسموح المسطبة » .

وحرّم على الفلاحين البيع والشراء والتصرف في الأراضى التى يزرعونها أو تأجيرها أو السماح لغيرهم بزراعتها ، وأن من مات عن حصته أو رزقته حبست وأضيفت إلى الديوان ولو كان له أولاد أو ورثة .

### أرضه « جفالك »

هى الضياع الواسعة التى أنعم بها « محمد على » على أفراد أسرته ، فكانت « جفالك » إبراهيم و « جفالك » عباس ، وهكّذا . وكانوا يتمتعون بها ويملكونها ملكية تامة .

### أرضه « الدُّبَّاريات » لرجال الحاشية والمقرّبين

هى الأرض التى كانت مستبعدة من مساحة الأراضى الزراعية سنة ١٨١٣ ، ولم تدخل فيها وقد أنعم بها على رجال حاشيته والمقرّبين إليه منذ ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٥ هـ ( ١٨٢٩ م ) فمنحهم حق ملك منفعتها وذلك بأن تكون وقفاً عليهم وعلى ذريتهم .

وفى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ هـ ( ١٨٣٦ م ) تصبح منفعة الأرض لورثتهم فإن لم تكن لهم ذرية فلمماليكهم البيض وإن لم يكن للنعم عليهم ذرية ولا مماليك آلت الأرض إلى الحرميين الشريفين . وبعد صدور هذا الأمر أعطى المنعم عليهم تقاسيط من الروزنامة وحججاً من المحاكم الشرعية متضمنة الشروط التى يحتوى عليها الأمر السابق .

### أرضه « العربالة »

كان العرب أيام الحكم العثمانى [ وفى الفترة التى زاد فيها الاضطراب وانتشر الفساد فى إدارة القرية وكثر ظلم الملتزمين والمماليك ] مصدر قلق واضطراب ،

يغيرون على القرية ، وقت حصاد الغلات ويحصلون على غنائم منها ، ثم يولون وجوههم شطر الصحراء ، وهكذا كانت قوة الصحراء تسطو على الوادي والقرى والحقول .

ورأى محمد علي أنه إذا أعطى العرب أرضا خصبة يزرعونها ، فإن ذلك يحملهم على الاستقرار ليزرعوا أرضهم ويباشروها فتحسن حالتهم الاقتصادية والمالية ويكفوا عن شن هذه الغزوات على القرى ، ويزيد من ثروة البلاد الزراعية بإضافة إنتاج جديد وضم مساحة جديدة للأراضي الزراعية وعرفت هذه الأراضي بأرض «العربان» وقد قضى الأمران المؤرخان في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ٢٣ صفر سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) بأن الأراضي التي تعطى لهم تكون في حواجز الجبال بالبلاد التي يفضل بها شيء من الأتليان زائدا عن حاجة الأهالي من الأراضي المعمورة أو المستبعدة .

### أرضه الأجنبي

منح محمد علي بعض الأجانب الذين كانوا في خدمته أرضا وقد محرم عليهم في ذلك الوقت امتلاك أرض في الإمبراطورية العثمانية إلا بموجب فرمان السلطاني الذي صدر في عهد إسماعيل سنة ١٨٦٧ ، وقد نتج عن هذه المنح التي منحها الأجانب في مصر في عصر محمد علي أن أصبح لهم حقوق في الممتلكات الثابتة قبل أن يصدر فرمان السابق .

### تحويل النظام الجدير

استطاع محمد علي أن يوجه نظام ملكية الأرض وفق برنامج الزراعي الذي رسمه ، ولكن عندما اعترضت الدول الأوروبية عليه ، وعقدت إنجلترا معاهدة بلطة ليان سنة ١٨٣٨ لإلغاء الاحتكار ثم تكرر ذلك في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية سنة ١٨٤١ ، فرأى أن يتدرج في إعطاء الحرية الاقتصادية في الزراعة والتجارة .

وعندما اضطر محمد على إلى إلغاء نظام الاحتكار تنفيذا للالتزامات الدولية ،  
التي ارتبط بها بالنسبة لعلاقته بالدولة العثمانية ، سن في آخر العهد نظاما زراعية  
جعلت للفلاح حق مشاركة « الميرى » في المحصولات بمقدار النصف بحسب  
لائحة ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٢ هـ ( ١٨٤٥ م ) ثم أعطى الفلاح أدوات الإنتاج  
فمنحه حقوقه القديمة المكتسبة في حق الانتفاع فأصدر لائحة ٢٣ ذى الحجة  
سنة ١٢٦٣ هـ ( ١٨٤٦ م ) وهي اللائحة الأولى من لوائح « الإطيان » أو التمليك  
في تاريخ مصر الاقتصادية الحديث ، وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل  
بالأراضي التي يزرعها الفلاحون ، فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ،  
وإذا كان قد هاجر من بلدته أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح في مكنته  
الزراعة فله أن يستردها ، إلى غير ذلك من التصرفات التي تدخل في حدود « الحرية  
الاقتصادية » بشرط أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمي بين البائع  
والمشتري ، ويكون هذا السند حكوميا يشتري من المديرية وألا تسمع دعوى  
في مشاكل البيع إلا إذا كان التصرف مكتوبا على سند مدموغ وإلا أصبح  
التصرف باطلا .

وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاح يملك أداة الإنتاج وأصبح محصوله له  
يتصرف فيه كيف شاء ويوجه زراعته كما يريد .

هكذا كانت مظاهر الملكية العقارية في مصر . فنرى أن معظم الأراضي الزراعية  
« خراجية » تملك الحكومة حق رقابتها والفلاحون حق منفعتها ، وكان هذا الحق  
مقيدا في معظم عصر محمد على إلا في السنوات الأخيرة منه حسب لائحة الإطيان  
التي صدرت في سنة ١٨٤٦ ، وكانت الملكية الفردية التامة محدودة أيضا بحسب  
مساحة الأرض وعدد مالكيها .



## الملكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

### سعيد باشا وملكىة الاراضى

لم يكن لعباس عمل هام فى أثناء حكمه من حيث حقوق تملك الاطيان ، أما «سعيد» فقد صدرت فى عهده لائحتان الاولى فى سنة ١٨٥٤م (١٢٧١هـ) والاخرى فى سنة ١٨٥٨م (سنة ١٢٧٤هـ) والاخيرة وهى اللائحة المشهورة بـلائحة الاراضى التى يعتبرها بعض المؤرخين أنها اللائحة الاولى لتمليك الارض ولكنها فى الحقيقة اللائحة الثالثة من حيث التنظيمات والقوانين . باعتبار أن اللائحة الاولى صدرت فى آخر عصر محمد على سنة ١٨٤٦ م .

[ ١ ] لائحة ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ هـ (سنة ١٨٥٤ م) :

أصدرها «سعيد» محتوية على تسع مواد منقحة للائحة سنة ١٨٤٦ م ، ومثبتة لحقوق الفرد ، وحددت طريقة رهن «الغاروقة» (١) كما أوجدت طريقة للمديرين لإيجاد وسيلة يتعيش منها المهاجرون الذين وصلوا إلى قراهم ، كما نظمت طريقة البيع لأنه يجب أن يحرر بواسطة المديرية وأن يكون ثابتا بحجة أو بعقد قانونى تتخذ فيه الإجراءات الآتية :

- ١ — يقدم المشتري طلبه ليتحقق به من المديرية أن الاطيان التى يجرى فيها البيع من استحقاق صاحب الارض فيأذن المدير بالتصرف .
- ٢ — بعد أن يؤشر المدير على الطالب بما يفيد الإذن يرسل إلى المحكمة الشرعية .

---

(١) الغاروقة : عقد يتسلم الدائن بمقتضاه أرض المدين ، يستغلها وينتفع بثمارها نظير فائدة دينه حتى يسدد المدين هذا الدين .

٣ — تحرر العقود الشرعية بين المشتري والبائع وثبتت في سجل المحكمة .

٤ — « تكلف » الأتبان باسم المشتري في دفتر الصراف .

وأباحت المادة الثامنة من اللائحة « للإناث » زرع الأرض فإذا مات صاحب الأثر [الأرض] وأعتب ذرية فيعطى لهم الأثر إذا كانوا ذكورا أما الإناث فإذا طلبن جانباً من الأتبان وأثبتن أنهن محتاجات إليها ليعشن لبي طلبهن ، وتكلف الأتبان عليهن بشرط أن يؤدين ما عليها . ونلاحظ من ذلك أن نظام التوريث الشرعي لم يعمل به لأن الأرض لم تكن مملوكة إلا ملكية انتفاع فقط .

[ ٢ ] لائحة سنة ١٨٥٨ م ( ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٤ هـ ) :

أصدرها « سعيد » وتحتوى على ٢٥ مادة وفيها سلطة أوسع وحقوق اكتسبها الأفراد جعلت لهم السيطرة والائتمان على ما يزرعون من الأرض ، فخطا الفلاح خطوة كبيرة نحو الملكية الفردية :

١ — فقد أقرت اللائحة للفلاح أن يورث أبناءه أرضه ذكورا وإناثا وأن تقسم بينهم وفق أحكام الميراث الشرعي .

٢ — وكل فلاح وضع يده على أرض مدة لا تقل عن خمس سنوات لا تنزع الأرض منه إلا لمصلحة عامة .

٣ — وللفلاح أن يؤجر أرضه لآخر لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وله أن يرهنها ثم يستردها بعد أن يدفع الدين الذى عليه . وله كذلك أن يوقفها على أن يكون الأيجار أو الرهن أو الوقف بعقد رسمى .

٤ — وإذا نزع الحكومة من الفلاح أرضه أو جزءاً منها « لمنفعة عامة » وسبب له هذا ضيقاً في معاشه ، فعليها أن تعوضه بقطعة أرض أخرى .

٥ — وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر سواقي أو غرس أشجاراً أصبحت الأرض ملكاً له ولورثته من بعده بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة .

على أن الأرض مع هذا تبقى ملكاً للحكومة وكان ينص في حجب التوريث على ذلك وليس للفلاحين شيء سوى حق الانتفاع بها عدا الأرض التي غرست أشجاراً ويتضح من ذلك أن جهود سعيد كانت الخطوة الأولى لإصلاح حالة الفلاحين فرسم لهم الطريق الذي يوصلهم إلى حق الملكية الفردية ، وأصبح للفلاح كيان اقتصادي منفصل عن الحكومة .

### اسماعيل وملكية الأرض

[ ١ ] قانون المقابلة سنة ١٨٧١ :-

تمتع الفلاح كما رأينا بفضل لائحة سنة ١٨٥٨ ، بنوع من الاستقرار في أرضه وأصبح له حق التصرف والرهن والبيع والتأجير، ولكن هذه الملكية لم تكن تامة إذ كان ينقصها اعتراف القانون بها ، وظلت ملكيته للأرض على هذا النحو حتى ساءت أحوال البلاد المالية في عهد اسماعيل ، ولم تكف الأموال التي اقترضها من الأجانب لسد حاجته ، فلبجأ إلى الاقتراض من أهالي البلاد حين أشير عليه بأن الديون التي ترزح مصر تحت عبثها تساوى مجموع الضرائب العقارية في ست سنوات ولذلك سنت الحكومة قانون المقابلة في أغسطس سنة ١٨٧١ م الذي يقضى بأن من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية المفردة عليه ، يعفى في مقابل ذلك من نصف هذه الضريبة على الدوام، ويعطى مكان ثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة. وأعلى هذا صدرت لائحة سنة ١٨٧٥ غير أن كثيراً من ملاك الأرض لم يقبل على هذا القرض ولذلك سمح بدفعه على ١٢ قسطاً .

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ أوقف العمل به واحتفظ للمساهمين فيه بحقوقهم المكتسبة ، وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعيد العمل بقانون المقابلة وجعل إجبارياً ، وفي يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر آخر بإلغاء قانون المقابلة .

[ ٢ ] لائحة سنة ١٨٧٥ م ( ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ ) :

أصدر اسماعيل هذه اللائحة وهي في الواقع تنقيح للائحة ١٨٥٨ أو تعديل

لبعض موادها أو إدماج لموادها في مادة واحدة أو حذف ما لا قيمة له حسب مقتضيات الأحوال حتى أصبحت لائحة ١٨٧٥ عبارة عن خمس عشرة مادة . وأصبح الفلاح في حكم اسماعيل بعد صدور هذه اللوائح الأربعة يتمتع بحقوق تنبؤه من الملكية الفردية ، ولم يكن ينقصه إلا الاعتراف النهائي بأن كل واطع يده على أرض تصبح ملكه ملكاً تاماً ، ولقد تم هذا الشرط الأخير الذي ينقص الملكية نتيجة ظروف سياسية وأحوال مادية اعترت البلاد ودعت إلى أن يحصل الفلاح على نتيجتها لحصوله على الملكية الفردية .

### [ ٣ ] الأجانب والملكية العقارية : المبدأ

صدر فرمان سلطاني سنة ١٨٦٧ يسمح للأجانب بحيازة أراض وعقارات داخل الدولة العثمانية ، ولقد طبق هذا فرمان في مصر باعتبارها ولاية عثمانية ، وأدى هذا إلى أن الأجانب أصبحوا يملكون الأراضي الزراعية في مصر .

### الملكية العقارية في تطوراتها الأخيرة

١ — قانون التصفية — صدر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ وهو القانون الذي أصدرته لجنة دولية لوضع نظام مالي لتسوية الديون العامة ورسم طريقة سدادها وهو يعد أساس النظام المالي حتى سنة ١٩١٤ وقد نص أيضاً على إلغاء لائحة المتبايلة .

٢ — قرار مجلس الوزراء في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٠ — قرر إعطاء عقد امتلاك لمن دفع المتبايلة فقط لأطيانه يذكر فيه أنه دفع المتبايلة وأن تلك الأطيان صارت مملوكة له مع تكليفه بدفع رسم جزئي نظير تسجيلها وتحريرها .

٣ — القانون المدني الأهلي الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٨٨٣ — ونصت المادة الثالثة منه على ما يأتي [ تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر في حكم الملك الأطيان الخراجية التي دفعت عنها المتبايلة ] اتباعاً للائحة المتبايلة وبالأمر العالي الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠



٤ — أمر عال في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ — وفي هذا التاريخ صدر أمر عال هذا نصه :

[ بعد الاطلاع على المادة الخامسة من أمرنا الصادر في يناير سنة ١٨٨٠ بإلغاء المقابلة اعتباراً من هذا التاريخ يكون لأرباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة أسوة بأرباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها ] .

ثم عدلت المادة السادسة — من القانون المدني الأهل الذي صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ — التي سبق ذكرها بقانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ [ تسمى ممتلكات العتبارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الاطيان الخراجية ] .

ومن هذه الدراسة يتضح لنا أن الملكية الفردية الدائمة وجدت في مصر في أواخر القرن الماضي — أي منذ نصف قرن — وصار لصاحبها حق التصرف فيها بكل أنواع التصرفات الشرعية ، وأصبح النظام الاقتصادي شيئاً غير مزعزع ، وأصبح للفلاح وجود اقتصادي بعد أن كانت كل جهوده للحكومة والدولة فقط .

هكذا مرت على الملكية العقارية أدوار مختلفة ، وتنظيمات متباينة ، انتهت باستقرارها في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر . ولم يكن هذا الاستقرار الذي نالته الملكية ، أمراً مرغوباً فيه الحاكم قبل المحكومين ، إنما أرغم عليه . واضطر له ، ترديداً لما أملت الظروف والأحداث .

والمالكية العقارية تعلق بها حقان : حق الانتفاع ، وحق الرقبة .

أما حق الانتفاع ، — فقد طوح به محمد علي عندما رسم سياسة الاحتكار ليسيطر على الإنتاج القومي ، فحرم على الفلاحين ما كانوا يمارسونه بالتصرفات الشرعية من رهن وبيع وإيجار ومزارعة لأراضيهم .

وعندما اضطر محمد علي — مرغماً — إلى تنفيذ إرادة الدول في إلغاء نظام الاحتكار ، منح الفلاحين حق الانتفاع ، ورد لهم حرية التصرفات بموجب لائحة ١٨٤٦ ، وزاد هذا الحق ثبوتاً ما قضت به لائحة ١٨٥٨

أما حق « الرقبة » — الذى حرم منه الفلاح قرون عديدة — فقد قررته الظروف والملايسات التى برزت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولما أحاطت مشكلة الديون ، بحكم اسماعيل ، وقد حرمه السلطان من حق الاستدانة ومصارف أوربا قد انكششت معاملاتها متأثرة بأحداث الحرب السبعينية [ بين ألمانيا وفرنسا ] مما ضيق عليه الخناق عندما اشتدت حاجته الى المال . لجأ اسماعيل الى الشعب يطلب منه المال فى استمالة ، وأصدر قانون المقابلة سنة (١٨٧١) ، الذى يقضى : لمن يدفع الضريبة العقارية ست سنوات مقدماً ، أن يحظى بصك التملك [ أى حق رقبة الأرض ] ، وكان تنفيذ قانون المقابلة اختيارياً فى أول الأمر ، فجعله اجبارياً وقسده على ١٢ قسماً ، فأرهب الفلاحين فى جباية حصيلته ، وورط أعيان البلاد فى تطايقه ، واستطاع أن يجمع أكثر من ٢٣ مليوناً من الجنيهات . ولما صدر قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ، أبطل العمل بقانون المقابلة ، وأجبر الدولة على الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة — بتامها أو جزء منها — وأضيف الى القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٨٣ ما يفيد اعتراف الدولة بهذا الحق حتى يكفل هذا الاعتراف حقوق الأفراد فى تصرفاتهم أمام المحاكم الأهلية ، وفى سنة ١٨٩١ رأت الدولة سياسة موحدة تقضى بالإعتراف بحق الرقبة لكل من يملك عقاراً ممن لم يدفع المقابلة ، وعدل القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٩٦ حتى يكفل القانون الناحية التطبيقية فيما رسمته الدولة لاستقرار الملكية الفردية .

إذاً كان إلغاء نظام الاحتكار — الذى اضطر محمد على الى تنفيذه — حجر الزاوية فى تمتع الفلاحين بحق « الانتفاع » ، واستكمال هذا الحق بما قرره « سعيد » فى لائحة ١٨٥٨ ، وكذلك كان قانونا المقابلة سنة ١٨٧١ ، والتصفية سنة ١٨٨٠ — وما أوجبت الظروف الى إصدارهما — من الأسباب المباشرة لإقرار حق « الرقبة » ، واستقرار الملكية الفردية فى أواخر القرن التاسع عشر . وإذا كانت الملايسات التى تطلعت إلى استقرار الملكية الفردية ، وقد شغلت الأذهان وتعلقت بها الآمال فى الربع الأخير من القرن الماضى ، فإنها قد حملت

معها مشاكل ترسبت نتائجها في القرن الحالى . فالأجانب وما تمتعوا به إبان حكم محمد على من أراضى منحت لهم ، وما قرره لهم فرمان ١٨٦٧ من حق امتلاك عقارات داخل الامبراطورية العثمانية ، وما أداه ذلك من اندفاع رموس أموالهم لاستثمارها في المشروعات العقارية والزراعية بتكوين شركات لهذا الغرض جعل ملكية الأجانب للأراضى العقارية من المشاكل التى ارتبطت باستقرار الملكية الفردية . كما أن الثروات الفردية التى وجدت في عصر محمد على ، وتطلعت الى المزيد في عصر الحرية الاقتصادية — في النصف الثانى من القرن الماضى — قد مهدت الطريق الى تثبيت أركان — الرأسمالية الفردية — التى برزت معالمها في أواخر القرن الماضى وانحدرت منها مشكلة « سوء توزيع الثروة » — الى القرن العشرين .

### الملكية العقارية في القرن العشرين

إنتهى القرن التاسع عشر ، وبه استقرت أصول التملك بإقرار حق الرقبة للأراضى الزراعية ، وجاء القرن العشرين ، وصحبه مشكلتان هامتان هما : ملكية الأجانب ، وسوء توزيع الثروة ، وما خلفته كل منها من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية .

#### [ ١ ] ملكية الأجانب :

كان من نتيجة فرمان ١٨٦٧ — الذى منح الأجانب حق تملك الأراضى في مصر — أن تكونت شركات عقارية — بأموال أجنبية — غرضها الإصلاح الزراعى ورهن الأراضى . أما شركات الإصلاح الزراعى فقد أمكنها الحصول على امتيازات بامتلاك أراضى واسعة ، فوضعت برنامجاً تقدمت به للحكومة لتغريها على منحها الامتياز المطلوب وانحصر هذا البرنامج في :

( ١ ) اصلاح مساحات من الاراضى القابلة للزراعة .

( ٢ ) تحسين وسائل الزراعة فيها .

( ٣ ) تقسيمها الى قطع صغيرة لبيعها .

ولقد ساهمت الشركات بنصيب في إصلاح الاراضى البائرة ، وجعلها صالحة للزراعة . وأهم هذه الشركات العقارية هي :

( ١ ) شركة أبو قير ليمتد

( ٢ ) شركة الاراضى المصرية

( ٣ ) الشركة المساهمة لأراضى كوم أمبو

( ٤ ) الشركة العقارية لأراضى الشيخ فضل

وتحصل هذه الشركات من بيع هذه الاراضى على أرباح عظيمة ، فقد حصلت على أراض لإصلاحها و ثمن الفدان فيها جنيه مثلاً وبعد عملية التحسين البدائية كانت تباع الفدان بمائتين من الجنيهات كما حدث في مديرتى البحيرة والغربية أما شركات الرهن العقارى ، فقد سهلت الاستدانة أمام الملاك الذين اندفعوا فى هذا الطريق ، وحينما حلت الضائقة المالية — التى انتابت العالم سنة ١٩٣٠ — لم يستطع المدينون — الملاك — الوفاء بالتزاماتهم قبل المصارف العقارية والافراد حتى أصبحت الثروة العقارية مهددة بالضياح ، فاضطرت الحكومة الى التدخل لصيانة الثروة العقارية — باصدار تشريع فى مارس سنة ١٩٣٣ ينظم العلاقة بين الفلاح ومصارف الرهن العقارى ، وكانت هذه الملايسات من الاسباب التى وجهت الامة — حكومة وشعباً — الى بذل الجهود فى تمصير الاقتصاد الأهلى ليكمل به الاستقلال الاقتصادى حتى يساند الاستقلال السياسى ، وكان فيما رسمته الدولة سنة ١٩٥١ ، أن أصدرت قانوناً — أبطل العمل بفرمان سنة ١٨٦٧ تدريجياً — ومقتضى هذا القانون أنه يحرم على الأجانب امتلاك أراض زراعية فى مصر . وهى خطوة موفقة ، تقلل مع الزمن من نفوذ هذه الطبقة فى القرى ومن امتلاكهم الاراضى الزراعية وتهديدهم للثروة العقارية .

[٢] سوء توزيع الثروة العقارية :

وتمثلت المشكلة الثانية فى سوء توزيع الثروة العقارية الذى أدى إلى وجود



طبقتين : طبقة كبار الملاك — وعددها قليل — والآخرى طبقة صغار الملاك وعددها كبير ، وبينهما ثغرة واسعة ، أثرت على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، والآفاق الثقافية .

ولقد أدى سوء توزيع الثروة إلى الخلل في توزيع الدخل القومي . فطبقة كبار الملاك يملكون الضياع الواسعة ، ويحصلون على « ريع » كبير من أراضيهم ، وينعمون بمتع الحياة ، ويسيطرون على القرى ، ويسيطرون الفلاحين في طريق يكفل لهم الحصول على منافعهم الذاتية حتى برزت « الرأسمالية الكبيرة » واضحة المعالم ، واحتكر هؤلاء — بقدرتهم المالية — المراكز السياسية ، ووجهوا سياسة الدولة ونظمها بما يضمن لهم بقاء مصالحهم ، ودوام ملكيتهم ، واستقرار مقومات الرأسمالية الكبيرة . ويقابل ذلك طبقة محرومة من العيش الكريم . وفيما يلي توزيع الثروة العقارية حسب إحصاء ١٩٤٩ :

١٩٤٩			المساحة
متوسط المساحة بالفدان	المساحة بالفدان	عدد الملاك .	
٠.٤٠	٧٨٨,٦٠٤	١,٩٥٥,٧٧٣	أقل من فدان ...
٢,١١	١,٣٠٥,٣٠٢	٦١٨,٢٦٢	١ — ٥ أفدنة ...
٦,٦٢	٥٢٧,١٣٦	٧٩,٦٤٧	٥ — ١٠ " ...
١٣,٦٧	٥٨٩,٠٢٨	٤٣,١٠٠	١٠ — ٢٠ " ...
٢٣,٧٨	٣٠٣,١٦٠	١٢,٧٤٧	٢٠ — ٣٠ " ...
٣٧,٨٠	٣٥٨,٦١٥	٩,٤٨٨	٣٠ — ٥٠ " ...
١٧١,٠٥	٢,٠٨٦,١٨٩	١٢,١٠٣	أكثر من ٥٠ فدان ...
٢,١٨	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,٧٣١,١٢٠	المجموع ...

ويتضح من الاحصاء السابق ما يأتى :

المساحة	النسبة المئوية لعدد الملاك بالنسبة إلى المجموع السكى	النسبة المئوية للمساحة بالنسبة للمجموع السكى
أقل من خمسة أفدنة ... ..	٩٤ ٪	٣٥ ٪
أكثر من خمسة أفدنة ... ..	٦ ٪	٦٥ ٪

وإذا رجعنا إلى إحصاء السنوات السابقة منذ مستهل القرن العشرين ، لم نجد إختلافاً كبيراً يغير من الحقيقة الواعية التى يفتن اليها الباحث الاقتصادى : أى أنها لا تتفق والقواعد الاقتصادية الصحيحة من حيث : توزيع العمل ، والتنظيم الفنى ، وربط الإنتاج بالاسواق أو الاستهلاك ، وتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً يتناسب مع تكافؤ الفرص ، والضمان الاجتماعى لكفالة المستويات الإنسانية التى ينبغى أن يعيش فى رحابها الأفراد .

واتجهت الجهود إلى تشجيع الملكية الصغيرة وحمايتها ، علاجاً للمشكلة القائمة إذ ان الملكية الصغيرة — من الناحية الاقتصادية — لها فوائد تعود على المتمتعين بها : فالفلاح يوجه كل عنايته الى مزرعته الصغيرة ، يهبها كل وقته وينتقى لها أجود البذور وأحسن الأسمدة ، ويراقب نمو الزرع بها ، فيحصل منها على أحسن إنتاج ممكن .

ودخل المزرعة الصغيرة لا يمكن مقارنته بدخل المزرعة الكبيرة ، إذ أن عناية الفلاح بمزرعته الصغيرة يجعل الفدان فيها من القمح يغل ثمانية أراذب ، بينما فى المزرعة الكبيرة قد لا يزيد على أربعة أو خمسة أراذب .

ولهذا فالفرق ظاهر بين الدخلين ، وكلما زادت مساحة المزرعة ، قلت نسبياً عناية الفلاح فيها ؛ وقل تبعاً لذلك الدخل قلة ليست مطردة ولكن إلى حد معين .

فالملكية الصغيرة تزيد من همة الفلاح ، وتوحي اليه بالعمل ؛ وتجعله يعمل فيها بنشاط كأنها حقل تجارب ، يزيد دخله كلما عمل فيها .

ولقد عرفها القانون : بالملكية التي لا تزيد عن خمسة أفدنة ، وحماها القانون الصادر في مارس سنة ١٩١٣ بعدم توقيع الحجز على محصولها الزراعى ، ولقد بذلت مجهودات نحو تعميم الملكية الصغيرة وتشجيعها والمحافظة عليها .

إلا أن المجهودات التي بذلت لم تكن صادقة لتحقيق هذا الهدف ، الذي يتعارض مع أهداف الرأسمالية ، التي تود توفير العمال الزراعيين ، ورخص أجورهم ، فتضمن بذلك تنظيم الإنتاج بأقل النفقات دون مراعاة لصالح المعوزين منهم في الريف . .

- ويظهر سوء توزيع الثروة العقارية بوضوح إذا ما قارنا بين مساحة الأرض وعدد السكان ، والزيادة في كل منهما . فتزداد هذه الحقيقة ثبوتاً حين نعرف أن عدد السكان يزداد بمتوالية هندسية بينما تتسع الرقعة الزراعية بمتوالية حسابية [ نظرية مالتس ] كما يتضح من الأرقام الآتية :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٠٠	٢,٤٧٧,٩٥٠	١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥
١٨٢١	٢,٥٣٦,٠٠٠	١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩
١٨٣٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨
١٨٤٨	٤,٤٥٢,٦٢٠	١٩٢٨	١٤,٢١٧,٨٦٤
١٨٧١	٥,٢٥٠,٠٠٠	١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	١٩٤٧	١٩,٠٨٧,٨٥٧

ولو قارنا زيادة عدد السكان بزيادة المساحة القابلة للزراعة في تلك الفترة [متدرجة من مليونين من الأفدنة إلى أكثر من خمسة ملايين من الأفدنة] لوجدنا فرقاً كبيراً في نسبة الزيادة، ولو استمر الحال على هذه الظاهرة لما أمكن أن يطرّد الإنتاج مع هذه الزيادة، وذلك أمر يدعو إلى التفكير في علاج هذه الظاهرة علاجاً حاسماً.

ومما ساعد على تشجيع الملكية الصغيرة، أن نظام الإرث في الشريعة الإسلامية - وما هو متبع في قوانين الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية - يساعد على تجزئة الأرض على الورثة بأنصبة معينة، فيساعد هذا على زيادة الملكية الصغيرة بسرعة بخلاف الأقطار الأخرى التي ينص القانون فيها على أن تنتقل الملكية كلها أو معظمها إلى الابن الأكبر وهذا يحتاج إلى وقت طويل حتى تتجزأ فيه الملكية إلى أجزاء صغيرة. ثم بذلت الجهود لصيانة الملكية الصغيرة فيما أعد من نظم لتسهيل عملية الاقتراض والرهن العقاري وتقديم البذور والسماذ.

فأسس «البنك الزراعي» قبل الحرب العالمية الأولى، لمساعدة أصحاب الملكية الصغيرة للاقتراض منه بفوائد بسيطة بدلاً من الاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة قد ينجم عنها ضياع ملكيتهم كما أسس «بنك التسليف الزراعي» المصري سنة ١٩٣١ لمساعدة صغار الملاك قبل كبارهم، وتقديم البذور والأسمدة الجيدة والقروض الزراعية بفوائد يسيرة ليستطيع الفلاح أن يتخلص من أضرار الإستهانة من المرابين الجشعين. ورسمت الاتجاهات الإقتصادية للدولة تشجيع نظام التعاون الزراعي بتأسيس الجمعيات التعاونية في القرى بإشراف حكومي منظم.

ولم تؤت تلك الجهود ثمرتها في حل المشكلة القائمة وهي ما يتعلق بسوء توزيع الثروة، إذ يتطلب الحل، تقريب مستويات الدخل، ولا يتأتى ذلك إلا بالحد من الملكيات الكبيرة، وهو أمر يتنافى مع رغبات القائمين على الحكم - والعمل على رسم برنامج اقتصادي يهدف إلى الانتفاع بموارد الثروة المعطلة، حتى يزداد الإنتاج زيادة تتمشى مع زيادة السكان، بإيجاد عمل جديد يستخدم فيه العدد



الزائد في تعمير أراض جديدة ، صالحة للزراعة ، كالأراضى البور في شمال الدلتا وبالقرب من حافة الصحراء ، كما هو الحال في مديريات البحيرة والشرقية والفيوم وخلق واحات صناعية في الصحراء الغربية كما فعل الفرنسيون في الصحراء الكبرى والاتجاه نحو تنشيط الصناعة في مصر ، وتشجيع الهجرة إلى السودان ، وامتلاك أراض زراعية هناك ، وليس أقدر من الفلاح المصرى على القيام بهذا العبء ، وعلى تحمل المناخ ، والعمل في تلك الجهات ، وعلى التفاهم مع الأهالى الذين تربطنا بهم اللغة والدين ؛ وهذا مما يقرب بين وجهتى النظر بين السودانيين والمهاجرين من المصريين . كما يعود بالفائدة على ترقية الاقتصاد الأهل فى السودان واستغلال موارد الثروة الطبيعية فيه ، فضلا عن أن هذه الحركة تزيد من الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين البلدين .

وهكذا برزت مشكلة سوء توزيع الثروة العقارية وما صحبها من عدم التوازن الإقتصادى فى دخل الأفراد الذى يعتبر مقياسا لقوتهم الشرائية وما يترتب عليها من مستويات اجتماعية وثقافية . وعلى هذا ارتبطت مشكلة سوء توزيع الثروة بالدخل وبالقوة الشرائية وبمستوى المعيشة وبالقدرة على الإنتاج إذ جذبت الثروة العقارية المدخرات المالية نحوها لأن كل فائض من الإنتاج الزراعى يتحول إلى رأس مال يرغب صاحبه فى استثماره فيتمجه به إلى الناحية الزراعية سودا بشراء الأراضى أو تأجير المزارع الكبيرة .

وكان تحويل المدخرات المالية إلى دائرة النشاط الإقتصادى مما أبعد الكثير من رؤوس الأموال المصرية عن أن تدخل فى دائرة النشاط الصناعى والتجارى . وتركزت الثروات العقارية فى صورة « رأسمالية إقطاعية » وأصبحت فى أيدي نفر يتحكمون فى اقتصاديات البلاد من جهة وفى توجيه العمل فى تلك المزارع من جهة أخرى وفى سوء معاملتهم للعمال الزراعيين الذين يربو عددهم على خمسة ملايين من السكان ، وكان هؤلاء يخضعون لمؤثرات اقتصادية إذ يتحدد الأجر على حسب العرض والطلب ولكنه كان من جانب واحد إذ يقرره ملاك الأراضى فيصبح

العمال الزراعيون تحت رحمة الملاك الذين يحتكرون توجيه العمل وتنظيمه .  
فالملكية وسوء توزيعها ، والإيجار وتعسف الملاك في تحديد قيمته ، والعمال الزراعيون  
وما صادف تحديد أجورهم من إغتصاب وإمتهان ، والوقف الأهل وما تعرض له  
من حبس مصادره عن التداول والتشير الإقتصادي ، كان جماع ذلك كله مشكلة  
خطيرة هددت الحياة الإقتصادية والدخل القومي . وانعكست على حياة الأفراد  
من الناحية الاجتماعية والسياسية والإقتصادية . وبرزت حرب الطبقات بين أفراد  
المجتمع المصري . وإذا ما برزت حرب الطبقات في مجتمع ما في صورة واضحة  
كان ذلك نذيراً لما تستهدف إليه البلاد من خطر يعرقل النشاط الإقتصادي  
والتقدم الإجتماعي والإستقرار السياسي . وحرب الطبقات تؤدي إلى أن تنقسم  
الأمة إلى فريقين كل منهما يحاول الانتصار على الآخر فإذا ما برزت مشكلة  
سوء توزيع الثروة على تلك الصورة السابقة وجرت معها حرب الطبقات :  
فمعناه أن الطبقة الرأسمالية هي الطبقة الحاكمة المسيطرة على اقتصاديات البلاد  
وتوجيه دفة سياستها ، التي تحمل أساليب الرجعية ، والتي لا تحقق أهداف  
الإصلاح الصحيح للمشكلة : والإصلاح الصحيح يحتاج إلى هدم الأسس التي برزت  
منها المشكلة ، وهذا الهدم ، يتعارض مع وسائل الرجعية التي تود المزيد من  
قوتها المادية .

والمجتمع المصري ينقسم إلى طبقتين : إحداهما قليلة تستمتع بالثراء والأخرى  
كبيرة تستهدف للحرمان ، الأمر الذي يتطلب إصلاحاً يهدم الأساس ويقتلع  
الجدور التي أدت الى وجود تلك المشكلة . والحق الذي تجب المطالبة به والدفاع  
عنه هو حق الطبقات الكادحة قبل الطبقات الرأسمالية فلا بد أن يكون الإصلاح  
والمناداة به من الطبقة السفلى إزاء الطبقة العليا . وليس ذلك جديداً على أحداث  
التاريخ فقد ثارت الطبقات الدنيا في المجتمع الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر  
محررة نفسها من قيود الاستعباد مطالبة بحقوقها من طبقات الأشراف .

فليس غريباً على المجتمع المصرى إذا جال فى نفوس الطبقة الدنيا الأمل فى أن تطالب بحقوقها إزاء طبقة الرأسمالية ، وقد تحقق الأمل بثورة «بيضاء» قامت من أجل الإصلاح والمطالبة بحقوق البلاد حاملة ما ينبغى على المدافع عن الحق أن يحمله من أساحة الإيمان الصادق المطمئن الى الوصول إلى أهدافه فكانت ثورة (٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢) التى مثلت تحقيق مطالب الشعب إزاء الطبقة الرأسمالية . وكان حجر الزاوية فى البناء الاقتصادى الذى رسمته ، والفلسفة المادية التى طبعت بها حدودها ، ما تعاقب بتصفية مشكلة سوء توزيع الثروة ، فرسمت طريق الإصلاح بإصدار «قانون الإصلاح الزراعى» - فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ - مبتعدة عن أنصاف الحلول متخذة العلاج الصحيح فى تلك الناحية حتى تحقق العدالة وتقرب الطبقات وتحدد من الرأسمالية وتخلق طبقة جديدة قوية هى الطبقة المتوسطة «الطبقة البرجوازية» يزداد عددها بقدر ما تنال تلك الطبقة من توزيع الثروة ، رافعة أكبر عدد ممكن من الطبقة الكادحة إلى الطبقة المتوسطة ، وهابطة بأكبر عدد ممكن من الطبقة العليا إلى الطبقة المتوسطة .

وهكذا كانت الثورة فى برامجها باعثة على وجود الطبقة البرجوازية من هؤلاء الذين هبطوا من الطبقة الرأسمالية وأولئك الذين ارتفعوا من الطبقة الكادحة لأكبر عدد يمكن أن يدخل هذه الدائرة ، وبذلك يتلاشى حرب الطبقات إذ قد دعمت الشجرة التى وجدت بين الطبقتين السابقتين ، طبقة جديدة هى الطبقة «البرجوازية» بما لها من مؤثرات اقتصادية واجتماعية .

### الإصلاح الزراعى

رسم قانون الإصلاح الزراعى طريق التصفية الكاملة لكل ما يتعلق بمشكلة سوء توزيع الثروة فيما كان من أمر المملكية الكبيرة ، وسوء النتائج التى ترتبت على مشاكل الإيجار الزراعى وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وما ارتبط أيضاً

بالعلاقة بين المالك والعامل الزراعى ، وبذلك نظر الإصلاح الى المشكلة برمتها ،  
فعالج النواحي المختلفة من زواياها الواقعية وما حملت من مشاكل وما تعرضت  
اليه حياة الأفراد — فى ظلها — من سوء .

أما فيما يتعلق بالملكية الكبيرة — وهى مشكلة المشاكل — فإن القانون قد هدم  
الاساس الذى برزت منه المشكلة ، ففقضى بتحديد الملكية تحديداً قاطعاً لجميع أفراد  
الامة دون استثناء بحيث يضمنى الماضى بمساوئه ويستمر الجديد بأهدافه ونتائجه :  
بأن لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان .  
وكان هذا التحديد هو نقطة الارتكاز الذى على أساسه يشيد المستقبل ، وما يتبقى  
من الملكيات الكبيرة بعد هذا التحديد تستولى عليه الدولة لتوزعه على الطبقة  
الكادحة حتى يستغنى أمر الطبقة البورجوازية . وكانت الثورة فى تامين هذا  
الإصلاح ، تضع الاسس والقواعد التى تتصل بالتنفيذ ، فرسمت طريق التصفية : فى  
كيفية تنظيم الاستيلاء على الاراضى ، ومحاربة التهريب ، والقضاء على الوسائل  
الصورية التى تحول بين الدولة وبين الاستيلاء . وجعلت مدة التصفية خمس سنوات  
حتى تستطيع أداة الحكم أن تنفذ التنفيذ الصحيح .

وعهدت بذلك الى إدارة خاصة سميت باللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، تتولى  
عمليات الاستيلاء والتوزيع ، وإدارة الاطيان المستولى عليها الى أن يتم توزيعها ،  
حتى لا تعطل الانتاج القومى ، متعاونة مع مصلحة التعاون فى التوجيه والاشراف  
على الجمعيات التعاونية لتحقيق الأغراض التى تتصل بعملية الاستيلاء والتوزيع .  
وحدد القانون ثمن الأرض بعشرة أمثال القيمة التجارية التى قدرت بسبعة  
أمثال الضريبة الاصلية . وحلت الدولة مشكلة التمويل للوفاء بثمن الاراضى التى  
تستولى عليها بإصدار قرض داخلى فى حدود ٢٠٠ مليون جنيه سندات على  
الخزينة المصرية ب قيمتها الاسمية بفائدة ٣ ٪ سنوياً تستهلك فى مدى ثلاثين عاماً .  
ويمكن التعامل بهذه السندات وفاءاً لثمن الاراضى البور التى يمكن أن تشتري من  
الحكومة لاصلاحها وفى الوفاء بالضرائب على الاطيان وعلى التركات . وان تحصل



الحكومة من الفلاحين ثمن الاراضى مضافاً اليه ٣ / ٠ . فائدة سنوية ومبلغ إجمالى قدره ١٥ . / ٠ من ثمنها مقابل نفقات التوزيع والادارة ثم يودى بمجموع الثمن أقساطاً سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاماً . وقرر القانون بأن توزع الاراضى المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين وعلى خريجي المعاهد الزراعية ، وأعفى القانون من قيد تحديد الملكية الشركات الصناعية حتى تواصل الاستغلال الصناعى ، والجمعيات الزراعية العلمية ، والجمعيات الخيرية ، وهذا الاعفاء مشروط بتكوين تلك الشركات والجمعيات قبل صدور هذا القانون .

كما أنه سمح للشركات والافراد أن تمتلك أكثر من القدر المحدد فى الاراضى البور تشجيعاً للإصلاح الزراعى لمدة ٢٥ عاماً ، ثم بعدها يطبق القانون . وكذلك حدد القانون قدر المساحة التى توزع بخمسة أفدنة وجعلها الحد الاعلى ولا تقل عن فدانين وهى الحد الأدنى . وأراد القانون أن يمنع الإصلاح الزراعى المشكلة التى تنشأ مع الزمن من نظام التوريث وغير ذلك مما يدعو إلى تفتت الملكية فتعود المشكلة من جديد ولكنه أراد فيما رعى إليه أن يجعل التصفية نهائية بأن يحرم تفتت الملكية ويبقى على الطبقة البورجوازية بقاء الزمن ، فحرم البيع فيها إلى أن يسدد ثمنها ، كما أنه منح الميراث فيها ، وإذا تعدد المستحقون فيها بالميراث تراخوا فيما بينهم لمن تؤول اليه — وهو أكثرهم اشتغالا بالزراعة — وإلا فصل القضاء فى أمر من تؤول إليه اذا ما دب الخلاف بينهم .

ولما مس الإصلاح « الرأسمالية » وكانت هناك أراض واسعة موقوفة حبست من التبادل الاقتصادى ولزم أن يشملها قانون الإصلاح وجب الأمر أن يلغى الوقف إلغاء تاماً وأن يؤول الى مستحقيه حتى يشمله الإصلاح من زواياه المختلفة فيما يتعلق بسوء التوزيع . أو فيما يرتبط بالتداول والتمير والنشاط الاقتصادى الحر ، أى أن يحرر الوقف من الجود ، وأن يرد حق المجتمع فيما تكون منه من رأسمالية اقطاعية .

أما الزاوية الثانية وهى التى تتعلق بعلاقة المستأجر بالمالك إذ كان الملاك يؤجرون أراضهم بإيجار مرتفع بحيث أصبح الإيجار عبثاً على المستأجر لا يستطيع بعد أدائه أن يبقى لنفسه فائضاً يكفل له معيشته . كما أن هؤلاء الملاك بنفوذهم وسلطتهم كانوا يستأجرون أراضى واسعة مما جاورهم من أرض الأوقاف أو الأفراد ثم يوزعونها بإيجار أعلى ، أى أنهم اتخذوا أنفسهم وسطاء فى تجارة الأرض ، يربحون منها ويثقلون كواهل الفلاحين بما يحملونهم من أعباء مالية جسيمة . فكانت التصفية أيضاً شاملة لهذه الناحية معالجة لمشاكلها ، فحددت سعر الإيجار بأن لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة العقارية . كما أن الإصلاح منع الوسطاء فى الإيجار رحدد العلاقة المباشرة بين المالك والمستأجر وكذلك أراد الإصلاح أن يحدد من سلبه صاحب الأرض فجعل الأرض - التى تعتبر رأس مال - مساوية للعمل أو بعبارة أخرى ارتفعت قيمة العمل فأصبحت مساوية للأرض . إذ قضى القانون أن يجعل من باب الإيجار المزارعة ، أو المقاسمة بأن يكون المستأجر شريكاً بالنصف مع المالك على أساس أن الأرض والعمل متساويان ، وجعل نفقات كل ما يخدم الأرض ذاتها يكون على المالك وحده ، وما يخدم المحصول وحده يتحمله المزارع ، وما يشترك فى الانتفاع بين الأرض والمحصول يكون مشترك بينهما . وجعل مدة الإيجار أدناها ثلاث سنوات مرتبطة بالدورة الزراعية الثلاثية حتى يمكن أن يحصل المستأجر على متوسط الربح فى السنوات الثلاث بحسب الدورة الزراعية .

ولم يغفل القانون العدد الكبير من العمال الزراعيين فشمهم برعاية وحدد أجرهم بأن يكون أجراً مجزياً لعمالهم بهذا السبيل إلى عيش كريم ، وسندت قوانين الإصلاح تحديد أجر العامل اليرمى إلى لجنة يتمثل فيها العمال الزراعيون والملاك وموظفو الدولة لتوفيق بين مصلحة الفريقين . وهو أمر جديد فى السياسة الاقتصادية أن تعترف الدولة بحقوق العامل الزراعى ، وأن يكون له ممثل فى لجنة يتساوى تمثيله فيها مع رب العمل صاحب الأرض يدافع عن حقوقه ويرفع الظلم عنه إذا مالمسه الظلم ، وفى ذلك شفاء لما فى نفسه ، إذ تحل العقدة النفسية التى توارثها العامل مع الزمن ،

ميراث الأب والجد ، ما كان يحمله من تقديس لملاك الأراضى على أنهم أصحاب الأرض وسادة القرية . فالتمثيل على قدم المساواة فى لجنة حكومية مع رب العمل يقرر حتمه فى الأجر إزاء رب العمل أمر جديد تستقر معه أصول الديمقراطية .

وهدف قانون الإصلاح إلى ضمان تنفيذ أهداف الإصلاح بأن فرض العقوبات الرادعة سواء بالحبس أو مصادرة الأملاك لمن يخالف أو يعترض التنفيذ . أما فيما يتعلق بأجر العامل اليومى فقد قرر أن هذا الحق من الحقوق المدنية ويستطيع العامل الزراعى أن يطالب بحقوقه المدنية إزاء رب العمل [المالك] . إذ أن القانون لم يعتبر مخالفة هذا الحق من باب المخالفات الجنائية . كما أن القانون حدد مشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر أثناء تنفيذ القانون حتى لا يتزعزع الاقتصاد القومى فنص على عدم جواز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن ، وفى الحالة الأخيرة تنظم العلاقة المباشرة بين المالك والمستأجر .

وهكذا تطورت مشكلة الملكية العقارية فى القرن العشرين فيما يتعلق بملكية الأجانب وما كان من إصدار تشريع سنة ١٩٥١ بأن يحرم على الأجانب ملكية الأراضى العقارية ، وكذلك ما كان من مشكلة سوء توزيع الثروة وما قرره قانون الإصلاح الزراعى لتصفية تلك المشكلة وما ترتب عليها من مساوئ ، استطاع الإصلاح الجديد أن يرسى البناء الاقتصادى فى الريف على أساس جديد يخلق معه الطبقة البورجوازية التى اعتبرها أساس المجتمع الجديد تساندها الدعائم الاقتصادية فيما ينبغى أن يتوفر لها من قوة اقتصادية تتطلع فى ظلها إلى حياة مستقرة تتحرر من رواسب الماضى لتشع منها تمايليد إجتماعية وسياسية تتمثل فيها ما يتمناه الوعى القومى لأماني البلاد .

\* \* \*

## الفصل الثاني

### السياسة المائية

كان نظام الري في القرن الثامن عشر يجرى على طريقة الري بالحياض . فالأراضي المزروعة تقسم إلى حياض ؛ وإذا حل الفيضان غمرت المياه الأرض وتظل فيها فترة من الزمن ؛ ثم تصرف المياه الباقية إلى النيل ؛ ولهذا كانت أكثر الأراضي تزرع مرة واحدة في السنة وكانت الحبوب هي المحصول الرئيسى للبلاد .

### الحملة الفرنسية ومشروع الري الدائم

واهتم الفرنسيون في أثناء مقامهم بمصر بتنمية موارد البلاد فعملوا على توفير الماء الكافى للأراضي الزراعية وشرعوا فى تنظيم الري وضبط مياه النيل ، كيلا تذهب إلى البحر الأبيض سدى ووضعوا لذلك مشروعات يرمى إلى تخزين المياه وتصريفها عند الحاجة بإقامة سد على فرع النيل عند رأس الدلتا ، ودرس بعض العلماء الفرنسيين ترع القطر المصرى تمهيداً لإعادة حفر الترع التى ردمت ، وتطهير الترع الأخرى ، كما أنهم أصلحوا مقياس الروضة ؛ وهكذا كان تفكير الفرنسيين فى هذه الناحية ودراستهم لها الحافز القوى على توجيه الأفكار إلى كيفية الاستفادة من الموارد الطبيعية لخدمة البلاد .



## محمد علي ونظام الري الدائم

بدأ التفكير في نظام الري الدائم في عصر محمد علي عندما أراد التوسع في زراعة القطن الذي يحتاج إلى الماء في أثناء انخفاض النيل . فأخذ يعمل على تغيير نظام الري القديم — نظام الري بالحياض — الذي عرفته مصر منذ عرفت الزراعة فيها ، وقد كانت زراعة القطن تحتاج إلى الماء في أثناء انخفاض النيل ، ولهذا الغرض أنشئت القناطر الخيرية على فرعى النيل عند رأس الدلتا لحزن مياه الفيضان ؛ وتصريفها في وقت الحاجة بوساطة العيون ، ولم يتم إنشاء هذه القناطر على نحو مرض إلا في سنة ١٨٦١ في آخر عهد سعيد ، وكذلك حفرت الترعة الكثيرة ومن أهمها ترعة المحمودية [ التي حلت محل ترعة الإسكندرية القديمة التي كانت تأخذ مياهها من الرحمانية ] وتستمد ترعة المحمودية مياهها من فتحه عند العطف . وقصد محمد علي من حفرها لإحياء الأراضي الزراعية في مديرية البحيرة ، واتخاذها طريقاً للمواصلات بين الإسكندرية وداخل البلاد ، وانتعش الثغر وعمرت البلاد التي تمر بها هذه الترعة . وكذلك أنشئت القناطر الكثيرة ، وحفرت الترع العديدة وأصلحت الجسور لمقاومة ضرر الفيضان العالي بما زاد في الإنشاء والتعمير . وكانت خطوة جريئة لاتزال براجمها تنفذ إلى اليوم للتحكم في ماء النهر والاستفادة منها في الزراعة .

## اسماعيل والري

واستمر الحال كذلك في عهدي عباس الاول وسعيد ، وعنى الخديوى اسماعيل عناية فائقة بالتوسع في نظام الري الدائم لتوفير المياه اللازمة للحاصلات الصيفية وأهمها القطن فاهتم بتنظيم الري وحفر الترع وقد بلغ ما حفر منها في عهده ١١٢ ترعة وأهمها ترعة الإبراهيمية وهي من أطول ترع العالم وتم حفرها في خمس سنوات ( ١٨٦٧ — ١٨٧٢ ) وبفضل حفر هذه الترعة تقدمت الزراعة في الوجه القبلى ولا سيما زراعة قصب السكر في بنى سويف والمنيا وأسيوط .

أما في الوجه البحرى فقد تم حفر ترعة الإسماعيلية وكذلك طهرت الترعة القديمة وزيد في عمق بعضها وأقيمت السدود على طول نهر النيل ولا سيما في الدلتا لتنظيم مياه الفيضان . وقد أقيم عدد كبير من الجسور على النيل والترع بلغ عددها في عهد إسماعيل ٤٣٠ جسراً أشهرها [كوبرى] كفر الزيات [وكوبرى] قصر النيل .

### عهد الاستقلال والاستقلال

ثم استمرت حركة التوسع في نظام الري في عهدى الاحتلال والاستقلال وبذلك تقدمت الزراعة تقدماً محسوساً بفضل تنظيم وتعميم الري الدائم حتى سنة ١٨٩١ ، وهى السنة التى بدى فيها باتباع وسيلة جديدة ، غير حفر الترع ، للتوسع في الري ، وهى سياسة بناء الخزانات ، فقد اهتمت الحكومات المتعاقبة بعد سنة ١٨٩١ بإقامة خزان أسوان ، على عرض النهر وتم ذلك في سنة ١٩٠٢ وكان لازماً لهذه السياسة أن تقام القناطر التى تخدم هذه الفكرة فشيدت قناطر أسوط وزفتى ، واستمرت تعلية الخزان ، فتمت التعلية الأولى في سنة ١٩١٢ ثم التعلية الثانية في سنة ١٩٣٧ ، ولم تكن فكرة هذه المشروعات في مصر فحسب ، بل توجهت الأفكار إلى إقامة مشروعات الري في أعلى النيل ، فعملت الأعمال الهندسية في السودان الأوسط ، وتم بناء خزان مكوار سنة ١٩٢٤ ثم عقبه خزان جبل الأولياء . ولا تزال هناك مشروعات كثيرة يمكن التفكير فيها في أعلى النيل في بحيرتى فكتوريا وألبرت ومنطقة بحر الجبل .

كل هذه الجهودات تخدم فكرة معينة هى تعميم الري الدائم وحجز مياه الفيضان لتصل المياه إلى أكبر مساحة من الأراضى القابلة للزراعة ، لاستصلاحها وزراعتها فيزداد الإنتاج الزراعى .

### تعميم الري الدائم

إن المشروعات التى وجدت لتعميم الري الدائم نوعان :

(١) الأعمال الهندسية التي أجريت داخل الحدود المصرية كالقناطر والخزانات والترع .

(٢) الأعمال الهندسية التي تمت داخل حدود السودان .

## النوع الأول

الأعمال الهندسية داخل البلاد

### القناطر الخيرية

أصلحت القناطر بين سنتي ١٨٨٤ و ١٨٨٩ [ الاحتلال ] وبنيت العيون والفتحات من جديد وأقيمت سدود أمام القناطر وطهرت الترع الرئيسية [ الرياح المنوفى والرياح التوفيقى ] وحفر الرياح البحيرى وكان لهذا الإصلاح فوائد أهمها :

١ — زرعت الأرض أكثر من مرة فى السنة وتمكن الفلاح من زراعة غلات مختلفة شتوية وصيفية ونبيلية .

٢ — اتسعت المساحة القابلة للزراعة وبذلك تمكنت الحكومة من فرض ضرائب عقارية على مساحات جديدة فزادت إيرادات الحكومة .

٣ — زاد الإنتاج الزراعى زيادة ملحوسة فمثلا زاد الإنتاج لمحصول القطن بفضل بناء القناطر الخيرية على الصورة الآتية :

فى سنة ١٨٨٨ كان محصول القطن ٢,٧٢٣,٠٠٠ قنطار .

فى سنة ١٨٩٢ كان محصول القطن ٥,٢٢١,٠٠٠ قنطار .

فى سنة ١٨٩٧ كان محصول القطن ٦,٥٤٤,٠٠٠ قنطار .

على أن هذه القناطر لم تستطع أن تسير التوسع الزراعى فى الدلتا الذى يتطلب وزارة الماء فرأت الحكومة فى السنوات الماضية إنشاء قناطر جديدة أخرى تحل

محلها وقد سميت قناطر محمد على وتم بناء هذه القناطر في سنة ١٩٢٩

### خزان أسوان

وضع المهندس الإنجليزي ولكوكس سنة ١٨٩٢ عدة تصميمات لإقامة خزان بالقرب من الحدود المصرية الجنوبية اختار أنسبها عند أسوان وقد تم إنشاؤه سنة ١٩٠٢ ولم يكن يسع غير مليار واحد من الأمتار المكعبة وتقررت تعليته في سنة ١٩٠٧ وقد تمت هذه التعلية في ١٩١٢ ، وبذلك ضوعفت سعة الخزان ثم تقررت تعليته للمرة الثانية سنة ١٩٣٤ وتمت في ١٩٣٧ وغمر الماء بعض الأراضي في بلاد النوبة فعمضت الحكومة أصحابها .

ولقد كان لبناء هذا الخزان العظيم شأن كبير في حياة مصر الاقتصادية وخاصة بعد أن تمت تعليته الأخيرة حتى أصبح من الممكن تعميم الري الدائم في كل أنحاء المملكة المصرية وإصلاح الأراضي البور في شمال الدلتا .

### قناطر زفتى

أنشئت سنة ١٩٠٢ والغرض منها زيادة المياه في فرع دمياط لتساعد على تنظيم الري في مديرتى الدقهلية والغربية .

### قناطر أسيوط

أنشئت قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ وكان الغرض من إنشائها حجز المياه حتى يرتفع منسوبها لتملأ ترعة الإبراهيمية التي أصححت أيضاً لتنظيم الري في مديريات أسيوط والمنيا وبني سويف والجيزة . ولقد رقى تقوية هذه القناطر لتعميم الري الدائم في تلك المديريات وتمت هذه التقوية سنة ١٩٣٨ وبهذا تحولت معظم أراضي الحياض إلى الري الدائم .



## قناطر اسنا

أنشئت سنة ١٩٠٩ والغرض منها أن يرتفع منسوب المياه حتى يمكن إتمام رى الحياض فى مديرتى قنا وجرجا .

## قناطر تجمع صمدى

تم إنشاؤها فى ١٩٣٠ ولقد ساعد هذا المشروع على ضمان رى الحياض وزيادة الأراضى التى تروى ربا صيفيا فى مديرتى جرجا وأسيوط .  
هذا عدا تطهير الرياحات وحفر الترع العديدة التى تصل بين الأراضى البعيدة ومجارى النهر الرئيسية .

## النوع الثانى

### الأعمال الهندسية فى السودان

لم تكن الأعمال الرئيسية المائية الكبرى محصورة فى داخل الفطر بل تعدته إلى مجرى النيل الأعلى وقد أمكن القيام بهذه الأعمال لأن الحكم المصرى امتد فى السودان وقلب أفريقية ، ودعا إلى تنفيذ هذه الأعمال الهندسية عوامل أهمها :

١ — التفكير فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة لاستمرار زيادة عدد السكان ولا يمكن زراعة هذه الأراضى الجديدة إلا بتخزين كميات عظيمة فى أثناء الفيضان .

٢ — أدى اشتراك الانجليز فى حكم السودان إلى تكوين شركات إنجليزية تشمر رؤوس أموالها فى استغلال أراضى السودان الزراعية ويحتاج هذا العمل إلى العناية بشئون الرى فيه .

دعا ذلك كله إلى التفكير فى مشروعات الرى العظيمة والنظر إلى النيل كوحدة

طبيعية وسياسية واقتصادية من منبعه إلى مصبه فأقيم خزان سنار على النيل الأزرق وخزان جبل الأولياء على النيل الأبيض لتوفير ماء الفيضان وتخزينه إلى وقت الحاجة وتصريفه حسب الضرورة .

وهناك مشروعات أخرى لم تسمح الظروف بتنفيذها وهي موضع الدراسة والتنفيذ الآن مثل خزان بحيرة تانا وخزان البرت ومشروع منطقة السدود وخزان بحيرة فكتوريا .

### الصرف

كان نظام الصرف غير معروف في مصر ، لأن نظام الزراعة الحوضية لا يحتاج إلى صرف منظم ، ولكن سياسة الري الدائم سببت التفكير في اتباع نظام محكم للصرف الأغراض الآتية :

١ — تقليل الرطوبة التي توجد في الأراضي الزراعية بسبب كثرة ريها على مدار السنة .

٢ — إذابة الأملاح الزائدة في الأرض .

٣ — تصريف ماء الري الزائد عن حاجتها .

وكان نقص محصول قطن سنة ١٩٠٩ هو السبب الرئيسى في التفكير في تنظيم وسائل الصرف ، وقسمت مناطق الدلتا سنة ١٩١١ إلى مناطق صرف رئيسية ، إلا أن قيام حرب سنة ١٩١٤ لم يعط الفرصة الكافية لتنفيذ هذه المشروعات .

ولذلك رثى تنفيذ هذه السياسة بعد الحرب العالمية الاولى ، ونالت مديرية البحيرة وشمال الغربية والدقهلية عناية خاصة في وسائل الصرف لأن أراضيها تكثر بها الأملاح والرطوبة . كما رثى أن تقام مضخات عند نهاية المصارف الرئيسية لسحب المياه المتجمعة فيها وطردها إلى البحر .

ولا تزال الحكومة تواصل إنشاء المصارف في أجزاء أخرى من القطر مثل المناطق الجنوبية من الدلتا ومصر الوسطى .

## مشروع السد العالي

هدفت السياسة الجديدة الى الإهتمام بتنفيذ مشروع السد العالي لما يحمله من نتائج عظيمة الأثر . والمشروع عبارة عن إنشاء سد كبير على النيل في منطقة أسوان يبعد عنها بما بين ٦ و ١٢ كيلو مترا . والغرض من هذا المشروع حجز أكبر كمية من ماء النهر بحيث تستفيد منها الزراعة المصرية . ويعد المشروع بحيث يرفع منسوب الماء المخزون من ١٢٠ إلى ١٨٠ قدماً وفي ذلك استيعاب لأكبر كمية من مياه النهر حتى لا تضيع في البحر . وتقدر تكاليف المشروع بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه .

أما الفائدة المرجو تحقيقها فهي تحويل أراضي الحياض الى رى دائم وإصلاح الأراضي البور إذ يمكن إصلاح ما يقرب من مليونين من الأفدنة ، وهي مساحة لا يستهان بها إذا ما أضيفت إلى المساحة المقررة للزراعة كما أنه يمكن تحويل ٧٠٠.٠٠٠ فدان من رى الحياض الى الرى الدائم وإضافة ٤٠٠.٠٠٠ ألف فدان الى الرقعة الزراعية وهي الأراضي العالية في جنوب الوادى ، وتمتد من أسوان الى نجع حمادى فضلاً عن زراعة ٧٠٠.٠٠٠ ألف فدان لمحصول الأرز وكذا تصريف المياه حسب حاجة الزراعة على مدار السنة .

وهكذا يتضح الأثر الإقتصادى الذى يعود على البلاد من تنفيذ مشروع السد العالي . فالرقعة الزراعية ستزداد مساحتها الى ما يزيد على سبعة ملايين من الأفدنة وفى ذلك زيادة فى الإنتاج الزراعى والدخل القومى والقوة الشرائية كما أنه يكفل إنتاج المواد الغذائية التى تحتاج الى استيرادها من الخارج وفى ذلك توفير لمواردنا ومدخراتنا إذ تكفل هذه الموارد الجديدة أن تعيش الدولة فى دائرة إمكانياتها الإقتصادية وفى ذلك تحقيق لمبدأ اقتصادى سليم هو مبدأ « الإكتفاء الذاتى » .

ونجاح المشروع على هذه الصورة وما يهدف اليه من زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، فيه فائدة للدولة إذ تقرض الضرائب على الأرض التى تستصلح للزراعة مما يعتبر مورداً من موارد الدولة .

## الفصل الثالث

### الغلات الرئيسية

كان القمح في القرن الثامن عشر هو المحصول الرئيسي الذي كانت تنتجه مصر في ذلك الوقت ، ومافاض منه عن حاجة البلاد يصدر الى الخارج . ومن أهم المحصولات أيضاً الذرة وهو غذاء الكثرة من أهل البلاد . والارز وكان يزرع في شمال الدلتا حول رشيد ، والشعير والبول والعدس والكتان والبصل وقصب السكر وتزرع في جهات مختلفة في أقاليم شتى من الوجه القبلي . أما القطن فكان يزرع منه أنواع رديئة ، تبقى في الارض ثمانى سنوات أو عشرا ، وبعضه يزرع كل عام ، وكان الفلاحون في بعض بلاد الصعيد ينسجون أنواعاً خشنة من المنسوجات القطنية ، وفي مصر الوسطى زرعت النيلة واستخرجت منها الاصباغ ، ولكن زراعتها لم تكن منتشرة لأنها كانت تتطلب عناية خاصة . وفي بعض بلاد الصعيد زرع قصب السكر وأنشأ الممالك مصانع للسكر في فرشوط وأخميم .

### أهم الغلات الزراعية

#### القطن

اهتم محمد علي بشئون الزراعة اهتماماً عظيماً ، وقد سمع عن أهمية القطن كمحصول زراعى تقبل المصانع الاوربية على شراؤه ، فاهتم بزراعته . وكان هذا في سنة ١٨٢١ حيث صدر منه أول رسالة الى انجلترا سنة ١٨٢٢ باعها لبيت « بريجز Briggs »



وقد أحس محمد علي بفائدته المالية ، فطلب من أمريكا بذوراً طويلة التيلة ، كما جلب من الهند بذوراً أخرى وزعها على حقول تجاربه المنتشرة في جهات مختلفة من الدلتا ، فاذا ما نجحت تجاربه وكثرت بذوره ، وزعها على الفلاحين لتعميم زراعتها ، وعمل على تحسين وسائل الري الدائم من أجل زراعة القطن .

وعنى محمد علي بمحاربة آفات القطن عناية فائقة ، لأنه عرف أنها تضر بمقدار الإنتاج ، كما عمل على نقل البذور من مديرية إلى أخرى ، أو جلبها من الخارج ، وأدخل أيضاً زراعته في السودان ، وإن جاء محصوله رديثاً لمدم اتباع الطريقة الصحيحة لزراعته .

تحولت اقتصاديات البلاد بفضل إنتاج القطن والتوسع في زراعته ، وكان لذلك نتائج أهمها :

- (١) زادت قيمة الصادرات المصرية بفضل ما صدر من القطن .
  - (٢) زادت إيرادات الحكومة بفضل احتكار التجارة ، وأهم السلع التي احتكرت تجارتها ، القطن .
  - (٣) كانت إنجلترا أكبر عميل لشراء القطن طوال عهد محمد علي ، فارتبطت مغازل لنسكشير بالتيلة المصرية .
- كان ذلك سبباً في زيادة اهتمام الحكومة به ، وأصبحت تجارتها في آخر عصر محمد علي تمثل رقماً عالياً ، وصار في المقام الأول من الصادرات المصرية الأخرى . وكانت لهذه النتائج قيمتها في توجيه العناية بزراعة القطن وفي حله المقام الأول بين سلع الصادرات المصرية .

ولما انتهى نظام الاحتكار في آخر عصر محمد علي ، وأصبحت تجارتها حرة يستطيع الفلاح أن يبيع ما ينتجه منه إلى التجار مصريين وأجانب ، نال من عناية الأفراد والفلاحين عناية كبيرة ، كما قامت الحكومة بتوجيه زراعته وفق التجارب العلمية والعملية الحديثة .

وفيما يلي إحصاء يبين تطور إنتاج القطن ، في عصر محمد علي ومتوسط أسعاره حتى يمكن الوقوف على الأثر الذي أوجده في مالية البلاد :

السنة	الكمية بالقنطار	السعر بالريال
١٨٢١	٩٤٤	١٦
١٨٢٢	٣٥,١٠٨	١٥,٥
١٨٢٣	١٥٩,٤٢٦	١٥,٥
١٨٢٤	٢٢٨,٠٨٨	١٧
١٨٢٥	٢١٢,٢١٨	١٦
١٨٢٦	٢١٦,١٨١	١٣
١٨٢٧	١٥٩,٦٤٢	١٣
١٨٢٨	٥٩,٢٥٥	١٣
١٨٢٩	١٠٤,٩٢٠	١٢
١٨٣٠	٢١٣,٥٨٥	١٢
١٨٣١	١٨٦,٦٧٥	١٠ $\frac{1}{4}$
١٨٣٢	١٣٦,١٢٧	١٥
١٨٣٣	٥٦,٠٦٧	٢٥
١٨٣٤	١٤٣,٨٩٢	٣٠ $\frac{1}{2}$
١٨٣٥	٢١٣,٦٠٤	٢٥ $\frac{1}{4}$
١٨٣٦	٢٤٣,٢٣٠	١٨ $\frac{1}{4}$
١٨٣٧	٣١٥,٤٧٠	١٣
١٨٣٨	٢٣٨,٨٣٣	١٥
١٨٣٩	١٣٤,٠٩٧	١٨ $\frac{1}{4}$
١٨٤٠	١٥٩,٣٠١	١٣
١٨٤١	١٩٣,٥٠٧	١٣ $\frac{1}{2}$
١٨٤٢	٢١١,٠٣٠	١٠
١٨٤٣	٢٦١,٠٦٤	٧ $\frac{1}{2}$
١٨٤٤	١٥٣,٣٦٣	١٨
١٨٤٥	٣٤٤,٩٥٥	٦
١٨٤٦	٢٠٢,٠٤٠	١٠ $\frac{1}{2}$
١٨٤٧	٢٥٧,٤٩٢	١٠
١٨٤٨	١١٩,٩٦٥	٧
١٨٤٩	٢٥٧,٥١٠	١٠

وزاد اهتمام الفلاح بزراعة القطن وإنتاجه عندما زادت حتموقه في حيازة الأرض ، وصدرت لائحتا الأراضي في ١٨٥٤ و ١٨٥٨ في عهد سعيد ، وفضلا عن ذلك زادت الكمية المصدرة منه وارتفعت قيمتها .

وساعدت الظروف الخارجية على أن يجنى الأفراد والجماعات أرباحا عظيمة من زاعته في أوائل حكم اسماعيل ، وكان ذلك بسبب قيام الحروب الأهلية في أمريكا ( ١٨٦١ - ١٨٦٤ ) فقل إنتاج القطن الأمريكي ، وابتدأ الغزالون الإنجليز يبحثون عن قطن في جهات أخرى ، ومنها مصر وبسبب ذلك ارتفع سعر القنطار من القطن المصري من جنيهين الى اثني عشر جنيها مصريا ، فأقبل الزراع على زراعته ، وامتلات البلاد بالثروة الواردة إليها ، فأثر هذا تأثيراً كبيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت ، وكان انتاج البلاد من القطن ( في سنة ١٨٦٠ ) ٤١٥ و ٥٠١ قنطاراً فأصبح ( في سنة ١٨٦٥ ) ٢١٣١ و ٧١٦ قنطاراً وارتفعت قيمة الصادرات من ٣ و ٨٤٣ جنيه ( في سنة ١٨٦١ ) الى ١٤ و ٤١٧ جنيه ( في سنة ١٨٦٤ ) وارتفعت إيرادات الحكومة من ٢ و ١٥٤ جنيه في سنة ١٨٦١ الى ٦ و ٩٧٣ جنيه ( في سنة ١٨٦٤ ) .

وبعد أن وضعت الحرب الأمريكية أوزارها هبطت أثمان القطن هبوطاً فاحشاً ابتداء من ١٨٦٥ وكان لذلك أسوأ الأثر في موارد الأفراد والحكومة ، على أنها لم تقال من نفقاتها ، ولم تخفض الضرائب ، بل استمرت تجبيها كأنها في سنى الرخاء ، دون أن تراعى ما طرأ على البلاد من أزمة مفاجئة في هذه الظروف السيئة ، فقد انتشر الطاعون وفتك بالماشية ، فقل الإنتاج ، واضطر كثير من الفلاحين إلى هجر أراضيهم أو بيعها بأثمان بخسة ليؤدوا ما عليها من المال للحكومة أو للبرابن .

وكانت زراعة القطن سنة ١٨٧٩ تشمل ٧٢ ٪ من مجموع مساحة الأراضي المزروعة ، وهذا دليل على الاهتمام بزراعته . وبلغ الانتاج حوالى ثلاثة ملايين من القناطير .

وجهت الحكومات في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ — ١٩١٤) الفلاحين إلى الزراعة عامة وإلى زراعة القطن خاصة ، فاهتمت بمشروعات الري حتى تنقل المياه إلى أكبر مساحة يمكن زراعتها ، واتبعت بريطانيا سياسة نحو القطن ، فأقبلت على شراء الناتج من زراعته كل عام ، بأسعار معقولة ، فزاد رخاء الفلاح وضمنت إنجلترا لمصانعها قطناً من نوع طويل التيلة . وتحول اهتمام المصريين عن الصناعة وكسبت بريطانيا سوقاً لمصنوعاتها ، وهكذا تبوأ القطن مكانته في الاقتصاديات المصرية على مر السنين وكر الأيام .

وكما أصيب القطن بما ينقص من كميته أو يقلل من قيمته [ سواء بالآفات أو بانخفاض الأسعار ] اضطربت له أحوال الأفراد وظروف البلاد المالية بالرغم من الاطراد المستمر في حالة البلاد الاقتصادية نتيجة لمحصوله ، فتمد انخفضت أسعاره سنة ١٩٠٧ التي كانت من العوامل الفعالة لحدوث أزمة سنة ١٩٠٧ ، كما سببت قلة الخصوبة لكثرة الأملاح في الأرض — لفلة المصارف — نقصاً في محصول سنة ١٩٠٩ ، مما دعا إلى توجه الحكومة إلى دراسة مشروع الصرف في البلاد .

وتطورت أهمية القطن بعد الحرب الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) تطوراً خطيراً إذ اعتبر القطن «محصول النمو» ، يدفع منه الفلاح الأيجار المستحق عليه ، إذا كان مستأجراً ، والأموال الأميرية إذا كان مالكا ، وأقساط البنوك إذا كان مديناً واعتمدت مصر اعتماداً كلياً على محصول القطن إذ شغلت زراعته ثلث المساحة المزروعة ، كما كونت تجارته [ القطن الشعر ، والبذرة والكسب وزيت البذرة ] حوالي ٨٥ ٪ من مجموع الصادرات ، واعتبر القطن أيضاً مقياس القوى الشرائية التي بها استطاع الأفراد أن يحددوا استهلاكهم ، وعلى هذا فان قيمة صادرات القطن هي التي تحدد قيمة الواردات . وفيما يلي إحصاء يوضح تطور إنتاج القطن

السنة	الكمية بالقنطار	السعر بالريال
١٨٨٥	٢,٧٩٢,٠٠٠	١١,٧١
١٨٩٠	٤,١٥٩,٠٠٠	١١,٥٢
١٨٩٥	٥,٢٧٦,٠٠٠	١١,٠٣
١٩٠٠	٥,٤٣٥,٠٠٠	١٠,٧٧
١٩٠٥	٥,٩٦٠,٠٠٠	١٥,٩٨
١٩١٠	٧,٥٠٥,٠٠٠	١٧,٦٠
١٩١٤	٧,٦٦٤,٠٠٠	١٩,٠٢

ولم تصل أهمية القطن إلى هذا الحد إلا وقد جرت معها مشاكل واجهت الأفراد والحكومات ، وتنحصر في مشكلتين أساسيتين .

### أولاً - قلة محصول القطن

إن محصول الفدان قد نقصت كميته كما يتضح ذلك من الأرقام الآتية :

السنة	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول بالقنطار	متوسط محصول الفدان
١٨٩٥	٩٩٧,٧٣٥	٥,٢٧٦,٠٠٠	٥,٢٩
١٩٠٠	١,١٣٠,٣١٩	٥,٤٣٥,٤٨٠	٤,٤٢
١٩٠٥	١,٥٦٦,٦٠٢	٥,٩٥٧,٨٨٣	٣,٨٠
١٩١٠	١,٦٤٢,٦١٠	٧,٥٠٥,٠٧٣	٤,٥٧
١٩١٥	١,١٨٦,٠٠٤	٤,٧٧٤,٧٦٨	٤,٠٢
١٩٢٠	١,٨٣٧,٨٦٨	٦,٠٣٦,٠٠٠	٣,٣٠
١٩٢٥	١,٩٢٤,٣٨٢	٧,٩٦٥,٠٠٠	٤,١٤
١٩٣٠	٢,٠٨٢,٤٢٠	٨,٢٧٦,٠٠٠	٣,٩٨
١٩٣٥	١,٦٦٩,٠٠٥	٨,٥٣٥,٠٠٠	٥,١١



نحدثنا الأرقام عن أن كميات محصول القطن زادت لزيادة المساحة المزروعة ولكن محصول الفدان قد نقص ويرجع ذلك إلى عوامل أهمها :

- ١ — إجهاد الأرض بزراعة أكثر من محصول واحد .
  - ٢ — قلة خصوبة التربة نظراً لتعميم نظام الري الدائم وعدم كفاية نظام الصرف .
  - ٣ — تعرض محصول القطن للآفات الزراعية التي تفتك به فتكا ذريعاً وتقلل من محصول الفدان ، وبخاصة الآفات التي تأتي من رى البرسيم المجاور لمحصول القطن بعد ١٠ مايو من كل عام .
  - ٤ — الإقبال على زراعة القطن السكلاريديس وهو بطبيعة قليلة المحصول ، ولكن الزارعين يقبلون عليه لارتفاع أسعاره التي تعوض قلة إنتاجه .
- وقد عولجت هذه الحالة باتباع نظام الدورة الزراعية وتسميد الأرض تسميداً صالحاً لها ، وإنشاء المصارف اللازمة ، ومقاومة الآفات الزراعية ومكافحتها برش النباتات بالمواد الكيميائية المختلفة ، وباستنبات بذور أخرى لها صفات التيلة الطويلة تنتج محصولاً وفيراً ، وتمتاز بمقاومتها للآفات ، وأهمها أنواع المعرض والجيزة والكرنك وغيرها وهي تثارب السكلاريديس في الجودة وتمتاز عنه بوفرة المحصول .

### ثانياً - رخصي أسعار القطن

تتوقف أسعار القطن على العلاقة بين طلب القطن العالمى والمعرض منه ، وإنتاج مصر لا يزيد عن ٩٪ من الإنتاج العالمى ، ولذلك لا يستطيع أن يتحكم في العرض أو الطلب ، إنما الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر الدول إنتاجاً له هي التي تتحكم في العرض كما تحكمت إنجلترا واليابان ( قبل سنة ١٩٣٩ ) في الطلب العالمى لأن بهما أكبر مصانع الغزل والنسيج في العالم . وكان لاستخدام الحرير الصناعى في صناعة المنسوجات أكبر الأثر في خفض أسعار القطن .

وترينا الأرقام الآتية التطور التاريخي لأسعار القطن المصرى .

السنة	متوسط سعر القنطار بالريال	السنة	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٩٥	١٠ و ٠٣	١٩٢٢	٣٠ و ٧١
١٩٠٠	١٠ و ٨٧	١٩٢٥	٣٠ و ٤٦
١٩٠٥	١٥ و ١١	١٩٢٦	٢١ و ٣٥
١٩١٠	١٧ و ٦٠	١٩٣٠	١٢ و ٠٤
١٩١٥	١٩ و ٢٨	١٩٣٥	١٣ و ٦٤
١٩٢٠	٣٤ و ٥٠		

تحدثنا الأرقام السابقة عن أن مستوى الأسعار أخذ في الارتفاع قبل الحرب الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) وبالرغم من الصعود الذى أعقب الحرب مباشرة لإعادة فتح مصانع النسيج ثانية ، فقد استمر الهبوط منذ سنة ١٩٢٢ وقاوم الأهالى الأزمات المالية ، إلا أن النقود التى عادت عليهم أثناء الحرب ، قد ساعدتهم على تحمل أعباء الأزمة حتى حلت الأزمة العالمية سنة ١٩٣٠ فلم يبق الكثير منهم على دفع آثارها عنهم ، وبما زاد فى إرهابهم أن انخفض سعر القنطار الى ٢٤٠ قرشاً بخاب أمل الفلاح فى الاعتماد على محصول القطن كمحصول للنقود ، يرتب عليه أحواله المالية .

وبعد سنة ١٩٣٠ رثى أن مشاكل العالم الاقتصادية ليست مشاكل إنتاج ولكنها مشاكل توزيع ، وأن أية سياسة زراعية لن يرمى لها النجاح ان لم يقدر المائمون بها الظروف الاقتصادية التى تسيطر على الإنتاج الزراعى مثل ديون الفلاح والسياسة الجمركية وتشجيع التجارة الداخلية والخارجية .

وقد لجأت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت إلى علاج هذه الحالة باتباع سياسة زراعية لإزاء إنتاج القطن ترمى الى .

١ — تحديد مساحة القطن ، على أمل أن قلة المحصول يتبعها ارتفاع فى أسعاره ،

وقد يكون هذا الزعم صحيحاً اذا كانت مصر تتحكم فى الانتاج العالمى وتؤثر فى الكمية المعروضة فى السوق الدولية .

( ٢ ) منح الفلاح تسهيلات مالية على حساب قطنه حتى لا يندفع كل منتج الى بيع قطنه فيغرق السوق ، فتتخفض الاسعار .

( ٣ ) تقديم القروض الزراعية من سماء وبذور وأموال للفلاحين حتى يتمكنوا من زراعة أرضهم دون ارهاق فأنشئ بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ .  
( ٤ ) الدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، والبحث عن أسواق جديدة تقبل على شرائه ، فزادت صادراتنا الى اليابان وايطاليا ودول أوروبا الوسطى نتيجة لهذه السياسة .

( ٥ ) تشجيع زراعة الحبوب والفاكهة فى المساحة التى قلت فيها زراعة القطن حتى تنوع الغلات الزراعية ، ويتحرر الفلاح من تحكم نوع معين فى موارده المالية .

( ٦ ) اتباع سياسة جمركية معينة تساعد على تشجيع الزراعة ، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات من الأصناف التى يمكن صناعتها محلياً .  
وقد نفذ معظم هذا البرنامج ، وجنى الزارعون أرباحاً من زراعة الفاكهة والخضروات فى السنوات الأخيرة .

( ٧ ) تدخل الحكومة فى السوق مشترية لتحسن أسعاره كما حدث فى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، وعندما حدثت الأزمة العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٢ وكذلك عندما أعلنت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، ولاتزال تحمى السوق بتحديد سعر أدنى حتى لا يستغل المغرضون ظروف العالم فى خفض أسعار القطن .

وفى ما يلى إحصاء يوضح مركز أسعار القطن فى السنوات الأخيرة .

السنة	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول بالقنطار	متوسط محصول الفدان بالقنطار
١٩٤٠	١,٦٨٤,٧٦٩	٩,١٦٩,٦٣٤	٥,٣٥
١٩٤١	١,٦٤٣,٦٢٩	٨,٣٧١,٩٠	٥,٠٩
١٩٤٢	٧٠٥,٨٩٠	٤,٢٣٢,٧٨٧	٥,٨٨
١٩٤٣	٧١٢,٨١٠	٣,٥٦٩,٤٠٨	٥,٠١
١٩٤٤	٨٥٢,٩٤٩	٤,٦٤٠,٢٦٢	٥,٤٤
١٩٤٥	٩٨٢,٤٣٥	٥,٢٢٠,٩٧٥	٥,٢٠
١٩٤٦	١,٢١١,٧٣١	٦,٠٦٥,٧٣٦	٤,٨٩
١٩٤٨	١,٤٤١,٤٥٥	٨,٨٩٩,٧٣٢	٦,١٧
١٩٤٩	١,٦٩٢,٠٠٤	٨,٧٠٤,٤٣٠	٥,١٤

حيث

يتضح من هذه الاحصائية أن ظروف الحرب العالمية الثانية فرضت سياسة لزراعة القطن تقيدها بقلّة المساحة في حدود الربع، ويمكن للحكومة المصرية بالاشتراك مع اللجنة البريطانية شراء محصول القطن وتخزينه، ويمكن زراعة باقى المساحة بالمواد الغذائية وبخاصة القمح لتموين الشعب وجيوش الحلفاء بالغذاء اللازم. ولما انتهت الحرب سمحت بزراعة ثلث الأرض قطناً ثم سمح بالنصف. ويتقرر أخيراً أن تكون زراعته في حدود ٣٠ ٪ من المساحة.

دأبت السياسة القطنية التي اتبعتها الدولة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحديد مساحة القطن وتحديد زراعة أصنافه في المناطق التي تجود فيه ولكن استهدف محصول القطن إلى مضاربات جعلت أسعاره في تقلبات أثرت - أيمناً - على زراعته كما أن انجلترا حاولت بشتى الطرق محاربة تجارته - وهي محاربة اقتصادية - للضغط على اقتصاديات الأفراد والدولة ولكن السياسة التي اتبعتها « حكومة الثورة » من تحديد مساحة زراعة القطن، وتنظيم تجارته الداخلية بأن أغلقت بورصة العقود وحددت أسعاراً تشتري بها الدولة وتعتبرها مجزية للنتاج ونظمت تمويل شرائه وجعلت تجارته الخارجية حرة في حدود هذا التنظيم حتى تضمن حليجه، وفي النهاية تنظم

الحكومة عملية التصدير عن طريق اتحاد المصدرين ، كما أنها عالجت الحرب الاقتصادية لتجارته بالدعاية في الخارج وعقد الصفقات لمبادلة القطن بالسلع التي تحتاج إليها البلاد أي إعتبرت الدولة في سياستها الجديدة القطن ومركزه بالنسبة للإقتصاد الأهلي فوازنت به الصادرات والواردات المصرية وقدرت على أساس تلك الموازنة العلاقات التجارية التي تنشأ بينها وبين الدول الأجنبية الأخرى .

### الحبوب

كانت الحبوب تزرع في مصر للاستهلاك المحلي ، ولذلك لم يكن يصدر منها إلى الخارج إلا القليل ، ولقد انتشرت زراعة الحبوب في مناطق جديدة مثل كندا وأستراليا والأرجنتين ، وأدت سرعة المواصلات إلى إغراق الأسواق الأوروبية بقمح هذه البلاد ، فلم تعد لها حاجة إلى القمح المصري ، وأهمل الفلاحون زراعة الحبوب بسبب الأرباح التي جنوها من القطن فنقصت الحبوب حتى خشيت الحكومة أن يحل القمح بالبلاد فقررت في سنة ١٨٦٤ منع تصدير الحبوب إلى الخارج بل شجعت استيرادها .

وبعد أن هبطت أسعار القطن ابتداء من سنة ١٨٦٥ عادت زراعة الحبوب إلى الانتعاش ، وفاض المحصول عن حاجة البلاد ، وعاد تصدير الحبوب إلى الخارج ، ورجع التوازن بين المحصولين الرئيسيين في القطن والحبوب .

وفي عهد الاحتلال البريطاني عاد الاهتمام بمحصول القطن . كما وجهت العناية إلى زراعة الحبوب ، وما ساعد على ذلك تعميم نظام الري الدائم ، وإصلاح أراض قابلة للزراعة ، فزادت المساحة المزروعة ، وتطورت أحوال البلاد الاقتصادية ، واستمر الحال حتى عهد الاستقلال ، والحكومات المتعاقبة توألى جهدها في موازنة المنافسة بين القطن من جهة والحبوب من جهة أخرى ، ويظهر ذلك جليا في سني الحرب إذ تشرع الدولة ما يقلل من زراعة القطن وتعمل على زيادة مساحة القمح لتوفير المواد الغذائية للشعب والجيش المتحالفة . وفيما يلي جدول يبين النسب المئوية لأهم الغلات الزراعية في مصر .



## النسب المئوية لأهم الغلات الزراعية في مصر

السنة	القطن	الذرة	القمح	البرسيم	الفول	الشعير	الأرز	قصب السكر
	%	%	%	%	%	%	%	%
١٨٩٩ - ١٨٩٨	١٦,٤٠	٢٢,١٨	١٧,٦٥	٢٢,٤٩	٩,٠٧	٧,٦٢	٣,٠٩	١,٢٣
١٩٠٤ - ١٩٠٣	١٨,٩٤	٢٣,٤٣	١٦,٤٧	٢١,٨٧	٨,٨٨	٦,٢٥	٢,٩٨	٠,٨٨
١٩٠٩ - ١٩٠٨	٢٠,٨٣	٢٣,٤٢	١٦,٢٨	٢٢,٠٥	٧,٣٩	٥,٥٢	٣,٥٤	٠,٥٧
١٩١٤ - ١٩١٣	٢٣,١٩	٢٤,١٥	١٦,٥٥	٢٠,١٧	٥,٦٦	٥,٠٦	٠,٥٦	٠,٦٤
١٩١٥ - ١٩١٤	١٥,١٦	٢٢,٨٣	١٩,٦٠	٢٠,٢٦	١,٩٧	٥,٦٩	٤,٠٨	٠,٦٧
١٩١٦ - ١٩١٥	٢١,٧٣	٢٢,٠٨	١٨,٣٠	١٩,٥٥	٦,٦٠	٥,٥٥	١,٩٤	٠,٧٨
١٩١٧ - ١٩١٦	٢١,٨٢	٢١,١٢	١٤,٠٠	٢٢,٦٦	٦,١٤	٦,٢٣	٣,٤٢	٠,٨١
١٩١٨ - ١٩١٧	١٦,٨٢	٢٢,٣٢	١٥,٨٤	٢٤,٩٨	٦,٠٨	٤,١٥	٤,٧٥	٠,٨١
١٩١٩ - ١٩١٨	٢٠,٤٥	٢٢,٤٥	١٦,٥٨	٢٣,١٥	٦,٥٦	٤,٤٧	١,٨٨	٠,٧٤
١٩٢٠ - ١٩١٩	٢٣,٤١	٢٣,٩١	١٤,٦٩	٢٢,١٨	٥,٣٦	٤,٢٠	٢,٠٤	٠,٦٦
١٩٢١ - ١٩٢٠	١٦,٠٣	٢٤,٩٣	١٧,٤٣	٢٢,٥٢	٦,١٢	٤,٧١	٣,٨٧	٠,٧٩
١٩٢٢ - ١٩٢١	٢١,٩٤	٢٣,٨٨	١٧,٨٢	٢١,٥٠	٥,٨١	٤,٤٠	٠,٦٠	٠,٧٦
١٩٢٣ - ١٩٢٢	٢١,١٧	٢٢,١٧	١٨,٢٧	٢١,٧٥	٥,٨١	٤,٧٥	٢,٢١	٠,٦٨
١٩٢٤ - ١٩٢٣	٢٢,١٥	٢٢,٤٢	١٦,٩١	٢١,٧٧	٥,٤٠	٤,٤٤	٣,٠٤	٠,٦٤
١٩٢٥ - ١٩٢٤	٢٣,٤٣	٢٤,٣٥	١٦,١٨	٢١,٠٢	٥,٤٣	٤,٣٠	١,٦٧	٠,٦٣
١٩٢٦ - ١٩٢٥	٢١,١١	٢٤,٦٦	١٧,٤٥	٢١,١٥	٤,٩٠	٣,٧٩	٢,٧٠	٠,٦٢
١٩٢٧ - ١٩٢٦	١٧,٥٠	٢٤,٦٢	١٨,٤١	٢١,٣٨	٥,١٨	٣,١٨	٤,٨٥	٠,٥٥
١٩٢٨ - ١٩٢٧	٢٠,١١	٢٣,٨٢	١٧,٧٢	٢١,٦٧	٥,٩١	٤,٠٨	٢,٩٤	٠,٦٦
١٩٢٩ - ١٩٢٨	٢١,٣٥	٢١,٤١	١٨,٠٤	١٧,١١	٥,٨٢	٤,٤٨	٣,٦٦	٠,٦٣
١٩٣٠ - ١٩٢٩	٢٤,١٢	٢١,١٦	١٦,٩٨	١٦,٩٥	٤,٩١	٣,٨٥	٤,٠٠	٠,٦٢
١٩٣١ - ١٩٣٠	١٩,٦٩	٢٤,٧٣	١٨,٥٩	١٧,٧٧	٤,٩٥	٣,٤٥	٠,٧٦	٠,٧٦
١٩٣٢ - ١٩٣١	٢١,٥٢	٢٢,٥٣	١٩,٤٣	١٨,٧٧	٦,٧٨	٤,٠٣	٥,٤٠	٠,٨٠
١٩٣٣ - ١٩٣٢	٢١,٧٨	١٩,٠٥	١٦,٥٩	١٩,٠٧	٥,٦٦	٣,٤٠	٥,١٠	٠,٨٦
١٩٣٤ - ١٩٣٣	٢١,٤٥	١٩,٤٧	١٧,٢٠	١٨,٦٣	٥,٣٥	٣,٣٩	٤,٨٥	٠,٧٠
١٩٣٥ - ١٩٣٤	٢٠,٧٣	١٩,٥٥	١٧,٥٠	١٧,٨٥	٥,١٦	٣,٤٧	٥,٨٥	٠,٧٥
١٩٣٦ - ١٩٣٥	٢١,٤٥	١٩,٥٣	١٧,٦٢	١٨,٨٨	٤,٩٣	٣,٤٠	٥,٦٥	٠,٨٠

وترينا الأرقام السابقة ما يأتى :

١ — زادت مساحة الأراضى التى زرعت ذرة وقمحاً وفولاً وأرزاً ، فى السنوات الأخيرة ، وهى السنوات التى هبطت فيها أسعار القطن .

٢ — زادت المساحة الزراعية بالقمح فى سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢ وما بعدها نتيجة للسياسة الجمركية الجديدة التى اتبعت ، وكان من جرائها أن وجب على مصر كبلد زراعى ، أن تعتمد على نفسها فى إنتاج المواد الغذائية وأهمها الحبوب .

٣ — زادت زراعة الأرز بعد سنة ١٩٣٠ زيادة محسوسة ، نتيجة وفرة مياه الرى اللازمة لزراعته من جهة ، وزيادة تصديره إلى الخارج من جهة أخرى .

٤ — كثرت الكميات المصدرة من الحبوب ، كما قل استيرادها من الخارج ، وفى ذلك تنظيم للتجارة الخارجية من جهة ، وتقليل من ضرر مشاكل القطن من جهة أخرى .

وفى سنوات الحرب العالمية الثانية . تتضح السياسة التى رسمتها الحكومة للوازنة بين إنتاج القطن والحبوب ، كما يظهر ذلك من الإحصاء التالى :

النسب المئوية للمساحات المشغولة بأهم المزروعات إلى جملة مساحتها بالفدان

السنة	القطن	الذرة	القمح	البرسيم	الفول	الشعير	الأرز	قصب السكر
	%	%	%	%	%	%	%	%
١٩٤١ — ١٩٤٢	٧,٦	٣٠,٣	١٧,٠	٢٢,٤	٣,٩	٣,٥	٧,٣	٠,٩
١٩٤٢ — ١٩٤٣	٧,٨	٢٩,٣	٢١,٠	١٨,١	٤,٢	٤,٦	٧,٠	٠,٩
١٩٤٣ — ١٩٤٤	٩,٢	٢٨,١	١٧,٧	٢١,١	٤,٦	٣,٦	٦,٦	١,٠
١٩٤٤ — ١٩٤٥	١٠,٧	٨٠,٠	١٨,٠	٢٠,٥	٤,٣	٣,٩	٦,٩	١,١
١٩٤٥ — ١٩٤٦	١٣,٥	٢٤,٧	١٧,٧	٢٢,٠	٤,٣	٢,٧	٧,١	١,٠

وإذا تعرضت السياسة الزراعية إلى مشكلة الإعتماد على محصول واحد هو القطن فإنها تعرضت أيضاً إلى مشكلة توفير المواد الغذائية . فإن إنتاج القمح بنوع خاص لا يتفق وحاجة العدد المتزايد من السكان مما اضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من القمح من الخارج مما حمل ميزانية الدولة أعباء مالية كبيرة لأنها تتحمل الفرق بين سعر الشراء المرتفع وما تبيعه به للإستهلاك الشعبي هادفة بذلك إلى سياسة الحد من الغلاء حتى تخفف ثقله عن كاهل الطبقة الفقيرة ، فاضطرت إلى إصدار تشريع لتحديد المساحة الزراعية التي تزرع من كل صنف للموازنة بين الإنتاج وحاجة الإستهلاك ، ففرض التشريع الجديد إلى تحديد مساحة القمح بنسبة ٤٠ ٪ من مجموع المساحة الزراعية فيزداد الإنتاج ويقل بذلك الإستهلاك من الخارج ويخف تبعاً لذلك ما تتحمله ميزانية الدولة في هذا الصدد ويتحول الاتجاه الزراعي إلى الكفاية الذاتية .

### قصب السكر

في سنة ١٨٦٥ هبطت أسعار القطن ، فأخذ الفلاحون يقللون من زراعته حتى باغ المحصول في سنة ١٨٦٦ نصف محصول سنة ١٨٦٥ ، وأراد إسماعيل أن يعنى بزراعة محصول آخر يعوض هذه الخسارة فاهتم بزراعة قصب السكر في الوجه القبلي ، ولكن الفلاحين لم يقبلوا على زراعته كما كان يقدر إسماعيل لأن أسعار القطن عادت بعد ذلك إلى مستواها الطبيعي ، فشرع الفلاح بأن القطن هو المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه في معاشه ، فماد إلى الاهتمام بالتوسع في زراعته ، وصحب ذلك زيادة الكمية المصدرة من القطن إلى الخارج .

وقد نقصت المساحة المزروعة من قصب السكر بعد إسماعيل . حتى إن مصانع السكر في سنة ١٩٠٥ لم تجد ما يسد حاجتها من القصب . ولكن بعد أن اتفقت الحكومة المصرية مع شركة السكر سنة ١٩٣١ على احتكار صناعته وتنظيم بيعه ، عادت زراعة القصب إلى الانتعاش بالوجه القبلي من جديد .

وكانت المساحة المزروعة بالقصب (سنة ١٩٣٠) ٥٤٩,٥٤٩ فداناً وزيدت في

سنة ١٩٢٨ إلى ٦٨,٢٦١ وفي سنة ١٩٤٦ أصبحت ٩٢,٢١٠ فداناً وفي سنة ١٩٤٨ صارت ٩١,٢٥٠ فداناً .

### الدخان

أدخل محمد علي زراعة الدخان في مصر ، وكانت زراعته من الزراعات الهامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان الفلاح حراً في زراعته ، يستهلك معظمه محلياً ، حتى رأى أن تجارة الدخان المستوردة من الخارج أخذت في الزيادة وأن الجمارك التي تحصل عليه ، تعد دخلاً للحكومة ، يزيد من إيراداتها فحرمت زراعته في مصر سنة ١٨٩٠ ، وفرضت عليه ضرائب جمركية عالية ، لا يتسنى للحكومة فرضها أو تخصيصها من الفلاحين إذا ما زرع داخل البلاد .

وزاد الوارد من الدخان التركي واليوناني والعجمي ، وكأخت الحكومة زراعته المحرمة في مصر ، بفرض غرامات كبيرة على أصحاب المزارع ، حتى استطاعت بذلك أن تمنع زراعته منعاً باتاً .

والضرائب الجمركية المحصلة في الوقت الحاضر تعتبر مورداً هاماً من موارد الميزانية ، إذ كانت قبل الحرب الماضية تزيد عن ثمانية ملايين ، وفي الوقت الحالي تصل إلى ما يزيد عن الأربعين مليوناً من الجنيهات .

### الفاكهة والخضروات

شجعت الحكومة بعد أزمة سنة ١٩٣٠ زراعة الفاكهة والخضروات حتى تتخلص البلاد من الاعتماد على محصول القطن ، فقدمت المساعدات المختلفة لأصحاب الأراضي الراغبين في زراعة بعض منها كأشجار الفاكهة ، بأن ترسل الوزارة من موظفيها من يقوم برسم الحدائق وشتلها ، وإرشاد الزراعيين ، فزرعت الفاكهة ، وبخاصة الموالح . وكانت الوزارة تقوم بتبخير الأشجار مجاناً تشجيعاً لزراعتها .

ولم تقف مجهودات الحكومة عند هذا الحد ، بل شجعت تصدير محصول الفاكهة

وبخاصة المواالح بكل الطرق المختلفة ، فقامت بالدعاية الكافية فى الاسواق الخارجية .  
وقدمت إعانات التصدير حتى يباع المحصول فى الخارج بأسعار مزاحمة لمثيلاتها  
فى الأقطار الأخرى ، وراقبت التصدير حتى يكون الصنف المصدر متفقاً والدعاية  
المعمولة له ، حتى تحوز أصناف الفاكهة المصرية سمعتها الطيبة فى الاسواق الخارجية  
فيقبل الناس على شرائها واستهلاكها ، وتفضيلها على غيرها .

وشجعت الحكومة زراعة الخضروات المختلفة ، حتى لقيت رواجاً كبيراً فى  
الاسواق المحلية والبلاد القريبة منا فى الشرق الأوسط .

وحمت التعريفات الجمركية الجديدة محصول الفاكهة والخضروات المصرية من  
كل منافسة خارجية ، فحرمت دخول الفاكهة الأجنبية إلى مصر أثناء موسم مثيلاتها  
حتى لا تؤثر على الإنتاج المحلى . وفرضت ضرائب مانعة على الفاكهة غير المصرية ،  
ولكن سمح لها بالدخول وقت أن يكون موسم المحصول المصرى قد انتهى أوانه ،  
ونخير مثل لذلك الاتفاقات التجارية بين مصر وفلسطين بشأن المواالح بأن تدخل  
مصر بعد انتهاء موسمها فى مصر .

\* \* \*



## الفصل الرابع

### السياسة الزراعية في مصر

درجت الزراعة قبل عصر محمد علي على الأساليب القديمة العتيقة فكانت زراعة حوضية تخضع لفيضان النيل وانخفاضه وتستعمل فيها الأساليب البدائية البسيطة وتستخدم الآلات الأولية كالمحراث والنورج والزحافة إلى غير ذلك من الأساليب الأولية . وقد أثرت نظم الحكم في الزراعة تأثيراً كبيراً إذ شملت السلطة المفروضة على القرية كل ناحية من نواحي الحكم والإدارة ، فنظام الالتزام الذي وجد بسبب حماية الأموال من القرى قد أعطى سلطة هؤلاء الملتزمين على الفلاحين كما خلق هذا النظام أنواعاً من الظلم والاضحاف في القرية حتى أصبح الفلاح لا يتمتع بإنتاجه فأهمل شئونها ولم يهتم بزيادة الإنتاج ولم يتبع الأساليب المنظمة لها .

وكان الملتزم يستعين بعدد من الموظفين لإدارة قري الالتزام ويمكن أن نذكر من هؤلاء الموظفين :

١ - شيخ القرية : وهو الذي يوزع الأراضي على الفلاحين ويراقب أهل القرية ويبلغهم أوامر الملتزم ، وكان الفلاح الذي تعطى له قطعة الأرض يصبح مالكاً لحق الانتفاع بها ويمكن توريث هذا الحق لورثته غير أنه إذا لم يكن له ورثة أو توقف عن دفع الضرائب المطلوبة تعود أرضه إلى الملتزم وكان الشيخ يقوم بالوساطة بين الملتزم والفلاحين بعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه ، وإذا كان للقرية أكثر من شيخ سمي أكبرهم شيخ المشايخ .

٢ — الشاهد : ومهمته أن يحفظ سجل لأراضي دائرة الالتزام الذي يدون فيه مساحتها وأسماء الفلاحين وفتات الضرائب المضروبة على الأرض .

٣ — الصراف : وهو الذي يقوم بجباية الضرائب طبقاً للمعلومات المدونة بسجل الشاهد ويسلم ما يجبيه من الضرائب نقداً أو عيناً للملتزم .

٤ — الحولى : ومهمته القيام بإدارة أراضي الوسية كما أنه مكلف بجانب ذلك بمعرفة حدود القرية وحدود ملكية كل فلاح وهو الحكم فيما يقوم من المنازعات في هذا الشأن .

٥ — المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم أو الشيخ من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يمتنعون عن عمل في أرض الوسية أو يهملون في هذا العمل وكان الجلد ، هو العقوبة الشائعة في هذا العهد .

٦ — الكلاف : ويعنى بمواشى الوسية ويقوم بتطعيمها كما يقوم بتطعيم مواشى الفلاحين . ولكل قرية إمام ونجار وحداد وحلاق يعيشون على ما يدفعه لهم الفلاح في موسم كل محصول من المحصولات الزراعية ويقومون بخدماتهم لجميع أفراد القرية . وللملتزم الحرية في بيع حق الالتزام أو توريثه لورثته غير أنه إذا لم يكن للملتزم ورثة أو إذا توقف عن دفع ثمن الالتزام عادت أراضيها للحكومة أى أن حق الملكية للأراضي كان دائماً للحكومة .

ولم تكن سلطة الملتزمين على القرية وطرق جباية الضرائب هي وحدها التي جرت على الفلاحين الظلم بل كانت الحروب الكثيرة التي يشنها الأمراء المهابيك بعضهم على بعض سبباً من أسباب اجتياح حقول الفلاحين وهلاك مزارعهم . كما أن القبائل العربية الضاربة في مناطق الصحراء وعلى حافات المناطق الزراعية القريبة من القرى كانت تشن غاراتها على القرى عندما يحين وقت الحصاد فأصاب الفلاحين من وراء هذا مصائب كان لها أثر سيء على الزراعة .

## محمد علي والسياسة الزراعية

رسم محمد علي السياسة الزراعية فأدخل الغلات الجديدة . وأقام حقول التجارب في المناطق المختلفة حتى إذا ما نجحت التجربة توسع في نشرها وعممها . وأنتج بذلك الانتاج الزراعي الكبير وجلب بذور القطن من سيلان ومن أمريكا واستحضر منها خبيراً في زراعته وجلب بذور قصب السكر والأرز منها ، وبذور النيلة من الشام والهند وتركيا . وأدخل زراعة الأفيون لينافس الأفيون التركي الذي كان يتبلي علي شراؤه التجار الأمريكيان . ثم الكتان وأشجار التوت ، وغير ذلك من أنواع النباتات الهامة .

كما جلب بذور أنواع الفواكه المختلفة وأشجارها من الشام واليونان وكريد وزرع أيضاً الغابات لسد حاجة البلاد بأشجارها بعد أن ظل محمد علي سنوات طويلة يستوردها من الأناضول وكريد واليونان وتركيا ومن جهات أوروبا حتى من مراكزه الشهيرة في السويد .

وكان يرغب في أن يدخل في مصر كل ما يراه هاماً من أنواع النباتات وبذلك زاد الانتاج في عصره زيادة كبيرة

وحمل مع هذه النهضة إحياء الزراعة في البلاد التي فتحها ونشر الغلات التي نجحت في مصر بل ربطها بالانتاج الزراعي في مصر كما ربط إنتاج مصر بالانتاج تلك البلاد ف جلب منها الجزية وأرسل اليها ما دعت حاجتها اليه . فتراه أدخل في السودان زراعة النيلة بعد أن نجحت في مصر كما أدخل زراعة القطن والتوت والأفيون بغض النظر عن نجاحها أو عدم نجاحها لأنه حاول الإحياء في تلك الجهات وحاول أن يعلم الناس فنون الزراعة والأخذ بأساليبها .

وشجع زراعة القطن المصري في بلاد الشام وزراعة النيلة والعناية بأشجار التوت وتعميم زراعة الحبوب . ولكن فترة الحكم المصري في بلاد الشام كانت قصيرة حملت معها الحروب الطاحنة وثورة الشعب على الحكم المصري ودسائس الأجانب

وعيون السلطان ، فلم يأت النظام الزراعى الذى أدخله محمد على بنتائجه التى كان يرمى إليها ، وقد فعل مثل ذلك فى بلاد العرب . وأراد أن يصلح مزارع البن فى بلاد اليمن .

أما جزيرة كريد فقد أثمر المجهود فيها فتقدمت الزراعة فيها تقدماً عظيماً وبخاصة زراعة العنب والزيتون ، واهتم بالأشجار الخشبية لأنه استفاد مدة طويلة بمحصولها كما نظم حرفة الرعى وعنى بتربية الأغنام .

وعلى هذا النحو نالت الزراعة عنايتها من محمد على سواء فى مصر أو فى الإمبراطورية المصرية ، وعادت تلك النهضة فى عصره الحجر الأساسى فى بناء النهضة الزراعية فى القرن التاسع عشر الذى ورثنا عنه أساليب جديدة لانزال تتبعها ونعمل على النهوض بها . ورأى محمد على أن الثروة الحيوانية فى مصر ناقصة وأن الاهتمام بتربية الماشية غير ملحوظ وأن الطرق المتبعة نحوها طرق عتيقة قديمة لا تحقق العناية بها ووقايتها ، فكان كلما أحس بنقص فيها بسبب عدم كفايتها أو لنقص عددها بانتشار الطاعون والأمراض المختلفة استورد من الخارج ما يكمل هذا النقص ، كما عين الأطباء البيطريين للتفتيش على المزارع والجفالك وإرشاد الفلاحين إلى المبادئ التى تتبع فى أبسط الحالات كيلا تصاب البلاد بضرر من جراء إهمالها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنه كان كلما فتح قطراً من الأقطار جلب الماشية منه كما فعل فى بلاد السودان ، إذ اهتم بجلب الماشية فهد لها الطرق وحفر آبار المياه اللازمة وأقام الحظائر لحمايتها وعين محطات لراحتها فى أثناء سفرها الطويل ، وأقام الموظفين والأطباء للعناية بها واستطاع أن يجلب آلاف الماشية على اختلاف أنواعها من بلاد السودان من بقر وجمال وجاموس حيث كانت بلادها المترامية الأطراف تعج بهذه الحيوانات ، وإذا ما وصلت مصر وتسليمها متسلم جرجا وزع بعضها على أراضى الصعيد ويرسل الباقي إلى إمبابة ومنها يوزع على مزارع وجفالك الوجه البحرى .

وقد وجه عنايته إلى جلب سلالات ممتازة من الحيوانات لتربيتها فجلبها من الأناضول والبلقان وتركيا ، كما جلب أغنام المارينو من أسبانيا وأحضر معها الرعاة الاختصاصيين في تربيتها ليتعلم منهم المصريون هذه الحرفة واستطاع أن يحصل منها على الصوف الجيد الذي تفتفع به المصانع ، وجلب الماعز من كشمير لصناعة شيلان الكشمير من صوفها ، وأقام المراعى فى جهات شبرا ومزارع الغربية ليووجه نظر المصريين إلى الاهتمام بحرفة الرعى وتربية الحيوانات وهى حرفة لا تزال بدائية إلى الوقت الحاضر .

### عباسي وسعيد

تعتبر هذه الفترة فترة هبوط مكملة للفترة التى انتكست فيها مصر بعد سنة ١٨٤٠ بالرغم مما نال الفلاح من زيادة فى الحرية الاقتصادية بامتلاكه غلات الأرض وزيادة حقوقه فى التملك وترقية وسائل الرى .

### إسماعيل والسياسة الزراعية

وكان عصر إسماعيل مدرسة للأساليب الزراعية فقد شاهدت البلاد تقدماً فى النهضة الزراعية التى ظهرت فى زيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة وفى زيادة الإنتاج والعناية بالماشية وتتمير أساليب التفتيش الزراعى وفى توجيه التعليم الزراعى .

شجع إسماعيل تجارب إنشاء الحدائق ، وعلم الأهالى فلاحه البساتين التى كانت ناقصة فى البلاد . وكذلك أدخل أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية ونباتات الزينة والزهور .

وقد أدى نجاح حقول تجارب فلاحه البساتين إلى إنشاء حدائق الجزيرة [ التى تعتبر الأرمان جزءاً منها ] وحدائق الجزيرة [ التى بقى منها حدائق الأسماك والزهرية ] وحدائق الأزبكية وحديقة النزهة بالإسكندرية ، كما أنشأ حديقة الحيوانات فى مصر وهى نواة حديقة الحيوانات الحالية فى الجزيرة .



واستورد اسماعيل أشجار الموالح والعنب فأنشأ في الجزيرة حديقة الليمون وغرس بها أشجار البرتقال والعنب التي جلبها من قبرص وإيطاليا واليونان وفرنسا وغيرها واهتم بأشجار الغابات وغرسها بالقرب من الإسكندرية في مساحة تبلغ ألف فدان كما غرس منها أشجاراً في السكك الزراعية وحول السواقي .

وقد سببت العناية بزراعة القطن والاهتمام بالغلات « النقدية » التي تدر المال على المزارعين أنهم أهملوا علف الماشية فنقص عددها نقصاً عظيماً ، كما سبب الطاعون الذي كان يفشو من آن إلى آخر نقصاً كبيراً أحدث أزمة فيها وهي لا تزال عماد العمل في الحقل وفي إمداد الفلاحين بالغذاء .

وتقدر الخسارة التي انتابت البلاد من الفتك بالماشية بنحو ١٢ مليون جنيه . وفي سنة ١٨٦٤ حل إسماعيل هذه الأزمة باستيراد الماشية من الخارج . فاستورد الأغنام والماشية والماعز والخيول والطيور الداجنة من الشام وتركيا وروسيا وغيرها من البلاد الأوروبية ، وبذلك انقرجت الأزمة التي كانت تهدد البلاد والزراعة بالخراب . وعهد إسماعيل إلى وضع أثمان هذه الماشية وتوزيعها على المزارعين بالتقسيم .

### الزراعة في فترة الاستقلال

استمرت الزراعة ترقى في أساليبها وفنونها في أثناء تلك الفترة حتى وجه الإنجليز البلاد نحو سياسة زراعية خاصة تتمثل في الاهتمام بالرى ووسائله وزراعة القطن الذي جعل الفلاح يهتم به ويزيد من إنتاجه لأنه أصبح المورد الذي يعتمد عليه في دخله اعتماداً كلياً . ووضع الإنجليز سياسة خاصة تزيد من هذا الاهتمام فاشترى من الفلاح محصول القطن بأسعار غالية أو مقبولة فأصبح لا يفكر في تصريفه وتوزيعه والبحث عن أسواقه . وبذلك فرضت هذه السياسة تبعية القطن المصري وأسواقه لإنجلترا وبخاصة أسواق لنكشير ومصانعها .

### عصر الاستقلال والسياسة الزراعية

إن الاضطرابات السياسية التي انتابت تلك الفترة لم تؤثر في السياسة الزراعية

للبلاد إذ ظلت ثابتة وفي تقدم ، ولقد استفادت البلاد من ظروف الحرب الماضية ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) إذ اتجهت مصر إلى زيادة الانتاج المحلى وتقليل الاعتماد على سياسة الاستيراد وبناء أسس اقتصادية جديدة كانت هي نفسها عاملاً هاماً لعلاج مشكلة هبوط الأسعار . وعندما أخذت مصر في تغيير التعريفات الجمركية في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ كسبت مصر حماية الانتاج المحلى والأسواق الداخلية ، كما أن تعليية خزان أسوان سنة ١٩٣١ من الوسائل الهامة في زيادة ماء الري وزيادة المساحة المزروعة . وتعميم نظام الري الدائم في البلاد .

وقامت وزارة الزراعة بالأبحاث العلمية التي تزيد من تحسين الانتاج ومحاربة الآفات واستنبات البذور وتوجيه الفلاح حتى تقدمت الزراعة تقدماً محسوساً في السنوات الأخيرة .

### الإدارة الزراعية (ديوان الديوانية)

نالت الزراعة عناية محمد علي فأسس لها ديواناً خاصاً يهيمن على شئونها هو ديوان الأصفاف ، . ففي سنة ١٨١٦ أمر بإنشاء هذا الديوان لتنظيم الزراعة والعناية بأمورها وإرشاد الفلاحين والعناية بجمع المحصولات . ثم اهتم هذا الديوان بعد إنشائه بمدة بالغلال وتسويقها ونقلها وبيعها وأصبح ديواناً لشراء الغلات من الفلاحين وبيعها للتجار فصار بذلك يؤدي عملاً تجارياً .

وبعد أن أُلِف محمد علي هذا الديوان أحال شئون الزراعة والاهتمام بها إلى مديري المديرية والمأمورين يرشدون الفلاحين إلى ما يريد محمد علي أن يقوموا به ويراقبون عملهم في الحقول ، واستمر هذا الحال إلى أن أعطى محمد علي القرى عهداً لأعيان البلاد وكبار القوم ، يحصلون على ما تفرضه الحكومة على الفلاحين . واستمر هذا الحال حتى عهد عباس الأول الذي ألغى هذا النظام ، ولكن استمر إشراك كبار المزارعين ومديري المديرية في تنفيذ أوامر الحكومة الخاصة بالزراعة طول عهد عباس وسعيد .

## مجالس التفاتيش الزراعية

ولما جاء عصر إسماعيل اهتم بالتوجيه الكافى للزراعة ، فأنشأ « مجالس الزراعة » فى الأقاليم للتفتيش عليها وتحسين حالتها ، وإرشاد المزارعين إلى أحدث الأساليب وكفالة توزيع ماء الرى ، كما أنشأ مجلسين كبيرين فى الوجه البحرى ، وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى .

## ديوانه الزراعية

واستمرت الإدارة الحكومية توالى أعمالها وتنظم شئون الزراعة فى عهد الاحتلال البريطانى حتى أصبح هذا الديوان وزارة لها أقسام وفروع تهتم بالاتجاهات الحديثة للزراعة لتسائر الفنون الزراعية الجديدة فى العالم ، ولها فروع فى المديرىات والمراكز والقرى الكبرى ، حتى انتشر موظفوها انتشاراً يكفل القيام بالتوجيه اللازم للزراعة . كما انتشرت الجهود الأخرى لتنمية وسائل الزراعة كإنشاء الجمعية الزراعية وتكوين الجمعيات التعاونية وتأسيس بنك التسليف الزراعى . كل ذلك لمساعدة الفلاح مساعدة جددة ، لزيادة الانتاج الزراعى وتنمية الثروة القومية للأفراد

## الفصل الخامس

### تطور زيادة الإنتاج الزراعي

لم يعرف القرن الثامن عشر سياسة زراعية خاصة لزيادة الإنتاج . إنما عرف الوسائل التي تفتفع بها الحكومات من الفلاحين ، كفرض الاحتكار على أنواع معينة من الغلات ، وجمع الضرائب المختلفة من القرى ، ولم يفكر وال من الولاية في برنامج لإصلاح الزراعة ، إيزيد من إنتاجها .

وكان محمد علي أول من فكر في سياسة زيادة الإنتاج الزراعي ، واستمرت هذه السياسة إلى الوقت الحاضر ، آخذة من أصول الإصلاح بالقدر الذي تستطيع أن تحمله من كل عصر ، حتى وصلت إلى حالتها الراهنة .

### عوامل زيادة الإنتاج

- أولاً — زيادة المساحة المزروعة .
- ثانياً — خصوبة التربة .
- ثالثاً — اتباع فنون الزراعة الحديثه .
- رابعاً — تنويع الغلات الزراعية .
- خامساً — تقليل نفقات الإنتاج .
- سادساً — توزيع الغلات المخرجة .

## اولا - زيادة المساحة المزروعة

في سنة ١٨١٣ مسح محمد علي الاراضى الزراعية في القطر المصرى وسجلها في سجلات خاصة فكانت حوالى ٢٥٠٠٠٠٠ فدان ، ثم منح العرب وكبار رجال القوم أرضاً سميت بالأبعديات لأنها لم تدخل في المساحة الرسمية ، وكانت تلك الاراضى بالقرب من الصحراء والجبال ، وأعفاهم من الضرائب ، حتى يصلحوها ويزرعوها ويزيد محصولها من الإنتاج الزراعى فى البلاد .

ترك عصر محمد علي مساحة مزروعة تقدر بنحو ٠٠٠ و ٨٥٦ و ٣ فدان ، وأصبحت في عصر إسماعيل ٨١٠٠٠٠ و ٤ ، وبهذا أضاف عصر إسماعيل أكثر من مليون فدان ، أى ما يقرب من ٣٠ ٪ من المساحة القابلة للزراعة . ويرجع الفضل في ذلك إلى التوسع في وسائل الري الدائم بحفر الترعى الجديدة أو إصلاح الترعى القديمة واستخدامها في الري الصيفى . وكان لحفر ترعى الاسماعيلية والابراهيمية في عصره أكبر الأثر في إتمام هذه المساحة .

ووصلت المساحة في سنة ١٩٤٥ إلى ٢٢٣ و ٧٣ و ٥ فداناً . ولكن هذه الزيادة التى وصلت إليها في القرن العشرين لم تسار زيادة عدد السكان التى وصلت إلى ٢٠ مليوناً في سنة ١٩٤٧ وأصبح نصيب الفرد ٢٨٦ و ٠ من الفدان أى حوالى ربع فدان .

وبما لا شك فيه أن زيادة المساحة المزروعة ساعدتها سياسة الري الدائم ، فقد زادت بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٥ ، ويرجع ذلك إلى إنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ ، وبعد سنة ١٩٠٥ نلاحظ بطئاً في التقدم الزراعى بسبب الازمة المالية التى حلت بالبلاد سنة ١٩٠٧ . وكذلك توالى الزيادة بسبب تحويل الاراضى التى تروى بطريق الحياض إلى الري الدائم لأن وصول الماء إلى المساحات البعيدة عن النهر وزراعة الاراضى أكثر من مرة واحدة بفضل طريقة الري الدائم يزيد من مساحة الاراضى المزروعة ، ويزيد من الانتاج الزراعى ، ويكثر من دخل الفرد والحكومة وينمى الثروة الأهلية للبلاد .



## ثانياً - خصوبة التربة

إن المحافظة على التربة من الوسائل الهامة في الانتاج الزراعى ، إذ كلما قلت خصوبتها ضعف المحصول وقل الإنتاج ، ولهذا وجدت سياسة متفق عليها للمحافظة على خصوبة التربة باتباع سياسة خاصة للصرف منذ ١٩٠٩ ، وتوسعت الحكومات في هذه السياسة حتى يمكن غسل الأرض من الأملاح الموجودة بها . كما اتبعت سياسة الدورات الزراعية التى تنظم أصناف الغلات التى تزرع بحيث يكون منها ما يفيد الأرض ويجدد خصوبتها كزراعة البرسيم قبل القطن وهكذا ، وبالمحافظة على خصوبة الأرض تزداد محاصيل كل غلة من الغلات ، فيزداد الإنتاج الزراعى .

## ثالثاً - اتباع فنون الزراعة الحديثة

إن فنون الزراعة الحديثة تشتمل على أبحاث كثيرة منها :

### ١ - محاربة الآفات الزراعية :

إن الأنواع الجديدة التى دخلت مصر ، كالقطن كانت تصيبها الآفات ، وكانت الحكومة تحاول جهد الطاقة محاربتها ، ولقد عين محمد على الخبراء الأجانب فى محاربة الآفات الزراعية ، واستمرت هذه الجهود حتى الوقت الحاضر . وأكثر الغلات التى لا تتأثر فيها الآفات هو القطن ، ولذلك بذلت الجهود الحديثة لمحاربة آفاته ، وعملت التجارب للقضاء على أمراضه المختلفة ، حتى لا يصيب محصوله النقص ، بل إذا أمكن التغلب على أمراضه زاد المحصول وزاد إنتاجه منه وكثرت نقود الفلاحين .

كما صدرت اللوائح التى تنظم زراعته مثل تحريم رى البرسيم بعد ١٠ مايو ومنع زراعة القطن ( العقر ) بحيث لا يزرع القطن مرتين فى نفس الأرض ، وتبخير بذوره ومراقبتها ، أو ما هو متبع فى تبخير الموالح عند ظهور آفات بها ، أو اتباع طريقة غير مباشرة باستنبات بذور منه لها مناعة ضد الآفات .

## ٢ — تقدم الأبحاث الزراعية :

قامت الحكومات منذ الحرب الماضية ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) بأبحاث خاصة ، على أسس علمية جديدة ، وعملت في محطات تجارب بمناطق مختلفة من القطر ، فاذا نجحت التجربة عمت زراعتها . وتنفق على هذه التجارب أموال تعود على الإنتاج الزراعي بالموارد العميم إذا ما نجحت وعمت ، وخير مثل لذلك تجارب استنبات أصناف من القطن الطويل التيلة مثل جيزة ٧ ، فقد عادت هذه التجربة بالملايين من الجنيهات على أهالي البلاد .

والفن الزراعي الحديث لا يشمل استنبات البذور فحسب ، إنما يدخل فيه اختيار الأسمدة التي تلزم كل نبات وتحتاج إليها كل تربة ، واختيار التربة التي تجود فيها بذور معينة وتنظيم الدورات الزراعية ، وإصلاح التربة إذا ما ضعفت كيميائياً ، تبقى صالحة للزراعة ، وذلك بفضل تقدم دراسات الجيولوجيا والكيمياء وغيرها من العلوم التي تخدم هذه الناحية .

## ٣ — تحسين طرق الزراعة :

إن طرق الزراعة قد مرت عليها أطوار مختلفة فمنها ما هو بسيط كان متبعاً في فلاحة الأرض التي تروى بطريقة الحياض ، ومنها ما هو أعلى مرتبة منها ، وكان مستعملاً في عصر محمد علي ، ومنها ما تطور واستعمل حتى الوقت الحاضر . وقد يتمثل هذا التحسين في تطور استعمال الآلات الزراعية فمن المحراث والشادوف والبدالة إلى استخدام الآلات الميكانيكية في الحرث والري والجني ، كل ذلك قد وفر المجهود البشري فأصبحت المزرعة التي كانت تحتاج إلى مائة عامل تحتاج الآن إلى آلات حديثة وعدد قليل من العمال لإدارتها والإشراف على تنظيم العمل في المزرعة .

## رابعاً — تنويع الغلات الزراعية

أمكن اتباع هذه السياسة الاقتصادية في الزراعة ، لأن تنويع الغلات فيه فوائد

كثيرة، فإذا أصيب محصول من المحصولات لفرد من الأفراد بقلة الانتاج أو خفيض الأسعار، عوضه الصنف الآخر، وبذلك يتلافى ضرر الاعتماد على غلة واحدة. وما زالت اقتصاديات مصر الزراعية خاضعة لتأثير الاعتماد على محصول القطن.

وتنوع الغلات أيضاً يخضع لنظام الدورة الزراعية الذي يجب أن ترتب الدورات على أساسه لأماكن استغلال غلات مناسبة على مدار السنة دون إجهاد للأرض من كثرة الزراعة.

### فهامسا - تقليل نفقات الانتاج

كلما قلت نفقات الانتاج، أصبحت السلعة اقتصادية في السوق التجارية، تأتي بربح، ويتحمل الظروف التي تؤدي إلى خفض الأسعار، ولأجل الوصول إلى خفض نفقات الانتاج يجب اتباع الأساليب الاقتصادية الحديثة في الزراعة، مثل استخدام الآلات الزراعية في الحرث والرى والحصد، وهي التي تستعمل في الزراعة الواسعة Extensive Agriculture، في أمريكا. كما يجب اتساع نظام الجمعيات التعاونية في أساليب الإنتاج بالنسبة للملكيات الصغيرة التي لا تستطيع أن تشتري الآلات المختلفة لتصل إلى الفوائد التي تتمتع بها الملكيات الكبيرة، وعلى هذا يمكن تقليل نفقات الإنتاج قلة تعود على المنتج بالربح وتشجعه على مواصلة العمل.

### سارسا - توزيع الفوائد الزراعية

يعتبر توزيع الغلات من العوامل غير المباشرة لزيادة الانتاج، إذ يساعد على استمرار دولا العمل الزراعي سائراً في طريقه دون توقف أو تعطل، كما أن قلة توزيع الغلات معناه بقاء جزء من المحصول يؤثر في تقدير المساحات التي تزرع في الأعوام التالية، كما يدعو إلى خفض الأسعار.

وكانت فكرة محمد علي أن يتولى احتكار التجارة، ليشرف على التوزيع

ويروج الغلات المصرية في الأسواق الخارجية ، ولذلك زاد الإنتاج الزراعى فى عهده وثبتت زراعة الأصناف الجديدة . وعندما زاد تصدير القطن فى عصر إسماعيل أقبل الفلاحون على زيادة إنتاجه ، وعلى العكس فإن ظروف الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) كانت سبباً فى قلة المصدر منه ، وكان ذلك عاملاً فى نقص محصوله ، ولذا كان من حسن السياسة لاستمرار زيادة الإنتاج ، تنظيم توزيع الغلات الزراعية فى السوق الداخلية والخارجية .

### التجارة الداخلية

كانت هناك وجهتان لتنظيم التجارة الداخلية : أولاهما حماية السوق المحلية من المنافسة الأجنبية . وثانيتهما تنظيم أحوال المتاجرة فى الأسواق نفسها . وقد حميت السوق المحلية بواسطة التعريفات الجديدة التى عمل بها فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ، التى عدلت مرات لتلائم الحاجة الداخلية . وقد أخذ تنظيم أحوال التجارة فى الأسواق الداخلية الاتجاهات الآتية :

١ - إنشاء أربع أسواق تحت إشراف الحكومة لتجارة الجملة : اثنتين فى القاهرة هما سوق روض الفرج وأثر النبی والثالثة بالاسكندرية والرابعة برشيد . وتطبع تقارير رسمية عن الأسعار والأوزان وتنظيم التجارة وفقاً للأنظمة الحديثة [ أحوال البيع . ميعاد التسليم . تحديد النقد . الخ ] .

٢ - تشجيع إنشاء مصانع للمنتجات الزراعية ، وقد أنشأت وزارة الزراعة مصانع نموذجية منذ سنة ١٩٣٢ لصناعات الألبان والمربى والفواكه المختلفة والخضروات المحفوظة وعصير الفواكه ( الطماطم . العنب . البرتقال ... الخ . )

٣ - إنشاء سوقين للجملة بالقاهرة للمستخرجات الزراعية وذلك فى سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٥ ، وقد ساعدت هاتان السوقان على تحسين التجارة الداخلية فى الخضر والفواكه للأسباب الآتية :

(أ) تخفيض نفقات الأسواق وتركيز تجارة المستخرجات الزراعية وسرعة تنفيذ العمليات التجارية .

(ب) تخفيض نفقات النقل لقرب الأسواق من محطات السكك الحديدية وإعطاء السلطات المحلية بعض التسهيلات لهذه الأسواق .

(ج) تنظيم العرض والطلب فالبضائع التي لا تباع في يوم تحفظ في ثلاجات ليوم آخر وبهذه الطرق حفظت الأشياء قيمتها وتجنببت الخسارة بقدر المستطاع .

(د) سهلت هذه الأسواق وحفظت وقت المشتري لأن المشتري استطاع أن يجد حاجته في سوق واحدة وسويت الديون التجارية أحسن من ذي قبل .

(هـ) تحسين الأحوال الصحية لأن البضائع عرضة للتفتيش عليها .

(و) إنشاء مخازن التبريد .

وبجانب هذه الفوائد التي جنتها مصر نتيجة لخفض أسعار الفاكهة والخضروات مع ازدياد كمياتها ، أصبحت مصر في حالة تمكنها من زيادة منتجاتها من هذين الصنفين وتحسين نوعهما ، لأن المفتشين يكتبون تقارير عن التحسينات التي يمكن عملها على الأشياء المعروضة في السوق . فمثلا إذا كان إنتاج جهة من الجهات حسناً في نوعه أو حجمه تعمل التجارب لمعرفة سبب ذلك ، أو هو راجع إلى حسن التربة أو العناية بانتقاء البذور أو تحسن طرق الزراعة ، وترسل النتائج التي يحصل عليها إلى الجهات الأخرى للعمل بها لكي يتحسن إنتاجها ، وبهذه الطريقة تستطيع السلطات عن طريق مفتشيها الفنيين أن تحسن من أحوال زراعة الخضر والفاكهة في مصر .

### التجارة الخارجية

رسمت الحكومات المتعاقبة سياسة تشجيع تصدير المنتجات المصرية إلى الأسواق



الخارجية ، حتى يمكن تصريفها فيستمر دولا ب العمل في الإنتاج متواصلا أما إذا ركد تصريف الانتاج في الاسواق الخارجية سنة بعد أخرى ، فإن ذلك يؤثر في الإنتاج ويضعفه ولا يأتي بالثمرة التي يرجوها الفلاح من وراء صبره وجهده طول العام .

ولذلك سارت الحكومات على سياسة تشجيع التصدير بكافة الوسائل المشروعة والدعاية للإنتاج المصري في الأسواق الخارجية ، كما أنها نظمت الأساليب والطرق التي تكفل حسن سمعة الإنتاج المصري في الخارج وفقاً للدعاية التي تقوم بها ، وأهم هذه الوسائل هي :

١ — النظر في حالة التصدير عن طريق معرفة مناطق انتشار المنتجات المصرية في الأسواق الأجنبية وتقدير أي شكوى من المستوردين سواء أكانت من النوع أم الكمية أم حالة الأشياء المصدرة عند وصولها إلى الخارج ، وقد بدأت معرفة أحوال تصدير البصل في مارس سنة ١٩٣٢ ومعرفة أحوال تصدير البيض في نوفمبر سنة ١٩٣١ ونجاح هذه التجارب دعا الحكومة في سنة ١٩٣٣ إلى تعميم هذين الصنفين وفي سنة ١٩٣٧ عممت الفاكه وكذلك الحال نحو القمح والأرز . وقد أنشئ بمكتبان للنظر في شئون التصدير في نوفمبر سنة ١٩٣١ أحدهما بالاسكندرية والآخر ببورسعيد ، ثم أقيمت مكاتب ممثلة في القاهرة والسويس والقنطرة ودمياط ورشيد ، وتختبر المكاتب البضائع المصدرة قبل شحنها ، وتمنع من التصدير المنتجات التي تكون أقل في نوعها من المستوى الذي نصت عليه القوانين .

٢ — إعداد المنتجات للتصدير : وهذا يدخل في أعمال فنية خاصة بطرق جني الحضر والفاكهة من الحقول واختيارها وتنظيفها وحزمها وذلك محافظة عليها من التلف في أثناء النقل إلى جانب الحصول على سعر طيب في السوق الخارجية . وقد اتبعت الطرق الأمريكية من تلوين المنتجات بألوان صناعية كاللوز والطماطم والبلح ، وأنشأت الحكومة منشأتين لإعداد المنتجات للتصدير : إحداهما

بينها والآخرى بالفيوم وأمدتهما بما يلزم من المواد والآلات والأشخاص ، وهناك أمل في انتشار مثل هذه المذآآت في مختلف مراكز الفاكهة والخضر .

٣ — مساعدات التصدير : ولكي يزداد تصدير المنتجات المصرية إلى الخارج بأسعار منافسة لأسعار الدول الأخرى ، وتعويض خسائر المصدرين الذين يصيب منتجاتهم التلف في أثناء التصدير ، رأت الحكومة منذ سنة ١٩٣٢ منح تسهيلات للتصدير وصلت أحياناً إلى نصف مليون جنيه ، وقد نالت تجارة الفاكهة والحبوب والبصل والبيض هذه المساعدات بشرط أن يكون التصدير تحت إشراف الحكومة ومثال ذلك أننا نرى هذه الديون تفتح لها اعتمادات في ميزانية الحكومة لتعويض نفقات تصدير الفواكه وحدها .

٤ — التبادل التجاري مع الدول : رأت دول وسط أوروبا نفسها في صعوبة منذ سنة ١٩٣٤ للحصول على منتجات الدول الأجنبية فدعاها هذا ودعا الحكومة المصرية إلى خلق روابط تجارية بين هذه البلاد مبنية على أساس التبادل التجاري [المقايضة] وكان ذلك على الأخص مع ألمانيا التي رأت أن تمد مصر بالأسمدة مقابل حصولها على القطن المصري وغيره من الصادرات ، وقد سمحت الحكومة المصرية أيضاً للصناعات الألمانية بالدخول في الأسواق المصرية ، وقد قلد بعض كبار التجار الحكومة في عملها هذا وتبادلوا التجارة مع التجار الألمان ، بل إن بعض الهيئات الحرة ونصف الحكومية طبقت هذا النظام فشلا نجد بنك التسليف الزراعي يشتري ٢٠ ألف طن من الأسمدة ويدفع ثمنها قطناً وذلك سنة ١٩٣٥

ولا تزال الحكومة تشجع التبادل التجاري بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) لتشجيع الإستيراد مقابل تصدير الغلات المصرية وبخاصة القطن والأرز حتى يمكن أن تجد أسواقاً للقطن المصري غير سوق إنجلترا وحتى لا نعتمد على عميل واحد يتحكم في أكبر جزء من تجارتنا .

\* \* \*



## الفصل السادس

### الآزمة العقارية

إن القرض العقاري يتصل بالملكية العقارية اتصالاً وثيقاً ويهدد الملكية الفردية التي استقرت في مصر منذ عهد قريب والتي نالها الفرد بعد جهد وبعد أن مرت عليه أحداث تاريخية وظروف وملابسات خاصة كما رأينا .

اعتاد الفلاح أن يستدين من المرابين والمصارف ، وقد يلجأ في أغلب الأوقات إلى أن يرهن أرضه ضماناً لصاحب الدين ، والفلاح بطبيعته غير ميال للتبذير ، غير أنه لعدم قدرته على الموازنة بين إيراديه ومشروعاته التي يقبل عليها يقع في خلل يدفعه إلى الاستدانة ، ويمكن أن نعرض بعض الصور الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب للفلاح الارتباك والاقدام على الاستدانة ، فمثلاً حبه لشراء الأرض رغبة في الامتلاك أو أن يدخل في منازعات وخصومات مع العائلات الأخرى في قريته ، حتى ولو كان بينهم أواصر القرابة وروابط النسب ، وحب الظهور ويتجلى هذا في مناسبات الزواج والأعياد والمواسم ، ونحو ذلك مما يسبب الانفاق الذي لا يتمشى مع غلة الأرض ، وقد تهبط أسعار المحصولات من جهة أخرى مثل هبوط أسعار القطن فتزداد الطينة بلة ، وتشتد الحاجة إلى المال .

وقد اعتاد أعيان البلاد عند حدوث أزمات مالية لهم أن يذهبوا إلى المرابين ويقتضوا سراً ما هم في حاجة إليه بفوائد عالية ، بدلاً من التوجه إلى تقديم « كشوف » أو رهن أرض ، فيعرض عن معاملة « البنوك » رغم فوائدها القليلة المعقولة ،

حتى لا يذاع سره ، ويلجأ إلى المرابين الذين يسهلون له عملية الاقتراض بفوائد عالية ثمناً لحفظ هذا السر .

وقد لا يدوم هذا الحال فيضطر بعد ذلك تحت تأثير الضغط الشديد أن يبيع أرضه أو يرهنها لدى « البنوك » العقارية ويتسع الخرق على الراقق ويعجز الطبيب عن وصف الدواء .

هكذا وجدت ظروف الازمات الزراعية في مصر ، فنسمع عن أزمة سنة ١٩٠٧ وأزمة ١٩٢١ ، ولكنها لم تمتد كثيراً بسبب بقايا النقود التي تجمعت من أرباح الحرب (١٩١٤-١٩١٨) ، ثم استمر انخفاض أسعار القطن والحبوب من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى حتى تجمعت عوامل أزمة شديدة عمت العالم كله ، سببها زيادة الانتاج الزراعى عن الحاجة ورخص في الاسعار فلم تتحسن أحوال العالم الاقتصادية . وكانت الأزمة العالمية الكبرى التي ظهرت في سنة ١٩٢٩ واشتدت في سنة ١٩٣١ فخرقت الفلاح المصرى معها ، إذ كان من نتائجها أن عجز عن تسديد دينه ، ولم يستطع الوفاء بدفع ما التزم به من قبل ، وكادت « البنوك » العقارية وأصحاب الديون يهددون الفلاح بنزع ملكيته ، وكثرت القضايا أمام المحاكم المختلطة بصفة خاصة ، وأصبح أمام المحاكم ثلث الثروة العقارية تنزيباً مهدداً بانتقاله إلى « البنوك » والأفراد من الأجانب ، ففرع الفلاح واستنجد بالحكومة وتقدم الاقتصاديون بأبحاثهم ، وأفسحت الجرائد والصحف أنهرها لمناقشة هذه الأزمة ، وتدخلت الحكومة بحلولها فأنشأت « بنك التسليف الزراعى والعقارى » لخدمة الفلاح ، كما تدخلت بموجب تشريع صدر في مارس سنة ١٩٣٣ لتنظيم العلاقة بين الفلاح من جهة و« البنوك » العقارية من جهة أخرى ، في مد أجل الدين وخفض أسعار الفائدة ، ولقد لجأت أخيراً في علاج الأزمة بالتدخل بين الدائن والمدين بتخفيض جزء من الدين بحسب دراسة كل حالة على حدة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ ، وتألقت لذلك لجنة تسوية الديون العقارية .

ولقد قدمت حتى ٦ يونيه سنة ١٩٤٦ طلبات بالتسوية لتفحصها هذه اللجنة بلغ عددها ٣٤٦٧ طلباً ، قبل منها نهائياً ١٠٥٨ طلباً ، وبلغ دين هذه الطلبات المقبولة



١٨٠٢٦٥، ١٨٠٢٦٥، ١٨٠٢٦٥ ج ٠ م ، وقدرت القيمة العادية لأموال المدينين [وهي ٨٢٨ و ٦١ فداناً و ٥ قراريط و ١٢ سهماً ومساحة ٩٥٤، ٣٢٣ متراً مربعاً ، ٨٦ منزلاً] على أساس الأثمان العادية في سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٩١١، ٢٣٠ و ٥ ج ٠ م و ١٣٧ ملياً وخفضت الديون كلها إلى الحد المعادل لمقدار ٧٠٪ من هذه القيمة أى إلى مبلغ ١٣٧، ٨٦١ و ٤ ج ٠ م و ٥٩٦ ملياً فيكون مقدار ما أزيل عن كاهل المدينين الذين قبلت طلباتهم نهائياً هو مبلغ ٧٣٥ و ٦٨٨ و ٣ ج ٠ م .

وكان متوسط عبء الفدان الواحد من قبل تطبيق القانون ٤٣٠ ج ٠ م و ١٣١ ملياً فأصبح الآن ٦٦ ج ٠ م و ٩٢٠ ملياً .  
وكانت لقوانين التسويات العقارية التي عدلت في قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ فوائد جمة حققت ما يأتى :

١ — شطر الديون وتجزئتها ، أى أن جزءاً اعتبر ديناً سريع السداد والجزء الثانى أجل ويدفع عنه فائدة بسيطة حتى يخف عبء السداد عن المدين .

٢ — خفض الديون العقارية والعادية .

٣ — تحديد التزامات المدينين بعد التسوية التي تقرها اللجنة بما لا يتجاوز ٧٠٪ من قيمة عقاراتهم .

٤ — مد آجال الديون وتجميع المتأخرات ، وإلغاء الاجراءات وتحديد القسط بما لا يتجاوز ٤ ٪ من قيمة عقاراتهم بحسب المعاملات العادية .

ولقد حققت هذه القوانين ، وتلك الجهود أيضاً ، وضوح العلاقة بين الدائن والمدين ، وأوجدت بينهم حياة جديدة أساسها مقدرة هؤلاء على التسديد ، وأن يكون الارتباط الجديد قائماً على تقديرات دقيقة بين الطرفين .

على أن المدينين أقبلوا على دفع أقساط ديونهم بل قد مكنتهم فترة الحرب الأخيرة من أن يدفعوا جزءاً من تلك الديون مقدماً أو أن يدفعوا كل الديون ، مما أدى إلى صيانة الثروة العقارية ، كما أصدرت الحكومة في سنة ١٩٥١ قانوناً يحرم على الأجانب امتلاك أراض زراعية في مصر صوناً للملكية العقارية .



# القسم الثاني

## تطور الصناعة في مصر

---



## الفصل الأول

### الصناعة في أواخر القرن الثامن عشر

#### الصناعة في عهد الولاة العثمانيين (١٥١٦-١٨٠٥)

ازدهرت الصناعة المصرية في عصر سلاطين المماليك، والآثار الباقية من هذا العصر كالمدارس والمساجد، والأسبلة، وكذلك المصنوعات الجميلة الدقيقة المحفوظة بدار الآثار العربية لا تزال تشهد برقي الصناعة في ذلك العصر.

ولما جاء العصر العثماني بدأت الصناعة تتدهور فقد أخذ السلطان سليم معه إلى عاصمة ملكه نحو ٥٠٠ عامل من المصريين فكان ارتحالهم هذا نذيراً بارتحال الرقي الصناعي عن البلاد، إذ نشأت — فضلاً عن هذا العامل — عدة عوامل أخرى تضافرت على إضعاف الصناعة، ونورد هنا أهمها:

١ — تحول مجرى التجارة بين الشرق والغرب على أثر كشف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح وما ترتب على ذلك من ضعف التجارة المصرية.

٢ — انتقال مقر الخلافة ومركز الحكم من القاهرة إلى الآستانة، فاعدمت مظاهر الترف وأبهة الحكم وعظمة الملك.

٣ — تعيب نظام الضرائب الذي وضعه الولاة العثمانيون، إذ كان جل همهم أن يحصلوا لأنفسهم على ما تناله أيديهم من أموال القطر فأغفلوا تنمية موارد البلاد ولم يعملوا على تشجيع الثروة فيها.

٤ — إهمال الولاة العثمانيين ضبط أمور الحكم وتوابعهم في نشر لواء



الأمن وهما الدعامتان اللتان بدونهما لا تقوم للصناعة قائمة .

هـ — اضمحلال الجيش والأسطول المصري على أثر فقد البلاد استقلالها وما ترتب على ذلك من اضمحلال الصناعات الحربية تدريجاً .

وقد نجم عن هذا النظام الجديد نتائج سيئة أعظمها أثراً انصراف أرباب الفنون إلى تقليد النماذج الواردة من الآستانة فأنحطت الفنون العربية التي كانت — حتى ذلك العهد — محافظة على طبعها الأصلي غير مشوهة بعنصر أجنبي مع ارتقائها في مدارج الاتقان . فلما وقع ذلك الانقلاب تخلى الفن العربي عن مكانه وحلت محله أساليب يرجع أصلها إلى فن بيزنطي غير معتنى به لم تلبث آثاره أن ظهرت في المشيدات والمباني كما ظهرت في كثير من الفنون والصناعات الأخرى .

### الصناعات المنزلية

كانت العوامل السابقة معولاً قوياً في هدم الكثير من الصناعات الأهلية الراقية ، ولكن بقيت الصناعات المتصلة بحياة الناس والتي لا تصنع في المصنع الكبير ، الذي لم يعرف في مصر حتى هذا العصر ، إذ كانت الصناعات كلها صناعات صغيرة في منازل الصناع في القرى ، وفي مصانع منتشرة في أحياء المدن الكبيرة .

واعتمد أغلب المصريين على الصناعات المنزلية ، فالفلاحون وهم السواد الأعظم في الأمة كانوا ينسجون لباسهم بأنفسهم .

وأهم الصناعات في ذلك العهد ، صناعة النسيج ، وطحن الغلال ، وضرب الأرز وتبييضه ، واستفراخ البيض ، وصناعة السكر ، وعصر الزيت من السمسم والكتان ،

#### ١ — صناعة النسيج :

انتشرت صناعة المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية في بلاد كثيرة من صعيد مصر وفي قرى ومدن الوجه البحري لسد حاجة الأهالي ، ويحدثنا كتاب

« وصف مصر » عما كتبه علماء الحملة عن الصناعات المنزلية ، المنتشرة في القطر ، فنجد المنسوجات القطنية للملابس والشيلان وغيرها في قنا وجرجا والقاهرة والمحلة الكبرى وطنطا ومنوف والمنصورة وغيرها من المدن الكبيرة وكذلك المنسوجات الصوفية [ وبخاصة في الفيوم ] حيث يكثر استعمال « الأحرمة » ثم المنسوجات الحريرية التي كانت رائجة في المحلة الكبرى ، وتجلب مادتها من الحرير الخام من الشام ويقوم بدور الوساطة تجار دمياط . ووجد في دمياط مصنعان لصنع الحرير الذي استخدم جزء منه في صنع « البراقع » التي أكثر السيدات من استعمالها في ذلك العهد .

ويتصل بصناعة النسيج صناعة منسوج أشربة المراكب التي كثر استعمالها في النيل .

وكان لهذه الحرفة شيخ من أقدم المشايخ يتولى الاهتمام بشئونها ويفصل في المنازعات القائمة بين أفراد حرفته ويوزع عليهم الضرائب المفروضة شأنه في ذلك شأن شيخ أية حرفة أخرى .

## ٢ — صناعة مواد البناء والأدوات المنزلية :

كانت هذه الصناعة على بساطتها هامة فقد سدت فراغا كبيرا لحاجة سكان القطر إلى منتجاتها فالأواني الفخارية . كانت رائجة واشتهر بصناعتها صعيد مصر وبخاصة قنا . والهضاب التي تحف بالوادي المزروع أخذ منها الجير للبناء بعد إعداده ، وصنع أيضاً الطوب والآجر لبناء المنازل .

وكانت صناعة الحصير من الصناعات الرائجة المنتشرة إذ لا غنى عن منزل من منازل الريف عن استعمالها في أغراض كثيرة وما يصنع منها في الشرقية وفي المنوفية يعد من أمتن وأجمل أنواعها إذ كان الصناع يزركشونها بتلوينها بألوان مختلفة .

## ٣ — صناعة الزيوت المختلفة :

يعد الزيت من المواد الدهنية الهامة في غذاء الإنسان وكان يعصر في معاصر

خاصة يديرها الحيوان أو تستخدم فيها قوى الانسان ويحصل عليه من بذور الخص والقرطم والسمن والكتان .

وكانت كل منطقة تستخدم نوعاً من الزيت حسب إنتاج المحصولات الزراعية فمنطقة إسنا تستخدم بكثرة زيت الخص وفي مصر الوسطى يكثر استعمال زيت الكتان والسمن وكذلك في مصر السفلى .

وكان العرقى يقطر في كثير من بلاد الصعيد ولكنه كان للإستهلاك الشخصى . أما الخيل فاستخدم في صناعة العنب الجاف والبلح .

#### ٤ — صناعة السكر :

كان قصب السكر ينمو في بعض جهات من صعيد مصر وأقيمت المصانع لاستخراج السكر منه في منطقة فرشوط وأخميم ، لكن المصانع كانت أولية تستعمل معصرة من الخشب لعصر عيدان القصب ثم يغلى العصير مرات في أفران أعدت لذلك وبعد غليه يوضع في قوالب ثم يجفف بعد ذلك ، أما صناعة تكرير السكر فلم تكن معروفة حتى هذا الوقت .

#### ٥ — الصناعات الأخرى :

وكانت هناك صناعات أخرى أهمها صناعة ماء الزهر وتشتهر به منطقة الفيوم وصناعة ملح النشادر [ الأمونياك ] وتفرغ البيض وعمل الملح من الملاحات والنظرون ودبغ الجلود وصناعة الحلوى . وكانت صناعة الحديد وصهره والنحاس من الصناعات الرائجة .

#### نقابات الحرف

كانت الصناعة محلية بسيطة فصاحب العمل يشتري المواد الأولية اللازمة لعمله ثم يقوم على إعدادها في محله ومعه أبناءه وصبياناه وهو الذى يتولى بيعها بأسواق المدينة أو القرية .

وكان المشتغلون بحرفة ما يجتمعون في [ طائفة ] أو نقابة لينظروا في كل

الشئون المتعلقة بحرفتهم فنقابة الحرفة الخاصة بنسج [ الأقمشة ] مثلا كانت تعنى بالخيوط التى تستعملها فى النسج وأنواع الصباغة وغير ذلك مما تتطلبه هذه الحرفة . وقد جرت الأمور على أن يختار أعضاء الطائفة أو النقابة رئيساً أو شيخاً عليهم تتصل به الحكومة فى كل ما يخص الحرفة ورجالها كتوزيع بعض الضرائب التى تطلبها الحكومة منه وفض المنازعات بينهم وتأديب المخالفين منهم وكان لا يسمح لعامل أن يزاول حرفة ما إلا إذا أذنت له نقابة الحرفة فاذا درب على العمل [ صلياً ] ثم أراد أن يصير [ معلماً ] ذهب به معلمه إلى شيخ الطائفة وشهد له بأنه أجاد الصنعة فينادى به الشيخ معلماً ويصبح عضواً فى نقابة حرفته ، وكان لكل حرفة مشايخها وأعلامها وطبوعها وتمثل فى الاحتفالات العامة كولد النبي ووفاء النيل ورؤية هلال رمضان .

### الحملة الفرنسية والصناعة المصرية

فى فترة الحملة الفرنسية ، عندما انقطع الاتصال بين مصر وفرنسا بسبب موقعة أبي قير البحرية ، اشتدت حاجة الجيش الفرنسى إلى الملابس والأحذية والذخائر فاضطر الفرنسيون إلى إصلاح دار الصناعة التى كان مراد بك أنشأها فى الجزيرة لصنع المدافع والسفن وأقيمت عدة مصانع بحى الناصرية ومنها مصنع النسيج [ القماش ] وآخر لصنع الصابون والصباغة والشمع ودبغ الجلود وآلات الطباعة وسك النقود وأقيم معمل لصنع البارود فى الروضة وكذلك أنتجت بعض مصانع الآلات الدقيقة والنظارات والمجاهر للمهندسين والعلماء وآلات الجراحه للأطباء . وقد اندثرت هذه الصناعات على أثر خروج الفرنسيين من مصر ولكنهم خلفوا وراءهم تعاليم جديدة فى الصناعة المصرية .

على هذه الصورة كانت حالة الصناعة قبل عصر محمد على ، ومنها نستبين مجهوداته التى بذلها من أجل إحياء الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر .





## الفصل الثاني

### المحاولة الصناعية في القرن التاسع عشر

#### الصناعة في عهد محمد علي

رأينا كيف كانت الحملة الفرنسية وما وضعتها من برامج لإحياء الصناعة المصرية ، إذ استطاعت بنظمها الحديثة أن تخلق من مصانع مراد وإبراهيم معيناً يستمد منه الجيش الفرنسي ما يستعين به على حفظ كيانه وصيانتة بعد أن أصبحت الحملة في عزلة عن فرنسا بسبب موقعة « أبوقير البحرية » .

ولما ولي محمد علي حكم مصر بإرادة الشعب تهيأت له الظروف والأحوال ليتجه في برامج نهضته اتجاهها صناعياً على نسق نظام آلي حديث .

#### التحريبات الأولى لقيام الصناعة المصرية —

كانت الأسباب الدافعة في أول الأمر لإحياء الصناعة المصرية هي سدد حاجة الجيش إلى الأسلحة والمؤونة اللازمة له ، وكان الحافز على ذلك ما أحرزه محمد علي من نصر على حملة فريزر سنة ١٨٠٧ ، كما وجد في إعداد الحملة على بلاد الحجاز ، الدافع الأكبر إلى التوجيه الصناعي ، لأنه وجد أن الضرورة ملحة لإنشاء سفن تنقل الحملة : جنودها وذخيرتها ومؤنتها من مصر إلى الموانئ العربية ، فأسس ترسانة بولاق سنة ١٨٠٩ وحشد لها الصناع وجمع الأشجار والأخشاب من بلاد القطر وبني أسطوله الشراعي الأول الذي مخر عباب البحر الأحمر ، وكان من جراء هذا

العمل أنه أخضع هذه الصناعة إلى ترتيب حكومي ، وشرع أصول العمل بها ورتب لها النظام على أسلوب يتفق والأهداف التي يرمى إليها .

وقد رأى محمد علي أن الأنوال التي تنسج « الأقمشة » على اختلاف أنواعها منتشرة في جهات القطر ، ويعرض إنتاجها في السوق التجارية بيعاً وشراء لطبقة المستهلكين ، فتدخل محمد علي في تنظيم هذه العلاقة بتحديد أسعار السلع ؛ واستطاع بهذا التنظيم أن يحصل على الملابس والمصنوعات المختلفة والمنسوجات لسد حاجة الجيش الذي حارب في بلاد العرب وفتح بلاد السودان .

وفي سنة ١٨١٦ أخضع الزراعة لتوجيه الدولة ؛ وملك أدوات الانتاج الزراعي وهي الأرض ، وحدد علاقته مع الفلاحين ، واستطاع بهذه الوسائل أن يملك المواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة ، فكان ذلك تمهيداً للتنظيم الصناعي على أسلوب جديد ، وبدأت نقطة التحول في طريق اقتصاديات مصر .

### معالم السياسة الصناعية الحديثة

ظهرت هذه المعالم واضحة سنة ١٨١٨ عندما أسس محمد علي مصنعاً كبيراً في جهة « بين السورين » ، وجيزه بالعدد والآلات اللازمة وعين به نحو ٥٠٠٠ عامل يعملون فيه ، فكان هذا العمل نواة لتأسيس الصناعة الحديثة إذ حشد العمال ووجه الانتاج إلى نطاق جديد ، وتركزت الصناعة في يد الدولة ، وبهذا كله تجمع آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لإدارة واحدة وينتجون إنتاجاً كبيراً .

وحينما نجحت زراعة القطن سنة ١٨٢١ أمر بأن يمنع الأهالي عموماً من تشغيل أنوال الغزل وعمل الدوبارة ، فأفصح بذلك عن سياسته في توجيه الصناعة للدولة كما أخضع الزراعة من قبل .

### النهضة الصناعية الحديثة

أسس محمد علي المصانع الكثيرة وجلب لها الآلات الحديثة من الإقطار التي

عرفت الانقلاب الصناعى الأوروبى ليساير الزمن فى العمل والانتاج كى يتفق الانتاج مع الجهد الذى يبذل واستطاع أن يحشد آلاف العمال فى تلك المصانع الحديثة لتكفى بانتاجها حاجة الجيش والشعب معاً حتى إذا مادب الخلاف بينه وبين الدول الصناعية الأوربية أمكن أن يكفى نفسه بنفسه وينفذ برامجه السياسية معتمداً على الجهد الاقتصادى الذى تبذله الدولة .

وقد استطاع محمد على بهذه السياسة أن يمهّد لانقلاب صناعى حديث فى البلاد لم تعرفه من قبل وجلب الخبراء والمهندسين من الخارج لأنهم يعرفون دقائق الصناعة الحديثة والآلات الجديدة التى تجهلها البيئة المصرية لأن الظروف لم تهيئها لها من قبل وكان كلما جلب آلة جديدة أتى بخبراء من البلاد التى استوردها منها ليتولوا أمرها وبذلك توفرت له عقليات فنية أوربية من مختلف الاقطار لتخدم الصناعات المختلفة . أراد أن ينتفع بالجهود المختلفة فى البلاد الأوربية ليحصل على ثمرة عقولهم المستنيرة على اختلاف جنسياتها ورائده فى ذلك نجاح مشروعاته . وقد أحسن فى معاملته معهم بالمرتبات ليستقروا فى البلاد ؛ ولكن رضاه عنهم كان بميزان إخلاصهم ومدى نشاطهم وحسن أدائهم الأعمال التى كلفوا بأدائها .

وكان لابد من الأيدي العاملة التى تعمل فى هذه المصانع فرتب نظاماً دقيقاً بأن حشد عدداً ضخماً من العمال الذين كانوا يعملون فى مناطق الصناعة الأولية فى مصر ليعملوا فى مصانع الدولة حتى يزيد الانتاج ليحصل على ما يكفى الجيش والشعب . وفى ظل هذه البرامح وتلك النظم التى رتبها اعتقد محمد على تمام الاعتقاد أن الحشد العمالى فى مصانع الدولة فرض لازم على العامل أدائه ، فقد صور فى صورة قومية تحتم القيام به ، إذ كان يرى أن الفلاحين فى الحقول والعمال فى المصانع إنما يعملون جميعاً لتوافر الانتاج الزراعى والصناعى لامداد الجندى المصرى بما يحتاج اليه فى ساحة القتال لأن معارك الحرب وبرامج السياسة يخضع نجاحها لتدبير أدوات الانتاج وتنظيم العمل فى المحيط المصرى لا فاصل بينها فالفلاح فى الحقل والعامل فى

المصنع والجندي في ساحة القتال يشتركون جميعاً في معركة كبرى أحده طرفها مصالح الدولة والطرف الآخر يمثل السياسة الدولية وأهدافها .

وقد استطاع بهذا الجهد الجبار أن يحشد قوى الإنتاج في الدولة حشداً في لون جديد يخضع لسياسة جديدة تمثلت في روعة الانشاء والاحياء التي شاهدها البلاد : شاهدت ترسانة بولاق الضخمة التي بنيت سنة ١١١٥ م ركبا نيليا ينقل ثلث مليون من الارادب دفعة واحدة ، كما شاهدت المصانع الكبيرة التي ضمت آلاف المغازل ومئات الآلات والأجهزة والعدد ، يعمل فيها آلاف العمال .

وقد عم النشاط الصناعي المناطق الأخرى الصناعية المتفرقة في بلاد القطر في عواصم المديرية حتى ألحقت عليه ظروف العمل وقضت بانشاء ديوان خاص سماه « ديوان الفابريكات » .

وعلى هذا النظام الحديث سار العمل تحت إدارة منظمة وتوجيه دقيق لا يعرف فيه العامل إلا محمد علي وإدارته بعد ما كان لا يعرف إدارة الحكم إلا عن طريق نقابته وفي ظل هذا النظام الصناعي الجديد لم يزاوِل عمله في ورشة قدرة صغيرة ولم يعرف معلماً خاصاً ولا نقيباً لطائفة يشهد له بالعمل في ختام المطاف ولكنه عرف المصنع الكبير والإدارة الدقيقة وأنه أصبح عامل الدولة وعضواً في معركة التحرير الاقتصادي للبلاد .

ولم تكن مصانع محمد علي مصانع إنتاج فحسب وإنما كانت إلى جانب هذا مدارس صناعية يتعلم فيها العامل أسلوب الصناعة الحديثة . وكثيراً ما كان محمد علي يأمر بجمع آلاف من الصبيان يلحقهم بالمصانع ليعلمهم الصناعة الحديثة على أيدي الخبراء الأجانب وكان يزيد من مرتباتهم نظير قبولهم لهذا العمل .

ولعل محمد علي أراد فيما ذهب إليه من تعليم الصبية في مصانعه على أيدي الخبراء الأجانب أن يخلق منهم طبقة تجري في الصناعة على أسلوبها الحديث لأنه لم يشأ أن يكون الإنتاج الصناعي مقصوراً على ما تنتجه الآلات الحديثة التي يجلبها من الخارج بل كان يرمى في برنامجها الواسع إلى تكوين طبقة جديدة نشئت تنشئة حديثة تستطيع

أن تحل محل الخبراء الأجانب وتكون عدة الصناعة وبذرتها الحية تضي ظلمها مستقبلاً على آفاق البلاد .

ولاشك أنه أراد بهذا التوجيه الدعوة إلى انقلاب هناعي شامل يكمل اقتصاديات البلاد لتكسب الأمة حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التي يشاد عليها البناء الاقتصادي القومي .

وقد تنوعت مصانع الإنتاج وتعددت لسد حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخيرة والكساء والغذاء وقرب الماء وتقوم بإنتاج ما يحتاج إليه الشعب منها في استهلاكه .

## أهم الصناعات الحديثة

### محلج القطن وكبس

كان القطن قبل سنة ١٩٢٠ يحلج بالآلات الأولية التي تدار باليد ولكن التوسع في صناعة القطن وتصديره تطلب استخدام آلات حديثة كبيرة فأقيمت محالج القطن وزودت بأحدث الآلات واستحضرت آلات لكبس القطن في [ بالات ] تمهيداً لتصديره إلى الخارج .

### غزل القطن ونسج

كان محمد علي يستبقى جزءاً من محصول القطن في مصر للأغراض الصناعية وأنشأ عدداً كبيراً من مصانع الغزل والنسيج في أنحاء مختلفة من البلاد استطاعت سد حاجة البلاد من المنسوجات القطنية وعلى الأخص الأنواع الرخيصة منها . وكان الإنتاج ضحماً إذ بلغ ما صنع سنة ١٨٣٧ م لسد حاجة الجيش فقط ٦٩٢٦٩ و٧٤٥ و٦ ثوباً من الأقمشة القطنية .



## نسيج الصوف

أنشئ بالقاهرة مصنعان لنسيج الصوف ولكن إنتاجهما لم يكن جيداً فاستورد محمد علي الأغنام من الخارج بغية تحسين الصوف المصري واستدعى خبراء من الأجانب ولكن مصانعه لم تستطع إنتاج الأنواع الجيدة من الصوف ولو أنها كانت تنسج الصوف السميك الذي كانت تصنع منه ملابس الجند وأغطية النوم .

## نسيج الكتان

وهو من الصناعات التي عرفها المصريون من قديم الزمان وفي عهد محمد علي كثرت مصانع نسيج الكتان وكان معظم إنتاجها يستهلك في مصر لصنع ملابس الأهالي أو قلاع السفن .

## نسيج الحرير

اهتم محمد علي بتنمية هذه الصناعات في مصر فغرس أشجار التوت في مساحات واسعة بمديرية الشرقية واستدعى من بلاد الشام العمال الماهرين في تربية دودة القز واستخراج الحرير ولكن خيوط الحرير لم تكن من نوع جيد ولم تف كميتها بحاجة المصانع التي أنشأتها الحكومة لنسيج الحرير فاستوردت الحرير الخام من بلاد الشام .

## صبغة الجوخ

أنشأت الحكومة مصنعاً للجوخ على شاطئ النيل في بولاق لسد حاجة الجيش من المنسوجات الجوخية وأرسل بعض المصريين إلى الخارج لتعلم هذه الصناعة وكان الجوخ ينسج أيضاً في دمنهور وبعض مصانع أخرى في القاهرة ويستعمل في نسجه الصوف الرديء ويرسل ما ينسج منه إلى مصنع بولاق لدهنه وصبغه وكبسه .

## تبييض القماش

أنشئت [مبيضة] بين بولاق وشبرا على شاطئ النيل لتبييض المنسوجات التي تصنع في المصانع الأخرى طبقا للأسباب الحديثة وقد طبعت فيها منسوجات [الشيت] وكانت جميلة الصنع ثابتة الألوان إلى حد أن أصبح الأهالي يفضلونها على أنواع [الشيت] الواردة من الخارج وقد أنشئت في بعض البلاد [مبيضات] أخرى لهذا الغرض .

## صناعة الطرايش

أنشأ محمد علي مصنعا [للطرايش] في فوة سنة ١٨٢٤ وأحضر من بلاد المغرب مهرة الصناعات وعلى أيديهم حذق المصريون هذه الصناعة . وكان الصوف الذي يستخدم في هذا المصنع من صوف الأغنام الإسبانية ولذلك كان إنتاجه جيدا وصدر بعضه إلى الخارج .

## صناعة السكر

أنشأت الحكومة في سنة ١٨١٨ مصنعا للسكر في بلدة الريمون بمركز ملوى وتولى إدارته إنكليزي ، ثم أنشأت مصنعين آخرين بالصعيد أيضا وكان السكر الذي يصنع في هذه المصانع يرسل إلى مرسيليا حيث يكرر ، ثم أنشأت الحكومة معملا لتكرير السكر في الريمون في سنة ١٨٣٠

## الصناعات الحربية

أنشئ في بولاق أكبر مصنع لسبك الحديد وصناعة قطع « الغيار » وصناعة الآلات وإصلاحها وكان يديره المهندس الانكليزي « جالوى » وهو من كبار المهندسين الأجانب الذين كانوا في خدمة محمد علي . كما أسس مصانع الأسلحة والذخيرة لصنع البنادق والمدافع والسيوف وجعل نماذجها وتصميماتها على أحدث ما كان

يصنع في أوروبا ، فـلـب أنواعها الحديثة بأسعار مرتفعة وقلدها لتصنع منها كميات بالآلاف بنفقات معتدلة .

### بناء السفن

نشأت حركة بناء السفن الزراعية في بولاق وأسيوط خاصة وذلك لنشاط حركة النقل في النيل والترع لنقل الغلات المصرية ، ولقد بلغ عدد قطع الأسطول النهري ١١١٥ مركبا تنقل نحو ثلث مليون أردب من الغلال دفعة واحدة ، كما أسس ترسانة الاسكندرية وبنى الأسطول البحري الذي كان من أكبر العبارات البحرية في البحر الأبيض المتوسط .

### صناعات أخرى

أنشئت مصانع التيلة والصابون ومدبغة للجلود برشيد ومصانع تبيض الارز ومصانع للزجاج والصيني والشمع ومعاصر للزيوت ومصنع للورق . إلى أن معظم هذه المصانع أغفلت وأهملت في عهدى عباس الاول وسعيد .

### زوال نقابات الحرف

أخذ نظام نقابات الحرف يتلاشى شيئا فشيئا منذ عهد محمد على ويرجع السبب في ذلك إلى إدخال الصناعات الكبيرة من جهة وتدخل الحكام في تقليل سلطة مشايخ الحرف من جهة أخرى حتى قضى على الطوائف قانونيا على أثر الأمر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ وقد قرر حرية احتراف أية مهنة ولم يشترط أن يكون المحترف صبياً متمرنأ فهد بذلك السبيل لقيام الجماعات الاختيارية بين أهل الحرفة الواحدة وكذلك نقابات العمال الحالية .

ولم يقف إنتاج الصناعة عند حد كفاية الجيش والشعب ، وإنما نرى من تجارة الدولة ما يدل على أن الفائض من استهلاك الشعب لهذه الصناعات كان يدخل في دائرة أسواق الامبراطورية المصرية ، فكثيراً ما حملت قطع من أسطوله

البحرى المنسوجات المصرية من أنواعها المختلفة مثل البفتة والشيت إلى بلاد  
الحجاز واليمن وبلاد الشام لتباع فى تلك الأسواق ، وكانت رائجة حقاً .

وما يزيدنا فخر أبهذه النهضة أن بيت «بريجز» - البيت البريطانى - صدر كميات  
من خيوط غزل القطن المصرية إلى مغازل الهند ومغازل انجلترا نفسها .

ولم يغفل محمد على أمر حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية ففرض رسوماً  
مرتفعة على الصناعات الأجنبية وأعفى أو خفض الرسم على الصناعات المصرية .  
فكان رسم الصادر منها ٥ ٪ ورسم الوارد ١٢ ٪ وبذلك شجع تصدير منتجات  
البلاد الصناعية .

واستمرت هذه النهضة الصناعية مدى عشرين عاماً تسد حاجة الجيش والشعب  
معاً ، ويدخل فى دائرة التجارة ما يفيض منها عن حاجة الاستهلاك القومى ،  
فاستمدت الدولة من ذلك قوة مادية ، اعترت بها ورسمت لها الخطوط الرئيسية  
للاستقلال الاقتصادى .

وعلى هذا النحو عاشت مصر فى حكم محمد على فى أفق جديد لنهضة جديدة ،  
بنيت على نظم حديثة لتطور لم تكن تعرفه من قبل ، إذ أن الصناعة لم ترق ،  
والإنتاج لم يزد فحسب ، وإنما استطاعت أن تتذوق نتائج الثورة الفكرية التى  
أوحت بالثورة الصناعية لخدمة الشعب وإشباع حاجاته ، وتوحيد الجهود والدأب  
على العمل ، وزيادة الحركة ، وغير هذا مما جعلها أمة ناهضة تحيا حياة لم تتذوقها  
من قبل لأهداف نامية ولنتائج سامية ، إذ تضافرت جهود الأمة للحصول على  
أكبر نفع من مواردها الطبيعية ممثلاً فى الحقل وتوجيه الجهد البشرى إلى حذق  
الفن وإثارة الشعور ودفع الطاقة البشرية إلى العمل فى المصنع ؛ ذلك كله ليكون  
جنة ودرعاً ليحصن الجيش ويكفى حاجته وترفع روحه المعنوية ، وكان من جراء  
كل هذا أن الأمة أصبحت فى وعى اقتصادى دفعها إلى معرفة أن الحياة لا تقوم  
إلا بالعمل ، وأن العمل لا ينتج إلا بالتعاون وتضافر القوى لخدمة القومية  
المصرية .

## رأى الأجانب فى النهضة الصناعية

كتب كثير من الأجانب عن النهضة الصناعية المصرية فوصفوها وذكروا مراكز الإنتاج ومقاديره ، وقالوا إن مصر بلد زراعى لم تنجح فيه الصناعة ؛ واستدلوا على فشل النهضة الصناعية فى نظرهم بالعوامل الآتية :

١ — أن المصريين لم يتعودوا مزاوله الصناعات الكبيرة فى المصانع الحديثة فأغلب الأهالى كانوا يعملون فى الزراعة ، والصناع منهم يجهلون كثيراً من الصناعات الجديدة كصناعة الأسلحة والذخائر وبناء السفن ؛ وقد تغلب محمد على على هذه العقبة بأن ساق العمال المصريين إلى مصانعهم الجديدة ، وفرض العمل عليهم ، وحدد لهم أجورهم ، واستدعى الفنيين الأوربيين ليعلموهم ويرشدوهم إلى الأساليب الحديثة ، فنجم عن ذلك كثرة التكاليف .

٢ — عدم وجود الفحم والحديد بمصر ، فاضطر محمد على إلى استيراد ما يلزمه منهما من أوروبا فكلفه هذا أموالاً عظيمة .

٣ — أن الآلات فى أكثر المصانع تديرها الحيوانات كالثيران والبغال ، وكثيراً ما كانت تتعرض للخلل ، لأن حركتها غير منظمة ؛ وإصلاحها أو صنع غيرها يكلف الحكومة مبالغ كبيرة

٤ — وما زاد فى نفقات المصانع غذاء الماشية وأجور الرجال الذين يلاحظونها .

٥ — فساد الإدارة ، وشيوع الرشوة ، وضياع جانب كبير من المواد الأولية من غير حساب .

وقد أدى هذا كله إلى كثرة النفقات حتى أصبحت مصانع الحكومة عبئاً عليها و صار كثير من مصنوعاتا يكلفها أكثر مما لو استوردت من الخارج .



## اتفاقية لندن سنة ١٨٤١ والصناعة المصرية

لم يكن الحتم مقصوراً على ما كتبه المؤرخون الأجانب ، بل إن الدول الأجنبية [برغامة إنجلترا] لمست قوة محمد على العسكرية وعرفت حدود أمبراطوريته التي تتعارض مع مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط ، لأن مطامعها قد زادت في الهند ومنطقة البحرين ، كما عرفت أن مركز مصر الجغرافي فريد في نوعه يوصلها إلى أقرب طريق يصل بين مصانعها وبين حقول الهند . وقد لمست سرعة النقل والتجارة عن طريق شركة الهند الشرقية واتفاقياتها مع محمد على ، وإحياء الطريق البري ؛ وتحققت لها أهداف محمد على السياسية بالنسبة للأمبراطورية العثمانية ، إذ جيوشه قد اكتسحت أملاك السلطان لأن الحكم المصري امتد من بلاد اليمن والحجاز إلى بلاد الشام ، بل دخلت جيوشه معارك دائمة في منطقة كوتاهية وهددت الآستانة .

وعرفت كذلك اتجاهات بعض كبار الحكام الأتراك الذين نظروا إلى قوة محمد على كرجل الساعة الذي اتجهت إليه الأنظار لتخليص الدولة العثمانية من أطماع الدول الأوروبية . يدل على هذا حادثة فوزى باشا ، الذي سلم الأسطول التركي في الإسكندرية لمحمد على في حرب الشام الثالثة .

وقد بدت محاربة محمد على لأطماع بريطانيا وتجارها في بلاد الشام وفي تنبيه السلطان إلى عدم منح الحكومة البريطانية — ممثلة في شركة الشرق التجارية [لفنت كبانى] — امتياز نقل في منطقة نهر دجلة .

وبهذا وغيره تجمعت عوامل كثيرة أمام بريطانيا دلت على مدى خطر محمد على وسياسته وحروبه وأمبراطوريته لتلك المصالح ؛ فتعارضت السياسة واشتركت المصلحتان ، فدفع ذلك بريطانيا إلى أن تولب الدول الأوروبية ضد محمد على وقد أرادت أن تضعف من شوكته أو تنفض عليه من الناحية الاقتصادية لأنها عرفت تمام المعرفة أن القوة العسكرية أساسها وسندها القوة المادية والاقتصادية ،

فلو حاربت الأساس الاقتصادي ومصدر المادة وقوتها التي مكنت محمد علي من إعداد الجيوش وتجهيز الأسلحة والذخيرة ، لاستطاعت بهذا العمل أن تضعف سياسته وأن تجهز عليه .

عرفت أن القوة المادية أساسها الاحتكار وتنظيم الزراعة وإحياء الصناعة في البلاد ، فسعت إلى تحقيق الحرية الاقتصادية مع مصر بعقد معاهدة مع سلطان تركيا في بلطة ليمان ( ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ ) بمنع الاحتكار في جميع ممالك الإمبراطورية العثمانية ومنها مصر .

وفي أثناء ذلك كان محمد علي في حرب الشام ضد السلطان فلم يخضع لهذه المعاهدة ولم ينفذها ، واشتدت المنافسة والصراع بين محمد علي وإنجلترا ، وسلكت إنجلترا طريقاً عملياً بأن ألبت عليه الدول لصدده وإخضاعه من الناحية السياسية وإلزامه بقبول اتفاقية مع السلطان بشروط معلومة ذكرت بنودها في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واتفاقية سنة ١٨٤١ التي أدت إلى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار وتقلص عدد الجيش إلى ٦٨ ألف جندي . فاضطر محمد علي لإزاء هذه الاتفاقات الدولية أن ينقص الجيش ، ويطلق سراح الباقين ، يرجعون إلى قراهم يعملون فيها كما كانوا يعملون من قبل ، وإذا كان عدد الجيش سينقص إلى هذا الحد لضمان السلام والأمن في مناطق الشرق الأدنى . فلماذا تستمر المصانع قائمة ، ولحساب من ما تنتجه من أسلحة وذخيرة وعتاد حربي وملابس عسكرية وغيرها ؟

ذلك ما حدا بمحمد علي إلى التفكير في أن تلك الحركة الهائلة وذلك الإنتاج العظيم المتصل بالجيش لافائدة ترجى منه الآن ، فعمد إلى تقليل الإنتاج فأغلق المصانع الحربية وغيرها بما يزيد عن الاستهلاك ، فسرى النقص إلى الصناعة بل أقفأت بعض مؤسساتها ، وقل اهتمام الإدارة الحاكمة بها وسرح عدد كبير من هؤلاء العمال ، لأن العمل لا يتطلب وجودهم .

هكذا نرى كيف وجدت الصناعة المصرية في عصر محمد علي لهدف خاص ، إذ اعتبرت أداة من أدوات الحرب وجهازاً من الأجهزة اللازمة لاقتصاديات البلاد

وسد حاجتها ، ولكننا نرى في آخر هذا العصر السكون بعد الحركة والصمت بعد الصخب والاهمال بعد العمل والجهد . فالمصانع هادئة ساكنة خيم عليها الظلام وخلت من الحركة ، وقد تعود الناس أن يروا فيها حياة نابضة وعملا متواصلا وإنتاجاً تلو إنتاج . ولقد كان من قسوة القدر على هؤلاء الذين عملوا فترة طويلة بين جدرانها وآلاتها ، أن يروا دواليب العمل قد توقفت ، وحركة الإنتاج قد ضعفت وسكنت ، والشعور الوطني الدفين قد استبد به المستبدون ، فحجب ضوءه وتقلص نوره .

بيد أن هذه الحال المؤلمة ، والموقف الأخير المحزن ، تجاوزت أصدائه في النفوس ، فلم يقض على نغم الآلات التي تعودتها آذان العمال ، ولم يمحى النشاط والتضامن والتعاون الذي كانت ثمرته ذلك الانقلاب الخطير في الصناعة . ولم يستطع الزمن بأحداثه أن ينسى المصريين أو يجعلهم يهملون نهضتهم الصناعية المباركة ، فنقلوا معالمها إلى المجتمع المصري ، يعملون فيه أحرارا .

### الصناعة في عصر عباس وسعيد

رأينا ما انتهت إليه حال الصناعة في عصر محمد علي ، وما كان من أثر اتفاقية سنة ١٨٤١ ، وتغيير الرسوم الجمركية التي فتحت باب التجارة للسلع الأجنبية التي غزت الأسواق ، ونافست الصناعات المحلية ، حتى قضت عليها أو كادت ، فتحولت الصناعات الكبيرة إلى صناعات صغيرة ، وهجر العمال مصانع الدولة بعد إغلاقها ، وشرعوا ينشئون مصانع صغيرة تفتقر في إرسائها وبقائها إلى رموس الأموال . وهكذا نجد الصناعة في عصر عباس صغيرة منتشرة في أحياء متفرقة ينقصها التمويل ، وتفتقر إلى تشجيع بفرض الرسوم الجمركية لحمايتها ، وتحتاج إلى دراسة فنية عمالية ، وتوجيه حكومي لتسير في طريقها .

وقد كان من جراء هذا النقص ومنافسة الصناعات الأجنبية لها أن هبطت الصناعة في هذا العهد .

واستمر هذا الركود في عصر سعيد الذي اهتم بالانتاج الزراعي ، وبتحسين حالة الفلاح ، وإلقاء العبء عن أكتافه برفع الضرائب المتأخرة عليه وزيادة حقوقه في ملكية الأرض . وقد أعرض سعيد باتجاهه هذا عن الصناعة ، فلم يهتم بها ، ولم يشجعها التشجيع الذي يبعث فيها الحركة والنشاط ، وكانت في حالها وضعفها تحتاج الى الرعاية والترشيد لتستفيد منها البلاد .

### الصناعة في عصر اسماعيل

استمر ركود الصناعة في بداية عصر اسماعيل على ما كان عليه في عصر سعيد ، ولم تتغير ظروف الصناعة والعوامل التي اكتنفها ؛ ولكن اسماعيل حاول محاولة ثانية للنهوض بها وإحيائها ، بيد أن هذا كان محصوراً في دائرة ضيقة لم تتسع كما كان الحال في عصر محمد علي .

وأهم الصناعات التي قامت في عصر اسماعيل هي :

#### صناعة السكر

توسّع اسماعيل في زراعة قصب السكر بعد أن هبطت أسعار الفطن بعد الحرب الأهلية الأمريكية ، وأقام المصانع بالوجه القبلي لصنع السكر وتكريره ، وبذل في بنائها وإعدادها أموالاً كثيرة ، وجلب لها المهندسين من الخارج ، ودرب المصريين على إدارتها . وقد ارتفعت كميات السكر المصدرة الى الخارج ، غير أن الحكومة وجدت أن هذه المصانع تستدعي إنفاق الكثير من المال ، وكانت الأزمة المالية قد استحكمت ، فاضطرت الى إلغاء كثير منها .

#### الصناعات الأخرى

أحيت حكومة اسماعيل بعض الصناعات التي اندثرت منذ حكم محمد علي فأنشأت مصنعين أحدهما في بولاق والآخر في شبرا ، كما أنشأت مصنعاً للطرايش في طره . ومصنعاً لدبغ الجلود بالأسكندرية ، وأحواضاً في السويس والاسكندرية

لترميم السفن ، وقد سلكت مطبعة بولاق طريق التقدم ، فألحق بها مصنع صغير لصنع الورق .

بيد أن هذا النشاط الذي رآه عصر اسماعيل كان محدوداً ، فقد ظل متأثراً بالتعريفات الجمركية التي تركت الباب مفتوحاً للنافسة الأجنبية فقضى على كثير من الصناعات الأخرى .

وبعد عصر اسماعيل استمر ركود الصناعة حتى إذا ما جاء عهد الاحتلال البريطاني خضعت الصناعة للسياسة التي رسمها الانجليز ، وهي أن تظل مصر بلداً زراعياً ، وسوقاً للصناعات الانجليزية

### الصناعات في عهد الاحتلال البريطاني [١٨٨٢-١٩١٤]

نحنا الاحتلال البريطاني نحواً جديداً من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، ووجه الدولة إلى الاهتمام بالإنتاج الزراعي فحسب ، باعتبار أن مصر دولة زراعية ، وشاعت الآراء بأن الصناعة لا يمكن أن تنجح في مصر ، لأن عوامل قيامها لم تتوافر بعد في البيئة المصرية ؛ فالقمح والآلات والعمال الفنيون ورءوس الأموال ، كل ذلك ينقص البيئة المصرية لقيام الصناعة بها .

وكان من جراء ذلك أن التخصّص والجهد يجب قصرهما على الزراعة لأن موارد الطبيعة تدفع الإنسان إل العمل في هذا الاتجاه .

بهذا قضت سياسة الاحتلال ، وبه حكمت بأن تظل مصر تعمل في حقولها للإنتاج الزراعي — وبخاصة إنتاج القطن — وتصبح معرضاً للصناعات الانجليزية التي أتاحت لها الرسوم الجمركية البسيطة الفرصة فانفسح الطريق أمامها ومهدت السبيل إلى السوق المصرية فغمرتها وراجت بها .

ولم يطلع فجر القرن العشرين حتى تحولت الأنظار عن الصناعة المصرية ، وأصبح المشتغلون بها من سكان القطر لا يزيدون عن ٣٨ ألف نسمة حسب



إحصاء سنة ١٩٠٧ ، وإذا قورن عدد الصناع بجملة السكان كانت النسبة ٣,٤٪ وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بما يناظرها في البلاد الأخرى .

وينقسم المشتغلون بالصناعة في مصر إلى طائفتين : طائفة تحترف الصناعات الصغيرة ، وهي تضم الشطر الأكبر من أرباب الحرف ، وطائفة تشتغل بالصناعات الكبيرة ، ويقوم بها الشطر الأصغر من الصناع ، ولنذكر هنا ما جاء في إحصاء سنة ١٩٠٧ عن المشتغلين بالصناعة حسب توزيعهم على الحرف المختلفة :

عدد المحترفين	اسم الصناعات
٤١١٢	استخراج المعادن ... ..
٨٣,٢٣٨	النسيج ... ..
١,٢١٨	أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات
٧,٥٠٦	أشغال الجلود ... ..
٣٠,١١١	و المعادن ... ..
٩,٦٥٣	الفخار ... ..
٦٩٠	المصنوعات الكيميائية وما شاكلها ... ..
٤٠,٦٦٩	صناعات الاطعمة ... ..
٧٦,٤٠٩	و الملابس وأدوات الزينة ... ..
٥,٤٢٠	و الأثاث ... ..
٩٤,٩٢٥	صناعة البناء ... ..
٣,٨٦٦	و معدات النقل ... ..
٨,٦٠١	إنتاج ونقل القوى الطبيعية ... ..
١٤,٠٣٥	صناعات أخرى ... ..
٣٧٦,٣٤١	الجملة ... ..

## الصناعات الصغيرة

وهي في حوانيت ضيقة بها [ورش] صغيرة يشتغل فيها عدد يسير من العمال أو هي التي يزاو لها أصحابها في حوانيت ضيقة يشتغلون فيها عادة لحسابهم بمعونة بعض الصبيان ، وهذه الصناعة لها المقام الأول لأنها منتشرة في جميع أنحاء القطر وتضم الشطر الأكبر من الصناع .

ويدخل في نطاق الصناعات الصغيرة صناعة البناء والنسيج والصباغة والحداة وأشغال المعادن والنجارة وملحقاتها ثم الدباغة وصناعة الأحذية وطحن الحبوب والصناعات الكيميائية [ وتشمل صناعات الصابون والزيوت والشمع الخ ] ثم صناعات الزخارف وتحتوى على الصياغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن .

وأول ما يسترعى نظر الباحث في حالة الصناعات الصغيرة رداءة الأماكن القائمة فيها ، فإن كان الصانع من أهل القرى وجدته يشتغل في كوخه بين الأقدار والأوساخ التي لاتفارق مساكن القرويين ، وإذا كان من أهل المدن رأيته يمارس مهنته غالباً في [ورشة] منزوية في بعض الأحياء القذرة من المدينة ، ذلك فضلاً عن أن الصناع أنفسهم لا يهتمون البتة بالنظام أو بحسن الهيئة والشروط الصحية ، وإنما همهم الوحيد الذي يتلاشى بجانبه كل هم سواء تدبير مكان رخيص الأجرة ، أضف إلى هذا اتباعهم الأساليب القديمة في الصناعة فهم لا يقبلون تغييراً أو تجديداً ، بل إنهم يستنكفون من استعمال الآلات الحديثة ، ولو كان في ذلك زيادة لراحتهم أو إتقان لعملهم . ولا ينفكون مثابرين على تكرار النماذج والرسوم التي ورثوها عن أسلافهم من قديم الزمان ؛ ولا شك أن في ذلك ضررهم إذ ترتفع تكاليف صناعتهم عن مثيلاتها من الصناعات الأجنبية .

## الصناعات الكبرى

يطلق هذا الاسم في مصر على الصناعات التي تتناول كميات وافرة من الخامات وتباشر في مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد كبير من العمال ،

ومثال ذلك كمية القطن التي يستنفدها المغزل الأهلئ بالاسكندرية وهئ تقدر سنوئاً بنحو خمسين ألف قنطار ، وئصنع من الخئط ما زنته ٣,٥٠٠,٠٠٠ رطل انجلىزئ ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ و٩ ملائين من الئاردات ، وئبلغ ما تنتجه شركة السكر فى كل سنة ١٠٠,٠٠٠ طن وهئ تستخدم ١٧,٠٠٠ عامل وئقدر ما تنتجه صناعة الكحول فى ذاك الحئن بنحو ١١,٠٠٠,٠٠٠ كئلو جرام ، ثم هناك معاصر الزئوت ، وهئ تستنفذ ربع محصول بذرة القطن وتخرج ما ىربئ على ١٠٠,٠٠٠ طن من الكسب ونحو ١٤٠,٠٠٠ برمل من الزئت .

ووجدت أئضا عدة صناعات أخرى تفى بمطالب متنوعة للبلاد وتؤدى أنفع الخدمات وهئ صناعة التعمئن و [السجائر] والاسمنت والملح والصودا و [الطرائش] والسكر والطوب ومواسئر الفخار والبئرة والمطاط والاطعمة المحفوظة إلى غير ذلك من الصناعات الهامة . وئدخل فى هذا الباب أئضا صناعات حلب القطن وضرب الارز وطحن الدقئق وكلها من الصناعات الزراعئة الهامة والغزل والنسج . كل هذه الصناعات — الئى تقوم بمعظمها شركات — اقتضت لتأسئسها مبالغ كبئرة من النقود ، وتقدر أصول الاموال المثمرة فى هذه الشركات مع ما أصدرته من السندات بما ىناهز ٩,٠٠٠,٠٠٠ جئنه .

### النظام الجمركئ والصناعة المصرئة

كانت الرسوم المقررة على الواردات لا تتجاوز ٨ ٪ من قئمتها ما عدا السكر المكرر وخشب البناء وأنواع الكحول المحلى أو المقطر [ الئى لا تشتمل على أكثر من ٥٠ درجة من الكحول الصرف ] فانه ىجوز للحكومة أن تزئد الرسوم المقررة عليها بمقدار ٢ ٪ من قئمتها ، وئستثنئ من ذلك الحئوانات والبترول وأنواع الكحول فىؤخذ عليها ٧ ٪ من قئمتها . وهناك رسوم خاصة بالدخان وغيره . وكانت الرسوم على الصادرات المصرئة على وجه العموم ١ ٪ من قئمتها .

على أن هذه الضريبة المفروضة ( ٨ ٪ ) كانت عامة لم ىفرق فئها بين الواردات الئى تساعد الزراعة ، والئى ىحتاج إليها الفلاح ، وبين الكماليات الئى ىنعم بها أصحاب

الجاه العريض والثروة الواسعة ، فكان هذا النظام لا يوافق ظروف مصر الاقتصادية والصناعية .

### ثروة مصر المعدنية والصناعية

لقد أهمل البحث هذه الثروة ، حتى كانت سنة ١٩١٣ ، فقد أخذ السعى في استغلالها يزداد وبدأت مصر تصدر زيت البترول الخام ، وفي سنة ١٩١٤ كشفت منابع الغردقة ، فساعدت على تموين البلاد في أيام الحرب ، وأقيمت معامل لتكرير البترول في السويس ، وزاد المستخرج منه زيادة محسوسة .

هذا إلى وجود الفوسفات في سفاجة والقصير بالقرب من ساحل البحر الأحمر ، وكانت هناك شركة إيطالية تعدن الفوسفات من القصير وتصدره إلى اليابان ثم يحول إلى سوپر فوسفات ، وبعد ذلك يستخدم في التسميد ، وكانت مصر تستورد كمية منه .

ويوجد المنجنيز والحديد في طورسينا وخاصة في منطقة أبو زينة ، كما ينتظر الحصول على معدن الحديد من حقول فسيحة غنية بالقرب من أسوان وقد دلت التجارب على غناها بهذا المعدن .

هذا إلى ما يوجد في الصحراء الشرقية وفي أماكن متفرقة من الأسمنت والاحجار التي تستخدم في البناء ورصف الطرق وتعبيدها ، والطفل الذي تصنع منه الآواني الخزفية والفخارية .

هذه هي الحال التي كانت عليها البلاد في فترة الاحتلال : ضعف واضمحلال وتقهر وتأخر ، وحرب شعواء أعلنها الانجليز على الصناعة ، وضيقوا عليها الخناق ، فلم تجد لها متنفسا إلا في أنواع منها صغيرة ، أقام لها محترفوها مصانع صغيرة انتشرت في البلاد . أما الصناعات الكبيرة فكانت محدودة العدد ، مقصورة على بعض أنواع قليلة .

هذا إلى ما تمخضت عنه التعرّيف الجبركية من فتح أبواب كانت موصدة في وجه

الصناعات الأجنبية ، فأصبح الطريق أمامها ممهداً إلى السوق المصرية ، فغزتها وأغرقتها ، ونافست الصناعات المحلية حتى خنقتها .

على أن البلاد رغم ما أحاق بها من سوء ، وما أصابها من عسف وجور على يد الاحتلال البريطاني ، بذلت مجهوداً مشكوراً في البحث عن موارد المعادن في البلاد ، والانتفاع بما وصلت إليه نتيجة بحثها .

• • •



## الفصل الثالث

### المحاولة الصناعية في القرن العشرين

#### الصناعة في ظل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)

استمرت سياسة الاحتلال آخذة بالتخصص الزراعي ، وبخاصة الاهتمام بزراعة القطن ، و بزيادة مشروعات الري الدائم ، وتبادل منتجات مصر الزراعية بالمصنوعات البريطانية ، إلى أن اندلعت نار الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وقطعت طرق المواصلات بين الدول ، وقلت البضائع المستوردة من الخارج ، وألحت ظروف الحرب ودعت كفاية الاستهلاك إلى التفكير في الاعتماد على اقتصاديات البلاد والبحث في خلق مشروعات صناعية تقوم على الجهود والعمل والتوجيه الفني ، لسد النقص الذي أحس به الشعب من جهة ولكفاية جيوش الحلفاء من جهة أخرى .

وهكذا نرى أن ظروف الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ نفثت في الصناعة روح الحياة ، ودفعت بها إلى البناء والتعمير والتقدم والتوجيه الاقتصادي على أسس من الدراسة العلمية الفنية للاستفادة من موارد البلاد والاعتماد عليها .

والمتتبع لهذه الدراسة يرى أن ظروف الحرب وجهت البلاد إلى السير في سبيل الاستكفاء الاقتصادي ، وبخاصة الإنتاج الصناعي ، كما دفعت الحملة الفرنسية من قبل إلى الصناعة لصيانة الجيش .

وما كان إحياء الصناعة في عصر محمد علي إلا لتكوين الجيش والشعب ، حتى إذا

ما انقطع اتصاله بالدول الخارجية اعتمد على موارد البلاد .

ولقد كانت الحرب العالمية الأولى دافعاً من الدوافع القوية التي دفعت بالصناعة إلى مكانة ملحوظة لسد النقص بانقطاع الواردات من الخارج بسبب ظروف الحرب فنشطت الحركة الصناعية ، وساعد ذلك على الانتعاش الاقتصادي ، وامتلات أيدي المصريين من صناعات وتجار بالدرهم التي ربحوها من قيام الصناعة وانتعاشها ، فخفف ذلك من وطأة الحرب عليهم ، وأقبلوا على مساعدة إنجلترا في موقفها ، فأمدوها بالزاد والمؤونة والحيوان والرجال .

وهكذا قامت صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء وحاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة والصناعات المعدنية المختلفة ، فأنشئت مصانع غزل ونسج المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية والحريرية ، وزادت الأنوال التي انتشرت في القرى والمدن ، وكثرت معاصر الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك والحداة والنجارة والصناعات الدقيقة وغير هذه وتلك مما يسد حاجات الأمة ، معتمدة في ذلك على موارد البلاد الطبيعية ومواهب رجالها وعمالها الفنية .

وليس أدل من هذه النهضة على إمكان قيام الصناعة في مصر إذا ما تغلب الإنسان على العقبات الموجودة أمامها ، لأن في مصر من الموارد الزراعية والمعدنية ما يساعد على قيامها ، وفيها الأيدي العاملة الرخيصة التي تزاو لها وتقوم بها ، ولكنها تحتاج إلى تنفيذ التوجيهات التي أشارت بها [ لجنة التجارة والصناعة ] المؤلفة سنة ١٩١٦ لدراسة الأسس التي تشاد عليها الصناعة المصرية ، وقدمت تقريرها الذي يعتبر دستوراً للسياسة الصناعية والتجارية إلى الوقت الحاضر .

وقد رأت اللجنة — وفيما رأت الصواب — أن الصناعة تحتاج إلى التعليم الفني والتوجيه الحقيقي الصادق في كل ناحية من نواحي الإرشاد المختلفة والعمل على صيانة الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية بتعديل التعاريف الجمركية ، ومنح الإعانات المالية ، والدعاية للمنتجات المصرية ، وسد حاجات المصالح الحكومية

منها ، وخفض رسوم الواردات اللازمة للصناعة ، وتقليل أجور النقل داخل البلاد وتشجيع المعارض والمتاحف الصناعية والفنية لحث الهمم ، وتذشيط الفكرة بين رجال الصناعة .

ولا شك أن في إقبال المصريين بأموالهم على الصناعة تثميراً لهذه الأموال الراكدة المدخرة ، فيساعد ذلك على وجود الائتمان المالي في الدولة ، ومزاومة رسوم الأموال الأجنبية التي تثمر داخل البلاد .

### المنافسة الأجنبية بعد انتهاء الحرب

ولما وضعت الحرب أوزارها ، حاولت الدول الوصول ببطء إلى الحرية الاقتصادية ، وحرية الصناعة ، وحرية التصدير والاستيراد ، فسرعان ما تدفقت الصناعات الأجنبية على السوق التجارية المصرية ، وكانت منافسة شديدة الوطأة على مشيولاتها من الصناعات المصرية ، وحاولت الصناعات المصرية أن تصمد أمام تيار المنافسة في الأسعار والجودة ، معتمدة في ذلك على الأرباح التي عادت عليها أيام الحرب . غير أن الصناعة لم تستطع الصمود في المعركة ، وتغلبت عليها الصناعات الأجنبية ، واضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها وورشها . وهكذا كانت الحرية الاقتصادية والمنافسة الأجنبية سبباً من الأسباب التي هدمت الصناعة الشعبية التي قامت وخدمت الشعب ، كما كانت الحرية الاقتصادية في ظل اتفاقية لندن سنة ١٨٤١ سبباً في إغلاق مصانع محمد علي . بيد أننا قد كسبنا من تجربة الصناعة في الحرب العالمية الأولى شيئاً هاماً هو دراسة نواحي الموضوع دراسة فنية مؤسسه على خبرة تامة أسفرت عن إعداد برنامج قومي وشعبي ، ومعرفة الحكومة الأسس التي يجب أن تقوم عليها الصناعة . وقد كان عمل [لجنة الصناعة والتجارة] أول حجر وضع لتوطيد الصناعة الحديثة .

## جهود الشعب لقيام الصناعة

عرفت الأمة في ظل ثورتها السياسية سنة ١٩١٩ أن الاستقلال الاقتصادي دعامة الاستقلال السياسي . ولذلك اتجهت الجهود إلى إحياء الصناعة ، إذ فيه إحياء للموارد الطبيعية للبلاد والاستفادة من جهود العاملين من المصريين ، وراعت ألا تخضع هذا لظروف حرب طارئة كما كان من قبل . ولذلك كانت الجهود التي بذلت لإحياء الصناعات الأهلية نتيجة لاتجاهات جديدة لم تهر بتاريخنا الاقتصادي ، فقد اتجه الشعب نحو الصناعة على أنها حرفة من الحرف الأساسية لمنومات الحياة الاقتصادية في البلاد .

### جهودات بنك مصر

اتجه رجال الأعمال نحو الصناعة بفضل منشآت بنك مصر وتوجيهاته التي قام بها ، وحث الأمة على الإقبال على مشروعاته ، حتى نجحت وأصبحت تنطق بفائدتها ، وكان ذلك المجهود الجبار ، الذي قام به المغفور له محمد طلعت حرب ، وأعوانه المخلصون لهذا المشروع ، أعظم درس تعلمه الشعب المصري ، فحقق الفكرة التي نادت بها [ لجنة التجارة والصناعة ] .

وقد رأى بنك مصر ، منذ أن بدأت قدماء تثبتان في الأعمال المصرفية والمالية أن البلاد في حاجة قصوى إلى التوازن بين قواها الانتاجية ، وأن السعى لتحقيق أعمال صناعية يساعد على هذا التوازن ، ويخلق ميداناً جديداً لأعمال تثمر الأموال ، فاقتطع في كل عام من فائض أرباحه مبلغاً من المال خصصه لإحياء الأعمال الصناعية وتشجيعها ، واستطاع بهذا وإقبال المصريين على تلبية ندائه إلى الاكتتاب العام ، في أي عمل من الأعمال ، أن ينشئ الشركات المختلفة . وفيما يلي بيان بالشركات الصناعية التي عاون بنك مصر في تأسيسها مع بيان رأس مالها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس مال الشركة الأول	رأس مال الشركة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
مطبعة مصر	١٩٢٢	٥,٠٠٠ جنيه	٥٠,٠٠٠ جنيه
شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان	١٩٢٤	٣٠,٠٠٠ جنيه	٢٠٠,٠٠٠ جنيه
الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق	١٩٢٤	٣٠,٠٠٠ جنيه	٣٠,٠٠٠ جنيه
شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠,٠٠٠ جنيه	١٠٠,٠٠٠ جنيه
» ( للسيدنا )	١٩٢٥	١٥,٠٠٠ جنيه	١٥,٠٠٠ جنيه
» لغزل ونسج القطن	١٩٢٧	٣٠٠,٠٠٠ جنيه	٣٠٠,٠٠٠ جنيه
» لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠,٠٠٠ جنيه	٣٠,٠٠٠ جنيه
» لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠,٠٠٠ جنيه	٥٠,٠٠٠ جنيه
» للسكتان	١٩٢٧	١٠,٠٠٠ جنيه	١٠,٠٠٠ جنيه
المجموع		٤٦٠,٠٠٠ جنيه	٧٨٥,٠٠٠ جنيه

وبهذا أصبح التفكير في الصناعة جديا ، وأقبل عليها الشعب ، فأصبحت دعامة شعبية ومؤسسة وطنية ، تلبى حاجة الزمن ، وتسد نقصا في حياة المجتمع ، وتزاحم مشايلتها الأجنبية .

وتقدم « بنك مصر » بتقرير مفصل إلى وزير المالية في سنة ١٩٢٩ عن إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسايف الصناعي ، ويرى هذا التقرير إلى توجيه العناية إلى الصناعات الآتية ، وهي التي حرمت مصر منها وكانت ، أو كادت تنقصها .

### ١- الصناعات الزراعية

وهذه الصناعات تستخدم المواد الأولية من الزراعة المصرية ، فاذا ما وجهت الهممة إلى العناية باستخراجات الألبان ، وتربية الماشية ، بتحسين المراعي، وزيادتها



والعمل على الاكثار من الاغنام والجمال وتحسين نسلها لأخذ الصوف منها ، قلت الواردات من مثيلاتها من الخارج .

وتقوم على هذا النشاط أيضا صناعة حفظ اللحوم في العلب ، وإذا ما عني بالخضروات أمكن تصديرها إلى الأقطار المجاورة .

### صناعة المعادن

يقدر عدد العمال الذين يعملون في صناعة المعادن حسب إحصاء سنة ١٩٢٧ بعشرة آلاف عامل بين حدادين وبرادين وسباكين وخراطى معادن «وميكانيكين» وغيرهم من أمثالهم ، ويرمى التقرير إلى أن السياسة الصناعية حيال الصناعات المعدنية ينبغي أن تقوم على أربع قواعد أساسية :

الأولى : السعى لتوافر المعادن الخام ، في أحسن حال للصناعة وبأرخص الأثمان .

الثانية : تشجيع المصانع وتوزيعها في البلاد بحسب حاجاتها بحيث يتكون من مجموعها وحدة عامة منسجمة .

الثالثة : السعى لقطع مرحلة جديدة في الصناعات المعدنية الحاضرة بزيادة إتقانها للأعمال التصليحية وتوسيع نطاق أعمالها الإنشائية .

الرابعة : السعى تدريجيا لتحويل بعض الصناعات المعدنية الصغيرة إلى صناعات معدنية كبيرة .

### الصناعات المعدنية

تنتشر في الصحراء الشرقية معادن مختلفة من حديد وبتروول وفوسفات ونحاس ومنجنيز كما رأينا ، ولكن ينقص تعدينها عوامل هامة تتوقف عليها صناعة التعدين واتساع نطاقها مثل توفير الماء ووفرة العمال ، وتسهيل النقل ووجود رأس المال وإعداد المدن للسكن والاقامة ؛ واستمرار البحث الجيولوجي والتنقيب عن المعادن

قليلها وكثيرها ؛ ومعرفة أغوارها ، حتى يمكن الوقوف على مدى نجاح التعدين بحيث تكون تكاليف استخراجة أقل من ثمنه في السوق التجارية ، وبذلك يكون التعدين اقتصاديا . وباستخدام الكهرباء بجوار هذه المعادن تقوم صناعات هامة مثل الصناعات الحديدية ، والفوسفات ، والكبريت ، والملح ، والذهب ، والأواني ، وغيرها من الصناعات التي تروج في السوق المصرية وغيرها من الأسواق المجاورة .

### الصناعات الكيميائية

وهي صناعة هامة ، مثل تحويل الفوسفات إلى سوپر فوسفات واستخدامه سمادا في الزراعة ، وصناعة الصابون الذي يعتمد على زيت بذرة القطن ، وصناعة تبييض القماش ، وتحتاج إلى « أحماض » يحصل عليها من الأملاح ، والفوسفات ، والكبريت والكربون وهي توجد بمصر وهذا ما تقوم به الآن الشركة الإمبراطورية للصناعات الكيميائية .

### الصناعة النسيجية

وبالرغم من انتشار صناعة النسيج بالأنوال لعمل « القماش » أو السجاجيد ، والأكلة ، قامت شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية . وفي سنة ١٩٢٧ [ أسست شركة الغزل بالمحلة الكبرى وهي أكبر من سابقتها ، وأقيمت مصانع لصناعة القطن والخير والكتان والتيل ، وينتظر تقدم هذه الصناعات عندما يزداد إنتاجها ، ويشهد الإقبال عليه .

وقد قامت كذلك صناعات أخرى مثل صناعة الملابس المعدة [ الجاهزة ] وصناعة الخشب وصناعة البناء وصناعة الجلود والزجاج والصناعات الغذائية وصناعة الفضلات الحيوانية وغيرها .

هذا نصيب بنك مصر ومؤازرة أفراد الأمة له في الاكتتاب الذي دعا إليه عند تأسيس هذه الشركات ، وتبليغهم نداءه . ثم أخذت المنشآت الصناعية المختلفة تتسع بجهود الأفراد أو بتأسيس شركات مساهمة على غرار شركات بنك مصر ،

فقد أصبحنا وأمسينا نسمع عن مؤسسات بنك مصر ، وشركات عبود ويحيى وفرغلى الخ .

ويستطيع الاستقلال المالى أن يرى جنوده وقواده فى معركة التحرير وهى معركة تعتبر أساس العتاد السياسى ؛ بل تكون القوة المادية للمعركة الحربية . وقد استطاعت هذه الحركة المباركة أن توجه الصناعة والتجارة إلى دائرة التصير وزيادة الأموال المصرية الصميمة فى محيطنا المالى لمنافسة الأموال الأجنبية التى كانت متغلغلة فى اقتصادياتنا فترة طويلة من الزمن ، على أن هذا البرنامج القومى والإقبال الشعبى لإحياء الصناعة يحتاج إلى معاونة الحكومة بالتوجيه الفنى والإرشاد ، وبإصدار التشريعات اللازمة لرعاية الصناعة وحمايتها .

### مجهودات الدولة

عرفت الدولة أن الأزمات الإقتصادية التى تمر بالبلاد إبان الحرب وغيرها تتطلب الاستكفاء الصناعى الذى يجب أن ترسم له الخطط وتوضع البرامج ، وتصدر من أجله التشريعات المختلفة حتى تشب وترعرع فى ظل الحماية الحكومية ، حتى إذا ما وصلت إلى دور الرشد واستطاعت أن تقف منافسة مثيلاتها من صناعات الدول الأخرى ، تركت لها الحرية المكفولة لإنمائها وازدهارها . لجأت الحكومة فى النهوض بالإنتاج الصناعى إلى تحقيق هذه الغاية بعدة وسائل هى :

- ١ - وضع نظام للتسليف الصناعى ؛ وقد اشتركت فعلا فى إنشاء البنك الصناعى بنسبة ٥١ ٪ من رأس المال المدفوع .
- ٢ - الاستعانة بالخبراء الأجانب فى الصناعات المختلفة كالزجاج والجلود وغيرها فضلا عن إقامة المعارض ونشر الدعاية .
- ٣ - تفضيل الصناعات المصرية على مثيلاتها الأجنبية فى التوريد المصالح الحكومية ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠ ٪

٤ — إعفاء الآلات المستوردة من الخارج لبعض الصناعات من الرسوم الجمركية .

٥ — التفكير في إنشاء بعض الصناعات الكبيرة الضخمة ، لتوفير الوقود الذى سيتحقق وجوده بإتمام مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ومنخفض القطارة .

٦ — حماية الصناعات المصرية الناشئة من المنافسة الأجنبية وذلك بوضع تعريف جمركية جديدة سنة ١٩٣٠ كفلت هذه الحماية ، ونشطت الصناعات المحلية وشجعت مشروع إحياء الصناعة فى الوقت الحاضر ، وقطعت دابر المنافسة الحرة للصناعات الأجنبية .

وكانت التعريف الجمركية ترمى الى حماية الإنتاج الأهلى باتباع سياسة تحقق هذا الغرض ، وتتصل بالصادرات والواردات كالآتى :

١ — تفرض ضرائب عالية [ وقد تصبح مانعة ] على الواردات التى يمكن للبلد أن تنتج مثلها فيرتفع بذلك ثمن الواردات الخارجية ، فتسعر السلعة المصرية المماثلة بأسعار معتدلة ، فيقبل المستهلك عليها ، وتقل بذلك السلع الأجنبية ، وخطرها ، ولولا ذلك لضعفت الصناعة الوطنية ، كما حدث قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) ولقد رأينا فى السنوات الحالية كيف أن الصناعة نجحت وثبتت أقدامها فى السوق .

وفرضت ضرائب ١٥ ٪ على الواردات من الأرز والفاكهة والزيوت والصابون ، و ١٨ ٪ على المنسوجات الحريرية ، و ٢٠ ٪ على الأثاث والمصنوعات من الأخشاب .

٢ — تخفيض الضرائب على الواردات اللازمة لمساعدة الإنتاج الأهلى الزراعى مثل السماد والآلات الزراعية والبذور ، أو الإنتاج الصناعى مثل الآلات الصناعية والمعادن ، فأصبحت الضريبة ٥ ٪ على الأسمدة ، و ٤ ٪ على البذور ،

و ٦٪ على آلات الحرث والرى ، و ٤٪ على مواد الدباغة والصباغة ، و ٦٪ عن آلات النسيج والصباغة .

٣ — يجب أن يراعى تصدير السلع التي يراد تصريفها في الخارج ، فلا تفرض عليها ضرائب ، ولذلك ألغيت ضريبة الصادر ما عدا القطن وبذرتة ، وفي الوقت نفسه فرضت ضرائب مانعة على السلع المصدرة التي تحتاج إليها الصناعات الأهلية ، وهي من المواد الخام مثل الجلود لتشجيع صناعة الدباغة والصناعات الجلدية .

٤ — مراعاة التدرج في فرض الضريبة حسب حالة السلعة فإذا كانت خاماً فرضت الضريبة منخفضة وإذا كانت نصف مصنوعة كانت متوسطة ، والمصنوعات تكون ضريبتهم عالية ، ولذلك أصبحت الضريبة ٤٪ على الصوف الخام و ١٠٪ على خيوط الصوف ، و ١٠٪ على خيط الحياكة ، و ١٥٪ على المنسوجات ، و ٢٠٪ على الملابس الجاهزة ، ويمكن أن نستعرض دراسة بعض الصناعات التي نشطت في ظل الحماية الجمركية .

#### (١) حماية المنسوجات القطنية

قضت « التعريفة الجمركية » الجديدة بأن يحصل رسم جمركي قدره ١٥٪ من قيمة المنسوجات الواردة . ولكن رثى أن هذا لا يكفي لحماية الصناعة المحلية فزيد الرسم بعد ذلك . غير أن اليابان [قبل سنة ١٩٣٩] وهي من أنشط الدول الصناعية التي ظهرت في الميدان الصناعي والتجاري ، غزت الأسواق الشرقية بشتى الطرق فلم تجد هذه « التعريفات » نفعاً أمام منافستها ، ففرضت في سنة ١٩٣٥ ضريبة قدرها ٤٠٪ من قيمة المنسوجات القطنية اليابانية ، وقد أدى هذا إلى رواج المنسوجات القطنية المحلية . ولكن اليابان فكرت في إيجاد حلول للتخلص من هذا الضغط بأن تصدر منسوجاتها إلى عملاء لها — وقد يكونون تجاراً يابانيين — في الهند والصين ثم تصدر ثانية إلى مصر ، وبذلك تحصل رسوم قليلة ، تعيش عليها الصناعات



اليابانية في السوق المصرية . واستمر هذا التحايل إلى أن قامت الحرب العالمية الأخيرة ، فانتعشت الصناعات المصرية ونجحت لأنها لم تجد لها منافساً وسدت حاجة البلاد . ولولاها لعم الضيق وازداد الخطب . ولعل هذا الدرس يحفز على تشجيع حماية الصناعات الأخرى لإنجاحها .

### ( ب ) صناعة السكر وحمايتها

صناعة السكر في مصر وطريقة حمايتها ترينا مثلاً آخر من لون آخر من ألوان الحماية ، فقد اتفقت الحكومة مع الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بمقتضى قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣١ الذى قضى بحماية صناعة السكر من منافسة السكر الوارد من الخارج ، وتنحصر شروط الاتفاق فى :

#### ما يخص الشركة العامة للسكر والتكرير

- ١ — تنتج الشركة كمية السكر التى تستهلك داخل البلاد وتعمل على كفاية الاستهلاك المحلى .
- ٢ — القصب المصرى هو أساس المادة الخام ، لصناعة السكر ، ولا يسمح للشركة أن تستورد مادة أخرى لصنع السكر إلا عند عدم كفاية المحصول المحلى .
- ٣ — للحكومة حق تحديد أسعار شراء الشركة للقصب من الزارعين وأسعار بيع السكر للأهالى فى جميع مراتب التجارة .
- ٤ — على الشركة أن تنظم طريقة تسهيل توزيع الإنتاج إلى التجار والمستهلكين وأن يعرض هذا النظام على وزارة المالية فى مدة شهر من تاريخ هذا الاتفاق .
- ٥ — تعمل الشركة على تخفيض نفقات الإنتاج كلما وجدت وسيلة لذلك .
- ٦ — تراجع الحكومة حسابات الشركة .
- ٧ — تقبل الشركة تعيين مندوبين [ اثنين ] من قبل الحكومة ، لحضور جلسات مجلس إدارتها .

## ما يخص الحكومة في الاتفاق

- ١ — فرض ضرائب جمركية عالية ، بالقدر الكافي [ مانعة ] لحماية السكر المصرى من منافسة السكر الأجنبي .
- ٢ — تغطى إيرادات الشركة جميع المصروفات : كمصروفات المصانع ، والفائدة على رأس المال ، واستهلاك الآلات .
- ٣ — يبقى للشركة أرباح قدرها ٥ ٪ من رأس مالها بعد ذلك .
- ٤ — تأخذ الحكومة — بعد خصم المصروفات والأرباح السابقة — من الفائض نسبة مئوية تصاعدية على الوجه الآتى :

٧٠ ٪	على	أول	٤٥,٠٠٠ جنيه
٨٠ ٪	»	ثانى	٤٥,٠٠٠ »
٨٥ ٪	»	أول	٣٥,٠٠٠ » [ بعد ذلك ]
٩٠ ٪	»	ثانى	٣٥,٠٠٠ »
٩٥ ٪	»	ما يزيد عن ذلك .	

وفعلا نفذت الحكومة والشركة هذا الاتفاق ، وفرضت الحكومة على السكر الوارد الضرائب الجمركية المانعة ، فكانت تحصل سبعة جنيهات على الطن فى أول الأمر ثم رفعت هذا المبلغ الى ثمانية ، ثم الى تسعة ، وهى فى مقابل هذا — شأنها فى كل الصناعات التى حتمها — تحصل ضرائب إنتاج عليها لتعوض بذلك خزينه الدولة من النقص فى الضرائب الجمركية .

ونفذت الحكومة بمضى الزمن ما أشارت اليه « لجنة التجارة والصناعة » من إنشاء مصلحة تشرف على هذا النشاط ، فأنشأت « مصلحة التجارة والصناعة » فى أبريل سنة ١٩٣٠ ، وكانت ملحقة بوزارة المالية .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حولت هذه المصلحة إلى وزارة بمرسوم ملكى ،

وضمنت ثلاث مصالح هي : مصلحة التجارة ، و مصلحة الصناعة ، و مصلحة السياحة والمعارض ، وكانت بها مصلحة العمل فألحقت بوزارة الشؤون الاجتماعية عند إنشائها وبها أيضاً مراقبتان هما : مراقبة الإدارة العامة و مراقبة دمج المصوغات والموازين .

وتنقسم مصلحة الصناعة الى ست إدارات هي : الإنتاج الصناعي والتبويل الصناعي والمشتريات والخبراء ، والمباحث الصناعية والمصايد والأسماك والتصميم والنماذج .

وهناك جهود تبذل لرسم سياسة للنهوض بالصناعة ، نوضح هنا خطوطها الرئيسية ، وهي تنحصر في إعطاء الإعانات المالية بطرقها المختلفة ، [ مثل الإعفاء من رسوم الإنتاج ، أو بيع أدوات الإنتاج بأثمان مخفضة أو بأقساط ميسورة الدفع أو تخفيض أجور النقل إذا كانت بالسكك الحديدية الحكومية ، أو إعطاء مبلغ من المال دفعة واحدة ، أو على فترات محددة ، أو ضمان الحكومة نهاية صغرى للأرباح بحيث إذا نقصت عنها أكملت الحكومة النقص ] وفي إنشاء المصارف الصناعية والاهتمام بالتعليم الفني والصناعي ، وإقامة المتاحف والمعارض لتجمع بين التعليم من جهة والمنافسة المشروعة في ارتقاء الصناعة من جهة أخرى ثم توخى سياسة جمركية تساعد على هذا النهوض المقصود به الإحياء والتقدم .

ورغم الجهود التي بذلت وتبذل فإن الصناعة ما زالت في حاجة إلى خطا جريئة متزنة ووثبة واسعة محوطة بالرعاية . وهي على صورتها الحالية تتميز بالآتي :

- ١ - أن أساسها الحالي لا يزال هو المصنع الصغير .
- ٢ - أنها لم تتركز ، ويرجع ذلك إلى عدم تشجيعها في الفترة السابقة للحرب وقلة رؤوس الأموال وإحجام الرأسماليين عن المشروعات الصناعية الكبيرة .
- ٣ - لا يزيد المشتغلون بالصناعة في مصر على ٤ ٪ من مجموع السكان وهي نسبة ضئيلة . فالبلاد لا تزال تغلب عليها الصبغة الزراعية ، ومع هذا كله قد ثبت أنه في الإمكان قيام بعض الصناعات الناجحة فيها للإستهلاك المحلي على الأقل

وإن نجاح هذه الصناعة وانتشار الروح القوية وحماية الحكومة لها بما يبشر  
بمستقبل باهر للصناعات المصرية الحديثة .

### الصناعة في ظل الحرب العالمية الثانية [ ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ]

وفي فترة الحرب العالمية الثانية أثبتت الصناعة أنها نشطت نشاطاً ملحوظاً ،  
وكفت كثيراً بما كان يحتاج إليه للإستهلاك المحلي سواء للمصريين أو لجيوش  
الحلفاء في مصر ، وأفادت طبقات كثيرة من أفراد الشعب : من عمال وصناع  
وأصحاب رؤوس الأموال . وظهرت دائرتها في الأفق الاقتصادي بشكل أوسع  
بما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) .

ومن هذا نرى أن الصناعة لم تقم بسبب هذه الحرب ، بل لأنها كانت موجودة  
فعلاً ، واتسعت دائرتها ؛ فقد كونت شركات أقامت مصانع كثيرة غير تابعة  
للدولة كما كانت في الماضي ، ولا يستأثر بها أفراد كما كانت في فترة الحرب العالمية  
الأولى ، وإنما تركزت وأصبحت منشآتها ورؤوس أموالها في صورة شركات مساهمة  
وجاءت الحرب العالمية الثانية والصناعة بحماية بالتعريفية الجمركية ، لا تخشى منافسة  
مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية . وعلى هذا النحو قامت الصناعات المختلفة لتكوين  
جيوش الحلفاء وكفاية استهلاك الشعب ، فنجد الصناعات الحربية المختلفة أو المعدنية  
والكيميائية وصناعة نسج القطن والصوف والكتان والحرير والصناعات الغذائية  
وحفظ الخضار والفاكهة وصناعات دبغ الجلود وضرب الآرز وطحن الغلال إلى  
غير ذلك مما يكفي حاجة الشعب ويغنيه عن الإستيراد من الخارج .

وإذ كان عدد السكان في ازدياد مستمر — بلغ العشرين مليوناً من الأنفس —  
ومساحة الأراضي الزراعية لا تجرى مع هذه الزيادة ، أصبحت الصناعة عاملاً من  
العوامل الفعالة لخلق عمل لهذه الأيدي العاملة المتعطلة ؛ فاندفع تيار الهجرة من  
الريف إلى مراكز الصناعات المختلفة حيث وجد الأفراد الأجور المرتفعة ،  
ومستوى المعيشة الراقى ، فاندمجوا في هذه الحياة الصناعية الجديدة يعيشون في

جوها ، ويقفون على تعاليم حديثة بين جدران مصانعها . وكان من جراء ذلك أن وجدت مشكلة العمل وتنظيمها ، ورقابة العلاقة بين العامل وأصحاب رموس الأموال سواء أكانوا أفراداً أم شركات .

وقد راعت الحكومة هذه المشاكل فأصدرت التشريعات المختلفة في السنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، وكلها ترمى الى حماية العامل ، وزادت في تنظيم العلاقة بين العمال وصاحب رأس المال ، بالتشريعات التي أصدرتها [حكومة الثورة في سنة ١٩٥٣ ] منظمة بها عقد العمل الفردي والجماعي والتمنّبات العمالية .

ومن هذه التشريعات ما يعالج تنظيم العمل وحماية الأحداث والنساء ، وتنظيم حقوق البالغين بتقرير تعويض عما يقع من حوادث تصيبهم أثناء العمل وتحديد ساعات الوقت الذي يشتغلون فيه ، وأخذهم بالتأمين الاجباري ، والتحكيم والتوفيق في المنازعات التي تنشأ بينهم وبين أصحاب رموس الأموال .

وقد عادت هذه النهضة الصناعية إبان الحرب على العمال وأصحاب رموس الأموال بالأرباح الكثيرة والأجور المرتفعة ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها سنة ١٩٤٥ عادت الحرية الاقتصادية من جديد ، ورجعت المنافسة الأجنبية لبعض الصناعات ، فلم تصمد الصغيرة منها أمام تيار المنافسة الجارف ، فتقلصت بل اندثر بعضها ، ولكن الأمر على أي حال لم يكن في هذا الطور كما كان عقب الحرب العالمية الأولى ، لأن الحماية الجمركية مفروضة وقائمة على صناعات كثيرة لا يزال نشاطها يدب في المحيط الاقتصادي والصناعي المصري .

ولقد لجأت الحكومة في السنوات الأخيرة الى رفع بعض الرسوم الجمركية ، وإلى سياسة تعميم الصناعات الصغرى في القرى والمراكز والمديريات ليستفيد أهل الريف منها فائدة مادية أثناء فراغهم من الزراعة ؛ كما أنشأت مراقبة خاصة للتوجيه الصناعي في وزارة التجارة والصناعة . وبدى في إعداد الإحصاء الصناعي لأول مرة في البلاد .

ومما زاد في تركيز النهضة الصناعية في البلاد كثرت الشركات المساهمة ،



وإصدار قانون حمايتها ، وتمصير رموس الأموال المشغلة فيها ، ومساهمة الحكومة بأكثر من النصف في إنشاء البنك الصناعي .

هذا عرض للتطور التاريخي الذي مرت به الصناعة في أشكاله المختلفة ، يعطينا فكرة واضحة عن أن أسس الصناعة قد وضعت في الوقت الحاضر بمجهود الحكومة والشعب معاً ، وأن زوايا بنائها قد أحكم وضعها ، فأمنت الأمة بأن طور الانقلاب الصناعي قد آن أوانه ، وأصبح للإنتاج الصناعي حصته من الرعاية والجهد مهما كان قدره في الإنتاج الأهل .

### مشروع السد العالي والاستكفاء الصناعي

إن مشروع السد العالي يهدف إلى تحقيق سياسة التنمية الاقتصادية في الزراعة .  
— كما رأينا — وفي الصناعة كذلك .

أما في الصناعة فإن القوة الكهربائية التي تتحقق منه ستخدم كل ما يمكن أن يستخدم في الانتفاع بموارد الثروة الطبيعية في الإنتاج الصناعي ، وهو تطور إذا ما تحقق فيجعل اقتصاديات البلاد تتحول من الاعتماد على الزراعة إلى التطلع إلى الصناعة كمصدر أساسي للثروة القومية وبذلك يتحقق الاستكفاء الصناعي للبلاد وتنقص الواردات نقصاً ملموساً ، بل يمكن أن يتحول مصير مصر الصناعي من دولة مستوردة للصناعات الغربية إلى دولة مصدرة إلى أسواق الشرق الأوسط والعالم العربي .

أما الإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق منها الصناعات المختلفة فستؤدي إلى قيام صناعة الصلب من الحديد الخام بجوار أسوان وصناعة السماد والسكر من البنجر والورق من قش الأرز وخطب القطن ومصاصة القصص . كما يمكن إنشاء الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية وهو أمر يدعو إلى الإهتمام بهذه الناحية لتستكمل مصر نهضتها القومية في تطورها الجديد ، والقوى الكهربائية التي تتحقق من مشروع السد العالي سيقدم للبلاد أسس الصناعة الحديثة فيسهل

إنشاء مصانع عديدة لأغراض مختلفة كما يمكن بها الاستغناء عن استخدام البترول والمازوت والديزل في إدارة المصانع . لأن توافر القوى الكهربائية يؤدي إلى خفض التكاليف الصناعية وهو أمر جدير بالإعتبار إذ أنه سلاح المنافسة التي تستطيع السلعة الصناعية به أن تغزو الأسواق المختلفة أمام البضائع المنافسة لأنها تكون — بفضل قلة التكلفة — رخيصة الثمن فتتال الرواج ، وفي ذلك تصريح للإنتاج وكسب للميزان التجاري الذي يعكس مؤثراته على المشروعات الإنتاجية الصناعية مما يدعو إلى الاستمرار . ويؤدي إلى الاستقرار الصناعي ، وهذا أمر تتطلع إليه أهداف الحكم الجديدة لتنمية إقتصاديات البلاد .

\* \* \*



القسم الثالث

التجارة المصرية

\_\_\_\_\_





## الفصل الأول

### التجارة قبل عصر محمد علي

نشأت التجارة بين قرى مصر ومدنها لاختلاف أحوال الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد ، ولذلك نجد سكان كل قرية أو عدة قرى يتخذون يوماً من أيام الأسبوع يجتمعون فيه للتجارة بيعاً وشراءً ، لموازنة إنتاجهم واستهلاكهم . واتسعت حركة التجارة بينهم حتى وجدت أسواق كثيرة في مدن وبناجر منتشرة في الوجهين البحري والقبلي .

#### أهم أسواق الوجه القبلي

كانت أسواق الوجه القبلي تساعد على تلبية حاجة السكان هناك . فالنري يجتمع فيها الناس للبادلة وابتياح الحاجات . أما المدن الكبيرة فقد كانت أسواقاً هامة لها قيمتها ، ومن أهمها : إسنا وقنا وأسيوط .

#### أهم أسواق الوجه البحري

وكانت السلع توزع من القاهرة والاسكندرية على أسواق الوجه البحري وأهمها : مزوف وطنطا وسمنود والمنصورة ودمياط .

#### سوق الاسكندرية

وهي سوق هامة يؤمها كثير من التجار وهم خليط من جنسيات غير مصرية ،

فمنهم الأتراك واليونانيون واليهود والعرب والأوربيون . والاسكندرية ميناء للتجارة الخارجية يتصل بالدول الأجنبية وتصدر منه غلات مصر والبضائع الشرقية التي كانت ترد إلى مصر وترغب فيها الدول الأوربية كالبن والمنسوجات الهندية والعطارة والتوابل ، كما كانت الميناء الرئيسى لتجارة الواردات من البضائع الأوربية والتركية .

### سوق القاهرة

كانت القاهرة محطة تجارية عظيمة وسوقا ترد إليها منتجات البلاد المختلفة من أفريقية وآسيا وأوربا كما كانت تصدر ما يزيد عن استهلاكها إلى الجهات المجاورة إلى الأمم المختلفة ، ولعظم التجارة في القاهرة وجب أن تقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — تجارة المواد الغذائية والعقاقير .

٢ — تجارة المنسوجات .

٣ — تجارة الكاليات .

وكان السيد أحمد المحروقي كبير تجار القاهرة وله نفوذ كبير في السوق ويرأس المحكمة التجارية التي تفصل في المنازعات بين التجار .

وقد سكن التجار الأجانب في منازل أقيمت فوق حوائطهم ويتولى حراستها حراس أمناء .

أما التجار الشوام فقد سكنوا وكالة التفاح ، والأتراك في وكالة الشوربجي ، والتجار العبيد في وكالة الجلاية .

وفي وكالات المغاربة والمجاورين و « البيريقدار » و خليل أفندى أقام التجار المغاربة .

وكان الحاكم العثماني في مصر لا يهتم بشئون التجارة ، اللهم إلا ما يتعلق بجمع الرسوم الجمركية ، يضاف إليها ما ابتدعه الولاة من ضرائب جديدة عرفت « بالدخولية » وضعها الحكام للحصول على المال كما فعرقل ذلك اتساع دائرة التجارة

الإدخالية ورفع من أثمانها وأصبح عبئاً على السوق التجارية . وبدأ أثره على المستهلكين الذين ضعفت قدرتهم الشرائية فكسدت بذلك السوق التجارية .

ولقد اتسمت هذه الفترة بالإهمال في أمور التجارة ، فالنقد مضطرب ، والعملات الأجنبية تتداول بأسعار غير أسعارها الحقيقية ، والكيل والوزن لا ضابط لهما ، والنقل غير منظم ، والموانئ غير صالحة لرسو السفن ، والمنازعات الكثيرة بين طوائف المالكين تزيد من حالة الاضطراب والكساد في دائرة التجارة والعلاقات التجارية الخارجية مع الدول تسير في نطاق ضيق محدود .

ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر زاد الاضطراب والكساد في السوق التجارية بسبب المعارك الحربية وغيرها مما جعل قطع حبل التجارة أمراً محتوماً . وكان الحكام والأمراء يفرضون على التجار فروضاً لا تخضع في تقديرها وجبايتها لقانون ثابت أو مواعيد محدودة ، إنما كانت تفرض وتجي عدة مرات في السنة حسب حاجة الحكومة إلى المال . وقد نجم عن هذا أن اضطرب التجار إلى إغلاق حوانيتهم أحياناً ؛ وإلى زيادة أثمان السلع كي يعوضوا ما أصابهم من خسارة ، فاضطربت السوق بسبب ذلك .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كثيراً ما اعتدى العرب على قوافل التجار إذ كانت القوافل تأتي من بلاد العرب أو من بلاد الشام تسلك سبيلها إلى القاهرة عن طريق برزخ السويس والصحراء ، وكثيراً ما كانت تتعرض لنهب العرب وسلبهم .

ومما زاد من هذا الاضطراب أن فرق الجند إذا ما ضاق بها الحال ، أو لم تدفع إليهم مرتباتهم بانتظام ، كانوا يتدخلون في السوق مشترين وبائعين ، ينهبون من الفلاحين أرزاقهم ، ويبيعونها لأهل المدن بأعلى الأسعار .

ولم تكن العوامل البشرية وحدها التي زادت من الاضطراب في هذه الفترة ، بل إن الأسباب الطبيعية زادت من حدته ، إذ لا ننكر أثر فيضان النيل في الإنتاج

الزراعى ، فإذا نقص الفيضان وقلت المياه حدد ذلك مساحة الأراضى المزروعة  
فيقل الإنتاج تبعاً لذلك .

ولما عادت البلاد إلى حكم الأتراك بعد جلاء الفرنسيين ؛ وقبضوا على ناصية  
الحكم بها ، ساءت الحالة من جديد ؛ فزادت الضرائب ؛ وفرضت الغرامات.  
لتستطيع الحكومة أن تسد ما يطلب منها من نفقات وأخصها مرتبات الجند خوفاً  
من أن يثوروا . فأرهق بسبب ذلك التجار والسوق التجارية جميعاً .

\* \* \*

## الفصل الثاني

### مقومات التجارة

ترجع مقومات التجارة إلى أمور ثلاثة تجب دراستها وهي :

١ — الموازين والمكاييل .

٢ — النقد .

٣ — النقل والمواصلات .

### موازين التجارة

طريقة العد عند العرب هي الطريقة العشرية فكان من الطبيعي ألا يسموا بهذه الأسماء الخاصة إلا مضاعفات العشرة . بيد أن التجارب أثبتت لهم كما أثبتت لغيرهم أن العدد ١٢ أسهل في التقسيم لأن هذا العدد ومضاعفاته يقبل القسمة على أعداد كثيرة فنتج عن ذلك كسور قليلة ولهذا أصبحت طريقة قياسهم تجمع بين مضاعفات العشرة والإثني عشرة .

فالقنطار مائة رطل والرطل ١٢ أوقية والأوقية ١٢ درهما .

وفي عصر محمد علي عهد إلى المحتسب ، [وهو الأغا] بمراقبة السوق فكان عليه أن يراقب الموازين والمكاييل ويحمي المعاملات التجارية من الغش والفساد والاضطراب ويفحص هو وموظفوه موازين الباعة فإذا كانت غير مضبوطة احتفظوا بها عندهم ولا يردونها إلى أصحابها ، وإذا وجدت مضبوطة ختموها بختم الحكومة مقابل ضريبة مقررة .



وقد وحدت الحكومة وحدات الكيل والوزن حتى تسود المعاملات الطمأنينة في السوق التجارية فتقرر أن تكون وحدة الوزن هي القنطار الذي يزن ١٠٠ رطل أو ٣٦ أقة ووحدة الكيل الأردب الذي يساوي ٢٤ ربعاً . وأصبحت هذه الوحدات أساساً يؤخذ به في المعاملات التجارية منعاً للغش والنزاع بين التجار والأهالي .

وقد اهتم إسماعيل باستعمال وحدات الموازين والمكاييل الفرنسية ، وأساس الوحدات المثوية الفرنسية ، وأصدر أمره بذلك في أول أغسطس سنة ١٨٧٥ على أن يبدأ العمل به من أول سنة ١٨٧٦ لكن الأمة لم يكن لديها الاستعداد الكافي لقبول هذا التغيير ، واستمر الإصلاح ينفذ رويداً رويداً حتى تم النظام المعمول به الآن منذ ١٩ مايو سنة ١٨٩٨ . ثم صدر قانون رقم ٩ لسنة ١٩١٤ خاص بالموازين والمقاييس ، فحدد عيار الموازين والمكاييل القانونية وأجازدمغها لمن يطلب ذلك ، كما حدد المقادير المسموح بها في حالي العجز والزيادة ، ونص القانون على أن التجار والباعة المتجولين والقبانية العموميين وغيرهم من أرباب الحرف إذا حملوا موازين أو مقاييس أو مكاييل مغشوشة أو وجد شيء منها في مخازنهم أو حوانيتهم أو مصانعهم أو ورشهم ، أو محال تجارتهم يعاقبون قانوناً وتصادر موازينهم أو مقاييسهم أو مكاييلهم .

وتقضى لائحة القبانة والكيالة بعدم إعطاء « رخصة » لمزاولة إحدى هاتين الحرفتين إلا بعد التثبت من حسن سلوك الطالب والتأكد من كفايته لمزاولة الحرفة التي يطلبها وإلمامه بالقراءة والكتابة والحساب البسيط ، بيد أنه في حالة مزاوله حرفة الكيالة يكتفى بالتثبت من كفاية الشخص لمزاولة هذه الحرفة .

ويباشر موظفو إدارة الموازين والمكاييل الأعمال الآتية :

١ — التفتيش على الموازين والمقاييس والمكاييل بالأسواق والبلاد لضبط المغشوش منها وتحرير المحاضر للمخالفين .

٢ — أداء الشهادة أمام المحاكم الأهلية في قضايا الموازين والمقاييس والمكاييل .

٣ — اختبار ما يقدم إليهم من الموازين والمقاييس والمكاييل ودمغ الصحيح منها وتحصيل الرسوم المستحقة عليها وفقاً للقانون .

٤ — مراقبة وزن محصول القطن في القرى والحواضر .

وعلاوة على ذلك تباشر الإدارة اختبار موازين مصالح الحكومة ، وعلى الأخص مكاتب البريد وتفتيش مصلحة الأملاك سنوياً ، والسجون والمستشفيات كل ستة أشهر ، ومدارس وزارة المعارف ، ومجالس المديريات ، والمجالس المحلية ، والمذابح ، وشؤون البنوك ، وسواحل الغلال ، وخزائن المديريات ، وتفتيش ، الرى كلما طلب ذلك ، وإصلاح ما يمكن إصلاحه منها محلياً أو في ورشة الإدارة المعدة لذلك ، كما تباع الإدارة « الصنجات » ، الصحيحة المدموغة للجمهور بأثمان معتدلة لتسهيل الحصول عليها .

ويوجد لإدارة الموازين والمكاييل التابعة لوزارة التجارة والصناعة مكاتب في معظم مديريات ومراكز القطر .

وتقوم الإدارة بشراء وتوريد جميع الموازين والمكاييل اللازمة لمصالح الحكومة المختلفة وتركيب ما يلزم تركيبه وتسليمه إليها ، بعمل مزاييدات داخلية وخارجية ، وكذا مقاييس الأطوال كالأشرطة ، والجنازير والصولات والقامات ، اللازمة لمصلحة المساحة واختبارها .

## النظام النقدي في مصر

كانت النقود المستعملة في مصر قبل وصول الفرنسيين هي :

### النقود الذهبية

#### زر المحبوب

وهو مخلوط بالفضة وعياره  $16\frac{3}{4}$  قيراط أو أقل من  $\frac{1}{3}$  ووزنه ٨٤٢ و٠

من الدرهم [ب.ب.ب. من الجرام] وكان يحمل طغراء السلطان وعليه عبارات باللغة العربية . وقيمتها الاسمية تعادل ١٢٠ ميديا وقيمتها الحالية ١٨٠ ميديا حسب التعريفة الخاصة بتنظيم قيمة النقود في أثناء الحملة .

### النصفية [ نصف زر المحبوب ] والرابعة

تعادل النصفية في قيمتها نصف زر المحبوب وهي تماثلها في الصناعة والشكل إلا أنها أقل منها حجما . أما الرابعة فتعادل نصف النصفية .  
الجنينه التركي والغندوفلى والقرش التركى والقرش الاسبانى والريال والجنينه البندقى وأبو طاقة (١) .

والدولار التسكانى المستعمل باسم أبو طاقة (٢) .  
والغندوفلى والتركى (٣) .

### النقود الفضية

الميدى (٤) .

وقطع صغيرة أخرى كانت مستعملة في البيع وهي :  
قطع ذات ٧٣ ميديا [ أو ديوانى ] .

» ٧٠ » »

» ٦٠ » »

» ٣٣ » »

(١) ويساوى في رشيد والاسكندرية ودمياط ٨٦ ميديا وفي القاهرة ٨٥ ميديا ، ولكن سعره ارتفع إلى ٩٢ ميديا لندرته وهو يتبادل في تجارة السلع الغالية بأسعار مختلفة بين ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٢ ميديا .

(٢) ويساوى من ٨٠ إلى ٨٢ ميديا .

(٣) ويساوى ١٦٠ ميديا ولكنه قليل التداول .

(٤) وهو من النقد الصغير الحجم وزن ألف قطعة منه ٧٥ درهما [٢٢٤،٧٦ من الجرام] عيارها ب.ب.ب. وعلى وجه منه طغراء السلطان وعلى الوجه الآخر [ضرب في مصر] وتاريخ تولى السلطان أما القطع [٤٠ ميديا ، ٢٠ ، والقروش] فلم يسك منها إلا كمية قليلة في عهد بونابرت .

وكان جميع صيارفة النقود من الإسرائيليين وسوقهم تعقد بخان الخليلي .  
ولما استتب الأمر بعد خروج الحملة الفرنسية أصدر [ علي ] عملة جديدة  
قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الحقيقية .

وقد عانت التجارة الكثير من اضطراب قيمة العملة واستمر الحال كذلك  
حتى أصدر [ خورشيد ] أمراً بأن العملة التي تساوي ٣٢ بارة وقيمتها الذاتية  
أو ما بها من الفضة حسب التحليل الكيميائي تساوي ٢٦ بارة تباع في السوق  
بسعر ١٨ بارة . وكان الصياغ يبتاعونها في القاهرة بسعر ٢٨ بارة .  
وقد نجم عن هذه الحال اضطراب الأمور وفسادها . واستمر اضطراب العملة  
على هذه الصورة فترة طويلة في عصر محمد علي كما سئرى .

### العملة ومحمد علي

استمرت العملة في اضطراب فترة طويلة من حكمه ، إذ كان المضاربون  
يجلبونها من القسطنطينية والاقطار الأوربية والشام والروملى ، ويبيعونها بأسعار  
مرتفعة ، ولذا كانت الحكومة تقرر تسعيرة خاصة للعملة ، لتروج في السوق  
التجارية بمقتضاها ، ولكن هذه التسعيرة لم تكن تتبع ، واستمر الكفاح على هذا  
الأساس بين الحكومة من جهة ، والمضاربين من جهة أخرى ، إلى أن حاول محمد  
علي تثبيتها ولكنها لم تسلم من تطرق عوامل القوضى إليها .

### دار السك

التزم محمد علي دار سك النقود في القلعة من السلطان نظير ١٥٠٠ كيس سنوياً  
واستطاع أن يسك فيها العملة المصرية ، وعيارها أقل من أعيرة العملة الأجنبية  
فربح من وراء ذلك كثيراً .

وكان يتفق مع متعهدين يوردون العملة الأجنبية ، والفضة والذهب ، كما كان  
له وكيل في الإسكندرية يقوم بشراء العملة لاستخدامها على هذا الأساس .

وإذا خالف أحد الأوامر الحكومية، أو قدم لدار السك فضة أو ذهباً مزيفاً، عوقب بنفيه إلى السودان مدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات .

وقد عمل محمد علي بشتى الطرق على ترويج العملة المصرية في السوق التجارية وكذلك في أمبراطوريته التي فتحتها في السودان وبلاد الحجاز والشام، كما سك عملة نحاسية للسودان مدموغة باسمه ، لتسد النقص الذي كان في هذه السوق ، وليتمكن من الحصول على النقود التي في السودان ليسك بمعدنها نقوداً في دار السك المصرية . ولكن بالرغم من السير في طرق الإصلاح ، كان المضاربون قد وصلوا بحيلهم إلى اضطراب السوق ، فمن غش وتدليس إلى تزيف وترويج للعملة الزائفة وإلى تداول العملة بسعر أعلى من سعرها .

وقد حارب محمد علي ذلك بالطريقة الآتية :

١ — كان يسك نقوداً جديدة بأسعار جديدة ، يغرق السوق بها لتروج المعاملات ولكن سرعان ما كان المضاربون يجدون من الحيل ما يساعدهم على إفساد عمله ، وأخيراً أمكن أن يسك في سنة ١٨٣٦ نقوداً مصرية أسباسها القرش الفضي ، ولا تزال في وحدتها أساس النقد المصري وسميت [ قطعة مصرية من ذات العشرين ، أو العشرة ، أو خمسة القروش ] وتداولها الناس في السوق ، غير أن المضاربين استمروا في تزيفهم ، واستمر الإصلاح والضبط ، وعقوبة المخالفين من جانب الحكومة مدة طويلة من عصر محمد علي .

٢ — كان يراقب السوق ، بأن يأمر الموظفين ، كالمحتسب وأعوانه ، بالتجسس على السوق ليعرف طرق المضاربين وحيلهم ، ويضرب على أيديهم ، وقد قضى في آخر عهده على أمرهم .

٣ — كان يغرق السوق بسك عملة صغيرة كالقروش والبارات لأن في ذلك رواجاً لتجارة التجزئة واستقراراً للتجارة الداخلية ، وطمأنة للتجار الأجانب وهدوء الحالة الداخلية .

٤ — كان يحرم على التجار الدخول في البلاد أو التعامل بالعملة التي يشك في



أنها السبب في إحداث الاضطراب النقدي في السوق ، كما حرم دخول عملة الآستانة وعدم التعامل بها لكثرة المزيف منها .

هـ — كان يعاقب من يزيف العملة المصرية ويروجها بأسعار تخالف تسعيرة الحكومة ، بالطرد من البلاد سواء أكان الشخص مصريا أم أجنبيا ويمهله ثلاثة شهور ، يتحتم عليه الرحيل بعدها .

### بنك الاسكندرية والعملة

اتفق محمد علي مع الخواجة مخالي و توسيعة ، اليوناني والمسيرو بستره ، الفرنسي على المساهمة مع الحكومة في إنشاء بنك في الاسكندرية ، وكان الغرض من إنشائه كما جاء في مذكرته التفسيرية ، تثبيت العملة حسب التعريفة التي تصدرها الحكومة بطريقة عملية .

وكانت الاسكندرية سوق التجارة الرئيسية للدولة تخرج منها معظم الصادرات وتأتي إليها أغلب الواردات . وكان الميزان التجاري في صالح مصر . وكل هذه الظروف الإقتصادية والتجارية تنطق بأن النقود كثرت في مصر ، ولكن الحقيقة الواقعة أن مصر عانت أزمة من قلة النقود في سوقها التجارية ، بسبب تجارة الصيارفة فيها ، إذ كانوا يجمعونها من السوق المصرية برفع أسعارها ثم يبيعونها في البلاد المجاورة فترتفع بذلك أسعار السلع ، فلا تتفق للتجارة سوق ، ويضطرب حبلها بسبب عدم اتباع التسعيرة المقررة للسير عليها .

وكان على الحكومة أن تفكر في إنشاء هذا البنك ، لتنفيذ أحكام تسعيرة العملة [ التي صدرت في ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٢٥٨ هـ - ( ١٨٤٣ م ) ] فتشط التجارة وترداد حركتها ، إذ كان هذا أمراً ضرورياً لحياة مصر الإقتصادية لأن التجارة في هذا العصر كانت العرق النابض في حياة مصر الإقتصادية .

وقد فوض البنك في أمر تسلم إيراد الجمارك ، والمبالغ التي تورد لديوان المبيعات والتجارة بالاسكندرية ، وصرف المبالغ التي تقوم الحكومة والدواوين

بإنفاقها ، فإذا عرف الموظفون والتجار الوطنيون والأجانب أن المبالغ تصرف مباشرة من « البنك » على أساس التعريفة الرسمية ، فليس هناك بد من أن يبيع الجميع بالتعريفة النقدية الرسمية ، بشرط أن يكتب في سندات الدين التي تحرر بين التجار من الأفرنج والرعايا في حالة البيع والشراء ، أن المبلغ المذكور فيها سيدفع بموجب التعريفة الأميرية ، بدلا من العبارة التي كانت تكتب قبلا وهي « حسب السعر الجارى » .

وقد فطنت الحكومة إلى هذا الشرط الأخير ، فأوجبت ألا يكتب في السندات عبارة « السعر الجارى » التي جرى عليها التجار ، وإلا سقط اعتبارها لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار [ المحاكم التجارية ] ولا يكون لها الالتزام القانوني .

وقد أعلن محمد علي هذا النظام للأهالي وبلغ للتجار الأفرنج عن طريق قناصلهم .

وعين « البنك » وكيلًا له في كل من القاهرة ودمياط واتصل بدار السك ، وبدى بجمع الخيرية والسعدية [ عملة مصرية ] لسكها نقودا ، وكلما جمعت كمية منها أرسلت إلى دار السك لتسك قطعًا من ذات المائة والخمسين قرشا على أساس الوزن والتعريفة الأميرية ، وتسلم للبنك ليتولى توزيعها .

وقد أنشئ « البنك » وبأشر عمله ، وأصبح مكانا للإيداع والصرف ، فضبط ، المعاملات النقدية في السوق التجارية ، وأثر تأثيراً محسوساً في رقابة تنفيذ العملة ، ومنع المضاربين من الاتجار بها وكبح جماح شهوة الصيارفة من الحصول على أرباح غير قانونية .

### إسماعيل والنقد المصري

كان النقد في عصر إسماعيل جاريا على ما كان عليه في عصر محمد علي ، فالجنيه المصري والعملة الفضية من ذوات العشرين قرشاً [ الريال ] والعشرة قروش

[ نصف اريال ] والخمسة [ ربع الريال ] والقرش الصاغ ، والعشرين بارة والعشر بارات .

وكان الجنيه المصرى قليلا فى السوق وقيمتة ١٠٠ قرش ووزنه ٥٤٤ و ٨ وعياره ٨٥٤ و ٠ .

وقد ارتبكت العملة ارتباكا عظيما لأسباب منها :

١ — كانت الكمية التى تسك منها قليلة ، لاتكفى المعاملات النقدية والتجارية فى السوق ، فسبب ذلك انتشار العملة الأجنبية ورواجها إلى حد بعيد وبخاصة الجنيه الانجلىزى .

٢ — لم تسر الأمور فى دار السك وفق إدارة دقيقة ترعى النظام وتكفل المسئولية الملقاة عليها فكانت النقود رديئة فى سكها .

٣ — نجم عن هذا أن الناس أصبحوا يعتقدون أن العملة غير جيدة فتشككوا فى التداول بها ولا ريب أن هذه الحال إذا انتشرت بين الطبقات فى السوق المحلى تحدث الاضطراب فى المعاملات ، وتضعف الائتمان بين الناس .

٤ — اتبعت مصر النظام المعمول به فى كثير من الدول اللاتينية فجعلت النسبة بين المعدنين ١ : ١٥٥ ، أى جرام من الذهب يقابله ١٥٥ جرام من الفضة .

٥ — شاعت العملة الأجنبية فى مصر وراجت سوقها ، وأكثرها الجنيه الانجلىزى لأنه أبدأ هذه النقود — ولا شك أن النقود الرديئة تطرد من السوق النقود الجيدة كما يقول قانون جريشام — لأن الناس فى معاملاتهم يحتفظون بالنقود الجيدة التى يكثر عيارها ولذلك تكثر النقود الرديئة فى السوق .

٦ — ولقد أثرت الديون فى عصر إسماعيل وما بعده تأثيراً سيئاً فى النقد المصرى لأن أقساط الديون كان يجب أدائها بالنقود الجيدة ولذلك خرجت النقود الجيدة من مصر وكثرت بها النقود الرديئة فزادت الأمور المالية تعقداً وأصبحت الحالة حرجية واجبة الرعاية .

٧ — وكان الصيارفة يتاجرون بأسعارها فى وقت المحصولات وبخاصة وقت

جنى القطن يبيعونها بأسعار أعلى من أسعارها ، ولما ينتهى القطن يجمعون النقود الزائدة لدى الفلاحين بأسعار أقل من سعرها الاصلى ، وعلى هذا يكسبون فى كلتا الحالتين [ ولا تزال هذه الحالة واضحة فى الريف المصرى وقت محصول القطن ] .

### نوفىو والاصلاح النقدى

لم يكن نظام العملة مستتباً فتألفت لجنة سنة (١٨٨١) ولكن حوادث الثورة العرابية وتقلبات الاحداث السياسية لم تمكنها من القيام بعملها ، ثم أعيد تشكيلها من جديد (سنة ١٨٨٤) لبحث النظام النقدى فى مصر وإبداء رأى فى طرق إصلاحه ، وقدمت اللجنة تقريرها فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٨٨٥ م . وكانت نتيجة هذا التقرير أن أصدر مرسوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ المعدل بمرسوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٧ والذى يعتبر أساس السياسة النقدية فى مصر ، ومؤدى هذين المرسومين :

- ١ — أن وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى .
  - ٢ — سك عملة فضية وبرونزية ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد حركة التداول بين الناس .
  - ٣ — تحديد وزن و عيار النقود على اختلاف قيمتها .
  - ٤ — الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية وهى الجنيه الإنگلىزى وسعره ٩٧,٥ قرش والجنيه الفرنسى وسعره ٧٧,١٥ قرش والجنيه التركى وسعره ٨٧,٧٥ قرش .
- وفى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قانون للنقد المصرى وقد ظل معمولا به إلى الوقت الحاضر ، واحتفظ بالقواعد الأساسية فى مرسوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ مع تعديل طفيف يتفق مع انفصال مصر عن تركيا .

## العملة الورقية

أسس « البنك الأهلي » في ٢٥ من يولية سنة ١٨٩٨ ، وفي ذلك الوقت حصل على امتياز إصدار « البنكنوت » ، وكانت هذه العملة الورقية قليلة الانتشار قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، ولكن عندما قام أصحاب الودائع بسحب نقودهم من « البنك » بسبب قيام الحرب صدر مرسوم في ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ يعان السعر الإلزامي للبنكنوت وعدم صرف « البنك الأهلي » له بالذهب وإجبار الأفراد على التعامل به ، وما زال المرسوم معمولاً به حتى الوقت الحاضر .

## تبعية الجنيه الإنجليزي

في أكتوبر سنة ١٩١٦ أخطر « بنك إنجلترا » « البنك الأهلي » بأن رصيد الذهب المصري الموجود فعلاً قد حول إلى سندات على الخزانة البريطانية تدفع بقيمتها بالعملة الورقية البريطانية ، تخضعت الحكومة المصرية مضطرة لهذا الإخطار واعتبر هذا تاريخ فقد الجنيه المصري استقلاله ، و ربطه بالجنيه الإنجليزي بحيث إذا ارتفعت قيمته ارتفعت قيمة الجنيه المصري وإذا انخفضت انخفضت معه ، ولا تزال هذه العلاقة قائمة .

ولقد تضخم النقد المصري في أثناء هذه الحرب العالمية الثانية كما تضخم إبان الحرب الأولى ولكن تضخمه هذه المرة شكله ظاهر ، وأرقامه أكثر مما كانت عليه في الفترة الماضية ، ويرجع السبب في هذا التضخم إلى ظروف الحرب ووجود جيوش الحلفاء ، وكان من جراء ذلك أن تجمعت لمصر أرصدة استرلينية ، ولم يتم استهلاكها بعد .

على أن موضوع النقد امتد فشمّل العالم كله خوفاً من اضطراب حبل التجارة



الدولية ، وحدثت أزمات نقدية قد تؤدي إلى الكساد والبطالة ، فاجتمع مؤتمر النقد الدولي في بريتون وودز « Bretton Woods » بالولايات المتحدة بين ١ و ٢٢ من يوليو سنة ١٩٤٤ وضم مندوبين عن ٤٤ دولة ، قرر رأيهم على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

وفي ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر إعلان وزير مالية بريطانيا بتخفيض الجنيه الإسترليني من ٤,٠٣ دولار إلى ٢,٨٠ دولار ، أى بنقص حوالى ٣٠٪ وكان لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترليني أن يخفض الجنيه المصرى أيضاً فأصبح يساوى ٢,٨٧١ من الدولارات . ودخلت مصر فى السكّلة الإسترلينية لتسهيل التجارة وقيام المبادلات التجارية والتصفيات المصرفية إلى غير ذلك من المسائل المالية ، التى تقوم فى هذه الدائرة ، كما تجمعت لمصر لدى بريطانيا ديون نظير خدمات إبان الحرب العالمية الثانية ، وعرفت هذه الديون بالارصدة الإسترلينية التى تم الاتفاق على طريقة دفعها بين مصر وإنجلترا حتى تصفى جميع هذه الارصدة نهائياً .

## النقل والمواصلات

### النقل قبل الحملة الفرنسية

- استعمات السفن الشراعية الصغيرة الحجم قبل الحملة فى نقل الركاب والسلع التجارية بين مصر والبلاد المجاورة ، وبسبب بطء النقل ومشقة كانت الرحلة بين الإسكندرية ومرسيليا تستغرق فى الأحوال العادية مدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع وشهر ، أما فى الأحوال التى يضطرب فيها البحر فقد تستغرق شهرين ، وكانت الإسكندرية الميناء الرئيسى للتجارة بين مصر وأوروبا ، ولقد أهملت القناة التى كانت تصل الإسكندرية بالنيل وطغت على أكثر أجزائها رمال الصحراء ، واضمحلت الإسكندرية وفقدت المركز العظيم الذى كانت تتمتع به فى العصور الوسطى ، وكان

المسافرون من الإسكندرية إلى داخل البلاد ينتقلون إلى رشيد ومنها بالنيل إلى القاهرة أو يقطعون الدلتا على ظهور الجمال . أما دمياط فكانت الميناء الرئيسى للتجارة بين مصر وبلاد الشام والأناضول والقسطنطينية .

## المواصلات فى عهد الحملة الفرنسية

### التجارة ومشروع قناة السويس

عنى الفرنسيون بالاستفادة من موقع مصر الجغرافى ليعيدوا إلى مصر والبحر الأحمر التجارة بين الشرق والغرب بشق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر . ولقد كان هذا من أهم أغراض الحملة على مصر ، لهذا عهد بوناپرت إلى المهندس الفرنسى « لابيير » دراسة المشروع فوضع تصميما بحفر ترعة من السويس إلى البحيرات المرة على أن يعاد حفر الترعة القديمة المعروفة بخليج أمير المؤمنين <sup>(١)</sup> إلى أن تتلاقى مع بحر موسى بالقرب من الزقازيق ، ومن بحر موسى تمتد الترعة إلى فرع رشيد ثم إلى الإسكندرية بواسطة ترعة الإسكندرية .

وقد جهز المهندس « لابيير » كذلك مشروع وصل البحرين رأسا بواسطة ترعة أخرى تخترق برزخ السويس فيما بين ييلوز [ مكان بورسعيد الحالية ] على البحر الأبيض المتوسط ومدينة السويس على البحر الأحمر ، غير أن تقديراته أدت إلى تأييد رأى خاطئ هو أن سطح البحر الأحمر يعالو على سطح البحر الأبيض المتوسط بنحو ٩ أمتار ، لهذا خيف إذا نفذ هذا المشروع أن تغرق مياه البحر الأحمر أراضي الدلتا ، وقد ظل هذا الرأى الخاطئ قائما إلى أن أصلحه المهندسون فيما بعد .

---

(١) وعى الترعة التى حفرها عمرو بن العاص بأمر الخليفة عمر بن الخطاب فى سنة ٢٣ هـ وكانت تصل النيل بالبحر الأحمر وتعرف بخليج أمير المؤمنين وصدرت منها كثير من الحبوب والغلال إلى بلاد الحجاز .

## المواصلات في عهد محمد علي

كان من أول ما عنى به محمد علي تأمين السبل وقطع دابر اللصوص وقطاع الطرق فانتشر الأمن واطمأن المسافرون والتجار على أرواحهم وأموالهم فانتعشت حركة التجارة الداخلية .

## ترعة المحمودية

ومن أهم الأعمال التي قام بها محمد علي لتيسير النقل في مصر « حفر ترعة المحمودية » ، وقد رأينا نتائج حفرها من وجهة الري والزراعة ، ولكن أهميتها التجارية تفوق كل حصر ، فبفضائها استعادت الإسكندرية مركزها التجاري السابق ، فانتعشت بها تجارة الصادر والوارد وازداد عدد سكانها وامتد عمرانها وسهل الانتقال بينها وبين القاهرة ، وازدادت حركة النقل في النيل ونشطت صناعة بناء السفن والقوارب ، وكانت الحكومة نفسها تملك منها عدداً كبيراً تنقل فيه متاجرها .

## الشروع بوسائل النقل

اهتم محمد علي بوسائل النقل والانتفاع بها في النيل ، وقد أنشأ من أجهزها « ترسانتي » بولاق وأسيوط ، كما انتفع بالسواحل المصرية والبحرين الأبيض والأحمر ، وأقام من أجل ذلك « ترسانة » الإسكندرية ، وبهذا ترك عصره أسطولاً نيلياً ضخماً ، وأسطولاً بحرياً تجارياً عظيماً يحمل تجارتنا ويمخر عباب البحار .

## ترسانة بولاق

بدأ العمل بها في سنة ١٢٢٤ هـ ( ١٨٠٩ م ) حينما شرع محمد علي يعد العدة للحملة الوهاية ، فبنى في بولاق النواة الأولى للأسطول البحري وهي ١٥ سفينة

جمع لها أشجار التوت والنبق وغيرها من الوجهين البحرى والقبلى ، ولما تم قطعها أحضرها إلى ساحل بولاق . ولما تم صنعها نقلت قطعاً منفصلة على الجمال إلى السويس التى أنشئت فيها دار لصناعة السفن وتركيبها ، ثم استمرت ترسانة بولاق تبنى المراكب النيلية الكبيرة والصغيرة حتى تكون منها أسطول ضخم ، وبذا اتسعت دائرة العمل بها .

### ترسانة الإسكندرية

لما ازدادت حركة النقل فى البحر الأبيض المتوسط بنى محمد على فى الإسكندرية « ترسانتها » المشهورة ، ثم وسعها بعد موقعة نافرين ، وتم بناؤها فى سنة ١٢٤٥ هـ ( ١٨٢٩ - ١٨٣٠ ) وعين لها فى تلك الفترة المهندس الفرنسى المسمى « Cerisy » من ميناء طولون وجعله مديراً عليها ، وعاونه الحاج عمر مهندس الترسانة القديمة وجلب الأخشاب من الأناضول وغيرها لبناء السفن . وعلم الشبان المصريين فنون إنشاء السفن وقام بـ « Bison » بتعليم المصريين فنون البحرية والحربية ، وكلما تم تدريب فريق وزعه على السفن التى تحتاج إليه . وقد نبغ فى المدرسة البحرية كثيرون اشتهروا فى الأعمال والحروب البحرية ، وانتخب بعضهم فى بعثات إلى فرنسا وإنجلترا لإتمام علومهم وفنونهم الحربية وممارستها عملياً فى الأساطيل .

ولم يقصر الأمر على ترسانة بولاق لخدمة النقل الداخلى [ النهري ] وترسانة الإسكندرية لخدمة النقل الخارجى [ البحرى ] بل أنشأ ترسانة فى أسيوط ولما فتح السودان أمر بإنشاء ترسانات فى الخرطوم وسنار وبربر ودنقلة وزودها بالآلات والعدد ومهرة الصناع حتى استطاعت أن تؤدى عملها .

### الأسطول النهري

لا ريب أن هذا النظام الدقيق ترك لنا درساً فى الانتفاع بنهر النيل فى النقل فقد أعدت الشئون الحكومية كما رأينا لتجمع فيها محصولات البلاد التى يوردها

الفلاحون وأقيمت على النيل وفروجه «موردات» تأوى إليها المراكب التي أنشأها ووزعت الشون بحيث كانت قريبة من تلك المراسى المنتشرة على ضفاف النيل . وكان لازماً أن يقسم محمد على النيل إلى أقسام يقيم على كل قسم موظفين يهيمنون على حركة النقل يدبرون أمره ويكونون مسئولين أمامه عن كل خطأ أو تأخير أو تلف يحدث للسلع في أثناء نقلها وقد بلغ عدد هؤلاء ٢١٣ موظفاً يقومون بهذا العمل .

وكانت الأقسام الرئيسية هي فرع دمياط وسماء « البحر الشرقى » وفرع رشيد وسماء « البحر الغربى » ، وقسم النيل فى الصعيد إلى أربعة أقسام وكان لكل بحر أقسامه ولكل قسم مورداته وكل هذا فى نظام دقيق محكم .

وقد خلف عصر محمد على أسطولاً نهرياً ضخماً بلغ ١١١٥ مركباً موزعاً على كل بحر وقسم توزيعاً حسب حركة النقل ومقدار الغلات ، ومأواه فى الإنشاء والتعمير والتصليح ترسانة بولاق ، وكانت حولة هذا الأسطول ٢٣٥ و ٣٣٢ أردباً يحملها دفعة واحدة ، وهذا يرينا مقدار حركة النقل وسرعته عندما تنقل الغلال والحبوب والقطن فى أوقات المحصولات من الشون الحكومية الموزعة على جميع نواحي القطر إلى شونة بولاق أو الى شونة الإسكندرية لتصدر إلى الخارج .

### الأسطول البحرى

كانت المراكب التي بناها محمد على لنقل الجنود إلى بلاد العرب فى حرب الوهابيين نواة الأسطول البحرى، ثم اشترى السفن من ليفورنة ومرسيليا وتريسته ولندره ، وأسس أسطولاً بحرياً فى الاسكندرية ، وقد شد هذا الأسطول أزر الدولة العثمانية ولبي نداء السلطان فى المواقف الحرجة التي كانت تحيط بالدولة العثمانية مثل موقفه فى حملة المورة وحرقة فى موقعة تفارين، ثم جدد محمد على العمارة البحرية بإنشاء « ترسانة » الاسكندرية وعين « Cerisy » المهندس الفرنسى لها فأنشأ « الفرقاطات » وغيرها من أنواع المراكب التي كانت مستعملة فى ذلك الوقت كـ



اشترى السفن من جهات مختلفة كما قدمنا ، وأصبح الأسطول المصرى من أقوى الأساطيل فى العالم ووقف ضد السلطان فى حرب الشام .

وكان محمد على يستخدمه زمن السلم فى نقل الأرزاق والسلع للإتجار بها فى أسواق أوروبا حيث وكلاؤه الذين يعملون لحسابه فى أشهر الثغور الأوربية .

### الخطوط البحرية

ونشطت التجارة بين مصر والدول الأخرى وأصبح النقل فى البحر أكثر سرعة وراحة وأمناً فقد استخدم البخار فى تسيير السفن فبنيت السفن الضخمة التى تستطيع أن تجوب البحار والمحيطات ، وكانت مصر من أول البلدان التى أفادت من السفن البخارية ، وفى سنة ١٨٣٤ نظم خط للملاحة البخارية بين بمباى والسويس وكذلك استخدمت السفن البخارية فى البحر الأبيض المتوسط فنظمت الشركات الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والتمسوية خطوطاً للملاحة البخارية بين إنجلترا وموانئ البحر الأبيض المتوسط ومصر . وبفضل استخدام السفن البخارية نقص الوقت الذى يمضيه المسافر بين إنجلترا ومصر من أربعين يوماً إلى أربعة عشر يوماً ، وساهم محمد على فى النقل البحرى فى سنة ١٨٤٥ أنشأ شركة للملاحة البحرية بين مصر والقسطنطينية واستخدمت لهذا الغرض الباخرتان بولاق ورشيد .

### اهياء الطريق البرى

وشجع محمد على على نقل البريد، والتجارة والمسافرين بين أوروبا والهند عبر الطريق البرى وهو طريق مصر والبحر الأحمر فأصلح طرق النقل فى داخل البلاد وحفر ترعة الحمودية لتيسير النقل بين الإسكندرية والقاهرة ، وكان المسافرون ينقلون فى هذه التربة ثم فى فرع رشيد حتى القاهرة ثم يجتازون على ظهور الجمال والعربات الصحراء إلى السويس حيث تنتظرهم السفن التى تقلهم إلى الهند .

وقد قضى محمد على على تعدى البدو على القوافل التى كانت تجتاز هذا الطريق

الصحراوي وكذلك غنى بإصلاحه وتمهيده لسير العربات فبنى محطات للجند ومنازل على مسافات معينة لراحة المسافرين وعقد اتفاقات مع بعض الشركات الأجنبية لنقل تجارتها عن طريق البحر الأحمر ، وكان استخدام السفن البخارية مشجعاً على استخدام طريق البحر الأحمر لنقل المتاجر والمسافرين وقد حمد الإنجليز لمحمد علي عنايته بتشجيع النقل بين إنجلترا والهند عن طريق مصر . فقد كان المسافر بين لندن وبمباي يقطع الطريق في أربعة أشهر في سفن شراعية ماراً برأس الرجاء الصالح فأصبح في إمكانه أن يقطعها في سفن بخارية عن طريق البحر الأبيض المتوسط ثم مصر والبحر الأحمر في أربعة عشر يوماً . وقد جعل محمد علي للحكومة الإشراف على حركة النقل في داخل البلاد ، وأنشأ لهذا الغرض مصلحة المرور — مصلحة السكك الحديدية فيما بعد — كما عزم على مد خط حديدي بين القاهرة والسويس ، ووضع المشروع ، ولكنه ما لبث أن انصرف عنه لحاجته إلى المال . وكذلك انصرف عن مشروع حفر قناة بين البحر الأبيض والبحر الأحمر عبر برزخ السويس .

## المواصلات في عهد عباس الأول وسعيد

### إنشاء الخط الحديدي بين الإسكندرية والسويس

كان أهم الحوادث الاقتصادية في عهد عباس الأول إنشاء أول خط حديدي في مصر بل في القارة الأفريقية كلها ، وهو الخط الممتد بين القاهرة والإسكندرية وذلك لأن عباساً كان يميل بعض الميل إلى الإنجليز ليستعين بهم في تحقيق أغراضه السياسية ، لهذا اهتم بإصلاح الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس لتسهيل التجارة البريطانية ، فأمر بأن يرصف بالحجارة ليسهل على العربات التي تنقل التجارة والمسافرين السير فيه . وعزم عباس على زيادة تيسير النقل فيه بتمد خط حديدي من الإسكندرية إلى القاهرة ثم إلى السويس وبذلك ينتقل المسافرون بالقطار بين الإسكندرية والسويس مباشرة في وقت قصير ويتخلصون من مشقة

اجتياز الصحراء في العربات أو على ظهور الإبل .

وقد قامت بإنشاء الخط الحديدي شركة إنجليزية سنة ١٨٥٢ وكان على رأسها المهندس الإنجليزي « روبرت ستيفنسن » — وهو ابن جورج ستيفنسن مخترع القطارات البخارية — وكان يعاونه مهندسون مصريون ممن تعلموا الهندسة في مصر ثم في أوروبا في عهد محمد علي . وفي عهد عباس مد الخط الحديدي من الإسكندرية إلى كفر الزيات وفي عهد خلفه سعيد وصل الخط إلى القاهرة ثم مد خط بين القاهرة والسويس سنة (١٨٥٦—١٨٥٧) وبفضل إنشاء هذا الخط الحديدي زادت حركة نقل المسافرين والتجارة بين أوروبا والشرق عن طريق مصر والبحر الأحمر .

### عباس ومشروع قناة السويس

وحاول « فرديناند دي ليسبس » الفرنسي أن ينال موافقة عباس على مشروع حفر قناة في برزخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، ولكن إنجلترا عارضت في هذا المشروع بقوة ، فقد خشيت أن يزداد نفوذ فرنسا في مصر وتهدد الاستعمار البريطاني في الهند والتجارة الإنجليزية في الشرق . وقد نجحت معارضة الإنجليز ورفض عباس الموافقة على المشروع .

### سعيد ومصر قناة السويس

ولكن « فرديناند دي ليسبس » استطاع إقناع سعيد صديقه منذ الصبا بأن مصر تجني من شق القناة فوائد جمة فستعلى من شأن مصر بين الدول وتمهد لاستقلالها بتأييد فرنسا وتخلد اسم سعيد في التاريخ ، وكذلك ستصبح القناة مصدر ثروة لمصر بالضرائب التي تجبها على التجارة التي تمر بها .

وقد منح سعيد صديقه الفرنسي امتيازاً بحفر القناة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

وفي ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ أقر سعيد الإمتياز الأول لفصله في عقد

امتياز آخر أوضح به الإلتزامات التي تتعهد بها الشركة العامة لقناة السويس في مقابل المنح التي تمنحها إياها الحكومة المصرية وأهمها :

١ — منحت الحكومة الشركة امتيازاً بإنشاء قناة بين البحرين الأبيض والأحمر وحفر ترعة للياه العذبة تبدأ من النيل وتصب في قناة السويس ولها فرعان يذهب أحدهما شمالاً إلى البحر الأبيض حتى بورسعيد والآخر جنوباً إلى البحر الأحمر حتى السويس .

٢ — تنازلت الحكومة للشركة بدون مقابل ومع الإعفاء من الضرائب عن جميع الأراضي التي تملكها، وتكون لازمة لحفر قناة السويس ، وترعة المياه العذبة يعرض كيلو مترين على الجانبين . وتنازلت أيضاً عن جميع الأراضي التي تصلحها الشركة وتزرعها مع إعفائها من الضرائب مدة عشر سنوات .

٣ — وللشركة أن تنزع الأرض التي تراها لازمة لتنفيذ أعمالها من أصحابها على أن تدفع لهم تعويضات عادلة .

٤ — وأعفت الحكومة جميع ما تستورده الشركة من الآلات والمواد من كل رسم جمركي .

٥ — حدد أجل الإمتياز بمدة ٩٩ سنة من افتتاح قناة السويس للملاحة ، وبعد انتهاء هذه المدة تصبح القناة ملكاً للحكومة المصرية ، على أن تدفع للشركة قيمة ما تأخذه من منشآت الشركة وأعمالها .

٦ — وللشركة أن تفرض ما تشاء من الرسوم على السفن التي تمر في القناة على أن لا تزيد عن ١٠ فرنكات عن كل طن وكل فرد من المسافرين .

٧ — ويكون للحكومة المصرية الحق في أن تأخذ ١٥٪ من صافي الأرباح السنوية .

٨ — ويكون أربعة أخماس العمال الذين يعملون في حفر القناة من المصريين . ولا شك أن هذه الشروط مجحفة بحقوق مصر كل الإجحاف ، فقد منحت الشركة أرضاً واسعة ، وأذنت لها بإصلاحها وزرعها وإعفائها من الضرائب ، وسأقت إليها

آلاف العمال المصريين ليعملوا في ظروف قاسية وجو غير صحي ، ولم يكونوا يتناولون سوى التافه من الغذاء . وعلى الرغم من معارضة انجلترا ، تألفت شركة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك مقسمة إلى ٤٠٠٠٠٠ سهم طرحت للاكتتاب ، فاشترت فرنسا أكثرها وتلتها مصر ، وبدأ بحفر القناة في ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ وقد عاون سعيد الشركة معاونة صادقة ، فاشترى الأسهم التي عجزت الشركة عن شرائها ، وبذلك تمكن دي ليسبس من أن يجعل نصيب مصر من الأسهم ١٧٦ ألف سهم قيمتها ٨٨ مليون فرنك ، واضطر سعيد إلى اقتراض نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات في سنة ١٨٦٢ فارتبكت مالية البلاد حتى تأخرت الحكومة في دفع مرتبات موظفيها وأثمان المواد التي كانت تشتريها كما تأخرت عن وفاء ما تعهدت به للمتاولين من ثمن ما كانوا يقومون به من أعمال للحكومة . وتعرف هذه الديون بالديون السائرة . وهكذا انتهى عهد سعيد وقد ترك لخلفه عقد امتياز بححف بحقوق مصر ومالية مرتبكة .

### المواصلات الداخلية

انتعشت المواصلات البرية والنيلية والبحرية في عهد سعيد ، فقد طهرت ترعة الحمودية من الرمال والطمى الذي كان يطمرها وتم الخط الحديدي بين الاسكندرية والقاهرة في سنة ١٨٥٦ ومد خط حديدي آخر بين القاهرة والسويس وبدأ استخدامه في سنة ١٨٥٨ فعاد إلى السويس عمرانها وكثر وفود السفن إليها فشرع سعيد في إصلاح مينائها .

وأنشئت خطوط برقية على الطريقة الحديثة بين القاهرة والاسكندرية والسويس . وعنى بالملاحة فأنشأ الشركة المصرية للملاحة التجارية ، سنة ١٨٥٤ والغرض منها نقل المحصولات والمسافرين في بواخر النيل وكان أكثر مؤسسيها من الأوروبيين ولو أنها كانت تعد شركة مصرية ترفع بواخرها العلم المصري . وفي سنة ١٨٥٧ أسس بعض المصريين والأوربيين الشركة «المجيدية» والغرض



منها تسيير البواخر في البحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندي فالخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط . وقد ازدهرت الشركة أولاً ثم أصابها الاضمحلال في أواخر عهد سعيد لفساد إدارتها .

### اسماعيل وقناة السويس

لما تولى اسماعيل في أوائل سنة ١٨٦٣ — أى بعد البدء في حفر قناة السويس بنحو أربعة أعوام — رأى أن شروط الإمتياز التي منحها سعيد للشركة جائرة ضارة بحقوق البلاد . وكانت الشكوى قد ارتفعت من تسخير الفلاحين في العمل وبما يقاسونه من الجوع والإهمال والإجهاد . فطلب اسماعيل إلى الشركة تخفيض عدد العمال وإلغاء السخرة ورد الأرض التي أعطيت لها في شروط الإمتياز . فقام نزاع بينه وبين الشركة . ولما كانت إنجلترا تود عرقلة المشروع فقد شجعت الباب العالي على تأييد مطالب اسماعيل ، وانتهى الأمر بتحكيم امبراطور فرنسا « نابليون الثالث » ، فحكم بأن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها ٣٠٠.٠٠٠ و٣٠٠ جنيه مقابل إعفائها من تقديم العمال للشركة . وتتنازل الشركة عن دعواها في ملكية الأراضي وحفر الترعة العذبة ، ولا شك في أن الشركة أفادت مالياً من هذا الحكم فضت في أعمال الحفر حتى فتحت القناة رسمياً للملاحة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ في حفل عظيم أنفق عليه اسماعيل بسخاء . وهكذا تم في عهد اسماعيل فتح هذا الشريان الهام للتجارة بين الشرق والغرب . ولما ضاقت الحكومة المصرية بالأزمة المالية باعت أسهمها في قناة السويس إلى إنجلترا نظير مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، كما سنوضح ذلك في موضوع الأزمة المالية ، والمصريون ينتظرون اليوم الذي فيه تمصر القناة وهو في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

## الخطوط الحديدية

لم يكن بمصر عند ماتولى إسماعيل فى سنة ١٨٦٣ إلا خطوط قليلة أهمها خط من القاهرة إلى الإسكندرية ومن القاهرة إلى السويس . وقد اهتم إسماعيل بإنشاء الخطوط الحديدية فانتشرت فى الدلتا شبكة حديدية ربطت بين بلادها واتصلت كل من القاهرة والإسكندرية بضواحيها بخطوط حديدية .

وغير خاف أن لهذه الخطوط الحديدية أثراً عظيماً فى تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق التى امتدت فيها . فبفضلها سهل النقل وزاد التبادل واشتد الإقبال من الأهالى ، كما أنها ساعدت على زيادة إنتاج القطن إذ أنها يسرت نقله من مناطق زراعته بالدلتا إلى مركز تصديره بالإسكندرية .

أما فى الوجه القبلى فقد مد الخط الحديدى الرئيسى من القاهرة إلى أسيوط فربط العاصمة بمناطق زراعة قصب السكر وصناعته بالوجه القبلى . وكان فى عزم الحكومة مده إلى السودان ولكن الأثرة المالية أوقفت المشروع .

## الأسلاك البرقية

قبل إدخال البرق كانت تستخدم طريقة الإشارة لنقل المواصلات بسرعة من مكان إلى آخر . وقد أنشأ محمد على خطاً بين القاهرة والإسكندرية وآخر بين القاهرة والسويس وجهازهما بالأبراج . ولا تزال بعض آثارهما باقية إلى الوقت الحاضر .

وقد افتتح أول خط برقى فى سنة ١٨٥٤ حين مد الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية ، وفى عهد إسماعيل كثرت الأسلاك البرقية فبلغ طولها نحو ٦٠٠٠ كيلو متر ، ولا يخفى ما فى إنشاء الخطوط الحديدية والبرقية من أثر كبير فى رقى الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

## البريد

كانت تقوم بنقل البريد في مصر وكالات أجنبية ، فلما تولى إسماعيل رأى أن تقوم الحكومة المصرية بأعمال البريد وتوزيعه فألغى تلك الوكالات الأجنبية وتولت الحكومة مهمة نقل البريد وتوزيعه فالتسعت أعماله وبلغت من الدقة والنظام مبلغاً كبيراً ، واشتركت مصر في أول مؤتمر دولي للبريد سنة ١٨٧٤ وشمل البريد المصري بلاد السودان أيضاً .

## الخطوط البحرية والقنارات

أنشأ إسماعيل على أنقاض الشركة المجيدية التي أنشئت في عهد سعيد شركة للملاحة التجارية سميت « الشركة العزيرية » نسبة إلى السلطان عبد العزيز ، وقد كثرت سفنها البخارية والشرعية ونافست شركات الملاحة الأجنبية ونمت أرباحها ثم حولها إسماعيل إلى إدارة حكومية باسم « وابورات البوستان الخديوية » وكان أسطولها يمر عبر عباب البحر الأبيض والأحمر متنقلاً بين موانئ مصر واليونان والشام وتركيا وبلاد العرب والسودان .

وقد اقتضى التوسع في الملاحة البحرية بناء عدد كبير من المناثر لهداية السفن ليلاً . وألشء بعضها في أماكن نائية . وبعد فتح قناة السويس نظمت خطوط ملاحية للسفن التجارية بين أوروبا والشرق وأصبحت مصر حلقة أساسية في هذه المواصلات .

وكان هذا النشاط التجاري البحري في عصر إسماعيل من العوامل الهامة في تقدم مصر الاقتصادي والاجتماعي في القرن الماضي ، إذ انتعش التبادل التجاري بين مصر والدول الأوروبية ، وكثر قدوم الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر والإقامة فيها واشتد اتصال مصر بالثقافة والحضارة الأوروبية .

## المواصلات في عهدى الاحتلال والاستقلال .

تعتبر المواصلات من العوامل الإجتماعية التى تربط البلاد وتنقل ثمار الحضارة المادية والأدبية المختلفة فى مصر . ونوضح هنا مدى تطور التقدم الذى طرأ على طرق المواصلات :

- ١ — مد خط من أسيوط إلى قنا بسنة ١٨٩٧ ثم امتد الخط من قنا إلى أسوان .
  - ٢ — إشتريت مصلحة السكك الحديدية الخط بين الإسماعيلية وبور سعيد من شركة قناة السويس .
  - ٣ — اتصال مصر بالسكة الحديدية بفلسطين سنة ١٩١٦ . ولقد وصل هذا الخط إلى حيفا سنة ١٩١٨ وهذا الخط رباط مهم بين البلدين وينتفع به لنقل الركاب والمسافرين لأغراض تجارية وحرية .
  - ٤ — توسيع الخط الممتد بين الأقصر والشلال فى سنة ١٩٣٦ .
- ثم أنشئت الخطوط الكثيرة حتى ارتبط الوجه القبلى بالوجه البحرى . ثم امتد خط الواحات من « مواصلة الواحات » إلى الواحات الخارجة .
- وعلاوة على طرق المواصلات المتقدمة فان النيل طريق طبيعى للمواصلات ونقل الركاب والبضائع والغلات من جهة لأخرى .
- وفى عهد الاستقلال مهدت السكك الزراعية واستخدمت سيارات النقل لنقل البضائع والمسافرين وكثرت حتى أصبحت فى بعض خطوطها منافساً قوياً للسكك الحديدية المصرية .

### الكبارى

وقامت حركة شاملة لتجديد « الكبارى » القديمة وإنشاء أخرى جديدة ومن أشهر « الكبارى » التى تمت حديثاً كوبرى بنها وكوبرى اسماعيل .

## إنشاء وزارة المواصلات

وقد استدعى رقى المواصلات فى العهد الحديث إنشاء وزارة للمواصلات فى ٢ من يونيه سنة ١٩١٩ تقوم بالإشراف على السكك الحديدية الحكومية والسكك الضيقة التابعة للشركات وعلى البريد والتلغراف والتليفون التى تم شراؤها من الشركة التى كانت تديرها ، كذلك أصبحت الوزارة تشرف على الموانى والمنائر والطيران المدنى .

ومن أهم وجوه الإصلاح فى البريد إنشاء صندوق التوفير سنة ١٩٠٠ ونظام البريد المستعجل سنة ١٩٣٢ ثم البريد الجوى . وأنشئت محطات للتلغراف واللاسلكى فى القاهرة وأسيوط وأبى زعبل والإسكندرية .

## الطيران

ومن أبرز مميزات المواصلات فى هذا العهد انتشار الطيران وخطوطه واهتمام المصريين به شعباً وحكومة . ولقد رأينا أن مصر كانت من أسبق الدول إلى إنشاء خطوط السكك الحديدية فلا عجب إذا أصبحت بفضل موقعها الجغرافى وجوها الصافى مركزاً من أهم مراكز الطيران فى العالم . وقد أصبحت القاهرة تصلها خطوط منظمة بالعراق والهند والسودان وأفريقية فضلاً عن اتصالها بأوروبا . وعقدت مؤتمرات دولية للطيران فى مصر . وأنشأ بنك مصر شركة مصر للطيران ومدرسة لتعليم فن الطيران تشجع الحكومة خريجيها بالمكافآت المالية .

## خطوط الملاحية

وقد امتدت النهضة التى شملت طرق المواصلات إلى الملاحة ، فأنشأ أيضاً بنك مصر شركة مصر للملاحة وتسير بواخرها بين مصر وأوروبا بطريق جنوة ومرسيليا ، وتسيرها كذلك من السويس إلى الحجاز فى مواسم الحج ، وقد سدت



هذه الشركة فراغاً كبيراً . وكذلك أنشأ بعض المالين المصريين شركة أخرى للملاحة .

## المواصلات كما نصت عليها معاهدة التحالف

التي عقدت سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا

نصت المعاهدة في المادتين السادسة والسابعة على تحسين السكك الحديدية في القطر المصري حتى تصل وسائل المواصلات بها إلى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة وتقوم الحكومة المصرية بعملية الإنشاء والصيانة ، وميزت المعاهدة بين الطرق التي يجب أن تتم بسرعة وبين التي يمكن أن تنشأ في أقرب وقت مستطاع وهي :

### طرق يجب أن تتم بسرعة

١ — بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والرقاريق وكفر الزيات ودمهور .

٢ — بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ثم تسير ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

٣ — من بور سعيد والإسماعيلية والسويس .

٤ — مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة وبين الطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة ١٥ ميلاً تقريباً غربى السويس .

ويجب أن يكون عرض كل من هذه الطرق ٢٠ قدماً ، وتنشأ من مواد تجعلها صالحة دائماً للانتفاع بها في الأغراض الحربية ، وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها السالفة الذكر .

## طرق تنشأ في أقرب وقت مستطاع

١ — من القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً إلى قنا وقوص

٢ — من قوص للقصير .

٣ — من قنا إلى الغردقة .

وتنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقوم عليها وفقاً للمستوى الذى يعمل فى الطرق والكبارى التى من النوع الأول .

## السكك الحديدية

ونصت المادة ٦ من المعاهدة على ما يأتى :

١ — تزداد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال ، وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ، ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمهمات والمدافع والعجلات بالقطارات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش الحربية . ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ما تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فاذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

٢ — يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً .

ويتضح مما تقدم أن المعاهدة قد أضافت نوعاً جديداً من طرق المواصلات هى الطرق الحربية التى لم تكن موجودة . وقد نفذ فعلاً إنشاء هذه الخطوط إبان الحرب العالمية الثانية التى قامت بين سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٥ .

وإلى جانب الأغراض الحربية ، لا ينكر أثرها فى ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض وتسهيل النقل والسفر مما يجعلها عظيمة الخطر فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

## الفصل الثالث

### الاتفاقات التجارية

إن المعاهدات التجارية التي تعقد بين البلاد والأقطار هي التي تنظم التجارة الدولية ، وتجعلها تسير في طريق مرسوم منعاً للشاكل التي تنشأ عند وجود هذه العلاقات ، وكان من الضروري الكشف عن هذه الاتفاقات التي يمكن أن تقسم المراحل التجارية إلى ثلاثة :

#### ١ - الاتفاق في ظل الدولة التركية

كانت المعاهدات التجارية التي بين تركيا وبين الدول الأجنبية تحمل بين بنودها أن تنفذها جهات الإمبراطورية العثمانية ومنها مصر، مراعية حسن المعاملة وامتياز الدول المتعاقدة على غيرها في الرسوم الجركية ، وإن كانت كل دولة في آخر الأمر، تمسكت بالحقوق التي كسبتها الدول الأخرى التي سبقتها ، حتى أصبحت هذه الامتيازات التجارية عبئاً على إدارة الجمارك وعلى الخزانة وعلى تجارة الصادرات التركية والمصرية أيضاً ، وأقوى هذه المعاهدات التجارية تنظيماً وتنفيذاً هي المعاهدة التركية الإنجليزية التي عقدت في ١٦ من أغسطس سنة ١٨٣٨ في بلدة « بلطة ليمان » .

## محمد علي والمعاهدة التجارية

وكان لزاما على محمد علي أن يخضع لهذه الاتفاقات التجارية والتعريفات الجمركية ، إلا أنه لم ينفذها لأنه قرأ بين سطورها امتيازات الدول الأجنبية ، وهي ترمي إلى هدم سياسته التجارية . لهذا لم يعمل بها ، ولكنه اضطر لأن يتدرج في تنفيذ الإلتزامات بعد أن حدد مركزه السياسي مع السلطان في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واستمرت فترة التدرج حتى آخر عهده في الحكم تقريبا ، وقد بدأ بذلك بعد ٢٦ من مايو سنة ١٨٤٢ وهو اليوم الذي أعلن فيه أتباعه للحرية التجارية ، ولكنه نفذها بأسلوبه الخاص وهو أسلوب التدرج .

وكانت الرسوم المقررة هي ١٢٪ على الصادرات المصرية و ٥٪ على الواردات ، ولا شك أن هذا غبن للتجارة المصرية ، ورواج للصناعة الأوروبية ، ولم ينفذ محمد علي الرسوم المقررة إلا بعد أن حددت التعريفات الجمركية في سنة ١٨٤٧ ، وظل العمل بها حتى مارس سنة ١٨٥٥ .

## المعاهدة التجارية المبرمة في ٢٩ أبريل سنة ١٨٦١

عقدت هذه المعاهدة بين تركيا وإنجلترا ، ثم مع باقي الدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وغيرها . وكانت مصر ملزمة بتنفيذ ما جاء فيها لأنها كانت تابعة لتركيا ، وأهم ما جاء في شروط هذه المعاهدة :

١ — شملت بنودها تثبيت أحكام معاهدة ١٦ من أغسطس سنة ١٨٣٨ .

٢ — ترمي إلى انتهاء الاحتكارات التجارية والسعي إلى الحرية التجارية في حدودها الواسعة .

٣ — يجب أن تشمل الحرية التجارية جميع الأصناف ، وبعد احتكار صنف من الأصناف نقضاً للاتفاق والعهود يجازى الباب العالي من أجله كل الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يقع منهم ، ويعوض الرعايا الإنجليز بطريق العدل كل خسارة أو تلف يثبتون حصوله .

٤ — ألا تزيد رسوم الصادرات والواردات عن الرسوم التي تحصل من رعايا الدول الأخرى على الأصناف المماثلة ، ولا يمنع دخول أى صنف من الواردات إلا إذا كان المنع يسرى على ذلك الصنف في البلاد الأخرى .

٥ — وردت أحكام خاصة بالنسبة لرسوم الدخان والملح والأسلحة وتجارة البارود .

٦ — تسرى شروط هذه المعاهدة مدة ٢٨ عاماً ، ومع هذا فلا إحدى الدولتين أن تشعر الأخرى بعد انقضاء ١٤ سنة أو بعد مضي ٢١ عاماً عما إذا كانت تود مراجعتها أو إبطال مفعولها بعد مضي سنة من تاريخ الإشعار أى أنها تلتزم في ١٨٨٩ على الأكثر .

## ٢ — الاتفاقات التجارية في ظل الاحتلال والحماية البريطانية

أن أول وفاق تجارى عقده مصر في هذه المدة هو الوفاق التجارى مع اليونان في ٣ من مارس سنة ١٨٨٤ ، وهو لا يخرج عن أحكام معاهدة سنة ١٨٦١ إلا من حيث الرسوم الجمركية التي سئذ كرها فيما بعد .

وعقدت وفاقا على هذا النمط مع إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وهولندا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة ، ونستطيع أن نعبر عن هذه الوفاقات بالآتى :

١ — أن مصر استطاعت أن تعقد وفاقا تجارية مستقلة عن تركيا .

٢ — إطمئنان الدول الأجنبية إلى التعاقد مع مصر بعيدة عن تركيا ، وربما أملى السياسة الجديدة في نظام الحكم [ نظام الاحتلال ] ضمان هذه الوفاقات ، بل أرادت قبل أن تنتهى مدة معاهدة سنة ١٨٦١ التي تنص على مضي ٢٨ سنة عليها أن تعقد إتفاقات سميتها [ إتفاقات جمركية ] ولكنها معاهدات تجارية ، ولعلها أرادت من ذلك أن تتخلص عمليا من مركز تركيا في مصر ، وأن توجه التجارة والحالة الاقتصادية وجهتها الجديدة في ظل الحكم الجديد .



٣ — استطاعت السياسة التي أملت هذه الوفاقات التجارية أو الجمركية أن تحدد لنفسها حرية تقدير الرسوم الجمركية على بعض الواردات وأوصلتها إلى ١٦ ٪ في بعض الحالات ، وهذا أمر كان في أيام محمد علي مجحفاً بحقوق الأجانب ومعطلاً للتجارة الأجنبية .

ولم تمض فترة حتى تجددت معاهدة سنة ١٨٦١ بمعاهدة مع إنجلترا في سنة ١٨٨٩ ، وكانت مصر جريئة في تقرير الرسوم الجمركية على الواردات إطلاقاً ما عدا بعضاً منها اتفق على ألا يزيد رسمها عن ١٠ ٪ من قيمتها ، ثم عقدت — كما هو متبع — معاهدات على نمطها مع الدول الأخرى ، فعقدت مصر مع النمسا والمجر معاهدة في سنة ١٨٩٠ ومع بلجيكا في ١٨٩١ ومع كل من إيطاليا وألمانيا في ١٨٩٢ وهكذا . وتحمل جميع هذه الوفاقات سياسة واحدة واضحة تجعل لمصر الحق في تقرير الرسوم الجمركية على الواردات ، وعلى إعفاء بعض السلع مع كل دولة على حدة بحسب إنتاج سلعها ، على ألا تزيد الرسوم في هذه الحالات عن ١٠ ٪ بأي حال .

ثم جاء الاتفاق مع فرنسا في سنة ١٩٠٢ ومع إيطاليا واليونان في ١٩٠٦ وقد حددت رسوم الواردات ثمانية في هذه المرحلة بحيث لا تزيد عن ٨ ٪ في جميع الحالات ، ما عدا أصنافاً معينة يمكن تحصيل رسوم زائدة عليها لا تتعدى ١٠ ٪ وفي حالات خاصة تصل إلى ١٥ ٪ .

### ٣ — الاتفاقات في ظل الاستقلال

ولما انتهت المعاهدة التجارية بين مصر وإيطاليا في منتصف فبراير سنة ١٩٣٠ ، أصدرت الحكومة المصرية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠ مرسوماً بتطبيق تعريفات جمركية روعي في وضعها الأسس الاقتصادية اللازمة لزيادة موارد الدخل للحكومة وحماية الصناعات الأهلية .

ثم نظمت الحكومة معاهدات تجارية بعد ذلك خملت ثنائياً إعادة تنظيم

العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية المختلفة ، وبُنيت أسس هذه الاتفاقات على معاملة الدول الأكثر رعاية .

وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ عقد إتفاق مع فلسطين على أساس تنشيط المعاملات التجارية بين البلدين .

وهكذا نجد أن الاتفاقات التجارية قد رسمت في ظل الاستقلال سياسة جديدة ، سياسة الدولة المستقلة التي تختار الدول الأكثر رعاية في معاملتها ، وفي توجيه السياسة التجارية والجمركية الوجهة الصحيحة التي يمكن بواسطتها توجيه الاقتصاد القومي الوجهة الصائبة حتى تتسع دائرة النشاط التجاري للبلاد .

ولا تزال الدولة تعقد معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لتنظيم التجارة بينها وبين مصر ، حتى تعود الأحوال التجارية إلى ما كانت عليه ، وتسير السياسة الاقتصادية وفق النظم التي يجب أن ترعى التنظيمات التجارية للوازنة بين الانتاج والإستهلاك أو الصادرات والاستيراد .

\* \* \*



## الفصل الرابع

### النظام الجمركى فى مصر

أنشأ السلطان سليم فى مصر أربعة جمارك هى : جمارك بولاق والاسكندرية ودمياط والسويس ، وكلها تأتى بإيراد كبير .

فتجار قوافل دارفور وسنار وفزان تأتى إلى جمرك مصر القديمة ، وتجارة تركيا وآسيا إلى دمياط والاسكندرية ، وتجارة الدول الأوربية إلى الاسكندرية ، وتجارة بلاد العرب والهند إلى السويس .

وكانت بضائع قوافل السودان تصل إلى النيل عند أسبوط ، وهناك تدفع رسماً جمركياً فادحاً ، بيد أن هذا الرسم حدد بعد ذلك كيلاً تكون فداحته سبباً فى ضعف هذه التجارة وعدم الإقبال عليها .

فالقيق [ رجلاً كان أو امرأة ] فرض عليه ٤٨٠ ميديا وعلى الجمل المحمل صمغاً ٩٠٠ ميديا والمحمل بريش النعام ١٩٨٠ ميديا وغير المحمل ٢٤٠ ميديا .

وكانت قوافل سوريا تأتى إلى مصر لتحمل حجاج الجزائر ومراكش وتونس وطرابلس ومصر إلى مكة . وإذا ما أصبحت الملاحة خطرة قامت هذه القوافل بنقل البضائع المستوردة والمصدرة إلى سوريا بدلاً من ميناء دمياط .

أما التجارة الأوربية مع مصر فقد خضعت لرسم متفق عليه فى عقود ومعاهدات مبرمة بين الدول العثمانية والدول الأوربية . على أن تجارة الأوربيين منذ عهد المماليك أصابها الاضطراب والإرهاق ، فالسفينة الفرنسية مثلاً التى تدفع

الرسم الجمركي في إحدى الموانئ التركية يجب أن تدفع رسماً آخر عندما تصل ميناء آخر من موانئ الامبراطورية العثمانية ، وكذلك حرم على التجار الاوربيين تصدير المواد الغذائية من مصر كالقمح والارز وكذا اللبن ، إلا أنه رغم هذا التحريم نجحت وسائل التهريب نجاحاً عظيماً واستطاع التجار الاوربيون أن يصدروا كميات عظيمة من الحبوب إلى أوروبا . كما زاد التهريب عند حدود مصر وسوريا وتمكنت قوافل العرب من تهريب البضائع التي تدفع عليها ضريبة جمركية عالية في جمارك القاهرة ودمياط .

وقد كانت البضائع التي ترد إلى القطر يدفع عنها رسوم في الإسكندرية أو دمياط . غير أن موظفي الجمارك تهاونوا في فرض الرسوم حتى تولى إدارة جمارك الاسكندرية ودمياط وبولاق رجل يدعى [حنا نجر] وهو سوري الجنسية يفرض ضرائب باهظة على شحنات مرسلة إلى ليفورنة وتريسته ، كما زادت ضريبة اللبن في جمرك السويس زيادة كبيرة ، فاستفاد الأفراد من هذا كله فائدة عظيمة وجنوا أرباحاً كبيرة .

وقد خضع التجار لأوامر الأمراء كيلا تصيبهم غرامات أو يضايقوا ، كما سكت قناصل الدول الاوربية ولم يحركوا ساكناً .

ثم إن الأمراء سعوا لدى السلطان وحصلوا منه على إذن بأن تصبح الجمارك التزاماً مقابل دفع مبلغ معين . كما أنشأ الأمراء جمركا في رشيد سار على نهج جمركي الاسكندرية ، وبولاق وآخر في القصير .

### الحملة الفرنسية والجمارك

ويمكن القول بأن جميع الجمارك عدا جمركي رشيد والسويس ، كانت قبل وصول الحملة الفرنسية في يد رؤساء حكومة المماليك ، واستمر الحال على هذا المنوال حتى حملة بوناپرت على مصر ، ولقد كان من أهم أغراض هذه الحملة الاستفادة من موقع مصر الجغرافي ، وذلك بإحياء طريق مصر والبحر الأحمر للتجارة بين الشرق والغرب ، ودراسة مشروع وصل البحرين بشق قناة عبر برزخ السويس ، حتى تعود لمصر



— في ظل الحكم الفرنسي — أهميتها التجارية السابقة ، ويستطيع الفرنسيون أن ينافسوا تجارة الهند الإنجليزية منافسة ناجحة ، فيحرموا انجلترا من عوامل تفوقها السياسي في القارة الأوروبية .

كما حرص نابليون أيضاً على أن يشجع التجارة بين مصر والبلاد المجاورة بتسيير النقل في النيل ، وحماية القوافل ، وتنظيم الجمارك . . . على أن حالة الاضطراب التي لازمت الحكم الفرنسي مع قصر مدته وما وقع فيه من فتن وغزو ومقاومة شعبية ومقاومة مراد في الصعيد ، كل هذه العوامل لم تهيم السبل لمشروعات بوناپرت ، فلم تصب التجارة في مصر شيئاً من النجاح .

وفي أثناء الحملة تولى المسيو « Poussielgue » إدارة جمارك الاسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق . ووكّل لبعض الكتاب الذين كانوا وكلاء لموظفي الجمارك القدماء العمل معه ، وبجانب هذا كله استمر في جباية جمرِك مصر القديمة .

وقد عهد إلى المسيو « Parceval » بإدارة جمرِك السويس . أما جمرِك القصير وقفنا الذي أنشأه « أمير جرجا » فقد عهد به إلى الجنرال « Desaux » حينما فتح الصعيد . وبقى العمل بنشرات « التعريفات » القديمة في كل مكان ، ماعدا جمرِك السويس ، لأن القائد العام خفض ضريبة كل « فرد » من البن خمسة أبو طاقة .

وقد كان إيراد الجمارك في أثناء الحملة الفرنسية قليلاً جداً بسبب الحرب مع الإنجليز والأتراك التي أضعفت تجارة فرنسا في البحر الأبيض المتوسط ، وبعثت الخوف في نفوس العرب وشعوب أفريقية ، كما منع استيراد البضائع التي كانت تسلك طريق البحر الأحمر أو طريق قوافل السودان وفزان ومراكش .

ولم يحدث تغيير في « التعريفات » الموضوعية ، غير أن رسوم أسبوط التي فرضت على البضائع الواردة من الخارج أو من البلاد التي يحتلها « مراد » أصبحت ٥ ٪ وفرض على البضائع الواردة من جهات أخرى ٢٥ ٪ . وقد رُئي أنه من الضروري التفريق بين الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة والبضائع المصدرة ، لأن طبيعة الرسوم الجمركية وطريقة فرضها تقضى بهذه التفرقة .

وليس بخاف أن ظلم موظفي الجمارك الذي فشا في البلاد أدى إلى فرض رسوم باهظة على الاستهلاك وعلى الصناعة ، عرفت بالرسوم الجمركية الصغيرة ، بيد أن المشروع الجديد الذي وضعه الفرنسيون ألغى جميع الرسوم القديمة ، وقصر فرض الرسوم الجديدة على الأشياء التي تدخل مصر أو تخرج منها ، فأصبحت الضريبة على الصورة الآتية :

### رسوم الواردات

الإسكندرية	٧ ٪
رشيد ...	٧ ٪ إذا لم يدفع عن البضائع شيء بالإسكندرية .
دمياط ...	٧ ٪ إذا وصلت البضائع عن طريق البحر . ٦ ٪ إذا وصلت البضائع عن طريق البر من سوريا أو غيرها .
السويس ...	يحصل على [ الطرد ] من البن ١٥ أبو طاقة ، وعلى الموسلين والمنسوجات والشيلان والمناديل وحرير الهند ٥ ٪ ، وعلى العقاقير الطبية والفحم ٤ ٪ ، والبضائع الأخرى ٦ ٪ .
القاهرة ...	٦ ٪ على البضائع الواردة عن طريق البر من سوريا . والبضائع الواردة من بلاد العرب والسواحل الشرقية للبحر الأحمر يدفع عليها ضريبة تقل عن ضريبة السويس بمقدار ١ ٪ .
أسيوط ...	١٨ ٪ على البضائع الواردة من القصير أو من أى ميناء آخر على البحر الأحمر . ٥ ٪ على البضائع الواردة بالقوافل من بلاد الحبشة والنوبة وسنار ودارفور أو من المنطقة التابعة لمزاد في الصعيد ، ماعدا القمح إذا كانت تجارته حرة .

## رسوم الصادرات

تحصل ضريبة قدرها ٤ ٪ في الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقاهرة وأسيوط .

ويدل هذا على أن الرسوم الجمركية قد خفضت عما كانت عليه قبل الحملة ، وبخاصة إذا ما أسقطنا من حسابنا نفقات الجمارك التي ألغيت . على أن رسوم جمرك أسيوط ارتفعت ارتفاعا كبيرا على تجارة البن لبعد بلاد العرب ، كما ارتفعت على البضائع الهندية الواردة إلى القصير .

وقد أعفيت شحنات البضائع الواردة من الخارج من الرسوم الداخلية ، إذا دفع ما فرض عليها منها عند وصولها إلى الحدود . وإذا وصلت القاهرة من غير أن يدفع عليها رسم ألزم صاحبها بدفعه .

وقد عومل المصريون معاملة الفرنسيين ، فكانوا يدفعون نصف الرسوم المقررة على التجار الأجانب ، بشرط أن تكون شحنات الطرفين [ المصريين والفرنسيين ] مرسلة إلى فرنسا أو واردة منها إلى مصر .

وقد حصل « مراد » على إمتياز بإدخال مقدار من بضائع معينة إلى مصر بدون أن يدفع عليها رسوما جمركية وتمتع شريف مكة بهذا الإمتياز نفسه .

\*\*\*

فلما عادت أمور البلاد إلى الاتراك المماليك بعد الحملة ، وقبضوا على ناصية الحكم بها ساءت الحالة من جديد ، فزادت الضرائب وفرضت الغرامات لتستطيع الحكومة أن تسد ما يطلب منها من نفقات وأخصها مرتبات الجند خوفا من أن يشوروا وعاد إرهاب التجار الأجانب .

وهكذا استمرت الأمور على هذه الصورة إلى أن تولى حكم مصر محمد علي .

وتدلنا الوثائق على إيراد هذه الجمارك — في عهد المماليك ، وفي أيام الحملة — وكانت تعطى التزاما بمبالغ ثابتة ، كما كان كتابها وحساباتها التزاما أيضا .

## محمد علي والجمارك المصرية

التزم محمد علي لإدارة الجمارك المصرية من السلطان مقابل ٧٥٠٠ كيس [ منها ١٥٠٠ لالتزام دار سك النقود ] في سنة ١٢٢٥ هـ ( ١٨١٠ م ) وزيدت إلى ٨٥٠٠ كيس في سنة ١٢٣٦ هـ ( ١٨٢١ م ) ثم رفعت إلى ٩٥٠٠ كيس في سنة ١٢٣٨ هـ ( ١٨٢٣ م ) تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر .

وكانت الجمارك المصرية في الإسكندرية ودمياط ورشيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وفي السويس والقصير على ساحل البحر الأحمر . وفي المحروسة جمارك بولاق وباب النصر ومصر القديمة . وحصلت الرسوم على التجارة الداخلية [ الرسوم الدخولية ] كما وجد أيضاً جمرك في أسوان لضبط تجارة السودان .

وقد أدار محمد علي هذه الجمارك التزاماً ، ماعدا جمرك السويس والقصير . فقد أدارهما المحافظ الذي يعين في كل جهة . وكان لكل جمرك أمين ومباشر ومعاون وصراف وكاتب يقوم بالعمل ، سواء أكانوا من موظفي الحكومة أم من رجال الملتزم ، وكانت الحكومة تعين قواسين تحت تصرف الملتزم لتحصيل رسوم الجمرك المتأخرة من التجار .

### عقد الالتزام

كان ينص في عقد الالتزام على الجمرك الذي التزمه الملتزم ، وكان يتسلم مع العقد صورة من التعريفة الجمركية [ الديوانية ] وتبلغ إدارة الخزينة بكل هذه الإجراءات ، وباسم الملتزم الجديد كي تطالبه بأقساط الإلتزام المتفق عليها .

## الرسوم الجمركية

كانت المعاهدات التي تعقد بين تركيا والدول الأوربية تنص على النسب المئوية التي تجبى على البضائع . وألحقت بهذه المعاهدات التعاريف الجمركية ، وهي قوائم يبين فيها أنواع البضائع وأثمانها في جميع الدول . وبمقتضى هذه « التعريفات » تحصل الرسوم الجمركية ، وقد اعتيد تغييرها كل سبع سنوات مرة وقد يستمر العمل بها ، وبذلك تتجدد « التعريفات » والمعاهدات قائمة .

وحينما التزم محمد على إدارة الجمارك المصرية لم يحترم هذه التعريفات ، ولم ينفذها ، لما فيها من امتيازات مجحفة بالتجارة المصرية ونفع وتسهيل للتجارة الأوربية ، وكان هذا كله سبباً اعتمد عليه قناصل الدول في رفع شكاياتهم إلى الباب العالي من هذا النظام .

وعلى هذا فرض محمد على رسوماً جديدة سميت « الحادثة » ، أو المستحدثة ، أو المستجدة ، وجعلها في شكل « تعريف ديوانية » ، كان يعطيها للملتزم ويتعهد بتنفيذها ، وعلى أساس ذلك تجرى المزايدة في التزام الجمرک .

ورسم محمد على سياسته الجمركية الخاصة به ، التي أودعها في « تعريفته الديوانية » ، وكان أساسها تشجيع تصريف الغلات المصرية بتخفيض ضريبتها لتروج الإصناف الزراعية بين التجار المصدرين وكانت رسومها قليلة . أما منتجات المصانع المصرية [وهي مصانع الحكومة] فقد حماها محمد على بعدم أخذ رسوم جمركية عليها ، وتحصيل رسوم مضاعفة على الواردات الأجنبية [ومعظمها مواد مصنوعة] فتصبح أسعار المصنوعات المصرية معتدلة ، فتروج بين التجار في السوق الداخلية . كما شجع محمد على الصناعات المصرية في أسواق الخارج ، وأوجد لها أسواقاً فسيحة في إمبراطوريته في الحجاز والشام والسودان .

أما الغلات الزراعية والسلع التي كانت تأتي من أجزاء الإمبراطورية المصرية كالحجاز والسودان والشام فكانت تؤخذ عليها ضريبة ، إذا ما صدرت من مصر إلى الخارج ، كتصدير البن والصمغ والسنامكى والحرير .



## مطافئ تهريب البضائع

حاول محمد علي بشق الطرق أن يكافح تهريب البضائع وبخاصة من جهة السويس وطريق الشام والقصير وفي الإسكندرية .

وكان التهريب يتخذ طرقاً مختلفة ، فكان العساكر والضباط يدسون البضائع وسط أمتعتهم عند سفرهم إلى الشام أو الحجاز ، فعالج محمد علي ذلك بأن أعطاهم تذاكر مينة فيها أمتعتهم . أما التهريب عن طريق البحر فقد كلفه بأن أعد له نظاماً يقضى بأن مراكب الصيد [ المدونة أسماؤها في كشوف في الإسكندرية ] لا تخرج بأى حال من مرساها من بعد غروب الشمس حتى مشرقها ، وأقام عليها حراساً ، ومن خالف ذلك يعدم حرقاً .

## محمد علي ينفذ التعريفات التركية

رأينا أن محمد علي لم ينفذ ما كانت ترتبط به تركيا مع الدول الأجنبية من ناحية المعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية ، إلا أنه بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ [ التى تعد ضربة قاصمة في سياسة محمد علي ] وبعد أن حددت علاقته مع تركيا تحديداً سياسياً واضحاً ، وأصبحت التبعية لتركيا لازمة عليه ، بدأ ينفذ ما ارتبطت به تركيا مع إنجلترا سنة ١٨٣٨ وهي المعاهدة التركية الإنجليزية التى عقد على نمطها معاهدات مع فرنسا وبلجيكا وهولنده وبقية الدول الأوروبية . وقد أوجبت هذه التبعية أن ينفذ محمد علي ما جاء في المعاهدات من رسوم جمركية على الصادرات والواردات ، إلا أنه لم ينفذ هذه الرسوم دفعة واحدة ، وإنما أخذ ينفذها تدريجاً حتى سنة ١٨٤٧ ، وهى السنة التى تحدت فيها التعريفات الجمركية للعمل بها مرة أخرى ، وسارت الإدارة الجمركية على هذه التعريفات حتى سنة ١٨٥٥ م منفذة لها تنفيذاً دقيقاً .

## رسوم الصادرات

قضت التعريفات الجمركية بأن السلع والبضائع المصرية يدفع عنها ٩٪ وإذا ما صدرت من الميناء زيد عليها ٣٪ رسم التصدير ، أى أن السلعة المصرية إذا ما وصلت إلى الموانئ كالإسكندرية يدفع عنها ١٢٪ حتى تخرج الأسواق الخارجية ، وفي هذا إرهاب للسلع المصرية ، إذ لا يساعد ذلك على تشجيع حركة الصادرات لأنها تتحمل ضريبة عالية ، فتصل إلى الأسواق ورسومها مرتفعة من غير تفرقة بين الإنتاج الزراعى والصناعى ، وكان من جراء ذلك أن ماتت الصناعة القومية المصرية ، لأن الواردات نافستها في السوق المحلية وكسبت هذه السوق .

## رسوم الواردات

وقضت الإتفاقات بأن الواردات الأوربية وغيرها لا تزيد ضريبتها عن ٥٪ فإذا وصلت إلى الميناء دفع عنها الرسم ٣٪ وإذا ما نقلت داخل الإسكندرية حصل عنها رسم ٢٪ وبذلك فرقت المعاهدات بين الواردات والصادرات ، ونجم عن ذلك أن الصادرات لم تنتشر في السوق الخارجية .

## رسوم تجارة المرور

أما تجارة المرور فكانت خاصة بشركة الهند لتسهيل نقلها بين الهند ولندن عن طريق مصر ، وكانت إدارة شركة الهند بالإسكندرية تحصل ١٪ جمرك مرور حسب الاتفاق المعقود بين الشركة ومحمد على . ولم تتدخل إدارة الجمرك في جمرك الإمارات ، بشكل ما ، غير أنها كانت تفحص أختام الصناديق الواردة وتراقب سلامتها .

## معاهدة ١٨٦١ والرسوم الجمركية

ظل محمد علي يسير على نهج السياسة الجمركية التي وضعها حتى آخر عهده ، واستمرت مصر تنفذها إلى أن أبرمت معاهدة سنة ١٨٦١ التي نصت على الآتي :

### ١ - رسوم الصادرات :

تقرر أن يحصل على البضائع المصرية المصدرة رسم جمركي قدره ٠.٨٪ ولا يتكرر دفع هذا الرسم بأية حال من الأحوال ، ثم يخفض هذا الرسم ٠.١٪ كل سنة حتى يصل في آخر الأمر إلى ١٪. ويصبح رسماً نهائياً للصادرات .

### ٢ - رسوم الواردات :

تحدد رسم الوارد بمقدار ٠.٨٪ بحسب ثمن السلع ، وإذا ما وقع اختلاف على تقدير ثمنها يحصل الرسم عيناً ، ولا يحصل عنها رسوم أخرى إذا نقلت داخل الإمبراطورية العثمانية بعد ذلك .

٣ - إذا مكثت البضاعة ستة شهور فقط وأريد في خلالها إعادة تصديرها إلى الخارج ، فإنها تعامل معاملة تجارة الترانسيت [ المرور ] فيحصل عليها رسم قدره (٠.١٪) فقط ، وإذا كان قد حصل عليها رسم الوارد ٠.٨٪ عند دخولها القطر رد لأصحابها ٠.٧٪ باعتبار أنها تجارة مرور .

٤ - نص على أن لتجارة الأسلحة وملح البارود والدخان والملح شروطاً خاصة ، تحدد بشروط معينة يراعى فيها ظروفها .

ومن هنا يتضح أن السياسة الجمركية لم تكن ترمي إلا لغرض واحد ، هو تمويل الخزانة فقط ، أما حماية الإنتاج الأهلي فلم يصل التفكير فيه بعد .

## الاحتلال والسياسة الجمركية

وفي ظل الاحتلال وفترة الحماية كان التفكير في تنظيم السياسة الجمركية وتحديد الرسوم وتقدير التعريفات من الأمور الواجبة ، ولقد ظهر ذلك في اتفاقات سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٨٥ مع الدول الأجنبية .

ولم ترسم هذه الاتفاقات الجمركية التي تمت بين مصر والدول في سنة ١٨٨٤ واللائحة الجمركية التي صدرت في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ سياسة جديدة تختلف عما سبق ، فهي نوع من أنواع الضرائب لزيادة الدخل ولا تتصل بإنشاء الانتاج الاهلى فى كثير أو قليل .

### رسوم الصادر

استمر رسم الصادر فى هذه الفترة عبارة عن ١ ٪ . وطبق هذا الرسم على البضائع التي تعتبر في حكم التصدير كالمعاد تصديرها ، وهي بضائع الترانسيت والفحم الذي يشحن من الموانئ المصرية والسلع التي تعد لتموين السفن ذاهبة وآية .

### رسوم الوارد

نص في اتفاق سنة ١٨٨٤ على أن رسم الوارد هو ٨ ٪ من قيمة البضائع بوجه عام ، إلا أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم إلى ١٦ ٪ على المواد السكالية والأنبذة والخمور المقطرة ، ثم جاء دور اتفاق سنة ١٨٨٩ مع إنجلترا ومع الدول الأخرى في سنة ١٨٩٠ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، فكان لمصر في هذه الاتفاقات حق تقرير الرسوم الجمركية بوجه عام على جميع السلع ما عدا سلعاً اشترط أن رسمها لا يزيد عن ١٠ ٪ من قيمتها ، وكانت أنواع هذه السلع تختلف باختلاف الدول ، فاتفاق سنة ١٨٩٢ مع ألمانيا نص على أن الرسم لا يزيد عن ١٠ ٪ على السلع الألمانية بأية حال ، واتفاق مصر مع فرنسا سنة ١٩٠٢ قضى بأن لا يزيد عن ١٥ ٪ على بعض سلع معينة ، وسرى هذا الاتفاق مع اليونان وإيطاليا سنة ١٩٠٦ ، وقد سمح اتفاق سنة ١٨٨٤ باستيراد الدخان اليوناني إلى مصر بعد أن كانت تجارة الدخان مقصورة على التركي منه . وأصبحت الحكومة كلها احتاجت إلى زيادة دخلها غيرت رسوم الدخان بحيث يتفق مع ما تحتاج إليه ، وتشجيعاً لصناعته في مصر تقرر في سنة ١٨٩١ أن تمنح الحكومة رسماً للسجائر المصدرة للخارج يسمى « دروباك » وكان مقداره ، في أول الأمر ١٠ قروش عن كل كيلوجرام ثم أخذ يزداد بعد ذلك .

## عهد الاستقلال

استمر النظام قائماً حتى سنة ١٩٣٠ ، وكان أهم ما جاء في السياسة الجمركية أن الحكومة فكرت في سنة ١٩٢٢ أن تزيد الرسوم إلى ١٥ ٪ وبشرط أن تعمل بالفئة الجديدة عشر سنوات من انتهاء الاتفاق الإيطالي الذي ينتهي في منتصف فبراير سنة ١٩٣٠ ، وأن يستمر العمل بما اقترح حتى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٠ ، وانتقل التفكير إلى دور الدراسة والتمهيد للاتفاق ، ولكن رأت الحكومة أن هذا الاتفاق سيحد من حريتها عشر سنوات مقابل فائدة ضئيلة ، فقررت الاستمرار على التعريفات القديمة حتى ينتهي الاتفاق الإيطالي في ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٠ . ومن أجل هذا استقدمت الحكومة الخبراء الأجانب من الخارج فدرسوا موضوع الجمارك ، ووضعوا الأسس الجديدة التي يجب على الحكومة أن تسير عليها ، وراعوا في هذه السياسة أن يكون لها أهداف معينة ترمي إلى صالح الدولة والمنتج والمستهلك .

### السياسة الجمركية الجديدة منذ ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠

ترمي السياسة الجمركية الجديدة إلى تحقيق أهداف معينة اتفق على أن تبني عليها وأن تكون أداة تنفيذها لتحقيق الآتي :

- ١ - أولاً — حماية الإنتاج الأهل الزراعي والصناعي .
- ٢ - ثانياً — زيادة موارد الدولة .
- ٣ - ثالثاً — مراعاة العدالة في فرض الضرائب .
- ٤ - رابعاً — تشجيع الحركة العلوية في البلاد .

### تشجيع الإنتاج الأهل وصمائه

إن التعريف الجمركية يمكن أن تحمي الإنتاج الأهل باتباع سياسة تحقق هذا الغرض ، وتتصل بالصادرات والواردات كالآتي :



١ - تفرض ضرائب عالية [ وقد تصبح مانعة ] على الواردات التي يمكن للبلاد أن تنتج مثلها فيرتفع بذلك ثمن الواردات الخارجية فتسعر السلعة المصرية المماثلة بأسعار معتدلة ، فيقبل المستهلك عليها وتقل بذلك السلع الأجنبية وخطرها ، ولولا ذلك لضعفت الصناعة الوطنية كما حدث قبل وبعد الحرب الكبرى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) ولقد رأينا في السنوات الحالية كيف أن الصناعة نجحت وثبتت أقدامها في السوق .

وفرضت ضرائب ١٥ ٪ على الواردات من الارز والفاكهة والزيت والصابون ، ١٨ ٪ على المنسوجات الحريرية ، ٢٠ ٪ على الاثاث والمصنوعات من الاخشاب .

٢ - تخفيض الضرائب على الواردات اللازمة لمساعدة الإنتاج الأهلى الزراعي مثل السماد والآلات الزراعية والبذور، أو الإنتاج الصناعي مثل الآلات الصناعية والمعادن فأصبحت الضريبة ٥ ٪ على الاسمدة ، ٤ ٪ على البذور ، ٦ ٪ على آلات الحرث والرى ، ٤ ٪ على مواد الدباغة والصباغة ، ٦ ٪ على آلات النسيج والصباغة .

٣ - يجب أن يراعى تصدير السلع التي يراد تصريفها في الخارج ، فلا تفرض عليها ضرائب ، ولذلك ألغيت ضريبة الصادر ما عدا القطن وبذرتة ، وفي الوقت نفسه فرضت ضرائب مانعة على السلع المصدرة التي تحتاج إليها الصناعة الأهلية وهي من المواد الخام مثل الجلود لتشجيع صناعة الدباغة والصناعات الجلدية .

٤ - مراعاة التدرج في فرض الضريبة حسب حالة السلعة ، فإذا كانت خاما فرضت الضريبة منخفضة، وإذا كانت نصف مصنوعة كانت متوسطة ، والمصنوعة تكون ضريبتها عالية ، ولذلك أصبحت الضريبة ٤ ٪ على الصوف الخام ، ١٠ ٪ على خيوط الصوف ، ١٠ ٪ على خيط الحياكة ، ١٥ ٪ على المنسوجات ، ٢٠ ٪ على الملابس الجاهزة .

## زيادة موارد الدولة

إن الظروف التاريخية التي مرت بمصر لم تمكنها من أن تكون لديها الحرية السياسية الكافية لتقدير فرض ضرائب أو زيادتها من تلقاء نفسها كدولة مستقلة بل كانت الامتيازات الأجنبية أغلالا شلت حركتها وعاقبت تقدمها ، فإذا ما أرادت أن تتبع سياسة جديدة في فرض الضرائب كان عليها أن تفاوض الدول الأجنبية الأخرى ، وعزيز عليها أن تفرض ضرائب على المصريين وتترك الأجانب يرتعون ويتمتعون في البلاد ، وقد تمكنت أخيراً من زيادة الضريبة الجركية كي تستطيع أن تزيد من دخلها لتنفيذ مشروعاتها الحيوية . وفرقت السياسة الجديدة التي رسمتها بين المواد الضرورية وبين مواد الترف والنعم فالعطور فرضت ضريبته بنسبة ٢٥٪ والمشروبات الروحية بين ٢٥٪ و ٣٠٪ والبن والشاي بمعدل ٢٠٪ والحرير ١٨٪ والسيارات وأدوات الموسيقى ١٥٪ وهكذا نرى التدرج في الضريبة يتمشى مع حاجة الناس وضرورتها لأغلبية الشعب .

## مراعاة العدالة في فرض الضرائب

روعى في الوقت نفسه تحقيق العدالة في الضرائب بحيث لا يتحمل الفقير الجزء الأكبر منها بل تخفف عنه بقدر المستطاع فالسلع التي يحتاج إلى استهلاكها السواد الأعظم من السكان تكون ضريبته معتدلة أو ضئيلة، والسلع التي تبتاعها الطبقات الراقية والمتوسطة أو التي ليست بضرورية تفرض عليها ضريبة مرتفعة ، فالقمح مثلاً فرضت عليه ضريبة ٨٪ والماشية ١٠٪ أما العطور ففرض عليها ٢٥٪ والمشروبات ٣٠٪ وهكذا يمكن أن تعدل الضريبة بالنسبة للطبقات والسلع التي تحتاج إليها .

## نُشِيع الحركية العلميه فى البطار

إن الثقافة ونشرها من واجبات الحكومة نحو الأمة ، فهى تخصص حصه من الضرائب المختلفه التى تجبىها تنفق منها على التعليم وفتح المدارس ونشر الثقافة ، وبسبب هذا المبدأ السامى خفضت الضرائب على ورق الجرائد والمجلات وعلى آلات الطباعة ، وأعفيت الكتب والنشرات العلميه والمجلات من فرض الضرائب عليها .

## التعريفه الجمركيه

يقصد بالتعريفه الجمركيه الجداول التى على أساسها تجبى ضرائب على الواردات أو على الصادرات والتعريفه الجمركيه المصريه مكونه من جدولين :

جدول حرف ( ا ) عن الواردات

جدول حرف ( ب ) عن الصادرات

ويخضع هذان الجدولان للرسوم الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ .

## رسوم الصادرات

تشمل الضرائب المفروضه على الصادرات وهى البذرة والقطن والجلود الخام بما فيها من الفضلات .

## رسوم الوارد

وهى إما قيمية أو نوعية ، أى أن تؤخذ ضريبه بالنسبه لقيمة البضاعة أو بحسب نوعها ، ويعتبر الإخصائيون أن الضرائب القيمية أعدل من النوعية ، وإذا كانت مصر الحديثه العهد بالصناعة وتود إنجاحها فرضت الضرائب النوعية على أغلب الواردات ، على أن الضرائب النوعية أسهل فى تحصيلها لأنها على النوع وليست

على القيمة التي تتطلب تامين البضاعة ، وهذا يحتاج إلى عدد من الموظفين الفنيين الذين مروا مراناً كافياً وأصبحت لهم خبرة تامة ، إذ كثيراً ما يقع الخلاف على تقدير الأثمان .

### تعديل التعريفات الجمركية

لقد عدلت التعريفة الجمركية بعد ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٩ عما كانت عليه ، بل عدلت الضرائب على بعض البضائع ، والغرض من ذلك أن تتمشى التعريفة مع التطور الاقتصادي للبلاد .

وبعد الحرب العالمية الثانية . عدلت فئات التعريفة الجمركية لحماية الصناعات بعد الحرب ، ولزيادة دخل الدولة من إيرادات الجمارك .

\* \* \*

## الفصل الخامس

### السياسات التجارية

رأينا كيف كانت التجارة — قبل عصر محمد علي — مضطربة بسبب الحروب الداخلية ، وتعرض وسائل النقل للتعدى عليها ، وكيف كانت المتاجر تنهب في الطرق ، فأثر ذلك في المعاملات الخارجية إذ أحجم كبار التجار — مصدرين ومستوردين — عن القيام بالمعاملات التجارية الخارجية ، وظهر ذلك بصورة واضحة في أثناء حروب الحملة الفرنسية .

#### محمد علي والتجارة

ومنذ اللحظة الأولى رسم محمد علي سياسته الجديدة ، مؤسسة على أن يتصل بالقرية في الحكم ، وفي كل ناحية من نواحي الإنتاج والتجارة ، وهذا ما أطلق عليه سياسة الاحتكار ، أي أن الحكومة تضبط التجارة الداخلية والخارجية تحت أحكام خاصة ، ومراقبة دقيقة ، وفي هذا التنظيم حد من مصلحة الأفراد يقابله نفع للدولة . [ مذهب التجاريين ] .

#### سياسة الاستعمار

بدأ محمد علي حوالي سنة ١٨١٠ يجمع الضرائب عينا وبخاصة الغلال من الصعيد ، واستمر على ذلك فترة أعلن بعدها امتلاكه للأرض ، وأصبحت أدوات



الإنتاج في يده كما رأينا ، واستدعى هذا أن ينظم العلاقة بينه وبين المزارعين في الإنتاج ، فرسم سياسة الاحتكار التي هي في الواقع تمس التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية .

نظم محمد علي علاقته مع المزارعين على أساس أن كل فلاح يورد إلى « شونة » الحكومة كميات معينة من الغلات الزراعية صيفية كانت أو شتوية أو نيلية .

### اعتماد « الشونة »

أعد محمد علي شوناً حكومية واختار لها أمكنة مناسبة بحيث تكون قريبة من « مورديات » النيل التي أعدها كي يسهل تسويق وجمع المحصولات من الفلاحين في هذه الشون ، ومنها تحمل إلى مورديات النيل التي تستخدم في نقل تلك الغلات . وعين في كل شونة موظفين مسئولين عن إدارتها وهم ناظر « وباشكاتب » وقباني وكيال وسمسار ، ولكل من هؤلاء عمل خاص يقوم به ، ورئيس هؤلاء جميعاً هو ناظر الشونة ، وهو الذي يتصل بالفلاحين عند توريد السلع الزراعية ويحميهم من غدر الكياليين والقبانيين والسمسرة عند تعيين رتب القطن أو الكتان ، وكذلك يتصل بمعاوني « المورديات » ورؤساء المراكب النيلية عند تسلم تلك الأرزاق لشحنها ونقلها إلى الجهات التي تأمر الحكومة بنقلها إليها .

### توريد الغلات إلى الشونة الحكومية

كان على الفلاحين في القرى أن يوردوا محاصيلهم وفق إعلام يأخذه الفلاح من صراف قريته ليورد بمقتضاه ما يحمله إلى الشونة ، وإذا ما حضر الفلاح إلى الشونة ومعه الإعلام المذكور يقوم الناظر ومعه المكيال أو القباني بكيل أو وزن ماورده الفلاح ، بحيث لا يطفف الكيل أو الميزان فيغبن الفلاح ثم يدون ماورد بظهر الإعلام ويختم بخاتم الناظر ليوفي الفلاح حقه بمقتضاه ويغادر الشونة إلى قريته أو بلدته مباشرة بعد أن يورد محصوله ويتسلم إعلامه . وقد يؤذن له بالمبيت

ففيها إذا كانت قريته أو بلدته بعيدة ويصعب عليه العودة في يومه ولا يسمح للخدمة الشونة أن يأخذوا منه شيئاً بغير حق .

وقد يحدث أحياناً أن يوكل فلاح أو جماعة من الفلاحين وكيلاً عنهم بدلا من أن يذهبوا إليها جميعاً ، وكان على كل وكيل أن يورد غلة كل فرد باسمه لأنه إذا ورد بها باسم غيره أو باسمه هو عد في حكم السارقين وعوقب بضربه بالسوط تأديباً له .

### التسعيرة

كانت الحكومة تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات وتضبط حركة السوق التجارية ، وكان مجلس الشورى يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستئناس بآراء ذوى الخبرة ، ويقوم « الديوان الخديوى » بإذاعتها ونشرها في الجهات المختلفة للعمل بها .

وكان « المحتسب » هو الأغا الذى يراقب السوق ، واستمرت وظيفته في عصر محمد على كما كانت في العصر السابق له ، إلا أن عصر محمد على كثرت فيه التنظيمات وضبطت التجارة ضبطاً محكماً واتبعت فيه سياسة تجارية معينة جعلت وظيفته في نطاق ضيق .

### تسعيرة مشتريات الحكومة من الفلاحين

وضعت هذه التسعيرة وقيدت في دفتر الشونة ، تشتري الحكومة على أساسها المحصولات ، فإذا ورد الفلاح للشونة محصولاته قدر ثمنها بمقتضى هذه التسعيرة ، ثم يقيد المبلغ في « العلم » الذى يعطى للفلاح ليتسلم به الثمن من الصراف .

## تسعيرة تباع بها الحكومة لاهالى

وكانت أعلى من تلك التى تشتري بها كى تستطيع أن تغذى الخزانة بما تربحه ، وشملت هذه التسعيرة الغلال والحبوب التى تباع فى « الوكالات » ، والرقع لغذاء الأهالى فى القاهرة ، وكذلك تسعيرة المنسوجات والمصنوعات الحكومية التى يبتاع الأهالى بمقتضاها ما يلزمهم .

## تسعيرة تباع بها الحكومة للتجار المصدرين .

وكانت بلا ريب أعلى من التسعيرتين السابقتين ، ونورد فيما يلى جدولاً يصور لنا التسعيرات المختلفة فى صورة واضحة :

\* \* \*

نوع المحصول	الكيل أو الميزان	الثن الذي تدفعه الحكومة للفلاح أو القوافل	الثن الذي تباع به الحكومة للاستهلاك المحلي	الثن الذي تباع به الحكومة للتصدير
القمح ...	أقه الإردب ١٤٥	قرش ٢٧	قرش ٥٦	قرش ٩٠
الذرة ...	» »	١٦	٢٧	٦١
الفول ...	» »	١٨	٣٢	٤٦
الشعير ...	» »	١٨	٣٢	٤٦
حمص ...	» »	٣٦	٦٠	٧٠
الأرز ...	» ٢٢٥	٦٠	—	٢٧٠ } ٢٤٧
الملح ...	» ٢٤٠	١ } ٣/٤	٣	٤ } ٥
الشمع ...	القنطار ٤٤	٥٠ } ٣٠٠	١٠٠	١٢٥ } ٤٥٠
الحناء ...	» ٤٦	٢٩	القنطار ٤٤ أقة	٨٢
السكر ...	» ٤٤	٤١	—	١٥٠ } ٥٠٠ المكرر
الروم ...	الآقة	٣ } ١٥	٦ }	—
الزبد ...	الرطل	١ } ٢٥	١ } ٧٥	—
البن اليمني ...	القنطار ٤٤	٣٠٠	—	٧٠٠

نوع المحصول	الكيل أو الميزان	التمن الذي تدفعه الحكومة للفلاح أو القوافل	التمن الذي تباع به اخكومة للإستهلاك المحلي	التمن الذي تباع به الحكومة للتصدير
القطن المنسوج	—	قرش ٢٠٠	قرش —	قرش ٥٨٠ } ٦٠٠ }
القطن الغزل ..	بالآقة	٦	—	٩
قطعة نسيج طولها } وعرضها ٢ ١/٢	٣٢ زراعا و	٤٦ ٤٢	٤٢ }	—
المناديل المطبوعة	—	٣	٥	—
منديل ملون لليد	—	١٠ } ٥٠ }	١٦ }	—
الكتان ... ..	القنطار ٤٤ آقة	٧٤	—	١٨٠
النيلة ... ..	الآقة ٤٠٠ درم	٣٥	—	٧٥ من النوع الأول ٦٥ » الثاني ٥٩ » الثالث
جلد الجاموس X	—	٢٥	—	١٢٤
جلد العجل X	—	١٩	—	٦٥
الحصير ... X	بالقطعة	١٥	—	٤٠
الزمبيل ... X	بالعدد	٣٥	—	٥٠
الورد ... ..	—	القنطار ٣٠	الناج من القنطار ٣٠٠	—
الحيوانات ...	تشتري الحكومة من الفلاحين حيواناتهم بأقل من ٤٠ ٪ عن التمن الذي يدفعه المشترون الآخرون .			

( X ) وضعت هذه العلامة أمام السلع التي أعطيت التزاما .



وكان يراعى في تقدير التسعيرة كميات المحصول وحاجة السوق المحلية والطلب الخارجى، فإذا زاد الأقبال ارتفعت التسعيرة، وإن زاد المحصول عن الحاجة كان الثمن رخيصاً، وقد شدد فى الأخذ بالتسعيرة ومراعاة تنفيذها ومن خالف العمل بها يعاقب عقاباً شديداً ليكون عبرة لغيره .

### تجارة الصادرات

أما التسعيرة التى كانت يعمل بها فى بيع المحصولات لتصديرها إلى الخارج فكانت تبحث فى « ديوان التجارة » ويوافق عليها المجلس ثم تنفذ، وربما كانت التسعيرة التى يبيع بها أوامر فردية نتيجة أسئلة أو استفتاء « بوغوص » وزير التجارة عما يتبعه فيأمره محمد على ببيع المحصولات بأسعار معينة . كما كان بوغوص يقوم ببيع صفقات بالمزاد للحصول على أعلى سعر يمكن الوصول إليه .

وقد تولى الوكلاء التجاريون الذين عينهم محمد على البيع فى معظم موانئ الدول الكبرى التى يتعامل معها مثل تريسته والآستانة وأزمير وليفورنة ومرسيليا ولشبونة ولندن . كما كان له الوكلاء فى امبراطوريته وكذلك فى بمباى بالهند .

وكان عقاب التجار المخالفين المصدرين منهم والموردين ألا تعاملهم الحكومة ، كما حرمت على التجار الآخرين والموظفين والأعيان مساعدتهم فى أعمالهم التجارية ، وإلا حرم هؤلاء التجار أيضاً من معاملة الحكومة وعوقب الموظفون والأعيان لمخالفتهم لتلك الأوامر .

### سياسة البيع

كانت لهذه السياسة طرق ترمى إلى أهداف معينة وأهم هذه الطرق :

١ — أنه يجب على الموظفين المختصين بإدارة دواوين البيع أن يتجسسوا ويعرفوا أحوال التجار ومقدرتهم المادية لئلا تضيع أموال الحكومة ، وإلا حصل المبلغ الذى يعجز التاجر المفلس عن سداده من الموظف المستول .

- ٢ — أنه حرم على الأهل بيع محصولاتهم بعضهم لبعض قبل موعد الحصاد .  
٣ — إن محمد على هيمن على حركة التجارة الداخلية هيمنة تامة .

### البيع بالنسيئة أو الأجل

اتبعت هذه الطريقة في عصر محمد على ، فإن التجار كانوا يشترون ما يريدون سواء بالتسعييرة التي تحددها الحكومة أو بطريقة المزاد ويدفعون جزءاً من الثمن ، والباقي يدفع بعد مدة يتفق عليها بمقتضى سندات أو تحويلات .  
وقد تدعو الحال أحياناً إلى أن يتفق محمد على مع بعض التجار على بيع محصولات معينة بسعر محدد ، على أن يتسلم الثمن منهم أولاً حتى إذا ما حل وقت جمع محصولات أخذوا ما اشتروه .

### التنظيم القضائي للفصل في المنازعات التجارية

لم يكن هناك في الفترة الأولى من حكم محمد على قاعدة أو قانون لتحصيل الديون التي على التجار ، إذ كان تحصيلها يجري بمقتضى أوامر يصدرها محمد على إلى موظفيه ، أو يرسل أحياناً إلى هؤلاء الموظفين أمراً بتشكيل لجنة من اثنين أو ثلاثة من التجار للاطلاع على حساب التجار ، وفحص الأسباب التي أدت إلى خسارتهم ، وأعجزتهم عن دفع ديونهم .

وقد شكلت اللجان التي تفصل في هذه الأمور من الرعايا أو من الأجانب ، على حسب جنسية التاجر الذي يراد فحص دفاتره .

وسلك في تحصيل الديون من التجار الممتنعين طريقة خاصة ، هي إصدار أوامره بالقبض عليهم في حالة امتناعهم عن دفع ديونهم ، وكان يقرر الجزاء وهو الحبس أو القيد بالأغلال أو الجلد والتعذيب ، وذلك فوق إلزام التاجر بدفع المبلغ الذي عليه . ثم إن العقوبة ما كانت توقع على التاجر إلا بعد عرض أمرها عليه وتخييره ، وكان يقضى أحياناً ببيع ممتلكات التاجر وملابسه ليوفى من

ثمها ما على التاجر من ديون ، لا فرق في ذلك بين رعاياه والرعايا المشمولين بالحماية الأجنبية . أما المنازعات التي كانت تقوم بين التجار أنفسهم فكانت تعرض على مجالس التجار لدراستها ، ثم تفحص دفاتر التجار وتصدر الأوامر والأحكام حسب الأصول المرعية بين التجار فيما يقع من مخالفات .

## مجالس التجار

### مجلس تجار المحروسة

إن أول مجلس للتجار أنشئ في القاهرة سنة ١٨٢٦ وهي السنة التي أنشئ فيها ديوان التجار بالإسكندرية ، وكان مجلس التجار بالمحروسة يتألف من تاجرين من الأتراك وثلاثة من المصريين وتاجرين من المغاربة وآخرين من الإغريق الشرقيين ومثلهما من اليهود ، أما رئيس المجلس فتاجر تركي يدعى د عمر شريف أغا ، [ تجار باش مصر ] .

### مجلس تجار دمياط

أنشأه محافظ دمياط علي غرار مجلس تجار المحروسة ويرأسه أحد كبار التجار للفصل في المنازعات التي تقع بينهم .

### مجلس تجار الإسكندرية

وتألف في الإسكندرية مجلس من التجار للفصل في المنازعات والدعاوى التي تقع بين التجار ، وكان رئيس هذا المجلس د السيد أحمد الغربي ، وأعضاؤه الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد إبراهيم من التجار المسلمين ، والخوارجات توسيجه وأنطون عيد من الأروام ، وتلكي وتورتو من المستأمنين ، وكانت نتيجة أحكامهم تقدم لديوان مصر وديوان الإسكندرية .

وعمل هذه المجالس الفصل في المنازعات التي تقع بين الرعايا أو بين الرعايا والأجانب . وكان بالمحروسة د المجلس الأوربي ، وهو خاص بالمنازعات بين الأوربيين أو الأوربيين والرعايا ، فألغاه محمد علي وأحال قضاياها على مجلس تجار المحروسة كما رأينا .

### ديوان التجارة بالإسكندرية

عند ما اهتم محمد علي بشؤون التجارة منذ السنوات الأولى من حكمه — حينما كان يبيع القمح لإنجلترا ابتداء من سنة ١٨٠٩ وما بعدها — أنشأ قلماً يسمى « قلم التجارة » ، يشرف على الحركة التجارية ، وكان هذا القلم في أول الأمر صغيراً يخضع لديوان الخزينة المصرية ومقره القاهرة ، ولما نمت التجارة واتسعت دائرتها وزادت المعاملات التجارية مع البلاد المختلفة ، وكثرت أعمال هذا القلم ، وكشف محمد علي عن سياسته التجارية التي رسمها وهي سياسة الاحتكار ، أنشأ ديواناً للتجارة مستقلاً في ٢٦ من صفر ١٢٤١ ( ١٨٢٥ م ) وجعل مقره الإسكندرية ، وعين الخواجه بوغوص يوسف ناظراً عليه ، يديره ويرتب أموره ، ويتصل بالتجار الأجانب والمصريين ، من كبار المصدرين والمستوردين .

### اختصاص ديوان التجارة

وكان ديوان التجارة همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الإدارة الحكومية التي يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات وبخاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من الغلات المصرية التي تصدر إلى الأسواق الأجنبية ، ولهذا عد هذا الديوان الإدارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية . وقد تدخل هذا الديوان في أمر التسعيرة وإتمام صفقات البيع سواء بالتسعيرة أو بالمزاد أو البيع في الخارج ، كما كانت تتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقداً أو نسيئة [ بالأجل ] .

كسب محمد علي في هذه الفترة (١٨١٠ - ١٨٤٠) أسواقاً جديدة بفتحه كريد وبلاد الشام ، وأصبح له ميدان واسع وأسواق كثيرة في كريد والشام والحجاز والسودان فأفاد واستفاد ، أفاد من حيث تنظيم موارد تلك الجهات وزيادة الإنتاج وتحسين مقومات التجارة من نقل وعميلة وتمويل واثمان ، واستفاد أسواقاً احتكر إنتاجها وحصل على سلعها كالبن والسنامكي والصوف والجواري وغيرها من بلاد العرب . والصمغ والسنامكي والجلود والصوف والنبيلة والأخشاب والقطن والماشية والعبيد من بلاد السودان ، والحرير والنبيلة والزيتون والأخشاب والحيوانات من الشام ، والأغنام وزيت الزيتون من كريد .

وكل هذا كان مصدر ثروة عظيمة للحكومة في عصر محمد علي ، نظمها واستفاد منها مقابل تصدير منتجات مصر من قمح وأرز وفول ومصنوعات مصرية ترسل إلى تلك الأسواق فيخفف الضغط التجاري عن سوق الإسكندرية ويحول تجارة هذه الأصناف إلى مصر ، وتلك ناحية هامة نجح فيها محمد علي فخلص التجارة من أيدي الأجانب كالفرنسيين في بلاد الشام والإنجليز والأمريكان في بلاد العرب . ولم يكن ازدهار التجارة المصرية قد وصل إلى هذه الآفاق فحسب ، بل امتد إلى أسواق الآستانة والبلاد التركية ، وهذه وإن كانت أسواقها قائمة منذ الحكم العثماني في مصر ، إلا أن ازدهار التجارة وزيادة السلع المصرية ، كل هذا دعا إلى أن تتوجه تركيا إلى سوق مصر لتحصل على كل ما تريد منها للخصصات السلطانية أو الأسطول والجيش من أرز وغلل وبن وبارود الخ .

وقد أمد محمد علي الأسواق التركية بما احتاج إليه الشعب التركي وكان له «قبو كتنخدا» أي وكيل لدى الباب العالي مهمته إدارية وسياسية ، فيخبر محمد علي بكل ما له علاقة بالحكم في الآستانة وما يتصل بالدوائر الرسمية وغير الرسمية خاصة بمحمد علي ، وكان أيضاً يقوم بالمسائل التجارية فيبيع في الآستانة ما يرسل من الغلال إليه ويشتري بثمانه أخشاب أو حيوانات أو سلعاً يعهد إليه بشرائها .



وقد ازدهرت التجارة في هذه الفترة فصدر القمح والأرز والشعير والفول والقطن والكتان والمواد المصنوعة إلى الدول الكبرى في العالم كإنجلترا وفرنسا والنمسا والروسيا . وكان يقابل حركة الصادرات حركة مثلبا في الواردات شملت المواد الأولية كالقطن والحديد والمواد المصنوعة كالمنسوجات على اختلاف أنواعها ولوازم الجيش والأسطول والمصانع .

وكانت مصر مخزناً للسلع التي تأتي من ممتلكاتها من بلاد الحجاز والسودان والشام مثل البن والصمغ والسنامكي ونحوها مما يعاد تصديره وعرف هذا النوع من التجارة باسم « تجارة إعادة التصدير » أو « التجارة العابرة » أو « تجارة الترانسيت » وقد نجم عن ازدهار التجارة على هذه الصورة أن أصبحت صادرات مصر أعظم من وارداتها ، فكان الميزان التجاري في صالحها .

### الدول الأجنبية وامتطار التجارة

وفي أثناء هذه الفترة التي ازدهرت فيها التجارة ، حاولت الدول الأوروبية أن تضغط على تركيا لإلغاء الاحتكار ( ١٨٣٥ — ١٨٤٢ ) وحاول محمد على أن يحتفظ بسياسته التجارية .

وضغطت إنجلترا على تركيا وعقدت معها معاهدة تجارية في ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ في « بلطة ليمان » وحصلت فيها على الإمتيازات الآتية :

١ — معاملة بريطانيا معاملة الدولة المفضلة فتدفع الرسوم التي يدفعها غيرها إذا كانت أقل ، مما فرضته المعاهدة .

٢ — إلغاء الاحتكار وإقرار حرية التجارة .

٣ — فرض ضريبة قدرها ١٢ ٪ على الصادرات ، ٥ ٪ على الواردات .

ورغب السلطان في تنفيذها في مصر ، ولكن قامت حرب الشام الثالثة بين محمد على والسلطان ، فظلت المعاهدة غير نافذة وكثرت شكاوى التجار حتى بعد انتهاء الحرب ، وعقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية سنة ١٨٤١ ، وكان محمد

على يتعلل بأعذار مختلفة لعدم تنفيذها لضرورة تنفيذ بعض مشروعاته أولاً ، ثم ضرورة التدرج في إلغاء الاحتكار ، كيلا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية إذا أخذت بتنفيذ المعاهدة دفعة واحدة .

وقد نفذت المعاهدة أولاً على الواردات ولم تتم حرية التصدير إلا بعد ذلك حينما أعلن محمد علي للقناصل إلغاء الاحتكار في ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ ، على أن محمد علي رغم إعلان القناصل بهذا ، اتبع سياسة التدرج التي صمم عليها من قبل .

### سياسة محمد علي التجارية ( من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨ )

كان للتجار في هذه المرحلة الحق في التجول في القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة ، غير أن محمد علي كان يعاقب الفلاحين الذين يقومون بهذا العمل ، كما حرم الأخذ بطريقة البيع مقدماً ، تلك الطريقة التي سببتها المنافسة التجارية بينهم ، وجعلت التجارية تساقون إلى دفع حصة من ثمن المحصولات قبل ميعاد جنيها أو حصدها .

ولم يكن إعلان الحرية التجارية على هذه الصورة بالأمر السهل على محمد علي ، لأنه حرم الحكومة من الأرباح التي كانت خزانة الدولة تجنيها ، ثم كيف يعالج الشعب هذه الحالة الجديدة وكيف تستقيم هذه السياسة وأدوات الإنتاج الزراعي . [ وهي الأرض ] لا تزال ملك الحكومة .

وقد مهدت سياسة التدرج ، إلى هذه السبل لتوسيع حقوق الفلاح في الأرض التي يزرعها ، إذ لا بد له أن يملك أدوات الإنتاج أو يتمتع ببعض الحقوق في الأرض التي يزرعها ، ولهذا صدرت لائحة في ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٢٦٢ هـ ترتب زراعة الأراضي بطريقة الاشتراك مع الميري ، على أن يصبح للفلاح جزء من المحصول يتمتع به ويدخله في التجارة المحلية ، ثم أحست الحكومة أخيراً أن نظام التدرج في إلغاء الاحتكار لا يتفق وملكيتهما حق الانتفاع أو أن حبسها هذا الحق في يدها ليس من مصلحة الإنتاج في شيء ، ولا مما يشجع

الزارعين على الاستمرار في العمل المنتج، فتنازلت الحكومة عن بعض القيود التي قيدت بها أداة الإنتاج الزراعي وهي الأرض، وأصدرت لائحة ٢٣ من ذي الحجة سنة ١٢٦٣هـ ( ١٨٤٦ م ) خاصة بامتلاك الأرض وهي اللائحة الأولى من لوائح تملك الأرض في تاريخ مصر الحديثة ، وأباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضي التي يزرعها الفلاح ، فله أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ، إلى غير ذلك من التصرفات التي تدخل في حدود الحرية الاقتصادية .

### السياسة التجارية من آخر عصر محمد علي إلى آخر عصر اسماعيل

شاهدت هذه الفترة تطوراً في وسائل النقل المختلفة الداخلية والخارجية ، فأنشئت السكك الحديدية وحفرت قناة السويس وشقت الترع وأسست شركات الملاحة ، ووجدت الخطوط الملاحية بين مصر والآستانة وتريسته ومواني البحر الأحمر .

وقد أثرت هذه الوسائل الملاحية ورقياً وتقدم المواصلات في التجارة الداخلية والخارجية تأثيراً واضحاً ظهر في زيادة الصادرات والواردات .

وكثرت كذلك رؤوس الأموال الأجنبية وتكونت الشركات التجارية المختلفة فزاد النشاط التجاري ، وكان ذلك مع حرية الفلاح في إنتاجه وبيع محصولاته من العوامل التي سببت المنافسة في السوق التجارية .

وزاد الإنتاج في عصر اسماعيل بسبب زيادة المساحة المزروعة وبسبب الإقبال على زراعة قصب السكر في الصعيد ، وإقامة المصانع في مراكز إنتاجه ، والتوسع في زراعة القطن بسبب التوسع في سياسة الري الدائم وإقبال الفلاح على زراعته بسبب ارتفاع أسعاره لإقبال مصانع أوروبا وبخاصة إنجلترا على شراؤه ، لحرمانها من قطن أمريكا الذي قل تصديره بسبب الحرب الأمريكية بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥ وقلة المزروع منه في تلك الفترة . وهذه العوامل هي التي رسمت السياسة التجارية لتصدير القطن وإقبال الفلاحين على زراعته ، ومنافسة بعضهم

بعضاً في شرائه وتصديره ، فزادت المعاملات بين مصر وإنجلترا زيادة واضحة جلية ، وقامت العلاقات التجارية بين حقول القطن في مصر ومصانع الغزل في لانكشير . وبما دعم هذه السياسة وسهل تنفيذها بصورة أوضح احتلال إنجلترا مصر في المدة التي تلي هذه المرحلة ، إذ أن أسس هذه العلاقات وجدت ، فسبق الاحتلال الاقتصادي الاحتلال العسكري ، وتلك هي السياسة التي رسمتها بريطانيا إزاء مصر .

وقد تجمعت كل هذه العوامل وظهرت بصورة واضحة في عصر اسماعيل . وكانت الفترة التي وقعت بين عصرى محمد علي واسماعيل هي فترة انتقال بين نظام الاحتكار وتنظيم الحرية التجارية .

وبالرغم من هذه المظاهر التي وضحت السياسة التجارية فإن هذه السياسة كانت صدى لسياسة تركيا التجارية والجرمكية مقيدة بالمعاهدات التجارية التي عقدها تركيا مع الدول الأجنبية في سنة ١٨٦١ وتفذت في ولايات الامبراطورية العثمانية . وأقبلت مصر وهي من بين هذه الولايات على تنفيذها بكل دقة ، كي تزداد العلاقات مع تركيا تحسناً وتختلف عما كانت عليه في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وكانت الصادرات تصدر من الاسكندرية فيما بين سنتي ١٨٥٣ و ١٨٦٢ بنسبة تقرب من ٧٣٪ من مجموع الصادرات ثم زادت إلى ٩٤٪ فيما بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٢ ، وفي سنة ١٨٧٢ نظمت فيها سوق القطن فأُسست فيها المصارف والبيوتات المالية والتجارية وزاد عدد التجار الأجانب المقيمين فيها .

### السياسة التجارية من آخر عصر اسماعيل الى الوقت الحاضر

إن أول حادث هام في هذه الفترة أن مصر سنة ١٨٨٤ — عقب الاحتلال وهدوء أحوال البلاد وبدء العمل على الاستقرار — رسمت لنفسها سياسة الانفصال عن تركيا ، ونقضت المعاهدات التي كانت مرتبطة بها ، وبدأت تظهر شخصيتها.



فى عقد الاتفاقات التى ترى أن ترتبط بها مع الدول الأخرى إزاء سياستها التجارية أو الجمركية . فاتفقت مع اليونان اتفاقاً جمركياً ينظم العلاقة بين البلدين وعقدت مع الدول اتفاقات مشابهة له .

وفى ظل الحرية الاقتصادية والحرية التجارية التى رسمتها مصر لنفسها وفى وسط الدائرة الجمركية التى عقدت شروطها ووجهت سياستها مع الدول منفصلة عن سياسة تركيا ، كانت لإنجلترا مصلحة فى تقرير هذا المصير ، وفى الانفصال عن سياسة تركيا ، وفى توضيح الأسلوب الذى رسم لمصر سياسة معينة تظهر فيها علاقاتها الدبلوماسية والتجارية الجديدة مع إنجلترا ، وفى ظل النظام الجديد كان بهم بريطانيا أن تظهر مصر بهذه السياسة ، وأن ترسم خطوطها الرئيسية واضحة حتى يكون لإنجلترا نقط ارتكاز جديدة تعتمد عليها فى سياستها الجديدة ، وتنفذ مشروعاتها التى دعت إلى هذا الإحتلال وتجنّب ثماره سواء من ناحية لونه السياسى أو الإقتصادى والتجارى .

شهدت هذه الفترة من غير شك أحداثاً جعلت مصر تفكر فى أن لديها مشروعات للتوسع فى القطن وزراعته ، والرى وتعميمه ، وفتح المدارس ، وتشمير الموارد المختلفة ، وإدخال رؤوس الأموال الأجنبية ، وتنشيط ماكون بها من الشركات ، وحرية عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية والجمركية ، كل ذلك يجعل مصر قوية عزيزة الجانب . ولكن هذا لا يكون إلا إذا رضيت إنجلترا عنه وكان يتفق ومصلحتها ، وتقرير زيادة العلاقات معها من جهة ، وفى نقصها مع تركيا من جهة أخرى .

كانت هذه السياسة واضحة فى تلك الفترة رغم زيادة أرقام الصادرات والواردات ، ورغم ما كان من زيادة الحركة التجارية وبخاصة فى الواردات ، والإنجليزية منها بصفة خاصة ، إذ قضت تلك السياسة على الصناعة القومية .

وفى فترة الحرب [ ١٩١٤ - ١٩١٨ ] إنكشيت التجارة الخارجية وزاد الإهتمام بالصناعات المصرية ، كما زاد إقبال الحلفاء على شراء القطن المصرى



لاستخدامه في الأغراض الحربية . وتقصت بذلك المساحة المزروعة بالحبوب التي  
تستمد منها الجيوش الموجودة في مصر والشرق الأدنى حاجتها ، فرسمت الحكومة  
لنفسها سياسة تحديد المساحة القطنية وجعلتها لا تزيد عن قدر معين من الأراضي  
والباقي يزرع حبوبا ، واستمرت سائرة في هذه السبيل لتنفيذ سياسة معينة أو تفادي  
أزمة طارئة ، أو مشكلة ناشئة . مثل ما حدث سنة ١٩٢٤ بعد نزول أسعار القطن  
عقب الحرب العالمية الأولى ، وكذلك بعد سنة ١٩٣١ عقب الأزمة العالمية الكبرى ؛  
واتبعت أيضاً في الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ) هذه السياسة .

• • •



## القسم الرابع

### المالية المصرية والضرائب

---



## الفصل الأول

حالة مصر المالية حتى سنة [١٨٨٢]

### العهد التركي المملوكي

نظم العثمانيون الإدارة المالية في مصر لضبط إيرادات البلاد ومصرفاتها ، وقد وضعوا على رأس هذه الإدارة موظفاً كبيراً يدعى « الدفتر دار » وكان يعين من قبل السلطان رأساً ، ويتولى الإشراف على كل الأعمال المالية والحسابية في مصر .

وكان يعاون « الدفتر دار » في عمله ديوان « الرزنامة » ومديره « الرزناجي » ، ووظيفة هذا الديوان الإشراف على جميع الأموال الأميرية وصرفها وتسجيلها في سجلات خاصة ، وكان لموظفي هذا الديوان مكانة عظيمة بين قومهم . وكانوا يلقنون أسرار مهنتهم لأبنائهم أو عماليكهم ليتولوا وظائفهم من بعدهم .

ولا شك أن الضرائب بصفة عامة ، من المسائل الحيوية لتمويل خزانة الدولة بالمال للإنفاق منها على الإدارة الحكومية والمرافق العامة التي تعود على الشعب بالخير والرفاهية . وكانت أهم مصادر الإيراد ما يلي :



## الميرى [ الضرائب على الأراضى الزراعية ]

كانت الضرائب العقارية فى العصر العثمانى المملوكى ، هى أهم مورد للحكومة تعتمد عليه فى تمويل خزائنها ، وكان حكام البلاد وهم « السناجق » و « الكشاف » يباشرون عملية جبايتها باهتمام ، وتحت أيديهم عمال وجباة يقومون بهذا العمل ويحصلون الضرائب إما نقداً أو عينا « أى من المحصولات الزراعية » ، وكان الفلاحون فى الوجه القبلى يفضلون أن يقدموا جزءاً من محاصيل أراضيهم لسداد الضرائب كلها أو بعضها .

وكان مال « الميرى » [ وهو حصة الحكومة من الضرائب ومقدارها عظيم ] يدفع منه مرتبات الجند وينفق منه على الأعمال العامة كحفر الترغ وإقامة الجسور ، وبخاصة فى السنوات التى يرتفع فيها فيضان النيل ويهدد الأراضى ، ومابقى من هذا المال يرسل إلى خزانة السلطان فى الآستانة .

## الكسوفية

وهى جزء من الضرائب العقارية خصص لحكام الأقاليم أو « الكشاف » الذين كانوا من كبار المماليك .

ولقد ظلت الحال على هذا النحو فى أوائل الحكم العثمانى ، ولكن سرعان ما ضعفت الإدارة فى الآستانة وتردد صدئ هذا الضعف فى القاهرة ، فقلت الضرائب التى كانت تجبى ، وأصبح عبء جبايتها ثقيلاً ؛ ولا يحقق الغرض من فرضها ، فلجأت الحكومة إلى طريقة تضمن بها تحصيل الضرائب العقارية وهى طريقة الإلتزام .

## الالتزام

كانت الحكومة تقدر ضرائب كل جهة أو عدة جهات وتطرحها للزيادة بين كبار القوم ، ليتعهدوا بتحصيل الضرائب المقررة على الجهة ، أو عدة الجهات ، على أن يكون ذلك بطريق الزيادة وهو الأكثر شيوعاً ، أو بالاتفاق ، ثم يدفع الملتزم لخزانة الحكومة مال سنة مقدماً ، وبعد أن يوافق كبير أمراء الممالك على ذلك [ وهو شيخ البلد بالقاهرة ] كانت مصلحة الرزنامجة [ وزارة المالية الآن ] تعطيه سند التزام يعرف باسم [ تقسيط ] ملحق به أمر يسمى [ قاميك ] وهو خطاب موجه للأهالي القاطنين في بلاد الالتزام بأن يؤدوا للملتزم واجب الطاعة والخضوع فيعود ذلك على الملتزم بالفوائد الآتية .

١ — حله محل الحكومة في السيادة والإمارة على دائرة الالتزام .

٢ — انتفاعه بغلات قسم مخصوص من أراضي البلد أو البلاد التي التزمها وتعرف هذه الأراضي [ بالوسية ] أو [ أوسية ] وكان الأهالي يفلحونها ويزرعونها بأموالهم ويأتون بغلاتها للملتزم غنيمة باردة ، وبطبيعة الحال لم يكن يدفع عليها ضرائب ، لأنه يستفيد من نظام الالتزام بفائض له .

٣ — ان الحكومة كانت تمنحه تعويضاً مالياً مقابل مسؤوليته عن جباية الضرائب .

٤ — له أن يتصرف في جباية ما يشاء جبايته من الأهالي بدلا من الالتزام . ومن أجل هذا كله كانت المضاربة والمزايدة شديدة بين الممالك وكبار القوم الراغبين في الحصول على حصة من حصص الالتزام .

وكان الالتزام يعطى في أول الأمر لمدة محدودة ، هي في الغالب ثلاث سنوات ، ثم تطور حتى أصبح يعطى لمدى العمر ، وبذلك لا تؤول جهات الالتزام للحكومة ثانية إلا إذا مات الملتزم . ثم تطورت الحالة إلى أن أولاد الملتزم كانوا يحددون الالتزام ، وبذلك أصبح شبه وراثي بشرط دفع ضريبة معينة

عرفت فيما بعد بضريبة « الحلوان » وهو رسم ميراث الالتزام ، أو يمكن اعتباره رسم تجديد حق الالتزام للورثة .

وكان الملتزم يكسب فرق ما بين الذى كان يتعهد للحكومة بدفعه وما كان يجنيه فعلا من القرى ويعرف هذا الفرق « بالفائض » وهو مقدار ربح الملتزم من دائرة الالتزام .

ولم يكن الملتزم هو الذى ينزل القرى التابعة لالتزامه ليجمع منها مال الأرض وما يفرضه على الأهالى من مال جديد أو عمل « وسيته » وإنما كان له أعوان هم فى الواقع الذين يديرون القرية كوحدة اقتصادية وإدارية تابعة للملتزم .

#### إدارة القرية المصرية

كان فى كل قرية مشايخ وعلى رأسهم شيخ كبير يعرف « بشيخ المشايخ » وهو فى مقام « العمدة » الآن ، وكان هو والمشايخ فى القرية مكلفين بجمع مال الملتزم ، من الفلاحين وهم [ المشايخ ] الذين يلعبون دور الوسيط بين الملتزم والفلاحين ، وعليهم إخبار الملتزم بمن يمتنع من الفلاحين عن تنفيذ شئ له ، وكان لهؤلاء المشايخ أرض معفاة من الضرائب ، ولهم عوائد مقررة قبل الملتزم نظير خدمتهم وفى نظير إكرام الضيوف الذين يأتون إلى الناحية ، وفى نظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم .

ويعاون مشايخ كل قرية رجال آخرون عرفوا بوظائفهم ، وهم « الشاهد » الذى يسمح الأرض ، و« الصراف » الذى يقبض المال من الفلاحين ، و« الخولى » وهو الملم بالزراعة وفنونها ، و« الوكيل » الذى يحافظ على مال الملتزم ، و« الكلاف » المختص بخدمة المواشى ، و« المشد » الذى ينفذ العقوبة على المخالفين لأوامر المشايخ . وعلى هذا النحو كانت إدارة القرية التى تتعاون مع الملتزم فى تحصيل الضرائب من الفلاحين ومباشرة زراعة أرض الوسية .

ولا شك أن هذا النظام كان يحمل عند تطبيقه ألواناً من الظلم ، فقد ينحاز هؤلاء لأقاربهم ومن ينتمون إليهم عما يتجاوزون عنه ، كما حمل ظلم الملتزم نفسه لأهالى القرية ، وفرضه الضرائب الكثيرة التى لا مبرر لها إلا الرغبة فى الحصول على المال فحسب .

ولم يكن هذا كل شيء ؛ بل كان البدو الضاربون على حافة مزارع القرى القريبة من الصحراء يغيرون عليها ، ويحملون معهم الغلال والغنائم من الأسلحة والمواشى والنساء والأولاد والمشايخ ، ليدفعوا الإتاوات على ردهم .

### إيرادات الجمارك

وهى تشمل جمارك الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والمحروسة ، وكانت هذه الجمارك تعطى للتميزين يقومون على إدارتها واستغلالها مقابل مبلغ من المال يؤدونه للحكومة .

### الجزية أو الجوالى

وهى ضريبة كانت مفروضة على الذكور البالغين من النصارى واليهود ، وكان يحضر لجمعها كل سنة مندوب من قبل السلطان .

### ضرائب متنوعة

وكانت هناك ضرائب متنوعة تفرض على الحرف والأفراد ، كالرسوم التى فرضها بعض الباشوات على المغنين والمغنيات والحواه ، والفرد على التجار ، والضرائب على الصناع ، والرسوم التى تجبى على الخانات والسفن وعلى السلع أمام أبواب المدن [ الدخولية ] وفى أسواق المدن ، وعلى الصيد وعلى الملح الذى احتكرته الحكومة .

ولم يكن يراعى عند فرض هذه الضرائب العدالة بين دافعيها ، ولا وقت

جبايتها ، ولا اختيار المواقيت المناسبة لقدرة الممولين ؛ ولا مراعاة المساواة في جباية الضرائب ، بل تفرض وتجبى حسب رغبة الحاكم وحاجته إلى المال ، ولذلك اتسم جمع الضرائب بألوان من الظلم والقسوة أثناء جبايتها .

### أوجه الصرف

من هذه الموارد المالية كانت تدفع مرتبات جنود الحامية العثمانية والسناجق والكشاف من أمراء المماليك والباشا العثماني وغيرهم من الموظفين . كما كان يخصص جزء من الإيراد للحرمين الشريفين لإعانة فقراء مكة والمدينة ويسمى « الصرة » ومن الإيرادات أيضاً كان ينفق على الأعمال العامة في مصر وما بقي من إيرادات البلاد يرسل إلى خزينة السلطان .

ولما ضعف سلطان الباب العالي على مصر واستبد الأمراء المماليك بالحكم فيها امتنعوا في بعض الأعوام عن إرسال الجزية إلى السلطان . فكان يرسل مندوبين عنه إلى مصر للإشراف على إرسالها . وقد أرسل في بعض الأحيان حملات حربية لتأديب المماليك وإرغامهم على إرسال الجزية .

وفي أوائل الفتح العثماني قدرت ميزانية مصر على النحو الآتي :

يقدر المسيو [ استيف ] — وهو مدير المالية زمن الحملة الفرنسية — مالية مصر كالآتي :

### الإيرادات

#### فضة

٨٠٦٨ و ٤٦٠ و ٨٠	مال الميرى على الأراضى الزراعية ...
١٠٧٧٣ و ٨٧٠ و ١٠	المال المفروض على أصحاب الحرف
٢٢٨١١ و ٨٠٥	رسوم الجمارك وما شابهها ... ..
٢٠٨١ و ٥٠٩ و ٢	مال الجزية أو الجـرال ... ..
١١٦ و ٦٥١ و ٧٢٧	الجملة ... ..



## المصروفات

٢,٩٣٩,٢٤٧	مرتبات أصحاب الوظائف ...
٢٩,٨٧٢,٦٥٧	مرتبات الجند ...
٢,٦٥٣,٥٨٥	مصاريف سائرة ...
٨,٤٣٨,٩٩٤	معاشات ...
١٣,٨٩٢,١٣٩	أعمال خيرية ...
٤٢,١٧١,٦٥٤	قافلة الحججاج ...
٩٩,٨٦٨,٢٧٦	الجملة ...

ونرى من جهة أخرى أن حسين أفندي [ وهو موظف الرزنامة الذي عاون  
المسيو « Poussielgue » مدير المالية وخلفه المسيو استيف في الإدارة المالية  
وفي الإجابة عن التنظيمات المالية [ التي تمت في عهد العثمانيين ] يقدر ميزانية  
مصر كالآتي .

قدر مال الميرى الذي يقبضه « رزنامجي مصر » بواسطة الحكام من الملتزمين  
ومن موظفي أقلام الجمارك ومن أرباب المناصب وكشاف الاقاليم :  
٤٤٣,٦١٤,١١٧ فضة أى ٤٧٠,٤ أكياس و ٤٤٣ فضة وكسور أى حوالى  
٢٣,٥٢٠ جنيتها مصريا .

وكان وجه صرف هذا المبلغ كالآتي :

فضة	
٥٠,٧٣٥,٢٩٩	مرتبات مختلفة ...
١٥,٩٨١,٢٢٠	نصرة أهالى الحرمين ...
١٤,٩٠٣,٤٧٥	نفقات الحرمين ...
٧,٦١٨,٦٣٤	نفقات سائرة ...
٨٩,٢٣٨,٦٢٨	الجملة: ...

فبقي لخزينة السلطان مبلغ ٢٨,٣٧٦,٨١٥ فضة ، كان ينفق منها كل عام ٤٤١ كيساً مصرياً ، ١٥,٠٠٠ فضة تنفق على أمير الحج وشريف مكة ، وأحياناً كان ينفق بعد ذلك على العبارات بحسب الحاجة وما تبقى بعد ذلك يرسل مع صندوق الخزينة إلى السلطان .

والفرق بين ما أورده حسين أفندى والمسيو استيف ليس كبيراً في جملته فإذا أضيف مبلغ ٤٤١ كيساً و ١٥,٠٠٠ فضة الخاضع بأمير الحج وشريف مكة إلى تقدير المسيو استيف كان كالاتي :

فضة	
١٦,٧٨٣,٤٥١	زيادة الإيرادات حسب تقدير المسيو استيف ... ..
١١,٠٤٠,٠٠٠	مرتب أمير الحج وشريف مكة التي لم يحسبها حسين أفندى في المنصرف وهي ٤٤١ كيساً ، ١٥,٠٠٠ فضة
٢٧,٨٢٣,٤٥١	الجملة ... ..

وهذا لا ينقص كثيراً عن المبلغ الذي ذكره حسين أفندى وهو ٢٨,٣٧٥,٨١٥ فضة ، المخصص لخزينة السلطان .

وكان من أسباب ضعف الموارد المالية في ذلك الوقت سوء الحالة الداخلية التي نصورها كالاتي :

١ — اضطراب الحالة السياسية لعدم قيام حكومة منظمة ثابتة ، وجشع الحاكمين ، وتنازع أمراء الممالك ، مما أدى إلى اضطراب الأمن وما يتبعه من فقدان الثقة المالية والتجارية وإهمال المشروعات الحيوية كالزراعة والصحة والتعليم .

٢ — اضطراب العملة والموازن والمكايل التي كانت مستعملة في مصر مما أدى إلى اضطراب المعاملات المالية .

٣ — عدم العناية بضبط مياه النيل للانتفاع بها في الأوقات التي يأتي بها الفيضان منخفضاً أو لحماية الأراضي المزروعة من غوائل الفيضان العالي .

٤ — تفشى الأوبئة في كثير من سنى هذا العصر الذي سبب نقصاً كبيراً في الأيدي العاملة .

٥ — على أن أشد العوامل أثراً في سوء الحالة الاقتصادية تحول طرق التجارة بين أوروبا والشرق ، إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ففقدت مصر الضرائب والمكوس التي كانت تدخل خزانة الدولة من التجارة العابرة أو تجارة الترانسيت ، ثم نقل المتاجر داخل البلاد .

### الحملة الفرنسية

ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر رسمت لنفسها خطة تمكنها من تحصيل المال اللازم لسد نفقات الحملة ، ولم يكن أمامها مورد أهم من مورد الضرائب العقارية ، ولكن رغم ما وضعت من خطة وما ابتدعته من أساليب لطريقة جبايتها فإنها لم تستطيع أن تسد نفقات الاحتلال الفرنسي ، وقد شعر نابليون طوال الأشهر التي قضاها بمصر بالحاجة إلى المال . وكان العجز المالي من أهم الأسباب التي حملت «كليب» على أن يسعى للجلاء عن مصر ، كما حاول «مينو» إيجاد الحلول المختلفة والدراسات المتباعدة لطرق الضرائب لزيادة حصيلتها ، ولكن بالرغم من ذلك لم يوفق التوفيق الذي كان ينشده .

احتفظ بوناپرت بالضرائب العقارية التي كانت تجبي في عهد العثمانيين ، وحرص على ألا يفلت من أدائها أحد ، وألغى نظام الملتزمين وأغلبهم من المماليك — الذين تدور بينهم وبين نابليون رحي الحرب — وعهد إلى حكام المديریات — وهم القواد العسكريون الفرنسيون — بأن يشرفوا بأنفسهم على تحصيل الضرائب ، وكان الفلاحون الذين يتأخرون عن دفع الضرائب المقررة يضربون ، وقد تنزع منهم نساؤهم وتحرق بيوتهم ونحو هذا مما كان عبثه ثقيلاً على الفلاحين .

ولقد استفادت الحملة نفسها من مصادرة أملاك الملتزمين من الممالك ، ومنهم من قتل في ساحة القتال ، ومنهم من فر ، ومنهم من لم يقدر على إظهار سندات التزامه ، وملكيته لأرض « الوسية » فكان هذا زلزلة كبيرة في الركن الاقتصادي المهم وهو الفلاحة المصرية .

وقد ابتكرت الحملة طريقة للحصول على المال من الفلاحين ، ذلك أن كل فلاح كان عليه أن يسجل عقد زراعة الأرض التي تحت يده وكان رسم التسجيل ٢ ٪ من ثمن الأراضى ، ومن لم ينفذ ذلك مدى مهلة من الزمن عينها المرسوم — الذى صدر بهذا الصدد — تصدر أملاكه لجانب الحكومة « أو الجمهورية الفرنسية » ولعل حكومة بونايرت في مصر لجأت إلى هذه الطريقة لعلها أنها ستنتج لأنه ليس أعز على الفلاح من أرضه بعد أولاده ، كما ابتدعت الحكومة رسوما جديدة على عقود البيع وعلى نقل الملكية وعلى الميراث إذا ما توفى صاحب الأرض .

### عصر محمد علي

استطاع محمد علي أن ينظم قواعد الضرائب العقارية بعد أن ألغى نظام الإلتزام ومسح الأراضى الزراعية في القطر سنة ١٨١٣ ، وأعان ملكية حق الانتفاع سنة ١٨١٤ وحدد علاقته مع الفلاحين بأن يزرعوا الأرض ويوردوا للحكومة غلاتها في الشئون المعدة لذلك . وألغى محمد علي ديوان « الرزنامة » وأحال اختصاصه — وهو ضبط إيرادات الحكومة ومصرفاتها — إلى ديوان خاص « ديوان الخزينة المصرية » وهو بمثابة وزارة المالية الآن .

كانت الأراضى موزعة على الفلاحين ، وعليهم ضرائب يجب دفعها للحكومة ، وكانت الحكومة تضمن هذه الضرائب بتوريد المحصولات إلى شونها ، فتخصم من ثمنها ما على الفلاح من ضرائب والتزامات قبلها ، وبهذا استطاعت الحكومة أن تربل من أمانها طبقة الجباة وهم الملتزمون ، وأن تتصل بالقرية ، وأن تعين الحكام الذين يشرفون على إدارة المزارع والشئون الحكومية ، وأن تضمن

بتوريد المحصولات كلها إلى شونها جباية الضرائب دفعة واحدة .

واستمر نظام جميع الضرائب العقارية على هذا النحو مدة طويلة من عصر محمد علي ، حتى أصدر في سنة ١٨٣٩ أمراً بتضامن أفراد القرية في دفع الضرائب ، كما تتضامن قرى كل مركز في جميع الضرائب المقررة عليه ، وتضامن كل المراكز في كل مديرية ، وبهذا تضامن مجموع القوى الإنتاجية في دفع الضرائب المقررة للحكومة .

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن حرب الشام قد دعت إلى انخراط كثير من الفلاحين في سلك الجندية ، أو أن بعض من لا يقوى على الإنتاج من الأفراد هجر القرية بدلا من أن يتعرض للعقوبة المقررة في حالة عدم إيفائه بكل التزاماته .

وكان الفلاح الذي لا يدفع الضريبة ، أو لا يني بما عليه للحكومة من التزامات تنزع منه أرضه فضلا عن تعرضه للعقوبة وتعطى للفلاح القادر على الزراعة ، وتقدر الضريبة العقارية في عصر محمد علي بنحو ٥٠ ٪ من إيرادات الحكومة ، وهذا إلى جانب ما يدره احتكار تجارة الغلات الزراعية من أرباح ، تقرب من ٢٥ ٪ من مجموع الإيرادات .

ولما وجد محمد علي ما في نظام « التضامن » من ظلم وفساد وتواكل أقدم على إلغائه في سنة ١٨٤٠ ، ووضع نظاما جديدا لضمان جباية الأموال سمي نظام « العهد » ، وهو أن تعطى جباية المال في القرى لمن يتعهد للحكومة بأداء الأموال المقررة . فالمتعهدون مسئولون أمام الحكومة عن جمع الضرائب التي تعهدوا بها ، ولهذا كانوا يقدمون للحكومة ضمانا للتعهد . ولكن هذا النظام كان يشبه إلى حد ما نظام الإلزام لا من حيث فرض ضريبة على الفلاح ، ولا من حيث ملكيته مساحة الأرض ، بل من حيث إنه مكن المتعهد من أن يكون له سلطة على ناحيته ، غير أن هذا النظام كان ينطوي على استخدام الظلم والتعسف في جمع الضرائب ولذلك ألغاه عباس الأول سنة ١٨٥٠ .



وهكذا تجمعت للدولة موارد كثيرة منها الضرائب العقارية وأرباح التجارة وإنتاج المصانع والمكوس الجمركية وعوائد الدخولية ، ورسوم الملح والصيد والتمغة وفردة الرؤوس وضرائب الحرف ، فأصبحت الدولة قادرة على مواجهة برامج الإصلاح والإحياء دون أن تلجأ إلى القروض الخارجية .

ونورد هنا ميزانية تقريبية على سبيل المثال ، وهي وإن لم تكن أرقامها مضبوطة [ لأن الإحصاءات التي تنشر عن هذا العصر لم تكن مضبوطة ] تقرب الحقيقة إلى الأذهان ، ولقد أورد المسيو د مانيجان ، ميزانية سنة ١٨٣٣ على النحو الآتي :

مفردات الإيرادات	جنيه مصرى
الميرى أو الضريبة العقارية ... ..	١٠١٢٥٠٠٠
فرضة الرؤوس أو ضريبة النفوس ... ..	٣٥٠٠٠٠
العوائد على ( نقل ) الحبوب ... ..	١٨٠٠٠٠
ربح الحكومة من احتكار الأصناف الآتية :	
القطن والنيلة والأفيون والسكر والنبذ والأرز والعسل	
والشمع والحناء وماء الورد وبذر الكتان وبذر السمسم وبذر	
الحسن وبذر القرطم والحرير والزعفران والنبثون ... ..	٤٥٠٠٠٠
ربح الحكومة من نسج الأقمشة وبيعها ... ..	٦٠٠٠٠٠
فابريكة الأثواب الحريرية ... ..	٤٧٠٥٠٠
دخل الحكومة من جمر ك الاسكندرية وعوائد الدخولية	٣٠٠٠٠٠

جنيه مصرى	مفردات الإيرادات
٣٦,٧٦٥	دخل الحكومة من جمر ك بولاق ... ..
٨,٠٠٥	... .. مصر القديمة
٣٠,٠٠٠	... .. السويس والقصر
١,٢٥٠	... .. أسوان
١٣,٧٥٠	... .. رسوم الصيد من بحيرة المنزلة
١٧,٥٠٠	... .. رسوم الملح والمراكب والأسماك
١,٠٠٠	... .. المكوس على البضائع السورية الآتية عن طريق البر
٢٢,٠٠٠	... .. ربح الحكومة من الجير والمصيصة والأحجار
١٣,٨٥٥	... .. عوائد السوائل
١,٣٠٠	... .. السنامكى
٢,٩٠٠	... .. الصيد فى بحيرة قارون والمكوس بالفيوم
٣٥,٠٠٠	... .. ربح الحكومة من الجلود الخام والمدابغ
١٦,٠٠٠	... .. المكوس فى الوجه البحرى والقبلى
٢,٥٠٠	... .. عوائد الرافعات والموسيقين والحواة
١٠,٠٠٠	... .. المواشى المخصصة للذبح
٢,٢٥٠	... .. سحب الفضة والمقصب
٦,٠٠٠	... .. رسم الزكاة ( بيت المال )
٢,٠٠٠	... .. عوائد الوكائل والأسواق فى الوجه القبلى
٣,٢٠٠	... .. رسوم الخرج
١٥,٠٠٠	... .. ربح دار الضرب ( الضربخانه )
٤٠,٠٠٠	... .. بيع الخضر
٣,٠٠٠	... .. النظرون
١,٥٠٠	... .. الصودا بالاسكندرية
٢,٠٠٠	... .. ملح الشادر
٢٠,٠٠٠	... .. عشور النخيل
١٢,٠٠٠	... .. أجرة السفن المملوكة للحكومة
٢,٥٢٥,٢٧٥	... .. جملة الإيرادات

مفردات المصروفات	جنيه مصرى
ميزانية الجيش .. .. .	٦٠٠,٠٠٠
مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح .. .. .	١٩٩,٠٠٠
مرتبات الكتبة والموظفين .. .. .	١٠٠,٠٠٠
معاشات الملتزمين الذين ألغى إلزامهم .. .. .	١٧,٥٠٠
نفقات قافلة الحج .. .. .	١١,٠٠٠
د الفابريقات وأجور العمال .. .. .	١٠٨,٠٠٠
د إنشاء القصور والفابريقات والقناطر والجسور .. .. .	٩٠,٠٠٠
أموال مرسلة إلى الآستانة .. .. .	٦٠,٠٠٠
ميزانية موظفي البحرية ورجالها .. .. .	٣٠٠,٠٠٠
مخصصات لصيانة قصور نائب الملك ( محمد على ) .. .. .	٥٠,٠٠٠
د غذائية للموظفين .. .. .	٢٥,٠٠٠
أجور الخيالة الترك غير النظاميين ( الباشبورق ) .. .. .	٣٢,٥٠٠
أجور العربان .. .. .	٢٥,٠٠٠
معاشات للأرامل والنساء .. .. .	٣٠,٠٠٠
أشياء مجلوبة من أوروبا برسم الفابريقات .. .. .	٧٥,٠٠٠
مصاريف ترسانة بناء السفن في بولاق .. .. .	١٦,٥٠٠
نفقات المدرسة الحربية .. .. .	٧,٥٠٠
د المطبعة .. .. .	١,٧٥٠
د إنشاء السفن الحربية .. .. .	٧٧,٥٢٥
مخصصات غذائية لنائب الملك .. .. .	٢٠,٠٠٠
ثمن مهمات حربية .. .. .	٧٠,٠٠٠
المعينات لعلف الجمال والبغال والخيول .. .. .	١٢,٥٠٠
مخصصات لإدارة مشتريات الكشمير والاجواخ والآثاث .. .. .	
الحربية والجواهر الخ .. .. .	٧٠,٠٠٠
جملة المصروفات .. .. .	١,٩٩٩,٠٧٠

ويلاحظ المسيو مانيجان أن ميزانية المصروفات غير كاملة إذ أنها لم يذكر فيها ميزانية المدارس عامة وكذلك نفقات البعثات الحكومية ، كما يلاحظ أن الوفرة بين المصروفات والإيرادات هو وفر نقدي في الخزانة المصرية ، وإنما كان لإيراد السنة ينقص عن تقدير الميزانية بسبب عدم سداد كل الضرائب العقارية ، أو خسارة أو إفلاس بعض التجار الذين يتعاملون مع الحكومة فلا يدفعون كل ما عليهم لها ، أو تقع إختلاسات في الجمارك ، يقل بسببها دخل الحكومة .

وعلى الرغم من عناية الحكومة بالدقة التامة في تقييد مختلف الإيرادات والمصروفات في سجلات خاصة ، لم يكن ثمة تمييز بين خزينة الباشا [ أى أمواله الخاصة ] وخزينة الدولة .

وظلت الضريبة العقارية أهم مصدر للإيراد ، وتلتها أرباح الحكومة من الاحتكارات . وقد اطردت الزيادة في إيرادات الحكومة من عام إلى آخر كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	الإيرادات	الضريبة العقارية	أرباح الاحتكارات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٢١	١,١٩٩,٧٠٠	٦٦١,٥٤٠	٣٤٠,٠٠٠
١٨٣٦	٣,٠٦٤,٣٠٠	٢,٠٣٤,٥٠٠	٧٥٠,٠٠٠

ويمكن أن نلاحظ مدى زيادة إيرادات الدولة بمقارنة الميزانيات الآتية :

السنة	الإيرادات	المصروفات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٢١	١,١٩٩,٧٠٠	٩٤٧,٠٠٠
١٨٣٣	٢,٥٢٥,٢٧٥	١,١٩٩,٠٧٠
١٨٤٢	٢,٩٢٦,٦٢٥	٢,١٧٦,٨٦

ولم يلجأ محمد علي إلى عقد قروض من الدول الخارجية ، وإذا لم تتوازن مصروفاته وإيراداته واحتاج إلى المال ، كان يبيع غلاته الزراعية وأهمها القطن إلى التجار مقدما قبل جني المحصول ، وبهذه الطريقة استطاع أن يتفادى الازمات المالية المؤقتة التي كان يتعرض لها .

وهكذا انتهى عهد محمد علي وحالة الدولة المالية مرضية وإنتاجها كبير ومواردها مستغلة ، منفذة مشروعاتها العامة ، دون أن تستدين من الدول أو الأفراد الأجانب ما يساعدها على إتمام تلك المشروعات .

### عباس والميزانية

كان عباس رجعيًا في كل شيء ، جامدًا في تفكيره ، رأى أن حالة الإيرادات لا تتسع للإنفاق إلا في دائرة معينة من الإصلاح لسير دولاب العمل ، لحافظ على ذلك ، ولم يعرف عن جده محمد علي أنه وجه نظره إلى الدول الأجنبية ليقترض القروض المالية منها ، ولم يفكر عباس في هذا أيضاً ، بل سارت مالية الدولة وفق القواعد الآتية :-

- ١ - لم يشجع عباس خدمة الأجانب .
  - ٢ - أن تنكش مصروفات الحكومة بقدر المستطاع .
  - ٣ - لم يتجه إلى الأجانب ل يستدين منهم .
- وكان معروفاً حتى عهد اسماعيل أن ميزانية الحكومة والجيب الخاص شيثان لا يتميزان ، ومع ذلك حافظ عباس على ميزانية الحكومة دون الاحتياج إلى الدين .

وفيما يلي احصاءات الميزانية لإبان حكمه :



السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٥٢	جنيه مصرى ٢,١٤٣,٠٠٠	جنيه مصرى ١,٩٦٣,٠٠٠
١٨٥٣	٢,١٩٢,٠٠٠	١,٩١٥,٠٠٠
١٨٥٤	٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٨١٧,٠٠٠

### سعيد والميزانية

جدد سعيد في نظام الضرائب العقارية ، فقرر ضرائب على الاراضى المعفاة منها ليساويها بغيرها ، كما ألغى الضرائب المتأخرة ، وقسط الضرائب حتى يسهل على الفلاح دفعها ، ويمكن بيان برنامج في الضرائب فيما يأتى :

١ - فرض سعيد الضرائب العشورية على الاراضى التى كانت معفاة منها كالجفالك والابعاديات [ الأوسية ] وقد عرفت جميعها منذ ذلك الوقت بالارض العشورية .

٢ - ونظم الضرائب وطرق جمعها ، فقسم الاموال أقساطاً ، وكان يميل الفلاحين ريثما يستطيعون الدفع .

٣ - وأعفى الفلاحين من دفع الضرائب المتأخرة .

٤ - وأطلق الحرية للفلاحين لبيعوا محصولاتهم ويسددوا من أثمانها الضرائب للحكومة نقداً .

ورغم هذا الإصلاح الضرائبى ، كانت ميزانية الدولة قد اتتأها الارتباك ، فزادت المصروفات على الإيرادات ، بسبب كثرة مصروفاته ، وتورطه في شراء حصة عظيمة من أسهم قناة السويس بلغت ٤٤ ٪ من قيمة رأس مال الشركة ، ولذلك اضطر سعيد إلى عقد القروض الخارجية ، وهو أول حاكم في تاريخ مصر

لجأ إلى هذه الطريقة ، وسوضح تفصيل ذلك في فصل « الدين المصرى العام » ،  
ونلاحظ من الأرقام الآتية كيف تطورت زيادة المصروفات عن الإيرادات :

السنة	الإيرادات	المصروفات
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٨٥٥	٢٠٧٨٠٠٠	٢٣٧٣٠٠٠
١٨٥٦	٢٤٧٤٠٠٠	٢٦٣٧٠٠٠
١٨٥٧	٢٢١٤٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠
١٨٥٨	٢٠٢٥٠٠٠	٢٢٠٥٠٠٠
١٨٥٩	٢١٢١٠٠٠	٢١٧١٠٠٠
١٨٦٠	٢١٥٤٠٠٠	٢٩٨٤٠٠٠
١٨٦١	٢١٥٤٠٠٠	٥١٨٤٠٠٠
١٨٦٢	٣٧٠٧٠٠٠	٨٨٦٨٠٠٠

وظاهر من هذا الإحصاء كيف كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات ،  
ثم كيف ظهرت الزيادة بشكل واضح سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٢ ، وكيف  
ارتفعت من ثلاثة ملايين فى سنة ١٨٦١ إلى خمسة ملايين فى سنة ١٨٦٢ ، وكان  
ذلك بعد بدء حفر قناة السويس .

### اسماعيل والميراثية

لم تكن الضرائب فى عهده تسير وفق نظم وضع الضريبة ، وطريقة جبايتها ،  
إذ يكفى إذا احتاجت الحكومة للمال أن يصدر وزير المالية [ إسماعيل المفتش ]  
أوامره ، فينطلق الأحكام والجباة فى الأقاليم والقرى يجمعون الضرائب ، وإذا كانت  
الضرائب أهم مورد لخزينة الحكومة ، فقد زادت حكومة اسماعيل الضرائب  
العقارية ، وكانت على نوعين : الضرائب العشورية ، والضرائب الخراجية ، وكان  
متوسط ما يدفع عن الفدان من الأراضى العشورية ٣٠ قرشاً ، ومن الأراضى  
الخراجية ٢٦ قرشاً .

ويلاحظ أن الضرائب لم تكن موزعة بالتساوى أو محددة القيمة ، ولم يكن لها موعد معين تجبى فيه ، وكثيراً ما كانت تجبى مقدماً بطرق يسودها الإرهاق ، كما حدث فى قانون المقابلة سنة ١٨٧١ الذى قرر نقص نصف ضرائب الأتبان مدى الحياة لمن يدفع المقابلة ، فضلاً عن أن الحسابات المالية فى الحكومة لم تكن على ما ينبغى أن تكون عليه من الدقة والنظام .

لم تكن هناك ميزانية فى عصر اسماعيل كما هى الآن ، وليس هناك إدارة تشرف عليها ، ولا هيئة تناقشها ، وتعمل على ضبطها ، ولم تكن الأرقام الرسمية التى تصور الميزانية صحيحة فى موضوعها ، فلو رجعنا إلى النشرات الرسمية ، وما نشر فيها عن الميزانية ، وجدنا أن المصروفات كانت أقل من الإيرادات ، وإذا كانت هذه هى الحقيقة ، فلماذا أقدم اسماعيل على الديون ؟ إن إقدامه عليها والبحث عن المال ما كان إلا ليسد النقص الذى يحدث فى الميزانية ، ولم تكن هناك حدود بين ميزانية الدولة وبين المال الذى يحتاج إليه اسماعيل للإنفاق منه على مشروعات الدولة ومشروعاته الخاصة .

ولقد شاهدت البلاد يسراً مالياً من الأرباح التى جنتها فى أوائل عصر اسماعيل ، إذ زاد الإقبال على تجارة القطن المصرى بسبب نقص زراعته فى الولايات المتحدة ، فقد أوقفت زراعته الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وكان ذلك بين سنتى ١٨٦١ و ١٨٦٥ .

وكان هذا الحادث سبباً فى إقبال المصانع الأوربية وبخاصة المصانع الإنجليزية على القطن المصرى ، ويتضح ذلك من الإحصاء الآتى :

السنة	صادرات القطن بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالقروش
١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠	٢٨٠
١٨٦٢	٧٢١,٠٥٢	٤٦٠
١٨٦٣	١,١٨١,٨٨٨	٧٢٥
١٨٦٤	١,٧١٨,٧٩١	٩٠٠
١٨٦٥	٢,٠٠١,١٦٩	٦٣٥

فترى من هذه الإحصائية أن الزيادة كانت من ناحيتين : ناحية الإنتاج الزراعى واطراد محصول القطن من جهة ، ثم ارتفاع أسعاره والرخاء الذى عم البلاد من جهة أخرى .

ولكن لما انتهت الحرب الأمريكية الأهلية سنة ١٨٦٥ قل الطلب على القطن المصرى وهبطت أسعاره ، وقد صادف ذلك بدء الفروض التى أقدم على عقدها إسماعيل .

ولو أردنا أن نوضح مالية الدولة فى عصر إسماعيل فإننا نورد هنا ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢ فى منتصف عصر إسماعيل .  
ومفردات هذه الميزانية هى :

\*\*\*

## الإيرادات

جنيه مصرى	
أموال وعشور الأتبان	٤,٥٢٣,٦٦٥
عشور النخيل	١٤٣,٥٣٥
ويركو [ ضريبة ] أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات	١٥٥,٥٨٠
رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأتبان والأملاك وعوائد	
الأوزان وعوائد الذبيح .. إلخ	٨٦,٧٨٠
أموال جهات الواحات	٧,٩٢٠
عوائد زيوت وأملاك	١٤,٠١٥
إيجار أتبان الميرى	٢٩,٨٩٠
عوائد كرتينة وغيرها	٦٠٠
إيراد الجمارك	٤٩٢,١١٠
صافي إيراد السكك الحديدية	٥٦٢,٨٨٥
صافي إيراد السودان	١٠٠,٠٠٠
إيراد الملاحة	١٧٥,٠٠٠
أرباح أسهم قناة السويس	١٧٠,٣١٠
أرباح ورق التمغة وتمغة المصوغات وغيرها بالمالية	١٨٥,٠٠٠
أموال الالتزام وهي التزام المطرية والنظرون والأسماك	
وغیرها وإيرادات الهاويسات	٢٥٨,٧٩٥
إيجار أتبان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأملاك والأتبان	
بمصر والاسكندرية ودمياط ورشيد	١٨٥,٥٠٠
إيراد المحافظات	٢٠٢,٥٣٥
مجموع الإيرادات	٧,٢٩٣,٦٢٠



## المصروفات

جنيه مصرى	
٣٠٠,٠٠٠	مخصصات الخديو
١١٠,٧٢٥	مخصصات العائلة الخديوية
٦٥٨,٣٣٥	ويركو الآستانة [ الجزية ]
٢٦,٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى [ مجلس الوزراء ]
٧٠٠,٠٠٠	ديوان الجهادية والمدارس الحربية
١٥١,٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠,٠٠٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٩,٠١٥	ديوان الخارجية
	مجلس الاحكام ومجلس الدعاوى والإستئنافات ومجلس التجار
٣٣,٦١٠	[ المحكمة التجارية ]
١٤٨,٠١٥	مديريات الأقاليم قبلى وبحرى
١٧,٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
٣٦,٣٤٥	مجلس الصحة والاسبتاليات
٨٥,٢٢٥	دواوين المحافظات
٨٩,٢٨٠	ضبطيات مصر والإسكندرية
٥٣,٠٢٠	ديوان المدارس [ وزارة المعارف ] ومكاتب الدروس
٢٨,٣٠٠	ديوان الجمارك

## مرتب‌بایات و معادلات

١٧,٩٥٠	.. .. .	مرتبات حريم وإشرافات
٢١٣,١٦٠	.. .. .	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين
٤٢,٨٦٥	.. .. .	قيمة المرتب إلى الأشخاص والمستودعين
٦٦,٧٧٠	.. .. .	مخصصات الحج [ الشريف والتكيا ]
		ربح أسهم شركة قناة السويس الذي أعطى لها لمدة معلومة
١٧٠,٣١٠	.. .. .	مقابل ثمن الأملاك والأراضي
٢٠٠,٠٠٠	.. .. .	احتياطي

## مخصصات القروض

جنيه مصرى

٢٥٨,٥٠٠	.. .. .	دفعية قرض سنة ١٨٦٢
٦٠٤,٧٨٥	.. .. .	دفعية قرض سنة ١٨٦٤
٩٢٩,٤٦٠	.. .. .	دفعية قرض سنة ١٨٦٨
٥١,٤٨٠	.. .. .	القومبانية الجديدة
٥٧٢,٨١٠	.. .. .	قرض السكك الحديدية

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك عن المستحق

فى سنة ١٢٨٨ هـ .

٢٩٢,٥٠٠	.. .. .	إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية
١٣٨,٨٧٠	.. .. .	إنشاء ميناء السويس
١١٥,٧٢٥	.. .. .	إنشاء الترعة الإسماعيلية بما فيها عمليات القناطر
٢٨,٩٣٠	.. .. .	كوبرى قصر النيل
٥٣,٩٠٠	.. .. .	تطهير ترعة المحمودية
٢,٨٢٥	.. .. .	تركيب فنارات السويس
٦٤١,٩٠٩	.. .. .	مجموع المنصرف

الزيادة المزعومة فى الميزانية

٧,٢٩٣,٦٢٠	.. .. .	الإيراد
٦٤١,٩٠٩	.. .. .	المنصرف
٨٧٤,٥٢٥	.. .. .	الوفر المزعوم

ولما تولت لجنة التحقيق الأوربية فحص ميزانية سنة ١٨٧٧ وما بعدها  
أوضحت ما فيها من عجز كالآتي :

السنة	الايراد	المنصرف	العجز
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩٠٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

وكانت هذه الميزانيات لا تمثل حقيقة الايرادات مع المصروفات إذ أبعد من  
الميزانية بيان النفقات على المشروعات العامة ، وأصبحت مقرونة بالدين العام ،  
الذي بلغ حتى سنة ١٨٧٣ مبلغاً قدره ٦٨,٤٩٧,٠٠٠ جنيه مصرى ومادفع فعلاً  
من هذا المبلغ هو ٤٦,٧٦٠,٠٠٠ والباقي ضاع في السمسرة وسعر الاصدار وغير  
ذلك من أبواب الانفاق .

ونستطيع أن نربط هذا الذي دفع في عهد إسماعيل بالأعمال العامة كآلاتي :

المشروع .	القيمة بالجنيه المصرى	ملاحظات
قناة السويس ... ..	١٢,٠٠٠,٠٠٠	بعد حذف مبلغ ٤ ملايين ج . م ثمن الأسهم المباعة .
الترع ... ..	١٢,٦٠٠,٠٠٠	حفر ٨,٤٠٠ أميال بمعدل ١,٥٠٠ ج . م لليل الواحد .
القناطر [ الكبارى ] ... ..	٢,١٥٠,٠٠٠	٤٣٠ كبرى .
مصانع السكر ... ..	٦,١٠٠,٠٠٠	٦٤ مصنعا بالآلاتها .
ميناء الاسكندرية ... ..	٢,٥٤٢,٠٠٠	عقد مع Greenfield - Elliot.
ميناء السويس ... ..	١,٤٠٠,٠٠٠	Dussald Bros. " "
مشروع ميناء الاسكندرية	٢٠٠,٠٠٠	اشترته فيما بعد شركة مياه الإسكندرية
السكك الحديدية ... ..	١٣,٣٦١,٠٠٠	٩١٠ أميال .
الترغرافات ... ..	٨٥٣,٠٠٠	٥٢٠٠ ميل
المنازل ... ..	١٨٨,٠٠٠	١٥ منارة على ساحل البحرين الابيض والاحمر .
	٥١,٣٩٤,٠٠٠	

أما الميزانية العادية فكانت تشمل الإيرادات التي تجبى على الأموال العقارية وإيرادات السكك الحديدية وإيرادات الجمارك ومن العوائد الأخرى مثل المنازل والرخص والحرف ورسوم الدخول إلى غير ذلك مما يدخل خزانة الحكومة .  
وهذه تنفق في مخصصات الخديو والعائلة الخديوية ، والجزية التي ترسل إلى السلطان ، وما ينفق على الدواوين ومرتبات الموظفين ومعاشاتهم .





## الفصل الثانى

### حالة مصر المالية من سنة [١٨٨٢] إلى الوقت الحاضر

تمثل هذه الفترة التقلبات السياسية المختلفة التى مرت بالبلاد من عهد إسماعيل إلى عصر الاستقلال وتدخل فيها فترة الإحتلال البريطانى التى بدأت من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ ثم ما كان من إعلان الحماية سنة ١٩١٤ إلى الحكم الذاتى سنة ١٩٢٢ .

جاءت لجنة التحقيق التى درست أحوال البلا المالية ووضعت برامج الإصلاح للإسترشاد بها ، وأعلنت فساد الضرائب الذى كان ممثلاً فى الآتى :

١ — عدم المساواة بين الضرائب العشورية والخارجية، وكانت أسس التفرقة أن الأراضى العشورية مملوكة للطبقة الراقية وأصحاب الأموال ، ونالت من طرق الإصلاح ما نالت حتى أصبحت أجود بكثير من الأراضى الخارجية التى كانت تدفع ضرائب عالية أكثر من الضرائب العشورية .

٢ — عدم المساواة فى طريقة تقدير الضريبة ، فكانت تقدر بحسب ما يعود على الحكومة بالأرباح ، فتقرر الضرائب العالية على الفلاحين وتفرض الضرائب القليلة على كبار الملاك والضياع الواسعة .

٣ — كانت أراضى الدائرة السنية [ التى تقدر مساحتها بخمس الأراضى الزراعية فى القطر ] معفاة من الضرائب ، ومنع هذه الميزة بعض كبار الملاك والوجهاء من عالية القوم .

٤ — كان وقت دفع الضريبة أوجباتها غير ملائم ، وجرت هذه الطريقة على الفلاح أضراراً بالغة ، إذ كانت تدفعه إلى بيع جزء من المحصول قبل أوان جنيهه ، أو تضطره إلى بيع جزء من أرضه بأسعار منخفضة ، أو يلجأ إلى كبار المزارعين في القرية ، ليقترض منهم ، وقد أدى ذلك إلى هجرة كثيرين من الفلاحين من قراهم إلى جهات أخرى ، ونجم عن هذا أن يستولى على أرض هؤلاء المهاجرين ويزرعها من يقدر على دفع الضرائب المقررة عليها .

٥ — ضريبة العمل للمحافظة على جسور النيل وقت الفيضان وتعرف [ بالعونة ] وهي السخرة المقررة على الفلاحين ويعفى منها كبار الملاك . وكان الفلاحون يتركون أراضيهم وحقولهم ويسهرون على ضفاف النيل وقد ينتقلون من مديرية إلى أخرى لأداء هذه الضريبة .

هذا وغيره من الأضرار التي واجهتها الحكومة في أواخر القرن التاسع عشر واستمر علاجها حتى عصرنا الحاضر .

## الإصلاح

ولذلك لجأت الحكومة إلى مساواة الضرائب بين الأراضي الزراعية وعممت الرى الدائم حتى تقوى الأراضي وتنال من الإصلاح ما يساعدها على الإنتاج وعملت مساحة جديدة [ فك الزمام ] وربت الأرض على طريقة حديثة [ طريقة الأحواض ] كي تضع الحكومة ضريبة موحدة على جميع الأحواض المماثلة ليدفع جميع الفلاحين ضريبة واحدة . ونظمت طريقة جباية الضرائب ووضعت الضرائب المؤقتة على الأراضي المستحدثة حتى إذا ما نالت الإصلاح اللازم فرض عليها الضرائب المقررة على أحواضها .

وقد شمل البرامج حركة إصلاح تريح الفلاح وتحمية من الظلم ، وتساوى بينه وبين كبار الملاك ، وتضمن للحكومة جباية منظمة دقيقة ، ونفصل هذا البرنامج فيما يأتي :

## المادة الجديدة [ فك الزمام ]

وتطلب هذا النظام الدقيق الآتى :

١ — الخرائط : قامت مصلحة المساحة بمسح الأرض واستغرق هذا ١٥ عاما إذ بدى به فى سنة ١٨٩٢ وتم فى سنة ١٩٠٧ فعملت لكل بلد خريطة مخصوصة بجزأة على لوحات ليسهل البيع منها للأهالى سواء كانت كاملة أو بجزأة على قدر حاجة الطالب . وهذه الخرائط تبين أرقام الاحواض وأشكال وأرقام القطع المكونة لكل حوض بحسب ما دلت عليه مشاهدات الطبيعة على الأرض .

٢ — دفتر فك الزمام : هذا دفتر مقيد فيه أسماء الاحواض ، ومقدار كل حوض وأسماء واضعى اليد ، يرسل من مصلحة المساحة مع نسخ من الخرائط إلى وزارة المالية وهى ترسل إلى المديرية المختصة ، بأمر يتضمن اعتماده والعمل بموجب بياناته .

٣ — دفتر المكلفة : تعد المديرية بموجب دفتر فك الزمام المرسل لها دفترا جديداً يسمى « المكلفة » أعدت به صفحة مخصوصة لكل بمول [ صاحب أرض ] تشمل بمجموع ما وجد تحت يده من الأطيان فى كل حوض ، والمربوط منها بالضرائب ، وقيمة ضريبة الفدان فى كل حوض ، وبمجموع الضرائب السنوية .

وقد يفهم من هذا أن دفتر المكلفة لا يختلف عن دفتر فك الزمام ، ولكنها فى الواقع يختلفان بالآتى :

( أ ) دفتر المكلفة يزيد عن دفتر فك الزمام ببيان مفردات وبمجموع الضرائب وينقص عنه ببيان القطع المجرأ إليها كل حوض .

( ب ) يحفظ دفتر فك الزمام مع الخرائط بلا أدنى تغيير .

( ج ) يقيد فى دفتر المكلفة كل تغيير يحصل فى وضع اليد نتيجة البيع والشراء ورهن المنفعة والميراث والوصية والايهاب والتبادل وغير ذلك من كل أنواع

التغييرات بمقتضى العقود الشرعية والعقود العرفية المسجلة المفروض على المحاكم إرسال نسخة منها للمدريات .

( د ) يتغير دفتر المكلفة مرة واحدة كل خمس سنوات، ويحفظ بقلم إيرادات كل مديرية ، وهو معدود في عرف العوام من الناس من أقوى دعائم إثبات الملكية ، أما بحسب حقيقة وظيفته فلا يمكن الاعتماد عليه في إثبات أو نفي شيء من الحقوق الشرعية لأنه عبارة عن مجموع حسابات الضرائب التي يجب على أصحاب الشأن دفعها .

### السياسة الجبزية

عند ما أوشكت عملية فك الزمام أن تنتهى بمديرتى الشرقية والبحيرة ، وأصبح من الميسور الشروع في تعديل الضرائب على قاعدة العدالة والمساواة ، أوفدت المالية تحت رئاسة [ وليم ويلكوكس ] لجائاً مؤلفة من موظفين أكفاء طافوا ببلاد القطر كلها في سنتى ١٨٩٥ و ١٨٩٦ ، وبحثوا الأراضى وقدروا مالتساويه من الإيجار في كل جزء وفي كل بلد ؛ وكانت النتيجة أن مجموع الضرائب وجد بنسبة ٢٨ و ٦٤ ٪ من مجموع الإيجارات التي قدرتها اللجان ، واتخذت وزارة المالية هذه النسبة أساساً لتعديل الضرائب على طريقة توزيع ما قدرته اللجان على الأحواض الجديدة التي قسمت أطيان البلد إليها في مساحة فك الزمام الجديد وذلك بأن يوضع في كل حوض ضريبة واحدة من بين ٢٢ نوعاً من الضريبة تقررت على أعيان القطر كلها ، أقلها ١٤ قرشاً وأكثرها ١٦٤ قرشاً لاتزيد عنها في أى حال من الأحوال ، وجعل الفرق بين كل ضريبة والتي بعدها أو قبلها سبعة قروش ، إلا في ثلاثة أنواع هي ١٤ قرشاً ، و ٥٧ قرشاً ، و ١٠٧ قروش .

وتحددت مواعيد تحصيل الضريبة في كل بلد وقامت اللجان بعملية النشر حتى يعلم كل فلاح ، كما نشرت التعديلات الجديدة بحسب النظم التي وجدت ، وأعطى

أصحاب الشأن حق النظر في ضرائب الأحواض التي يظن أن التقدير فيها كان غير متناسب مع حالتها وإيجارها ، وقبلت معارضتهم وعملت التحقيقات اللازمة عنها ، وحكم فيها ونشرت النتيجة النهائية عن كل حوض بكل بلد في الجريدة الرسمية . وقد تمت أعمال تعديل الضرائب في جميع بلاد القطر في مدة تسع سنوات من سنة ١٨٩٩ لغاية ١٩٠٧ ، وبدأ بتنفيذ هذا العمل في سنة ١٩٠٥ بمديرتي الشرقية والبحيرة . وتم في سنة ١٩١٢ تنفيذ جميع التعديلات في جميع مديريات القطر كلها ؛ وهكذا انتهت الفوارق في وضع الضريبة وتلاشت الفروق التي كانت بين ضرائب الأتليان العشورية والأراضي الخراجية ، كما حددت مواعيد دفع الضريبة ، ووجدت العدالة ، وقدرت الضريبة على جميع سكان القطر بنسبة واحدة . وبعد مضي ١٠ سنوات من انتهاء عملية المساحة الأولى أي في سنة ١٩٣٧ بدأت الحكومة هذه العملية من جديد وتألفت لجان في هذه المرة تمثل الحكومة والملاك معاً رغم التقدير الجديد للضرائب العقارية بحيث لا يزيد عن ١٦ ٪ من قيمة إيجار الأتليان ، ثم صدر قانون في سنة ١٩٤٣ بعدم التقيد بهذه النسبة .

### الرى الدائم وتقدير الضريبة

كان من نتيجة البرنامج الذي شاهده البلاد في إصلاح الرى أن تقررت ضرائب على أساس المنفعة من تلك المشروعات . إذ لا يجوز أن يدفع المنتفع منها ضريبة مماثلة للذى لا ينتفع منها ، وعلى هذا قدرت ضريبة إضافية على الأتليان التي تحاول من رى شتوى إلى رى صيفى مستديم ، بسبب إنشاء خزان أسوان والقناطر المختلفة والترع الكثيرة ، وقيمة هذه الضريبة ٥٠ قرشاً على الفدان للأتليان التي استفادت برى الراحة و ٣٠ قرشاً للأتليان التي استفادت بالحصول على الماء برفع الآلات ، بشرط ألا تزيد الضريبة في أى حال من الأحوال عن ١٦٤ قرشاً للفدان ، وهى أعلى ضريبة مقررة للفدان .

وقد لا يقف فرض الضرائب الإضافية على الأتليان عند هذا الحد ، بل توزع



ضرائب إضافية لمدة معينة بمقتضى أوامر عالية بناء على قرارات مجالس المديريات لاستعمال ما يجمع منها في إنشاء سكك زراعية أو كبرى ، لفائدة البلاد التي تقرر أن تعمل بها تلك الإصلاحات .

### الضرائب المؤقتة

عندما تباع الحكومة بعض الأراضي التي لا تجرى عليها ضريبة الخوض النهائية المقررة ، تفرض عليها ضريبة مؤقتة بحسب حالتها إما بقيمة محددة لمدة من الزمن ، وإما بقيمة لا تزيد عن ٣٠٪ مما تساويه من الإيجار ، وهذه القواعد صدر بها أمر عال في ٣ من فبراير سنة ١٨٩٢ جعل الأفيان على ثلاث درجات :  
١ - وضع الضريبة النهائية على الأفيان التي تباع وتصبح قابلة لتحمل ضريبة الخوض .

٢ - وضع ضريبة مؤقتة لمدة من الزمن لا تزيد عن ست سنوات ، وهذا في حالة ما إذا كانت لا تحتاج إلا لتصلحيات طفيفة .

٣ - وضع ضريبة مؤقتة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات إن كانت الأرض في حاجة إلى منافع عمومية ويجوز في هذه الحالة - فقط - تكرار وضع ضريبة مؤقتة لمدة أو مدد أخرى لا تزيد كل منها عن خمس سنوات ، إن صارت في نهاية هذه المدة غير قابلة لتحمل ضريبة حوضها النهائية .

أما الأفيان البور فقدر عليها ضريبة قرشين عن كل فدان في كل من السنتين الأوليين ، وه قروش في كل من السنوات الثلاث المكتملة للخمس ، وه قروش في كل من خمس السنوات المكتملة للعشر . وفي نهاية هذه المدة ينظر في أمر الأرض وتدخل تحت حكم إحدى الدرجات الثلاث التي تقدم توضيحها في الجدول ١٧  
ومنحت الحكومة الاعفاء من الضرائب بالكلية لمدة عشر سنوات في حالتين اثنتين هما :

أ - عندما يريد أحد تخصيص جزء من أرضه لغرس الغابات والأحراش

بشرط أن تكون الأرض في البرارى أو على حدود البرارى ولم تزرع من قبل غير زراعة شتوية ، ولم تزد الضريبة التي تدفع عنها عن خمسة قروش للفدان ، ولا يتم هذا إلا بعد أن يحصل على ترخيص من وزارة المالية بغرس الغابات والأحراش ، وبعد أن يتم غرس خمسة أفدنة على الأقل تعفى الأرض من الضرائب مدة عشر سنوات ، وفي مدة عشر سنوات أخرى تفرض عليها ضرائب تدريجية ، فيفرض على كل فدان قرشان في كل من السنتين الأولين ، و ٥ قروش في كل من السنوات الثلاث المكتملة للخمس ، و ١٠ قروش في كل من خمس السنوات المكتملة للعشر ثم توضع عليها ضريبة بحسب ما تستحق . بحيث لا تزيد في أى حال من الأحوال عن خمسين قرشاً .

٢ — تعفى أرض البرك والمستنقعات مدة عشر سنوات من الضرائب وهي الأرض التي صرحت الحكومة في سنة ١٨٩٤ بقبول إعطائها ملكاً مجاناً لمن يتعد بردها وتجفيفها في مدة سنتين وفي نهاية العشر سنوات المحددة للإعطاء من الضريبة توضع عليها ضريبة الحوض النهائية .

### الضرائب العقارية على الواحات

لا تفرض الضرائب هناك بحسب الأرض وجودتها وإنما بحسب مقدار مقياس ارتفاع الماء من العيون والآبار التي ترتوى منها أراضي الواحات . ولهم طريقة مخصوصة في قياس ارتفاع الماء عن سطح الأرض على مسافة متفق عليها من بداية فوهة المنبع ، ولهم وحدة للقياس تعرف باسم قيراط ، وهي عبارة عن ثمانية سنتيمترات ويدفع عن كل قيراط خمسون قرشاً .

أما واحة سيوه فإنها تدفع للحكومة مبلغاً سنوياً قدره ١٧٥٠ جنيتها مصريا ، تجمعها العائلات هناك وتدفعه للحكومة ضرائب عن أطيانهم ونخلهم بلا فرز ولا تحديد .

## رفع الضرائب العقارية

كما أن الحكومة راعت طريقة فرض الضرائب ، وتعميم العدالة ، والمحافظة على حصيلتها من الإيرادات من هذا النوع ، فقد راعت العدالة أيضاً في أنها لا تحصل ضريبة لا تستحقها كما هي الحال في الأراضي التي تلفت أو انقطعت الفائدة منها أو لامتيازات خاصة تمنح لبعض الأفراد مقابل خدمات .

وصور هذا التلف كثيرة منها :

١ — الإعفاء في حالة التلف .

( أ ) استعمال الأرض في المنافع العمومية ، كالسكك الحديدية والسكك الزراعية والترع والمصارف والجبانات وما شابه ذلك .

( ب ) ضياع الأرض بسبب فعل البحر الناشئ عن شدة اندفاع تيار النهر .

( ج ) تغلب الرمال على الأرض وإفسادها سواء لمجاورتها للجبال أو وقوعها هدفاً لما تجلبه العواصف والرياح منها .

( د ) ما يفقد من الجزائر وقت الفيضان .

( هـ ) تغلب السباح على الأرض بسبب نشع ما يجاورها من ترع أو مصارف عالية من سطحها .

٢ — الإمتيازات التي تمنح للإعفاء من الضرائب وهي :

( أ ) ترفع الضريبة عن خمسة أفدنة في كل سنة مما يملكه كل من عمدة البلاد وعمد قبائل العربان وذلك مكافأة لما يقومون به من خدمات للحكومة .

( ب ) ترفع الضرائب عن الأراضي عند ما تحول من وظيفة الزراعة إلى وظيفة البناء .

( ج ) ترفع الضرائب عن [ الأجران ] التي تركتها الحكومة ليحصد فيها الأهالي غلاتهم .

( د ) الأراضي الشراقي التي تنحسر عنها مياه النيل مدة سنة دون أن تزرع ،

ترفع عنها الضريبة عن المدة التي بقيت فيها [ شراقي ] .

### تحصيل الضرائب وحبائسها

وضعت الحكومة نظاماً دقيقاً لجباية الأموال حتى تضمن تحصيل الضرائب العقارية من غير أن يقع إهمال أو اختلاس في أموالها .

رأينا كيف كان نظام الإلزام معمولاً به في جباية الأموال العقارية وكيف ألغاه محمد علي وكيف تطورت الحالة إلى وجود جباة حكوميين يقومون بهذا العمل ، ثم إلى وجود نظام التضامن ونظام العهد ، حتى إن الحكومة جعلت لنفسها في عهد إسماعيل الحق في تحصيل الضرائب دون أن تلجأ للقضاء ، وكان ذلك بمقتضى أمر عال صدر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٨٧٢ يقضى بأن للحكومة امتيازاً خاصاً في تحصيل الضرائب بنفسها من نفس العين فلا تلجأ للدوائر القضائية في حالة تأخير الملاك عن تسديد ما على عقاراتهم من الضرائب .

ولقد نشأت بعض المشاكل من تأخير الأجانب عن دفع الضرائب المقررة على أطيانهم فقد تأخر عليهم مبالغ كثيرة حتى سنة ١٨٧٩ في آخر عهد إسماعيل ، ولكن سرعان ما اتفق مع الدول وصدر قانون في ٢٥ من مايو ١٨٨٠ لا يزال معمولاً به ، وهو أن تحصل الضرائب ممن يتأخر من الوطنيين والأجانب على السواء بالحجز على المحصولات والمنقولات . فإن لم تقف بالمطلوب فبالحجز على عين العقار وبيعه كله أو بعضه حتى تستوفي الحكومة حقها .

### الجباة

كان الجباة هم صيارفة البلاد يشتغلون [ بالعمولة ] في تحصيل الضرائب ، ثم رتبته الحكومة لهم بعد ذلك مرتبات شهرية ، وبعد أن كانت هذه المهنة وراثية أصبحت لها مدرسة ليلية خاصة تعرف بمدرسة الصيارفة والمتحصلين وهي تابعة للتعليم التجاري المتوسط ، ويتخرج فيها طائفة الصيارفة في عصرنا الحديث ، وقد

نظم العمل الذى يقومون به على الوجه الآتى :

### دفتر الجريدة

فى أول كل سنة يأتى جباة الضرائب [ الصيارفة ] إلى ديوان المديرية ، ويكتبون بما فى دفتر « المكلفة » دفترأ جديداً عن الضرائب اللازم تحصيلها فى السنة الجديدة ، ويسمى ذلك الدفتر باسم « الجريدة » ، ويخصون به صفحة مستقلة لحساب كل ممول نصفها العلوى لأصل حساب المال المطلوب تسديده ، والنصف السفلى لحساب التسديدات التى يدفعها الممول فى تواريخها منقولة من دفتر آخر يسمى « اليومية » يقيد به الصراف أولاً فأولاً كل دفعة وصلت ليده من أى ممول كان ، وفى نهاية اليوم يفتح حساباً جديداً لليوم التالى وهكذا .

### الورد

ويحرر الصراف لكل ممول صورة حسابه من دفتر الجريدة حرفياً على ورقة يستخرجها من دفتر قسيمة تسمى فى الحكومة باسم « الورد » . ويعتبر « الورد » المستند الوحيد ، ولذلك لا تأخذ الحكومة على مسئوليتها أى شى من تسديدات الممول غير مقيد فيه بخط يد الصراف وإمضائه ، وقد خصص أحد وجهيه لحساب أصول الضرائب اللازم تسديدها والوجه الآخر لقيده ما يسدد فعلاً .

### الأصناف

يسلم الصراف « الأوراد » لأربابها بالذات إن أمكن أو لمن يقوم مقامهم ويأخذ إيصالات منهم بتوقيعاتهم على القسيمة الثانية فى مؤخر الدفتر ، ويغتنمون فرصة تسليم الأوراد للحصول من أصحاب الأطياف أو وكلائهم أو مستأجرى أطيافهم على بيان أصناف الزراعة المقرر زرعها بأطيان كل شخص فى تلك السنة ،



فيقيدون تلك الإيضاحات على الصفحة الثانية من القسيمة الثابتة ، ويعملون منها مجموعة عن كل بلد ، ويقدمونها للركز وهو يرسلها إلى المديرية ، وتعمل مجموعة أخرى عن كل مديرية ثم تعمل منها مجموعة عمومية وتحفظ لاعطاء ما يطلب منها من الإيضاحات لمصالح الحكومة وغيرها مثل ما يقدم منها للرى والغرف التجارية، ولا بد أن يتم عمل هذه المجموعات في الأشهر الثلاثة الأولى من كل سنة.

### نقل الملكية

إن كل ما يرد على المديرية من العقود تبلغه للسيارة لقيود التغييرات التي تحصل بمقتضاها في الجريدة والأوراد . وفي نهاية كل سنة يسلم الصراف « لدفترخانة » المديرية دفاتره القديمة .

### الحكومة ومراقبة أعمال السيارة

تقوم مصلحة الأموال المقررة بالإشراف على أعمال السيارة والجباة ، وتراقب أعمالهم وتشرك مأموري المراكز ومفتشى المالية ومفتشى السيارة وكتبة وموظفي القسم المالي بالمديرية وذلك للتحقق من الآتي :

١ — أن السيارة لم يختلسوا شيئاً من المال كأن يتسلخوا من الممولين نقوداً لم يقيدوها في دفترهم .

٢ — أنهم تسلموا نقوداً في أول العام وتأخروا في تسديدها وتوريدها للخزانة لآخر العام حتى يمكن استغلال هذا المال والحصول على فائدة منه تعود عليهم شخصياً .

ومصلحة الأموال المقررة ساهرة على هذا العمل بكل دقة . ويعد عمل السيارة ومراقبتهم ومراجعة حساباتهم من أدق أعمال الحكومة في الوقت الحاضر .

## ضرائب المباني

هى الضرائب التى تفرض على المباني فى المدن والثغور ومقدار هذه الضريبة  $\frac{1}{3}$  من قيمه إيجار المنازل السنوية أى بنسبة  $\frac{1}{8}$  من هذا الإيجار ، وتحصل على أربعة أقساط فى أول كل ثلاثة شهور .

ويعفى من هذه الضريبة جميع المباني التى أجزتها السنوية لالتزيد عن خمسة جنيهات مصرية ، ومحال العبادة ودور القنصليات التى تملكها الدول ذاتها والمعاهد الخيرية . وقد أعفت الحكومة على وجه الاطلاق أهل العريش والقصير من جميع الضرائب العقارية ذلك لأنهم من فقراء عرب البادية .

## ضرائب النخيل

كان ملاك النخيل يدفعون ضرائب عليها ، وقد حصل محمد على قرشاً ونصف قرش عن كل نخلة مثمرة ، ثم زيدت الضريبة إلى قرشين ونصف قرش فى القطر المصرى ، أما فى قبلى أسوان فالضريبة قرش ونصف قرش عن كل نخلة مثمرة ، ويعفى من ذلك النخل المغروس فى أفنية المقابر وأماكن العبادة وفى داخل حدود المدن المقرر تحصيل عوائد على مبانيها . وتحصل هذه العوائد فى موسم الثمر .

## ضرائب على الصنائع وأرباب الحرف

فرضت ضرائب على الصنائع وأرباب الحرف المختلفة فى كل عصور التاريخ . وكان شيخ كل حرفة هو المسئول أمام الحكومة عن جميع هذه الضرائب وتوزيعها على أهل حرفته ، وكانت تطبق على المصريين دون الأجانب ، وتقرر تحصيلها من المصريين والأجانب فى معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ ، ولكن ذلك أحدث ضجة عند التنفيذ فى سنة ١٨٩١ ، ثم رقى إلغاء هذه الضريبة فى سنة ١٨٩٢ .

## الضرائب الجمركية

إن أهم الضرائب غير المباشرة هي الضرائب الجمركية ، وقد رأينا كيف (١) أن نظام الجمارك من حيث المعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية مؤسس على معاهدات سنة ١٨٦١ التي فرضت أن تحصل الضرائب على الواردات بنسبة ٨٪ وعلى الصادرات بنسبة ٩٪ ثم تنقص ١٪ كل عام إلى أن تصل ١٪ فقط ، واستمرت كذلك حتى سنة ١٩٣٠ ، ماعدا ما كان يحصل منها على الدخان .

## ضرائب متنوعة

وهناك ضرائب ، غير ما تقدم ، مفروضة على الشعب ، ولكنها تختلف باختلاف الأحكام وعمورهم ، فبعضها بقي فترة طويلة والبعض ألغى بعد مدة وجيزة . ونلاحظ أنها كانت تكثر في عهد معين وتقل في عهد آخر . وأهم أنواع تلك الضرائب هي الضريبة المالح والتمغة والدخولية والقبانة ومراكب الصيد والرسوم القضائية وغير ذلك من الرسوم والعوائد المختلفة .

واعتبرت الميزانية مقياساً يضبط أحوال البلاد المالية ، ومرآة توضح مقدراتها الإقتصادية ، ولذا أصبحت لها إدارة مستقلة من منذ سنة ١٨٨٠ ، تعمل على ضبطها وبيان مفرداتها ، ومفردات الإيرادات ، والمصروفات ومراقبة أبواب الصرف ، ومفردات كل باب ، وقد أصبح من المتبع تحضير الميزانية كل سنة ، وهو مشروع المصروفات ، ثم يعرض في شهر ديسمبر على مجلس شورى القوانين الذي أعيد تكوينه في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، لأخذ رأى المجلس فيها ، ومناقشة بنودها ، ولإبداء ملاحظاته عليها ، ثم تصدر بأمر عال قبل ٢٥ من ديسمبر ، لأن السنة المالية كانت تبدأ في أول يناير من كل عام . ثم تغيرت إلى أول مايو ابتداء من ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ .

---

(١) راجع فصل المعاهدات التجارية من هذا الكتاب .

وكان رائد الحكومة الموازنة بكل دقة بين مجموع الإيرادات والمصروفات ،  
كى لا يقع فى الميزانية عجز لا يمكن الحكومة من متابعة مشروعاتها الحكومية  
أو يجرها إلى الاستدانة ، وهى طريق بغيض لديها ، بعد ما ظهرت النتائج السيئة  
للدين العام .

ولم يترك حبل الأمور على غاربه لوزير المالية يحضر أبواب الميزانية حسب  
ما اتفق له ، وإنما كانت تعاونه اللجنة المالية ، بناء على قرار مجلس الوزراء  
الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٨٨٤ ، بأن يعاون ناظر المالية فى تحضير الميزانية  
اللجنة المالية المكونة من وزير المالية ووكيل المالية والوكيل المساعد ومراقب  
عام الإدارة .

وعلى هذه الصورة أصبحت الميزانية من الأعمال التى نظمت إدارتها ،  
وتناولتها الآراء الحكومية بالبحث ، والجهات التشريعية بالنقد ، وبهذه الخطوات  
روعى فيها الموازنة ، وبحث جهات الإيرادات وزيادة مصادرها بعدالة ، دون  
الإلتجاء إلى التعسف وإرهاق الشعب فى جباية الضرائب ، حتى توازنت الميزانية  
وسارت برامج الإصلاح فى طريق التقدم .

\* \* \*

ونورد فيما يلي أرقام الإيرادات والمصروفات لمناقشتها وبيان حالة الميزانية  
في تلك الفترة :

السنة	الإيرادات	المصروفات	الاحتياطي
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٨٠	٩,٥٨٤,٤٣٠	٧,٦٩١,٤٢٤	—
١٨٨٢	٩,٤٣١,١٣٤	٨,٩٧٧,١٣١	—
١٨٨٥	١٤,٣٢٩,٢٤٢	١٣,٩٢٨,٥٨٦	—
١٨٩٠	١١,٨٩٢,٨١٠	١١,٢٥١,٤٨٣	١,٦٢٦,٩٧٣
١٨٩٥	١٠,٧٢٠,٨١٩	٩,٧٢٩,٢٠١	٤,٨١٣,٥٥١
١٩٠٠	١١,٨٦٧,٣٠٩	١٠,٨٣٩,٥٨٣	٨,٣٣٩,٦٠٩
١٩٠٥	١٧,١٠٣,٣٧٦	١٤,٩٩٩,٠٣٧	١٢,٠٨٧,٧٠٧
١٩١٠	١٦,٣٣٧,٦٦٧	١٦,٩٤٨,٠٨٢	٥,٧٤٩,١١٩
١٩١١	١٧,١٧٧,١٠٧	١٧,٠٧٧,٢٠٧	٥,٨٤٦,٦١٢
١٩١٢	١٧,٨٤٨,٥٥٢	١٧,٥٦٩,٦٢٩	٦,١٢٤,٨٢٦
١٩١٣	١٧,٧٠٥,٥٤٣	١٧,٦٥٩,٩٦١	٥,٨٤٨,٧٦٣
(١)			
١٩١٤—١٩١٥	١٩,١١٩,٦١٢	٢١,٣٣٠,٩٤٤	٥,١٠٣,٥٤٩
١٩١٥—١٩١٦	١٧,٧٦١,٢٥٥	١٦,٥٩٤,٦٦٦	٤,٧٩٩,٦٤٢
١٩١٦—١٩١٧	١٩,٩٢٩,٦٤٨	١٧,٢٤٠,٦٠٦	٧,٤٨٦,٣١٠
١٩١٧—١٩١٨	٢٣,١٦٨,٦٣٦	٢٢,٤٩٦,٩٤٨	٨,١٥٥,٤٣٦
١٩١٨—١٩١٩	٢٧,٦٣٣,٨٨٠	٢٣,٣٨٤,٣٢٦	١٢,٤٣٢,٣٩٩
١٩١٩—١٩٢٠	٣٣,٦٨٠,١٨٧	٢٨,٩٩١,٩٣٤	١٧,١٧٧,٨٦٧
١٩٢٠—١٩٢١	٤٦,٤٥١,٥٢٩	٦٢,٠٥١,١٨٢	١,٥١٣,٦٠٥
١٩٢١—١٩٢٢	٤١,٨٠٦,٣٢١	٣٧,٧٤٧,١١٢	٥,٥٦٩,٦٥٩

نلاحظ من هذه الأرقام ما يأتي :

(١) تغير بدء السنة المالية فأصبح أول مايو من السنة بدلا من أول يناير .



## دراسة الإيرادات

١ — إن الإيرادات متدرجة في الزيادة إلا في بعض السنوات ، وقد يرجع ذلك إلى تقلب الأسعار ، ومقدرة الزارعين على الإنتاج ، وإلى ظروف الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى غير المباشرة التي ليس لها ضابط إلا ظروف الاستهلاك نفسها .

٢ — إن الإيرادات قد تضاعفت من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٤ فكانت في سنة ١٨٨٠ : ٩٥٨٤,٤٣٠ ج م ، وبلغت سنة ١٩١٤ : ١٩,٦١٢ و ١٩,١٩٠ ج م وبذلك يمكن القول إن الإيرادات زادت بنسبة ٩٩.٥٪ ثم زادت قيمتها عن ذلك في مدة الحرب ، ثم زادت عقب الحرب في سنة ١٩٢٠ ، نظراً لزيادة الرسوم الجمركية لكثرة الصادرات والواردات . وغير ذلك من الرسوم والضرائب الأخرى .

٣ — إن هذه الإيرادات نجمت عن زيادة الأراضي الزراعية ، التي أصلحت ودخلت في دائرة الزراعة ، وفرضت عليها الضرائب العقارية ، التي أصبحت مورداً من الموارد الثابتة للإيرادات . وهذا بفضل مشروعات الري ، وزيادة عدد السكان ، وسياسة الحكومة في الحكم ، واستتباب الأمن في البلاد .

٤ — وتتكون أيضاً من الإيرادات الأخرى ، العدالة المفروضة على الشعب ، فأصبحت الأراضي كلها تدفع ضريبة واحدة ، وأبطلت الضرائب العشورية ، والخراجية ، كما ألغيت الامتيازات التي كانت ممنوحة لبعض كبار الموظفين ورجال الدولة والأمراء ورجال العرب ، فإن أراضيهم وضياعهم كانت معفاة من الضرائب . وبذلك أصبحت كل الأراضي الزراعية تدفع الضرائب سواء ملكها مصري أو أجنبي .

## دراسة المصروفات

١ — استمرت المصروفات في زيادة تتمشى مع زيادة الإيرادات ، أو أن زيادة الإيرادات حسب الوضع الصحيح لمشروع الميزانيات كانت نتيجة لزيادة المصروفات الناشئة عن زيادة المشروعات التي تعود على الشعب والأمة بالرفاهية ، من تعميم الرى الدائم ، والاهتمام بالصحة العامة ، ونشر التعليم ، وإرسال البعث العلمية إلى الخارج ، والإنفاق على الجيش ، وعمل كل ما يتصل بتمكين دولاب الحكومة من العمل والاستمرار فيه .

٢ — استطاعت هذه الزيادة أن تصل إلى أرقام عالية ، فكانت في سنة ١٨٩٠ ٢١,٣٣٠,٩٤٤ و٧,٦٩١,٤٢٤ جنيها مصريا ، ووصلت في سنة ١٩١٤ إلى ٢١,٣٣٠,٩٤٤ و٧,٦٩١,٤٢٤ جنيها مصريا ، وهذا يرينا أثر البرنامج الإصلاحى الذى وجد فى ذلك الوقت .

٣ — كانت الإيرادات أكثر من المصروفات طول هذه المدة ، إلا فى سنة ١٩٢١ فقد وصلت إلى ١٨٢,٠٥١,٦٢٠ جنيها مصريا فاستنفدت الحكومة معظم الاحتياطى الذى كان مجهود الادخار عشرات السنوات ، ويرجع ذلك إلى أن المشروعات العامة كانت متوقفة بسبب صعوبة الاستيراد من الخارج مدة الحرب وبدىء فى تنفيذها دفعة واحدة ، فتطلبت أموالا كبيرة لأن هذه المشروعات تكلفت كثيراً بسبب الغلاء الذى عم هذه السنة فارتفعت أسعار كل شىء .

وقد استطاعت الحكومة أن تقوم بموازنة ميزانيتها بعد عهد إسماعيل دون أن تلجأ إلى القروض المرهقة التى أعجزت البلاد وأساءت إلى حالة الحكومة المالية ، كما حدث فى عصر إسماعيل ، وقد قامت بتنفيذ المشروعات الكثيرة ، مثل بناء خزان أسوان ، وبناء القناطر مثل أسيوط وزفتى وإسنا ، وغيرها من المشروعات الحيوية ، وكان هناك فضلا عن هذا احتياطى فى الميزانية .

ونرى من الأرقام أن هذا الاحتياطي قد ارتفع إلى أكثر من ١٢ مليوناً من الجنيهات المصرية في سنة ١٩٠٥ ثم أنفق منه على المشروعات التي تمت لتعليق خزان أسوان وغيرها من مشروعات الري ، وواجهت البلاد نتائج أزمة سنة ١٩٠٧ التي هبطت فيها الأسعار وكانت وطأتها شديدة على الفلاحين ، ومع هذا كان الاحتياطي في سنة ١٩١٠ أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون . ثم استمر في الزيادة إلى أن وصل في سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ إلى أكثر من ١٧ مليوناً من الجنيهات المصرية ، ثم استنفذ معظمه في تنفيذ المشروعات المعطلة مدة الحرب فهبط في سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ إلى مليون ونصف مليون .

واستطاعت مصر رغم تلك المشروعات العظيمة التي تمت في ظل تلك الميزانيات المتوازنة أن تنوم بسداد أقساط الديون التي عليها ، وأن تخفض أساس الدين العام من ١٠٦ و ٨٠٢ و ٣٦٠ جنيهاً مصرياً في سنة ١٨٩٠ إلى ٩٧ و ٧٦١ و ٥٤٠ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ .

### الحالة المالية في عهد الاستقلال

لقد تحسنت الحالة المالية في عهد الاستقلال ، نتيجة التقدم العظيم في التفكير القومي ، والنشاط الحكومي ، وارتقاء الأمة ، ودرجة المدنية التي ارتقت إليها ، ووعيتها في تحمل الأعباء التي فرضت عليها حتى تسير الزمن وتستطيع أن تسير في موكب الحضارة والمدنية الذي يدفع العالم دفعاً قوياً إلى الحياة بما فيها من جد وإحياء .

وصاحب حالة البلاد المالية في عصر الاستقلال دفعتان قويتان ، كانتا السبب في التحرر الاقتصادي من القيود المفروضة عليها في تشريع الضرائب لزيادة موارد الدولة من الأموال التي تستطيع أن تنفذ بها برامج العدالة الاجتماعية ، والانفاق على المرافق العامة للصالح العام .

وكانت الدفعة الأولى ممثلة في انتهاء التعاريف الجمركية مع إيطاليا سنة ١٩٣٠

فسن تشريع للتعريف الجديدة في ١٧ من فبراير ١٩٣٠ تضمن قواعد جديدة لاقتصاديات البلاد والدفع بها إلى الأمام لتزيد موارد خزانة الدولة من وراء هذا التشريع الجديد . وأهم هذه القواعد الجديدة في التعريف الجمركية هي :

١ — حماية الإنتاج الأهلّي الزراعي والصناعي .

٢ — زيادة موارد الدولة .

٣ — مراعاة العدالة في فرض الضرائب .

٤ — تشجيع الحركة العلمية في البلاد .

نفذت هذه السياسة التي عادت على الإنتاج الزراعي والصناعي بفوائد كبيرة ، كما أنها كانت من أكبر الموارد المالية لخزانة الدولة ، إذ أصبح إيراد الجمارك يمثل رقماً ضخماً يتراوح بين ٦٠ مليوناً من الجنيهات في ميزانية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ و ٨٦ مليوناً في ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

أما الدفعة الثانية فهي التحرر من قيود الامتيازات الأجنبية التي تلاشت في اتفاقية مونترية . واستطاعت الدولة أن تفرض ضرائب على رؤوس الأموال المنقولة التي كانت تستغل في الصناعة والتجارة ومعظم أصحابها من الأجانب ، وبذلك تحققت العدالة في فرض الضرائب على جميع الممولين في البلاد بعد أن كان العبء قاصراً على ملاك العقارات فقط ، وألفت لجان لوضع فئات الضرائب على أنواعها المختلفة مسايرة في ذلك التشريعات الأوروبية ، وفرضت الضرائب على الملاهي والمسارح والأجهزة اللاسلكية وعلى السيارات وإيراد رؤوس الأموال المنقولة ، وضريبة على الأرباح التجارية والصناعة وعلى كسب العمل مثل المرتبات والمكافآت والأجور التي تدفعها الحكومة والشركات والمصارف وكل أرباح المهن غير التجارية كمهنة الطب والمحاماة والخبرة . ومن هذه الضرائب الجديدة رسوم التمتع على جميع العقود والمحركات والمطبوعات وتذكرة الأطباء . وكذلك فرضت ضريبة على الشركات وعلى الأرباح الاستثنائية ورسوم الإنتاج . وفرض هذه الضرائب يدل على اتجاه جديد في السياسة المالية ، فبعد أن كانت

الحكومة تعد الأرض وحدها مصدر الثروة وتفرض عليها من الضرائب ما يكون النصيب الأكبر من إيراداتها ، اتجهت إلى مصادر الثروة الأخرى من رؤوس الأموال للشركات والأفراد من الموظفين والتجار وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ، وفرضت الضرائب على أموالهم وأرباحهم .

وتقوم « مصلحة الضرائب » التابعة لوزارة المالية بتحصيل الضرائب الجديدة وتقدير الضرائب على التجار ، والدخول معهم أمام القضاء في منازعات من أجل تقدير الأرباح ، وعمل الميزانيات التي على أساسها يقدر نصيب الحكومة .

وهكذا نجد مصلحة الأموال المقررة مختصة بتحصيل ضريبة الأموال العقارية ومصلحة الجمارك تحصل إيرادات الجمارك وتراقب تطبيق الرسوم والتعريفات الجمركية ، ومصلحة الضرائب تقوم بفرض وجباية الضرائب الجديدة على المهن وعلى رؤوس الأموال المنقولة وغير ذلك من الرسوم . وكلها تابعة لوزارة المالية ولكن ليس هناك ما يجمع بين توحيد العمل في هذه المصالح الثلاث ، فلو ضمت تحت رقابة واحدة في هيئة وزارة واحدة تسمى وزارة الضرائب لكان الاتجاه في سياسة فرض الضرائب وفي طريقة جبايتها أكثر ضمنا وأوفى فائدة .

\* \* \*



ودليل ذلك الأرقام الآتية :

السنة	الإيرادات	المصروفات	الإحتياطي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٦ — ١٩٢٥	٣٩,٥٨٥,٣٨٦	٣٤,٢٠٤,٩٧٧	٣٠,٩٣٤,٧٢٣
١٩٣٠ — ١٩٣١	٣٨,٥٨٧,٨٢٨	٤١,٢٢٢,٥٨٠	٣٧,٩٥٠,٧٩١
١٩٣١ — ١٩٣٢	٣٧,٧٧٤,١٧٣	٣٦,٩٩١,٨٥٨	٣٣,٣٩١,٢٥٧
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٣٧,١٤١,٦٥٩	٣٥,٩٤٦,٨٥٦	٣١,٤٤٠,٩٢٩
١٩٣٣ — ١٩٣٤	٣٢,٦٣٠,٢٢٣	٣٠,٥٤٨,٧١١	٣٠,١٢٦,٩٨٢
١٩٣٤ — ١٩٣٥	٣٣,٧١٥,٩٠٧	٣١,٦٠٠,٢٥٢	٣٢,٢٧٦,٨٣١
١٩٣٥ — ١٩٣٦	٣٤,٩٥٩,٦٢٦	٣٣,٦٤٩,٨١٧	٣٣,٢٠٠,٦٨٧
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٣٥,١٧٥,٢٦٠	٣٥,١٥٠,٠٤٢	٣٤,٠٤٦,٣١٦
١٩٣٧ — ١٩٣٨	٤٣,٦٦٠,٣٧٤	٤٣,٦١٥,٨٩٩	٣٣,٠٦٢,٥٦٩
١٩٣٨ — ١٩٣٩	٤٤,٢٠٦,٧١٩	٤٧,٨٨٨,٦١٣	٢٨,٢١٣,١١٩
١٩٣٩ — ١٩٤٠	٤٦,٠٨٠,١٦٥	٤٨,٦٣٩,٢٩٧	٢٤,٩٥٤,١٥٩
١٩٤٠ — ١٩٤١	٤٣,٦٧٧,٤٨٩	٤٢,٥٥٨,٨٨٤	٢٨,٩٦٠,٣٦٣
١٩٤١ — ١٩٤٢	٥٦,٣٣٥,٣٦٩	٤٦,٠٦٢,٣٨٠	٣٣,٠٨٥,٢٢١
١٩٤٢ — ١٩٤٣	٦٧,١٤٠,٧٦٤	٥٦,٥٥٣,٤٥٠	٤٢,٢٦١,١٣١
١٩٤٣ — ١٩٤٤	٧٧,٧٧٣,٨٢٧	٧١,٩٣٨,٢٦١	٤٨,٤١٦,٧٠٠
١٩٤٤ — ١٩٤٥	٨٧,٧٣٠,٥٢٨	٨٢,٠٩٧,٠٠٥	٥٧,٠٧٣,٧٣٦
١٩٤٥ — ١٩٤٦	١٠٣,٤٩٨,٧٦١	٩٥,٣٠٣,٨٧٤	٦٧,٨٠٤,٤٨٦
١٩٤٦ — ١٩٤٧	١٠١,٤٩٥,٣١٢	٩٤,٥٤٧,٦٢٤	٧٦,٤٢٣,٧٦٤
١٩٤٧ — ١٩٤٨	١٧٠,٤٧٦,٢٩٧	١٥٧,٦٩٤,٦٤٣	٨٢,٥١٨,٦٩٧
١٩٤٨ — ١٩٤٩	١٧٣,٥٩٢,٦٨٢	١٦٣,٨٠٨,٥١٥	٨٠,١٦١,٥٢٥

نلاحظ أن أرقام الإيرادات أخذت في التدهور حتى بلغ أدنى ما بلغته في ميزانية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ مبلغ ٣٢,٦٣٠,٢٢٣ جنيتها مصريا ، وكذلك ضغطت المصروفات فوصلت الى ٣٠,٥٤٨,٧١١ جنيتها مصريا ، وذلك بسبب الازمة

العالية التي انتابت العالم ، ومع ذلك وصل الاحتياطي ١٢٦٠٩٨٢ ر ٣٠ ر جنهما مصريا مما يدل على متانة مركز مصر المالي . وأخذت بعد ذلك أرقام الإيرادات تزداد وكذلك المصروفات والاحتياطي العام .

ولقد قامت الحكومة بمشروعات جليلة مثل التعلية الثانية لخزان أسوان سنة ١٩٢٣ ، وبناء خزان جبل الأولياء ، وتقوية قناطر أسيوط ، وحفر الترعة الكثيرة والمصارف العديدة . وبناء المدارس والتوسع في التعليم ، وبناء المستشفيات ، ومحاربة الفقر والجهل والمرض ، ورغم هذا كله فإن لديها من المشروعات ما يحتاج إلى عناية ودقة تنفيذ ، فعليها زيادة عدد الجيش وما يتطلبه من أسلحة حديثة ، كما أن الدولة في حاجة إلى إحياء الأسطول التجاري والحربي مثلما كان في عهد محمد علي ، وإنشاء المدارس الكثيرة التي يجب أن تنشر في الريف . وإلى العناية بالفلاح ، ورفع مستواة الاجتماعي ، وهذا وغيره مما يتطلب مئات الملايين .

ولعل أهم ما يذكر هنا السخرة قد زالت ، وأن المساواة والعدالة الاجتماعية في طريق نشرهما في البلاد ، وكانت البلاد حتى سنة ١٩٣٧ تن من وجود الامتيازات الأجنبية التي وقفت حجر عثرة في سبيل الإصلاح من عدة وجوه ، وأن الفلاح كان هو الوحيد المكلف بدفع الضرائب بخلاف التاجر ، ولم يكن هناك ما يشجع على جمع الضرائب على الأرباح أو الدخل ، كل ذلك لأن المصري هو الذي سيدفع ، والأجنبي يستظل ويحتوى في ظل الامتيازات ولكن بعد إلغاء الامتيازات بموجب اتفاقية مونترية سنة ١٩٣٧ استطاع المشرع المصري أن يفرض الضرائب على المصري والأجنبي على السواء ، وكان ذلك من أسباب زيادة الإيرادات التي ينفق منها على المشروعات اللازمة للصالح العام .

ونورد هنا أرقام ميزانية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ على سبيل المثال ، ليظهر منها مدى تطور النشاط الاقتصادي والمالي للأمة .

الإيرادات [ بالجنيهات المصرية ]

الأرقام ١٩٤٩ — ١٩٥٠	أنواع الإيرادات
٧,٤٣٩,٧٩٧	الضرائب العقارية
١١,٥٧١,٢٤٣	ضرائب الثروة المنقولة والعمل
٣,٩٩٧,٥٦٥	ضريبة على الأرباح الإستثنائية
٣٢,٧٠٠	الضريبة العامة على الإيراد
٢,٤٣٥,٤٦٢	ضريبة الدمغة <sup>٢</sup>
٦٦٩,٨٣٠	رسم الأيلولة على التركات
١,٨٥٠,٧٩٤	رسم نقل الملكية
٤٦٣,٤٥٧	ضريبة الحفر
٧٤,١٣٩,٨٠٥	الجمارك
٥٥٥,٧٢٩	ضريبة الملاهى
٥٣٢,٠٨٨	رسم الموانئ والمنائر
٢,٤٥٧,٤٠٧	الرسوم القضائية والقيدية
١,٦٩٥,٦٩٧	رسوم السيارات والنقل المائى
٦٤٥,٩٥٢	المصروفات المدرسية وإيرادات الإمتحانات
٢٦١,٣٧١	رسم الحجر الصحى
٢٣٣,٣٠٦	رسوم التبخير والرش والتعفير
١٥٧,٥١٠	رسوم المحال العامة
١٣,٣٦٨,٣٩٨	إيرادات السكة الحديدية
٣,٣٢٨,٣٢٥	إيرادات التلغرافات والتليفونات
١,٧٨٧,٢٥٦	إيرادات البريد
١,٦٩٧,٥١٦	الأملاك الأميرية
١,٦٢٧,١٣٦	موارد الثروة الطبيعية
٣,٣٧٦,٨٦٠	إيرادات المنشآت الصناعية
٥٦٩,٨١٣	المبيعات من البذور وأدوات المخازن

أرقام ١٩٤٩ — ١٩٥٠	أنواع الإيرادات
٨٤٥,٥٣٠	المستقطع من ماهيات المستخدمين
١,٦٤٣,١٩٠	الأرباح الناتجة من تشغيل النقود
١,٠٩٨,٦٤٨	حصة الحكومة في إيرادات شركات متنوعة
٦,١٢٤,٢١٨	إيرادات غير اعتيادية
٧٣٤,١٨٦	رسوم متنوعة
٣,٣٠٠,١٦٢	إيرادات متنوعة
٣٠٠,٤٤٠	إيرادات خيرية
٨,٩٦٩,٢٠٣	المواد المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التمويل
٦٠٥,٣٥٥	المأخوذ من الحساب المشترك لأرباح عملية شراء قطن ٩٤٠-٩٤١
٣١,٧٤٧	المتأخر من الضريبة الإضافية
٣,٩٨٠	بدل الخدمة العسكرية
١٥٨,٥٤٣,٧١٦	جملة
٧,٠٥٣,١١٩	المأخوذ من المال الإحتياطي لتنفيذ الجزء الخاص لسنة ٩٥٠-٩٥١
٧,٩٩٥,٨٤٧	عن برنامج السنوات الخمس
	المأخوذ من حصيلة القرض للمصروفات الإضافية لقوات
	الدفاع المصرية
١٥,٠٤٨,٩١٦	جملة
١٧٣,٥٩٢,٦٨٢	الجملة العمومية

## المصروفات [ بالجنهات المصرية ]

ارقام ١٩٥٠ — ١٩٤٩	أنواع المصروفات
١,٠٩٦,٩٢٤	المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك
٦,٠٦٧,٧٩٢	الدين العام
٤١٦,٥٩٩	مخصصات البرلمان
١٥٦,٣٠٠	مجلس الوزراء
١,٠٣٠,٦٧٧	وزارة الخارجية
٥,٨٦٥,٨٤٥	» المالية
١,٣٧١,٠٢٨	» التجارة والصناعة
١٩,٠٢٤,٩٢٣	» المعارف العمومية
٧,٥٦٠,٨٦٨	» الداخلية
٨,٥٧٠,٣٣٧	» الصحة العمومية
٢,٧٣٢,٢٢٧	» العدل
١٥,٢٨٨,٣٦٢	» الأشغال العمومية
٣,١١٥,٣١٤	» الزراعة
٢٠,٨١٢,١٩٩	» المواصلات
٣٥,٣٥٦,٨٨١	» الحربية والبحرية
١,٨٤٥,٥٥٧	» الشؤون الاجتماعية
٢١٤,٥١٥	» التموين
٤,٢٨٤,٣٨٩	معاشات ومكافآت
٥٥٧,١١٦	مصروفات حالة الطوارئ
١٣,٤١٩,٩٤٧	إعانة غلاء المعيشة
١٣٨,١٩٤	ديوان المحاسبة
٣٠٤,٧٨٥	تنفيذ قانون التوظيف الجديد
٣٤٠,٠٠٠	لمواجهة عبء غلاء المعيشة وتطبيق قواعد الأنصاف
٧,١٠٦,٦٠٧	مصروفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين
٧,٠٥٣,١١٩	تنفيذ برنامج السنوات الخمس
٥٠٠٠	بدل تخصص للمهندسين الذين لم يشملهم الجدول المرافق لقانون سنة ١٩٥٠
١٦٣,٨٠٨,٥١٥	الجملة



ويمكن أن ترى من دراسة هذه الإحصائية :

١ — زيادة المصروفات والإيرادات زيادة كبيرة ويرجع ذلك إلى الأموال التي دخلت خزانة الحكومة بسبب الحرب [ ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ] وكذلك كثرة النفقات بسبب ارتفاع الأسعار .

٢ — زيادة الإيرادات المتحصلة من الضرائب ونلاحظ أن هناك ضرائب كثيرة غير الضرائب العقارية على رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح الاستثنائية التي تولدت من الحرب .

٣ — أن الدين قد تحول إلى قرض وطني من منذ [ ١٩٤٣ — ١٩٤٤ ] وأن هناك مبالغ مرصودة لاستهلاك القرض الوطني بدلاً من أقساط الديون التي كانت تدفع لأصحاب الديون من الأجانب أفراداً ودولاً .

٤ — اتجهت الحكومة إلى إنصاف الموظفين والعمال ، فأدى هذا إلى تسير دولاب العمل باطمئنان .

٥ — إقرار علاوة لغلاء المعيشة كي يستطيع الموظف والعامل أن يواجه ارتفاع الأسعار التي ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً .

٦ — أن برنامج الحكومة الإصلاحى فى جميع المرافق من تعليم وإصلاح اجتماعى وتحسين حالة الجيش ، إلى غير ذلك من الإصلاحات الهامة قد تطلب مبالغ كبيرة .

٧ — وبالرغم من برنامج الإصلاح قد وصلت إيرادات الدولة إلى أكثر من ١٧٣ مليون جنيه وهذا لم يحدث قط فى تاريخ مصر المالى كما زادت المصروفات إلى درجة لم تدونها صفحات التاريخ فقد أربت على ١٦٣ مليون جنيه .

٨ — زيادة الإيرادات عن المصروفات — رغم الغلاء الفاحش والمشروعات الكبيرة — بما يزيد عن عشرة ملايين مما يدل على أن حالة البلد المالية تسير فى طريق قويم ، وتقوم على أساس ثابت ، ولقد بلغت جملة الاحتياطي مبلغاً محترماً ، ويدور حول ثمانين مليوناً من الجنيهات ، ولو أن بعض هذا الاحتياطي محبوس إلا أنه يدل على وفاء الميزانية بما تتطلبه الإصلاحات العامة .

القسم الخامس

الدين المصرى العام

---



## الفصل الأول

الذين المصرى حتى عهد اسماعيل

لقد فصّلنا فيما سبق سياسة محمد على الإقتصادية فى الإنتاج وفى الاستهلاك وفى التجارة ، ومع هذا الذى فصلناه لم يفكر محمد على فى الاستدانة أو فى عقد قروض داخلية أو خارجية رغم التقدم فى الإنتاج الزراعى والصناعى . واتساع حركة التجارة ، وزيادة عدد الجيش ، وتأسيس قوة عسكرية هائلة بالنسبة لهذا العصر ، كما شهدت البلاد نهضة علمية وثقافية ، وضبطاً للإدارة ، من نوع جديد . وعرف عباس أن البلاد فى عهده تجتاز فترة الإنتقال ، وعيون السياسة الأجانب من فرنسيين وإنجليز ترمتها ، فأراد أن يكسب إدارته ، وأن تهدأ البلاد فى عصره ، لعل فى ذلك ، صراحة للبلاد .

وهكذا اجتازت البلاد تلك الفترة من حكمه فى حرص شديد دفع عنها أطماع الأجانب ، وحفظها من الاستئلال المالى ، الذى يجز وراهه المشاكل السياسية التى تطوح باستقلال البلاد وتزعزع أسس الحكم .

سعيد والمربى العام

تعلم سعيد فى الخارج ، وتتمل فى سلك البحرية المصرية ، حتى كان رئيساً لها . وكان مختلطاً بالأجانب ، محباً لهم ، يكرم وفادتهم ، ويحترمهم ، ويعمل على إرضائهم ، كما كان محباً للترف والبذخ والنعيم ، محباً الآبهة والعظمة .

كانت هذه الشخصية وعناصر تكوينها وتحليلها تلقى ضوءاً قوياً على سياسته في الحكم وعلى تصرفاته في إدارة دولته ، ولقد كلفه ذلك الكثير ، ودفعه إلى أن يسير بالبلاد في طريق لا يتفق وظروفها المالية ، فجرها ذلك إلى الاستدانة .

وكان سعيد ميالا للفرنسيين بصفة خاصة ، فاستغلت فرنسا هذا الميل وحاولت بكل الطرق المختلفة أن تعزز مكانتها في مصر ، عن طريق مصادقة سعيد ، فجعل هذا انجلترا تنظر إليه نظرة خاصة ، حتى تصيدت الفرص للتدخل في شئون مالية البلاد ولو من بعد .

وكان ميله إلى الترف والنعيم أن تكون عيشته عيشة تتمشى مع كرامة الحكم وأبهة الملك ، ويظهر ذلك في إسرافه ، وفي زيادة فرق الجيش ، وكثرة حرسه ، إذ كان كلما تحرك إلى مكان ما أو أقام حفلا أو رحل في رحلة صحبته فرق الحرس والجيش ، وما كان ذلك إلا دليلا على أبهة الملك وسلطة الحكم .

وتمثل حبه للأجانب في إباحة الهجرة إلى البلاد ، فقد فتح بابها على مصراعيه فوجه الباحثون عن الذهب ، والطامعون في المال ، ودخلت عناصر مختلفة ، منها الغريب ومنها الرديء ، وكان النوع الأخير كثير العدد عظيم الخطر ، وكان هؤلاء الأجانب يطالبون سعيداً ويهددونه بتعويضات كبيرة نظير مسائل وهمية أو إدعاءات لا أصل لها ، جرت على البلاد المغارم ، بدلا من أن تنفق هذه الأموال على المرافق العامة (١) .

---

(١) نذكر منها ما سنذكر على سبيل انثال لا الحصر ، فقد سجل التاريخ ما أقام الأجانب من ادعاءات باطلة ، كأن يتأخر قيام القطار بين السويس والقاهرة فيطالب الدكتور « كاستيلاني » الحكومة بتعويض قدره ٧٠٠ ألف فرنك على ما لحقه من أضرار نظير هذا التأخر . أو أن يعد سعيد بعض كبار الأجانب بعمل تجارى في أثناء الحديث الخاص ، فإذا لم يتم كانت المعالبة بالتعويض اللازم نظير أضرار وهمية وقعت نتيجة عدم التنفيذ . وكانت هذه الطريقة من طرق إسراف سعيد في المال فقد لبى طلب الميسو « زيزينيا » [ قنصل بلجيكا ] بأن دفع له ثلاثة ملايين من الفرنكات تعويضا لبدن إعطائه التزام مصلحة التراسيت الذي قد سبق أن وعده به سعيد وندأ شغويا .



وقد راقبت انجلترا هذه الحالة ، ولم يرقها قبول سعيد هذه الإدعاءات الكاذبة ، فاقترح قنصل انجلترا تأليف محكمة دولية تعرض عليها مثل هذه القضايا ، وتفصل هذه الإدعاءات التي طوحت بمالية البلاد إلى الخراب وجرتها إلى الاستدانة ، ولكن فرنسا والولايات المتحدة والدول الأخرى عارضت في هذا الاقتراح معارضة شديدة ، فرضخ سعيد لتلك المعارضة .

ولو اقتضت المسألة على هذا الأمر لسان الخطب ، ذلك لأن سعيداً كان كريماً مع صديقه « دى لسبس » . حتى إنه لبي له طلبه في منح امتياز حفر قناة السويس ، هذا الامتياز الذي أجحف بحقوق المصريين من جميع النواحي ، وجر على البلاد المشاكل المالية والسياسية ، ولم يكن منح الامتيازات هو آخر ما تعرضت له مسألة قناة السويس ، بل حاول « دى لسبس » أن يضغط على سعيد بشق الطرق ، بأن يرصد لحسابه الأسهم التي لم تستطع الشركة بيعها للدول ، حتى إنه قيد مرة ٩٦ ألف سهم لحساب سعيد دون أن يحصل على موافقة منه . وكانت حصة مصر من هذه الأسهم تزيد عن ١٧٦,٠٠٠ سهم قيمتها ترتبوا على ٨٨ مليون فرنك .

من أجل هذا كان نصيب مصر حوالي ٤٤٪ من قيمة رأس مال الشركة تحمّلته الحكومة بغير رضاها ، وليست لديها المقدرة المالية على الدفع ، ومع ذلك اتخذت الشركة صفة الشركات الدولية ، وأصبحت القناة قناة دولية رغم كل شيء . وكانت هذه الدوافع هي الأسباب الرئيسية التي دفعت بسعيد إلى الاستدانة ، واضطرته إلى أن يلجأ إلى فتح هذا الباب الذي لم تعرفه مصر منذ تاريخها القديم ، ولم تتعوده البلاد رغم ما قدر لها من فقر وظلم وفساد واضطراب في إدارة الحكم ، أو ما شاهدته من غزو وفتح وقهر .

وهكذا قدر للبلاد أن تغزوها دولة من نوع جديد ومن طراز يخالف الطراز السابق ، ألا وهي دولة المال . واستمرت هذه الدولة تجر وراءها المشاكل السياسية التي قضت على استقلال البلاد .

## سعيد والاستدانة

رأى سعيد أن يلجأ إلى موازنة مصروفاته بالاستدانة من الخارج والداخل .  
فالدين الذى كان عليه فى داخل البلاد للمرابين وأصحاب المال كان ديناً سائراً ،  
أما الدين الخارجى فهو الدين الثابت .

## الدين السائر

لجأ سعيد فى أول الأمر إلى القروض الداخلية من أصحاب رؤوس الأموال.  
ومن المرابين ، فكان يعقد القروض ويكتب سندات محولة على الخزينة المصرية  
لتدفعها فى ميعادها بفائدة ١٨ ٪ وهذه فائدة مرتفعة من غير شك . وكانت هذه  
السندات أو هذه الأذونات تنال على الخزانة لدفعها ، وكثيراً ما كانت الخزانة  
تعجز عن الدفع ، حتى إنه كان يلجأ إلى عقد قروض جديدة لتغطية  
القروض السابقة .

على أن هذه القروض كانت من أجل ترفه والإيقاع على حاشيته ، أو ما تتطلبه  
أعمال الحكومة من حفر ورى وإقامة منشآت جديدة ، أو غرامات قضت بها  
إدعاءات أصحابها على أسس وهمية ، واستطاعت طائفة من الأجانب جنى ثروات  
طائلة ، وتقدر الإحصاءات التى أجمع عليها معظم المؤرخين أن الدين السائر بلغ  
٢٠٠ و ٨٦٨ و ٧ ج ك . وبذلك كثرت الديون ولم تقو ميزانية الدولة على النهوض  
بكفاية برنامج الحكم .

## الدين الثابت

هو الدين الذى لجأ سعيد لعقده فى الخارج من البيوت المالية الأوروبية بمقتضى  
شروط معينة وبأسعار فائدة مقررة لمدة طويلة ، ويسدد على أقساط سنوية  
متساوية ، وبهذا يختلف عن الدين السائر الذى هو عبارة عن سندات أو أذونات .

مسحوبة على الخزانة ويجوز تأجيل دفعها أو إستبدالها بدين آخر .  
تقلب الدين الثابت في مراحل مختلفة حتى بلغ رقماً ضخماً زاد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ، ونورد هنا المراحل التي تدرج فيها .

### قرصم بنك لاوت

عجزت الخزينة المصرية عن أن تدفع ما تقدم لها من سندات محولة عليها ، فأراد سعيد تغطية هذا العجز بعقد قروض خارجية ، وقد تم له عقد أول قرض من بنك لاوت في ١٧ من يولييه سنة ١٨٦٠ ومقداره ٢٨ مليون فرنك ، وتمت الصفقة بضمان الحكومة الفرنسية بشرط أن يكف الوالى عن إصدار سندات الخزينة . وعندما تسلم سعيد القرض صرف معظمه في غير الأغراض التي سببت عقده (١) .

واستطاع سعيد أن يعقد اتفاقاً مع دى لسبس ، في ١٦ من أغسطس سنة ١٨٦٠ على دفع ثمن الأسهم التي اشترتها الحكومة المصرية ابتداء من سنة ١٨٦٢ .

### بنك لاوت مرة ثانية

اشتدت حاجة سعيد إلى المال سنة ١٨٦١ وطلب من بنك لاوت أن يعقد له قرضاً قدره ٢٥٠ مليون فرنك ، ولكن البنك طلب أن يقدم سعيد موارد أراضى الدلتا ضماناً لذلك .

وحينما طلب سعيد عقد قرض آخر في نفس السنة طلب البنك شروطاً يستطيع بها أن يتدخل في مالية البلاد ويراقب الإيرادات والمصروفات ويرهن إيرادات

---

(١) دفع منه مليونين من الفرنكات للأمير مصطفى [ ابن عمه ] ونصف مليون فرنك لأخيه الأمير حليم ومليوناً وربع مليون فرنك ثمناً لبخرة اشتراها من أخته الأميرة نازلى وثلاثة ملايين من الفرنكات للمسيو « زيزينيا » وهي قيمة الغرامة التي طلبها نظير عدم إعطائه التزام مصلحة الترانسيت .

الجمارك وأراضى الدلتا ضماناً لقروضه ، وكان البنك أراد أن يكسب لفرنسا احتلالاً مالياً وتدخلًا في شئون البلاد ، الأمر الذى فشلت فيه الحملة الفرنسية العسكرية .

فهم سعيد مقاصد فرنسا ، ولكن فهمه هذا جاء متأخراً في غير أوانه ، فليجأ إلى المناورات بأن طلب من بيوت إنجلترا وروسيا عقد قرض له لينافس بذلك أطماع فرنسا التى سوات سياسة سعيد المالية لدى الباب العالى . واستمر سعيد فى سياسته غير مبال بنصح الباب العالى بأن طريق الاستدانة سيجر على البلاد أضراراً خطيرة .

### بنك فروهنيج وجوشن

وعندما حل ميعاد دفع ثمن أسهم قناة السويس ، وكثرت الطلبات عليه سنة ١٨٦٢ اضطر سعيد إلى عقد قرض فى سنة ١٨٦٢ من بنك «فروهنيج وجوشن» . وقدره ٣,٢٩٢,٨٥٠ جنيهًا إنجليزيًا بفائدة ٧ ٪ . وسعر إصداره ٩٢,٥ ٪ . لمدة ٣٠ سنة ، وقبض سعيد من هذا القرض ٢,٤٠٠,٠٠٠ ح ك . وخسر ٨٩٢,٨٠٠ ح ك . وخصص لإيراد أرض مديرتى الغربية والمنوفية ضماناً لهذا القرض . ولو حسبت مجموع الأقساط السنوية التى ستدفع مدى ثلاثين سنة لكان المبلغ المدفوع ٧,٩٢٠,٠٠٠ ح ك . مقابل ما قبضه سعيد فعلاً وهو ٢,٤٠٠,٠٠٠ ح ك ..

### الدين العام

هكذا ورث سعيد الملك ديناً وفتح باب الاستدانة الأمر الذى لم تعرفه مصر فى تاريخها من قبل ، وكان الدين الثابت قدره ٣,٢٩٢,٨٠٠ ج ك . والدين السائر يقدر بنحو ٧,٨٦٨,٢٠٠ ج ك . وعلى هذا تقدر جملة الدين العام بمقدار ١١,١٦١,٠٠٠ ج ك . على أن بعض المؤرخين يصلون به فى تقديرهم إلى أكثر من ستة عشر ملياراً من الجنيهات .

القيم الاسمية والحقيقية لقروض سعيد والحديو اسماعيل  
من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٧٣

تاريخ القرض	اسم البنك	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	الفائدة	سعر الإصدار
		ج . ك	ج . ك	%	
١٨٦٢	جوش	٣,٢٩٢,٨٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٧	٩٢,٥
١٨٦٤	"	٥,٧٠٤,٢٠٠	٤,٨٦٤,٠٦٣	٧	٨٥
١٨٦٥	الانجلو أجبشين	٣,٣٨٧,٣٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠ <sup>(١)</sup>	٧	٨١
١٨٦٦	جوش	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	٧	٨٨
١٨٦٧	العثماني	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٦٨,٠٠٠ <sup>(٢)</sup>	٧	٨٥
١٨٦٨	أوبنهايم	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٥,٢٨٤	٧	٦٠,٥
١٨٧٠	ييتوفشيم	٧,١٤٢,٨٦٠	٥,٠٠٠,٠٠٠ <sup>(٣)</sup>	٧	٧٠
١٨٧٣	أوبنهايم	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٧٤٠,٠٧٧	٧	٨٤,٥
		٦٨,٤٩٧,١٦٠	٤٧,٣٥٧,٤٢٤		

(١) قرض الدائرة السنية الأول

(٢) قرض الدائرة السنية الثاني

(٣) قرض الدائرة السنية الثالث





## الفصل الثاني

### إسماعيل والدين العام

#### برنامج الحكم

تولى إسماعيل حكم مصر في ١٩ من يناير سنة ١٨٦٣ ، وكان قد تعلم في أوروبا وتشبع بحضارتها .

وترينا شخصيته كحاكم بأنه يود أن يستقل ببلاده فيتجهل بالدولة العثمانية أولاً ويحاول أن يحصل على الفرمانات التي يدفع ثمنها ليحصل على استكمال استقلال بلاده ، ويوطد العرش في بيته وفي أكبر أولاده . كما يتصل أيضاً بالدول الغربية ، فيما يتعلق برفع الإحجاف الذي أصاب حقوق مصر في عقد امتياز شركة قناة السويس ، وكذلك فيما يتعلق بالإصلاح القضائي .

وأما سياسته الإدارية فتمتد إلى ضبط مرافق البلاد ، والتوسع في حوض النيل إلى منابعه في وسط أفريقيا ، والعمل على ضبط أركان الحكم المصري في تلك الجهات ، مما دعا إلى الإنفاق على الجيش والأسطول والمساهمة في تجريدات حربية لمحاربة تجار الرقيق ، حتى وصلت المعارك إلى بلاد الحبشة .

وعلى هذا كان برنامجهم في إحياء حكمه على النحو الآتي :

- ١ — السعي لاستكمال استقلال البلاد .
- ٢ — العمل على انكماش سلطان الامتيازات الأجنبية .
- ٣ — تنشيط حركة الإصلاح الداخلي .

٤ — توسع الحكم المصرى فى وسط أفريقية .

احتاج هذا البرنامج إلى أموال كثيرة لا تقوى مالية البلاد ولا مواردها على الوفاء بها ، وكان سعيد قد ترك ديناً خارجياً عليها مما جعل الوفاء بالحكم ثقيلاً ، فلجأ إسماعيل أيضاً إلى الاستدانة ، ونحاول هنا أن نفصل الأبواب التى استنفدت هذه الأموال وإن كان تفصيلاً للبرنامج السابق ، ولكنه تفصيل يجب عرضه ، وتوضيحه ، إذا ما تساءلنا كيف تجمع الدين المصرى !! .

١ — ارتباك مالية البلاد بعد هبوط أثمان القطن المصرى بانتهاء الحرب الأمريكية الأهلية سنة ١٨٦٥ ، فقد قلت الأرباح من القطن ، كما قلت موارد الخديو تبعاً لذلك .

٢ — سحب هذا الهبوط ، طاعون فتك بالماشية فتكا ذريعاً فى عامى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ ، فاضطرت الحكومة إلى جلب الماشية من الخارج ، وبيعها للفلاحين بأثمان رخيصة ، تدفع على أقساط صغيرة ، كى لا تتعطل الزراعة ، وهى عماد الثروة الأهلية فى مصر ، ولا تتعرض لأضرار أخرى .

٣ — إن الدفاع الذى قام به إسماعيل عن حقوق مصر قبل شركة قناة السويس قد كلفه ملايين الجنيهات لأن الشركة قد أخذت بوجهة نظر إسماعيل وعقد نوبار مع دلسيبس اتفاقاً فى ٢١ من إبريل سنة ١٨٦٤ وافق فيه دلسيبس على مبدأى إلغاء السخرة وإعادة الأراضى المتنازع عليها للحكومة المصرية .

وصدر حكم الإمبراطور نابليون الثالث فى ٦ من يونية سنة ١٨٦٤ بالموافقة على اتفاق [ نوبار — دلسيبس ] بإلغاء السخرة وتنازل الشركة عن الجزء الذى حفرته من التربة العذبة مع احتفاظها بأن لها الحق فى أن تأخذ منها مقدار معيناً من المياه فى كل يوم حتى يتم حفر القناة البحرية ، وألا يترك للشركة غير الأراضى اللازمة لنجاح المشروع ، فى مقابل أن تدفع مصر تعويضاً قدره ٨٤ مليون فرنك تدفع فى مدى ١٦ سنة أى حوالى ٣٦٠.٠٠٠ و ٣ ج ك .

وهكذا فضل إسماعيل أن يدفع هذا المبلغ دون أن يعرض البلاد للإحجاف  
الذى فرضه امتياز عقد شركة القناة على البلاد .

ومما يتعلق بقناة السويس أيضاً حفل الافتتاح الذى كلف إسماعيل أموالاً طائلة،  
وكانت أحوال البلاد المالية سيئة . والعاصفة قد قارب هبوبها ، ولكن إسماعيل  
آثر الذكرى على المال، فحضر إليه ملوك أوروبا وملكاتهما ، ورأوا قصر الإسماعيلية ،  
وحفل الافتتاح الذى تفيض ذكرياته على مضى الأيام والسنوات ، نفراً لمصر  
وأمة وعظمة لحاكمها ، كما رأوا قصر عابدين ودار الأوبرا ودار الآثار وحدائق  
مصر وطريق الأهرام . كل هذا أعده إسماعيل ليستقبل ضيوفه وبالع في كرم  
وقادتهم حتى تخرج مصر فى نظارهم من قارة أفريقية ، وتصبح دولة متحضرة تحمل  
معالم الحضارة الأوروبية فى كل مظهر من مظاهرها .

٥ — حب إسماعيل للظهور حتى يساير ما يجب أن يتمثل فى أبهة الحكم ،  
وعظمة الحاكم ، فاهتم ببناء قصوره العديدة ، ومنها سراى عابدين التى جعلها مقر  
الحكم وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على ، وسراى الجزيرة وسراى  
بولاق الدكرور ، وقصر القبة ، وقصر حلوان ، وسراى الإسماعيلية ، وسراى  
الزعفران بالعباسية ، وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر العالى ، وقصر  
النزهة بشبرا [ المدرسة التوفيقية ] وسراى المسافر خانة ، وقصر النيل وسراى  
رأس التين بالإسكندرية ، وكذلك عدة قصور أخرى فى مختلف البنادر كالمنيا  
والمنصورة والروضة وأسسها بأنظر الآثار وأعظم الرياش ، وأقام فيها الحدائق  
العظيمة محلاة بأجمل التماثيل حتى كانت ولا تزال تحفة العصر وآية الفن .

٦ — توجه إلى الإصلاحات الداخلية ، فاهتم بالرى وبطرق المواصلات على  
اختلاف أنواعها ، وفتح المدارس وأقام المصانع ، فقد حفر ١١٢ ترعة منها ترعة  
الإبراهيمية التى تعد من أطول ترع العالم ، ومجموع طول هذه الترع ٨٤٠٠ ميل ،  
ومد ٩١٠ أميال من السكك الحديدية ، و ٥٠٠٠ ميل من أسلاك البرق وشيد ١٥  
منارة على السواحل المصرية ، وبني ٤٣٠ جسراً على النيل وعلى الترع الرئيسية و ١٩

مصنعاً للسكر وسط مزارع السكر في الوجه القبلي وأدخل المياه العذبة في مدينتي القاهرة والإسكندرية وفتح عدداً من المدارس على اختلاف درجاتها وأنواعها وأصلح من الأراضي الزراعية حوالى ١٢٥٠.٠٠٠ فدان في الوجه القبلي ، وبذلك زادت الصادرات المصرية في عهده كما زادت الواردات لرقى الحياة الاجتماعية وزيادة السكان في البلاد ، ولكن الميزان التجارى كان دائماً في صالح البلاد ، كما أرسل البعثات العلمية إلى فرنسا وإنجلترا ليتعلم المصريون في المعاهد الأوروبية ليساهموا في خدمة البلاد كما فعل محمد على . .

٧ — اتجه إسماعيل إلى أن يحدد علاقته مع تركيا وهى السياسة التى فرضتها عليه الأحداث السياسية والاقتصادية التى أحاطت بأوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويتمثل ذلك فى ضغط روسيا على الدولة العثمانية وثورة شعوب البلقان وحرب القرم وثورة كريد ، وأما مصر نفسها فتقد زاد تطلع الدول إليها بإنشاء الخط الحديدى الى السويس ، ثم شق قناة السويس ، فتحوّلت التجارة إليها وتدفقت الأموال الأجنبية على أسواقها وكثر عدد المهاجرين الأجانب إلى مدنها . كان ذلك وما إليه مما دفع إسماعيل إلى أن يرسم خطة العمل ، لينقذ مصر من المصير الذى تنتهى إليه بارتباطها على النحو الذى فرضته تسوية سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ بالدولة العثمانية ، بحيث تنال الحكومة كامل حريتها فى الإدارة الداخلية وتقرير علاقتها بساكنى مصر من الأجانب للحد من المساوىء التى نجمت من تطور الامتيازات الأجنبية فى القرن التاسع عشر وتحقيق ما يقتضيه التقدم الاقتصادى من حرية عقد المعاهدات التجارية مع الدول وإطلاق يد الحكومة فى الاقتراض من البيوت المالية . وتكوين القوة الحربية الكافية للدفاع عن البلاد ومدى ملك مصر فى أفريقية . وهكذا قدر إسماعيل أن تقدم مصر الداخلى لا يستطيع تحقيقه على الوجه الأكل إلا إذا نال من الدولة حقوقاً جديدة تطلق يديه فى العمل ، وتعلم إسماعيل كيف يحسن علاقته بالسلطان وينال الفرمانات التى يرغب فيها ، وأكثر من زيارته للاستانة ووثق علاقته بالوزارة ورجال البلاط



وأقام في العاصمة وكيلا [ إبراهيم بك ] يرقب الحوادث وينثر الذهب والمال ،  
ويبلي رغبات الخديو لدى الباب العالي ، وبهذه الطريقة حصل إسماعيل على  
الفرمانات الشاهانية الآتية :

### فرمانات خاصة بالحكم والوراثة

- ( أ ) فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ : جعل حق وراثة الولاية المصرية في أكبر  
أبناء الوالى فإن لم يكن له ولد انتقلت الولاية إلى أكبر إخوته .  
( ب ) فرمان ١٥ يونية سنة ١٨٦٦ : نظم هذا فرمان « مجلس الوصايا » إذا  
لم يبلغ الوالى الجديد سن الرشد .  
( ج ) فرمان ٨ يونية سنة ١٨٦٧ : قد نال إسماعيل به لقب « خديو » بعد  
بجهود دبلوماسى كبير ناجح .

### فرمانات خاصة بالنصرفات المالية

- ( أ ) فرمان ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ : قيد هذا فرمان سلطة إسماعيل في  
فرض ضرائب جديدة أو عقد قروض أجنبية إلا بعد عرض مبرراته ونيل  
تصريح بذلك من السلطان .  
( ب ) فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : وطد إسماعيل علاقته بالباب العالي  
من جديد بأساليبه الخاصة بالمال والهدايا ، وألغيت القيود التى نص عليها فرمان  
سنة ١٨٦٩ .  
( ج ) فرمان ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : منح السلطان بمقتضى هذا فرمان  
إسماعيل حق الاستدانة بدون طلب سابق .

٨ — وقد كان للتوسع الحربى نصيب في عصر إسماعيل ، فاتجه إلى قلب  
القارة الأفريقية ليوطد الحكم المصرى في السودان ، ويكشف عن منابع النيل  
العليا ، ويساهم في محاربة الرق ، ويتعد من التوسع على حساب الإمبراطورية

العثمانية [ وهو الخطأ الذي وقع فيه جده محمد على لأنه اضطر إلى أن يصطدم مع السلطان ] فتوجه إسماعيل بجيوشه إلى أفريقيا متتبعا مجارى النيل . وكان لعمله هذا فوائد السياسية بتحسين العلاقات مع السلطان وفوائده الاقتصادية بفتح أسواق جديدة ترتبط بالسوق المصرية .

وقد احتاج هذا العمل من إسماعيل أن يزيد الجيش [ إلى ٣٠ ألفا بمقتضى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ ] وأن يقوم بنهضة حربية كي يصبح الجيش على الحال التى كان عليها أيام جده محمد على ، وأن يسعى إلى تسليحه حسب تطور الوسائل الحربية فى هذا العصر . كما أنشأ إسماعيل أسطولا استخدم فى نقل الجنود والمؤن والذخيرة فى حملات شرق أفريقيا وأوغندا ، وحافظ على الشواطئ المصرية فى البحرين الأبيض والأحمر .

٩ — كان إسماعيل يستمع لكلمة الأجانب ويحترمهم كما كان سعيد . فالتف حوله طائفة منهم فهموا عقليته وعرفوا برناجه فى الإصلاح ، وفطنوا إلى أن ذلك سيجره إلى الاستدانة فزينوا له كل الطرق التى تجعله يقوم بهذا البرنامج الإصلاحى الشامل وأن ينال شرف الانتساب إليه ، فدفعوه إلى السرعة وإلى الركض السريع الذى لا بد من أن يتعثر صاحبه فيه فجروا عليه وعلى البلاد المصائب .

وكثيراً ما طالب بعض هؤلاء الأجانب الحكومة [ كما فعلوا فى عهد سعيد ] بأموال وتعويضات لقاء أضرار كثيرة ما تكون وهمية .

١٠ — أما الأجانب الذين أقرضوا الحكومة أموالا فكانوا جشعين ، طامعين فيها ، حافرين قبرها بأظفارهم ، إذ كانوا يقدمون المال لإسماعيل بفوائد باهظة ، يضاف إليها أعمال السمسرة والتحويل والخصم ، ونذكر على سبيل المثال أن قرض سنة ١٨٧٣ كان مقداره ٣٢ مليون ج ك . لم يدخل الخزانة المصرية منه فعلاً إلا ٧٧.٠٧٤.٠٢٠ ج ك أى بنقص ٣٧٪ من القيمة الاسمية .

لعبت هذه البراج وغيرها ، دورها فى تكوين الدين الثابت وكذلك الدين السائر اللذين بلغا معاً أكثر من مائة مليون من الجنيهات وتقع تبعة كل هذا على

إسماعيل والدولة العثمانية والدول الأوروبية في كل ما اصاب البلاد من جراء هذه المحنة وما لحقتها من وراء هذه النكبة .

وقد عتد إسماعيل أهم قروضه بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٤ ، ومن هذه القروض ما كان بضمان إيرادات الدولة، ومنها ما هو بضمان أملاك الدائرة السننية [ الأسرة الخديوية ] ، ومنها ما كان من أفراد الشعب فلاحين وموظفين . ونورد فيما يلي بياناً بهذه القروض :

### قروضه بضمان إيرادات الدولة

١ — قرض سنة ١٨٦٤ [ بضمان ضرائب مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ] : كان الدافع لعقد هذا القرض الظروف الملحة لحاجة الدولة إلى المال ، فقد حلت أقساط الديون التي خلفها سعيد، وفتك الطاعون بالماشية في البلاد، وانخفض فيضان النيل وكان أثره واضحاً في الإنتاج الزراعي ، ثم حاجة إسماعيل إلى المال لرحلته إلى الآستانة ، فعقد قرضه الأول مع « بنك فرو هلمنج وجوش » ، بلندن ومقداره ٧٠٤٠٠٠ و ٥٠٠ جنيه إنجليزي بفائدة ٧٪ ، ورهن ضماناً لذلك ضرائب مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة .

وكان قسطه السنوي ٢٩٤ و ٦٢٠ جنياً إنجليزياً ، فيكون مجموع الأقساط ١٠٤١ و ٩٣٠ جنيهات إنجليزية وعندما أقبل البنك على إصدار القرض هبط سعر إصداره إلى ٨٥٪ ولم يصل منه فعلاً إلى الخزانة المصرية غير ٦٣ و ٨٦٤ و ٤٠ جنيه إنجليزياً .

٢ — قرض سنة ١٨٦٦ : [ بضمان دخل السكك الحديدية ] : أراد أن يدفع بعض الأقساط المتأخرة عليه وأن يشتري أملاك أخيه الأمير فاضل ، ورأى أن البلاد في حاجة إلى مد السكك الحديدية التي رهن دخلها ضماناً لهذا القرض الذي عرف بقرض « السكة الحديد » ، فعقد في ٥ من يناير سنة ١٨٦٦ مع « بنك أوبنهايم » قرضاً قيمته الاسمية ٣٠٠٠ و ٠٠٠ جنيه إنجليزي

بفائدة ٧٪ لمدة ٦ سنوات وسعر إصداره ٨٨٪ وحصلت الخزانة منه على مبلغ ٢٠٠٠ و ٦٤٠٠ جنيه إنجليزي وسدد فعلا هذا القرض في مدته .

٣ — قرض سنة ١٨٦٨ [ بضمان إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك ] :

عرف هذا القرض « بقرض المفتش » نسبة إلى وزير المالية [ إسماعيل صديق ] الذى عين فى نفس السنة ، . وكان « المفتش » جريئاً فى مشروعاته ، وله ساطة واسعة فى إدارة الحكومة . وقدرة على إبتداع الطرق المختلفة فى فرض الضرائب وإرهاق الفلاحين بها ، وفى اتباع الحيل فى عقد العروض لإرضاء لمولاه كلما احتاج إلى المال ، حتى حكمت تقارير لجنة « جوشن وجوبير » بأن تصرفاته كانت السبب فى إحداث الكارثة المالية التى حلت بالبلاد ، وأنه ضرسيده أكثر مما نفعه .

احتاج إسماعيل إلى المال لسفره إلى باريس للاشتراك فى معرض باريس سنة ١٨٦٧ ولدفع التعويض الذى حكم به نابليون الثالث لشركة قناة السويس ويقدر بمبلغ ٣٠٣٦٠٠٠٠ جنيه إنجليزي ، ثم لتقديم المال والهدايا إلى رجال تركيا ليحصل على لقب « خديو » [ الذى حصل عليه بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٨ ] .

فاضطر إلى عقد قرضين مع « بنك أوبنهايم » بلغا ١١ و ٨٩٠٠٠٠ جنيه إنجليزي القرض الأول عقد فى شهر مايو وقيمتة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية والثانى فى شهر يوليو وقيمتة نحو ثمانية ملايين من الجنيهات الإنجليزية . بفائدة ٧٪ لمدة ٣٠ سنة وسعر إصداره ٧٥٪ ولكنه هبط إلى ٦٠٪ ولم تحصل الخزانة المصرية منه إلا على مبلغ ٧ و ١٩٥ و ٢٨٤ جنيه إنجليزيا .

ولقد ضمن الخديو إسماعيل فى هذين القرضين إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك . وكان يقدر الدخل منها بمليون جنيه فى السنة .

وأنفق الخديو مال القرض فى غير ما عقد له . فقد أنفق منه مليوناً على رحلته إلى الآستانة ، ونصف مليون من الجنيهات على حملة السير صمويل بيكر إلى

السودان ، ومليون ونصف مليون جنيه على حفل افتتاح قناة السويس الذى يعتبر من أروع حفلات العالم ، كما أنفق أموالا كثيرة على تجديد قصوره واستبدال أثاثها القديم أثاثا جديدا فيه روعة وفتنة للناظرين .

٤ — قرض سنة ١٨٧٣ [ بضمان إيرادات السكك الحديدية والضرائب غير المقررة وعوائد الملح وجميع الموارد السابقة التى تصبح حرة ] :

سامت الحالة المالية إلى درجة كبيرة . وأصبحت الدولة عاجزة عن أن تفي بالتزاماتها ، وأمسى حدوث الكارثة أمرا محققا . فاضطر إسماعيل إزاء ذلك إلى عقد قرض مع بنك « أوبنهايم » ، وقيمتة الاسمية ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجائزى بفائدة سعرها ٧٪ وقسطه السنوى ٢,٢٦٥,٦٧١ جنيها مصريا وسعر إصداره ٨٤,٥٪ ولكن هبط سعر الإصدار إلى ٦٤,٥٪ ولم يصل إلى الخزانة المصرية منه إلا مبلغ ١٧٧,٠٧٤,٠٠٠ جنيها إنجائزيا .

وقد رهنّت الدولة ضمانا للقسط السنوى إيرادات السكك الحديدية التى قدرت بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه ، والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه ، وعوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، وضريبة المقابلة وقدرها مليون جنيه ، وكل الموارد التى خصصت للقروض السابقة حينما تصبح حرة .

٥ — قرض سنة ١٨٧٤ :

لم يقف الأمر عند هذه الحال ، فقد احتاج إسماعيل إلى المال فعقد قرضا مع « بنك الإنجلو أجبشين » بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة ١٤٪ لمدة سنة واحدة .

قروضه بضمانه أصولك الدائرة السنية

١ — قرض سنة ١٨٦٥ [ قرض الدائرة السنية الأول ] :

هبطت أسعار القطن كما استمرت أضرار طاعون الماشية وأصبح الائتمان فى المعاملات بين التجار والزراع مزعزا ، واحتاجت الإصلاحات الداخلية إلى



الإتفاق ، فدفع هذا إسماعيل إلى عقد قرض مع « بنك انجلو أجيديشين » وقيمته ٣٠٠ و ٣٨٧ و ٣ جنيه إنجليزي بفائدة ٧٪ / لمدة ١٦ سنة وسعر إصداره ٩٠٪ / ورهن الخديو ضماناً لهذا القرض ٣٦٥ و ٠٠٠ فدان من أملاكه الخاصة ولكن سعر الإصدار هبط إلى ٨١٪ / فلم يصل منه إلا مبلغ ٢ و ٧٥٠ و ٠٠٠ جنيه إنجليزي ولقد أنفق مليون جنيه من هذا القرض في شراء أملاك عمه الأمير عبد الحلیم ، وكان معظمها في الوجه القبلي ، وهي التي ضمها إلى مزارعه ، لإنتاج قصب السكر وتشيد مصانع التكرير في تلك الحقول .

## ٢ - قرض سنة ١٨٦٧ [ قرض الدائرة السنية الثاني ] .

تطلب برنامج الإصلاح الداخلي من إنشاء المدارس وحفر الترعة المال ، كما دعت الحال إلى دفع الأقساط المطلوبة لقروض سنوات ( ١٨٦٢ و ١٨٦٤ و ١٨٦٦ ) فاضطر إسماعيل إلى عقد قرض مع « البنك الإمبراطوري العثماني » قيمته الإسمية ٢ و ٨٠٠ و ٠٠٠ جنيه إنجليزي بفائدة ٩٪ / لمدة ١٤ سنة وسعر إصداره ٩٠٪ / ولكن سعر الإصدار هبط إلى ٨٥٪ / ولم يتسلم الخديو إلا ١ و ٧٦٨ و ٠٠٠ جنيه إنجليزي .

## ٣ - قرض سنة ١٨٧٠ [ قرض الدائرة السنية الثالث ] :

عندما أصدر السلطان فرمانه سنة ١٨٦٩ بتقييد سلطة إسماعيل في عقد القروض لم يرقه هذا التصرف والحاجة ملحة عليه لدفع التزاماته السابقة ، فاضطر إلى أن يعقد قرضاً بضمان أملاكه مع « بنك بيشوفشيم » قيمته ٨٦٠ و ٢٤١ و ٧ جنيه إنجليزياً بفائدة ٧٪ / لمدة ٢٠ سنة وسعر إصداره ٨٧ و ٥٪ / ، ولكن سعر الإصدار هبط إلى ٧٠٪ / ولم يصل إلى الخديو منه إلا خمسة ملايين من الجنيهات الإنجليزية .

وأنفق إسماعيل مال هذا القرض في إنشاء مصانع السكر ومد الخطوط الحديدية وشراء فرمانات السلطانية التي تزيد من حقوقه في الملك والحكم وتعطيه حرية عقد القروض حتى يستقل استقلالاً ذاتياً في تصريف أمور البلاد .

## سلطة الخديو في عقد القروض

رأينا اندفاع تيار القروض ، واسترسال إسماعيل في عقدها ، وكانت كل من الدول الأوروبية وتركيا مسئولة عن هذه السياسة ، إذ نجد الدول الأوروبية تشجع البيوتات المالية فيها على عقد القروض معه لعلها تحصل من وراء ذلك على كسب اقتصادي ومغرم سياسي . وفي نفس الوقت كثيراً ما كانت هذه الدول تلجأ إلى الباب العالي مستهجنة السياسة المالية المصرية ، فحمل هذا تركيا على أن تصدر فرماناً في سنة ١٨٦٩ يحرم على الخديو عقد قروض إلا إذا أبدت الأسباب الدافعة إلى ذلك مع موافقة تركيا . وقد حتمت عليه ألا يعقد قرضاً لمدة خمس سنين على الأقل ، على أن تركيا التي وقفت هذه الوقفة ، هي التي قدم إليها إسماعيل الهدايا والمال ثمناً لحصوله على فرمان سنة ١٨٧٢ الذي ألغى قيود فرمان سنة ١٨٦٩ ، وأصبح لإسماعيل الحرية في عقد القروض دون طلب سابق وانتظار إذن من السلطان .

الحق أننا لم نجد سياسة مرسومة تسعى لتحقيق مصالح الأمة المصرية ، إنما كان كل شيء يدور حول أغراض خاصة ومآرب ذاتية ، فالدول الأجنبية تنصب الشباك لمصر لتغرقها في مآزق مالية لتصل إلى أهداف مرسومة ، وهي تصول وتجول وتتسابق في هذا الميدان ، وقد اشتدت المنافسة السافرة بين إنجلترا وفرنسا بعد أن فتحت قناة السويس ، وأقبلت كل منهما على شراء سندات الدين المصري (وبخاصة بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٦) وتركيا لا تبغى من وراء حكمها في مصر غير الأموال وزيادة مقدار الجزية دون أن تسعى إلى تحقيق اصلاح مافي البلاد ، وحسبنا أن هذا اللون من الحكم يرى الصالح في عقد القروض ثم ينقلب في توجيهها إلى عكس ما رسم ، وليس من وراء هذا التغيير غير المال الذي دفع ثمناً له .

## بمجملة الدين الثابت

بلغ الدين الثابت حتى سنة ١٨٧٣ مبلغاً كبيراً جملة ١٦٠ و ٤٩٧ و ٦٨ جنيهات إنجليزية ، لم يدخل منه الخزينة المصرية إلا ٢٤ و ٣٥٧ و ٤٧ جنيهات إنجليزية أى . بفرق ٧٣٦ و ١٣٩ و ٢١ جنيهات مصرية قيمة ما أفادته بنوك الإصدار وحملة السندات بتخفيض سعر الإصدار نتيجة المناورات التي قامت بها [البنوك] من جهة وإعراض الممولين عن شراء السندات من جهة أخرى وقبول اسماعيل هذا التخفيض لشدة حاجته إلى المال وظهوره بمظهر التسرع في الحصول عليه . وبالبحث وراء الحقيقة نجد أن ما وصل الخزينة المصرية فعلاً من النقود هو ٧٧ و ٧٩٢ و ٣٦ جنيهات مصرية والفرق ٣٤٧ و ٥٦٥ و ١٠ جنيهات مصرية استقطع من القروض لاستهلاك سندات على الخزينة لم تدفع قيمتها الاسمية بالكامل أيضاً .

ويضاف الى جملة الدين الثابت دين سائر بلغ قدره حوالى ٢٥ مليون جنيه .

## القروض المرافقية

### ١ - قرض المقابلة سنة ١٨٧١

حينما صدر فرمان سنة ١٨٦٩ بفرض قيود على اسماعيل في الاستدانة عقد قرضاً سنة ١٨٧٠ بضمان أملاك الدائرة السنية ، وهو القرض الثالث ، واتفق أن قامت في هذا الوقت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا ، فاضطربت الأسواق الأوربية ، وقبضت بيوت المال يدها عن الإقراض فلجأ اسماعيل المفتش الى ما لجأ إليه نابليون أثناء الحملة الفرنسية على مصر بأن سد ما احتاجت إليه الحملة من المال بإصدار أمره المعروف في ١٦ من سبتمبر سنة ١٧٩٨ الخاص بتمليك الأراضي مقابل تسجيل معين واجراءات خاصة .

لجأ الخديو اسماعيل بمشورة وزير ماليته اسماعيل المفتش الى الفلاحين لبيع لهم حق رقة الأراضي الزراعية ويقلل من الضرائب العقارية لينال المال اللازم

له ، فأصدر قانون المقابلة في ٣٠ من أغسطس سنة ١٨٧١ الذي نص على أن من يدفع للحكومة مبلغاً من المال يعادل قيمة ما يدفعه من الضرائب العقارية ست مرات سواء كان على دفعة واحدة أو أقساط متتابعة لمدة ست سنوات [ وذلك علاوة عن الضريبة السنوية ] يتمتع مقابل ذلك بالحصول على سند تملك أرضه ملكية تامة ، أى يحصل على حق الرقبة كما يتمتع بإعفائه من نصف الضرائب العقارية المقررة عليه على الدوام وتحسب فوائد عما يدفع مقدماً بواقع ٨ ١/٢ % ، وقد كان القصد من هذا ، أن مال المقابلة يسد كل الديون التي على الحكومة .

ولم تحصل الحكومة في السنة الأولى من تنفيذ القانون الا على مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات ، فاضطرت الى تسهيل عملية الدفع بمد أجل الأقساط الى ١٢ سنة ، واستمرت الحكومة تحصل المقابلة الى أن أوقف العمل بهذا القانون في ٧ من مايو سنة ١٨٧٦ وأعيد العمل به في نفس السنة ، واعتبرت إيراداته ضمن الإيرادات العامة وأصبحت ضمن المبالغ المخصصة لاستهلاك الدين . وبلغ ما حصلتته الحكومة في سنة ١٨٧٧ من المقابلة ٢٣ و ٥ مليون جنيه .

وألغى العمل بالفانون مرة أخرى في ٦ من يناير سنة ١٨٨٠ وقضى قانون التصفية في ١٧ من يولييه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخصم منه ما كان مطلوباً للحكومة سواء في ذلك متأخرات الأموال أو الديون ويرد الباقي الى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة بشرط أن يكون قسطها السنوى ١٥٠ ألف جنيه مصرى .

وقد جاء في الاتفاق الذي عقد بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ أن تستمر الحكومة المصرية في دفع القسط السنوى للمقابلة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٣٠ وهى السنة التي استهلك فيها هذا الدين .

## ٢ — فرض الرزنامة

أعلن إسماعيل المفتش أن مصلحة الرزنامة تتولى القيام بمشروعات تجارية وصناعية ، وأنها تصدر سندات بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات يكون سعر إصدارها ١٠٠ ٪ ويتراوح ثمن السند بين ٢ ١/٢ و ٥ جنيهات بفائدة ٩ ٪

ولجأت الحكومة إلى تنفيذ هذا القرض بالضغط كما فعلت في تنفيذ قانون المقابلة ،  
وبلغ ما أسهم الأهلالي فيه من سندات هذا القرض الإجبارى ٢٠٠٠ و ٤٢٠ و ٣ جنيه ،  
ولم تدفع الحكومة إلا جزءاً قليلاً من فوائد السنة الأولى فقط .

### بيع أسهم قناة السويس سنة [١٨٧٥]

بدأت سنة ١٨٧٥ والبلاد تئن من أعبائها المالية ، والحكومة تدبر الأمر  
لمواجهة دفع الأقساط المستحقة عليها من الديون السابقة ، ولم يبق في جعبة إسماعيل  
المفتش من الخيل في الحصول على المال والخروج من المأزق الذى وقعت فيه  
البلاد إلا أن يعرض على الخديو، رهن أو بيع آخر صفقة في جعبة الحكومة المصرية  
وهى أسهم قناة السويس وقدرها ٦٠٢ و ١٧٦ سهماً والى كانت بدء الشر فى عقد  
القروض فى عهد سعيد ، وكان ثمن الصفقة يساوى  $\frac{1}{3}$  أو  $\frac{1}{4}$  من رأس مال  
الشركة وهى صفقة تجارية وسياسية هامة .

وتنافست فرنسا وإنجلترا فى شراء الأسهم ، ولعب كل دوره للحصول عليها ،  
وهما يعرفان تمام المعرفة حاجة إسماعيل إلى المال ، فأرسل بيت « Dervieu »  
الفرنسى إلى أحد أفرادده وهو مقيم فى مصر بأن يتصل بالخديو ويعقد معه إتفاقا  
شفويا على شراء الأسهم بمبلغ ٩٢ مليون فرنك ، ولكن قبل أن تتم الصفقة علم  
« دزرائيلى » ، بذلك ، فأرسل إلى قنصل إنجلترا العام فى مصر بأن يتصل بالحكومة  
المصرية ، ويعرض عليها إستعداد بريطانيا لرهن الأسهم عندها أو شرائها بثمان  
أعلى من الثمن لذى عرضه البيت الفرنسى ، ووافق إسماعيل على بيعها للحكومة  
البريطانية بمبلغ ٩٧٦ و ٥٨٢ و ٣ جنيهها لإنجلترا .

استطاع « دزرائيلى » أن يتم الصفقة دون أن يلجأ إلى موافقة الوزارة  
البريطانية ولا إلى البرلمان الإنجليزى ، ولكنه رغم ذلك استطاع أن يكسب عملاً  
سياسياً لبريطانيا ، باشتراكه فى الإشراف على القناة وحصوله على عضوية مجلس  
إدارتها ، كما جنى أرباحاً مالية مما تدره هذه الأسهم على الحكومة البريطانية



من الأرباح كل عام . فضلا عما تساويه من مال هو أضعاف أضعاف ما اشترت به .

### الآزمة المالية والتدخل الأجنبي [ ١٨٧٦ - ١٨٧٩ ]

كان بيع أسهم قناة السويس سنة ١٨٧٥ آخر الموارد التي استنزفتها الحكومة للحصول على المال . ولم تتمكن من عقد قروض بعد ذلك . وهنا نتساءل : كيف يمكن للدولة وهذه حالتها أن تستمر في الإنفاق على برامج الإصلاح ، ومطالب الحكم ، والوفاء بالتزاماتها بدفع أقساط القروض السابقة ، دون أن تختل مواردها وتضطرب ميزانيتها ؟ وفيما ولماذا كانت القروض السابقة ؟

الواقع أن ثلاث السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل سنوات عجاف ، مظاهرها عسر مالي وأزمة جارفة ، وحقيقتها تدخل أجنبي واحتلال مالي ، سبق الاحتلال السياسي ، بل مهد له ، وكانت قواعد ارتكاز زحف عليها ووصل بها إلى أهدافه ونفذ إلى أغراضه .

بدأ إسماعيل في مستهل هذه الفترة يشعر بالكارثة من جهة والحاجة إلى العلاج من جهة أخرى ، فليجأ إلى الاستعانة بخبراء في الشؤون المالية فطلب من إنجلترا وفرنسا خبراء لتقديم آراء يمكن الانتفاع بها في حل الأزمة التي استحكمت في موارد البلاد .

وسرعان ما تنافست إنجلترا وفرنسا في هذا الميدان وتسابقت كل منهما إلى تقديم الخبراء ، حتى تسبق كل الأخرى في التدخل في شؤون البلاد بحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين .

وهكذا استمرت المنافسة بينهما للتدخل في شؤون مصر في القرن التاسع عشر . بدأ هذا بالتدخل العسكري مثلاً في الحملة الفرنسية من جهة وأسطول نلسن والحملة البرية الهندية الإنجليزية من جهة أخرى لإخراج الحملة من مصر وانتهى بالتدخل المالي عن طريق القرض في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ووصلوا إلى غرضهم بسبل مختلفة وأسلحة متباينة ، وإن كانت النتيجة واحدة ،

وهي الاعتداء على استقلال البلاد والإنتفاع بموقعها الجغرافي ، وتوجيه سياستها إلى ما فيه مصالحهم .

وقد شاهدت البلاد في هذه الفترة الفعيرة والأخيرة من حكم إسماعيل أحداثاً ليس لها عهد بها من قبل : شاهدت الخبراء الماليين من إنجلترا وفرنسا لدراسة أسباب الأزمة والكشف عن عواملها حتى يمكن علاجها ، وفرضت عليها نظم وتقاير أجنبية تسير البلاد على هديها ، وشاهدت إفلاس الدولة في ماليتها وعجزها عن متابعة الإنفاق والسير بأحوال البلاد للوصول إلى الحكم الصالح ، وشهد التاريخ الدولة نفسها تسلم مواردها المالية وتخسر المعركة الاقتصادية بإنشاء إدارات حكومية يشرف عليها الأجانب ، بل إن البلاد وافقت مرغمة على زحف الأجانب إلى كراسي الحكم والوصول إلى منصب الوزراء ، كل ذلك كان سريعاً في تطوره ، خطيراً في نتائجه ، يحمل معه انهياراً لأحوال البلاد المالية والسياسية . ونورد فيما يلي هذه الأحداث للدراسة والتمحيص :

### بعثة كيف سنة [١٨٧٦]

طلب إسماعيل من إنجلترا أن ترسل له موظفاً مالياً يدرس شئون المالية المصرية ، ويقدم بخبرته مشورة تفتفع بها البلاد وتسير الحكومة على هديها . فاستغلت الحكومة الإنجليزية الظروف ، وأرسلت بعثة على رأسها مالي إنجليزي شهير هو « استيفن كيف » عضو مجلس العموم البريطاني . ووصلت البعثة إلى مصر وفحصت الحالة المالية وقدمت تقديرها في سنة ١٨٧٦ ، ولما عرفت فرنسا بذلك أرسلت من تلقاء نفسها المسيو « Villet » ليعاون الخديو في تنظيم ماليته ، ولكن إنجلترا قامت بالمناورات التي أجبرت الخديو على أن يترك ما أشار به الخبير الفرنسي . هكذا كانت الأزمة المالية مسرحاً لمظاهر المنافسة بين إنجلترا وفرنسا .

درست بعثة « كيف » حالة مصر المالية ، وبحث عن دخل الدولة ونفقاتها ، والفروض وأسباب عقدها ، ووسائل لإنفاقها ، وختمت أبحاثها بتقرير مفصل

يهدف إلى أن تسير مالية البلاد في طريق مرسوم أهدافه ما يأتي :

١ — تخصيص حصيلة قرض المقابلة لتسديد القروض القصيرة الأجل التي عقدت سنوات [ ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ ] ويلاحظ أن القرضين الأخيرين هما قرضا الدائرة السنوية الأولى والثاني .

٢ — تحويل القروض الأخرى الطويلة الأجل وهي قروض سنوات [ ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣ ] إلى دين واحد قدره ٧٥ مايرت جنيهه إنجلىزى لمدة ٥٠ سنة وفائدته ٧ ٪ .

٣ — إنشاء إدارة لرقابة وضبط أنواع الإيرادات وتسليم متحصلاتها ومراعاة الدقة في صرفها .

٤ — لا تعقد الحكومة قرصاً جديداً إلا بعد موافقة إدارة المراقبة المالية للبلاد .

كانت البعثة ترمى بعملها هذا إلى توحيد الديون ومد أجلها حتى يكون هناك فسحة من الوقت لقدرة الدولة على الوفاء ، كما هدفت إلى وجود إدارة للمراقبة لضبط الإيرادات والمصروفات ، والتحكم في سياسة القروض الجديدة .

### توقف الحكومة المصرية عن الدفع وعلاج الأزمة

صدر أمر عال في أبريل سنة ١٨٧٦ بأن الحكومة المصرية تتوقف عن دفع الأقساط المستحقة عليها بسبب الأزمة المالية ، وعسرها المالى ، وعدم قدرتها على القيام بالالتزامات المفروضة عليها قبل حملة السندات ، وصرف « البونات » ، وأرادت الحكومة أن تعالج الأزمة من جانبها بطرق ألحت الظروف باتباعها ، ليكون ذلك رداً على المناورات التي تقوم بها الدول الأجنبية وزيادة الثمة في أعمال الحكومة المصرية ، وهذه الطرق هي :

## إنشاء صندوق الدين سنة [١٨٧٦]

أرادت الحكومة أن تسير الظروف بأن توحد الديون ولذلك أصدرت في ٢ من مايو سنة ١٨٧٦ أمراً عالياً بإنشاء صندوق الدين تشرف على إدارته لجنة من الأجانب يعينهم الخديو بناء على ما تعرضه الدول صاحبة المصالح في هذا الصدد ، وجعل اختصاص هذه اللجنة بالإشراف على تسلم الإيرادات المخصصة للدين .

وقد خصص لدفع أقساط الدين واستهلاك إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوائد الدخولية في كل من القاهرة والإسكندرية ، وإيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وضريبة الملح ، ومصائد الأسماك ، ورسوم الكباري ، وإيراد « كوبري » قصر النيل ، وعوائد الملاحة في النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنوية . وقضى الأمر بأن الموظفين الذين عهد إليهم بتحصيل هذه الإيرادات عليهم أن يوردوها إلى صندوق الدين ، ويقدر مجموع هذه الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦،٤٧٥،٦٠٠ جنيهاً إنجليزياً ، ويدخل في ذلك المبلغ الذي قرر على الدائرة السنوية ومقدارة ١١،٤٠٤،٦٨٤ جنيهاً إنجليزياً .

ولا شك أن هذه الموارد المختلفة التي خصصت لاستهلاك هذا الدين قد شلت موارد الخزينة المصرية ، وارتبكت بها أحوال البلاد المالية ، وعطلت تنفيذ الإصلاحات المختلفة ، وزعزعت الثقة المالية بين الأفراد في المعاملات ، وجعلت السوق التجارية مضطربة ، وأتاحت الفرصة للذين ينتهزون الفرص من الأجانب أن يحنوا ثمار أفعالهم ، وينجحوا في مناوراتهم .

وقد قضت الحكومة على نفسها في هذا الأمر بأنه لا يحق لها أن تتخذ أى إجراء بشأن تخفيض الموارد السابقة [وبخاصة الضرائب العقارية] إلا بعد موافقة لجنة صندوق الدين ، على أن تكون المحاكم المختلطة هي المختصة بنظر كل الدعاوى

التي يرفعها صندوق الدين على الإدارة المالية حفظاً لمصالح الدائنين .  
وكان صندوق الدين أول هيئة رسمية لحل الأزمة المالية ، وينطوى وجودها على اعتراف الدولة بالتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية والإدارية ، إذ أصبح لها سلطة واختصاصات واسعة المدى في جباية الإيرادات وتسليمها وفرض الضرائب وغير ذلك من أنواع التدخل في مالية البلاد .

### توحيد الدين

أخذت الحكومة المصرية بما جاء في تقرير بعثة د.كيف ، بشأن توحيد الديون ، ولكن خالفتها في أن يكون التوحيد مقصوراً على الطويل الأجل منها ، بل جعلته يشمل أنواع القروض كلها وهي قروض الحكومة ودين الدائرة السنوية والديون السائرة فتصبح ديناً موحداً ، وصدر بذلك الأمر العالي في ٧ من مايو سنة ١٨٧٦ ينظم توحيد الدين على النحو الآتي :

( أ ) توحيد الديون جميعها إلى دين موحد قدره ٩١ مليون جنيه إنجليزي بفائدة ٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة .

( ب ) تستبدل بقروض سنوات ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣ ، الطويلة الأجل ، سندات جديدة من الدين الموحد بكامل قيمتها .

( ح ) تستبدل بقروض سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ ، القصيرة الأجل ، سندات جديدة بواقع ٩٥ ٪ من قيمتها الاسمية . ولما كانت سندات قرض ١٨٦٧ فائدتها ٩ ٪ وأصبحت ٧ ٪ بموجب السندات الجديدة فقد تقرر تعويض حملة سنداتهم بإعطائهم سندات إضافية من الدين الجديد تعادل قيمة المبلغ الناتج عن فرق الفائدة .

( د ) تستبدل بسندات الدين السائر سندات جديدة بواقع ٨٠ ٪ من قيمتها الاسمية .

( هـ ) تعتبر الموارد التي تخصص لاستهلاك سندات الدين الموحد هي تلك التي



جاءت في الأمر العالى الخاص بموارد صندوق الدين .

### إنشاء مجلس المالية الأعلى

لجأ الخديو إلى إنشاء مجلس المالية الأعلى للبلاد لتشجيع الثقة المالية بالدولة وأصدر أمره في ١١ من مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء هذا المجلس يضم ثلاث إدارات :  
الإدارة الأولى : خاصة بالتفتيش على جميع الإيرادات وخزائن المالية .  
الإدارة الثانية : لمراقبة الإيرادات والمصروفات .  
الإدارة الثالثة : لمراجعة الحسابات .

أما أعضاء هذا المجلس فيعينون بأمر عال من الخديو ، وعددهم أحد عشر عضواً ، وهم الرئيس وعشرة مستشارون [خمسة من المصريين وخمسة من الأجانب] وقد صرح للمجلس بأن يطلب ما يرى طلبه من البيانات والإيضاحات والأوراق من شتى المصالح .

وبهذا نفذت الحكومة ما جاء في تقرير بعثة « كيف » من حيث توحيد الدين ووجود رقابة على الإيرادات والمصروفات والقيام بتوجيه موارد البلاد للوفاء بالالتزامات ، وكان هذا التنفيذ بأسلوبها الخاص ممثلاً كما سبق في إنشاء صندوق الدين وتوحيد الدين وإنشاء مجلس المالية الأعلى ، تفادياً للضغط الأجنبي وإجبار الحكومة على تنفيذ ما يريدونه حرفياً ، إلا أنه مع هذا التحايل قضت الأحداث بتدخل الأجانب وقبضهم على الإيرادات ، وتوجيه السياسة المالية ومراقبة الإيرادات والمصروفات .

### بعثة جوشن وهوير

لم ترض إنجلترا بالقرارات التي أصدرها الخديو فيما يخص إنشاء صندوق الدين ، إذ أن هذه الإدارة لم تمكن إنجلترا من التدخل المنفرد في مالية البلاد بالطريقة التي ترضاها ، وتصورت مصالح رعاياها ومصالحها وبرنامجهما الجديد ،

ولذلك احتج مندوبها ، ولكن - صوناً لمصالح رعاياها ومسايرة للأحداث السائرة - رضيت أن ترسل بعثة على رأسها [ جورج جوشن ] ليشارك مع « جوبير » الخبير الفرنسي في فحص مالية البلاد من جديد ، وقد وصل إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، وقاما بعملهما بعد أن قدمت الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للبحث والدراسة ، ثم قدمت اللجنة تقريراً بينت فيه أسباب الاضطراب المالي ورجعته إلى فساد الإدارة المالية من جهة وإلى تصرفات الخديو ووزير ماليته [ اسماعيل المفتش ] من جهة أخرى .

ورأت اللجنة علاجاً للأزمة وصوناً لمصلحة الدائنين وإصلاحاً لمالية مصر أن ترسم طريق التنظيم كالآتي :

١ - جعل الدين العام ٥٩ مليون جنيه إنجليزي بدلاً من الدين الموحد الذي رأى الخديو تكوينه من ٩١ مليون جنيه .

٢ - فصل دين الدائرة السنوية وقدره ٣٠٤٣٠ و٨١٥ و٨ جنيهات إنجليزية عن دين الحكومة .

٣ - فصل الديون القصيرة الأجل وهي التي عقدت في السنوات ( ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ ) وتسديدها من حصيلة المقابلة [ وهذا ما أشارت به لجنة « كيف ، السابقة » ] .

٤ - إصدار دين ممتاز جديد قدره ١٧ مليون جنيه إنجليزي بضمان إيرادات السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، على أن يعهد بإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية إلى هيئة أجنبية بها عضوان مصريان .

٥ - تتكون المراقبة المالية بدلاً من المجلس الأعلى للمالية ويعين الخديو لها مراقبين عامين [ إنجليزياً وفرنسياً ] لمدة خمس سنوات ويكون لهما السلطة التامة على الإيرادات والمصروفات .

٦ - تؤلف لجنة للدين العام ، وتبقى مابق هذا الدين ، ومأموريتها أن تسلم المراقبين العامين الإيرادات ، وتضع المخصص منها لخدمة الديون في [ بنكي

انجلترا وفرنسا [ وبذلك تعتبر اللجنة أن صندوق الدين يظل قائماً لحين استهلاك الدين كله .

### الحكومة المصرية وتنفيذ مقترحات اللجنة

ولإزاء حاجات الأجانب وحاملي سندات الديون وضغط اللجنة التي قدمت تقريرها ، أصدر الخديو أمره في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بتنفيذ المقترحات التي جاءت في تقرير لجنة « جوشن وجوبير » من حيث تنظيم الدين وفصل دين الدائرة السنوية والدين القصير الأجل عن الدين العام وإنشاء الدين الممتاز وبفرض المراقبة الثنائية على الإيرادات والمصروفات وتكوين اللجنة المختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية واستمرار لجنة صندوق الدين لضمان استهلاك القروض ، مما أدى إلى تنفيذ أغراض الأجانب في توجيه السياسة المالية للبلاد وزيادة نفوذهم والوصول إلى أهدافهم .

### لجنة التحقيق العليا سنة [١٨٧٨]

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتبعت فإن مالية البلاد استمرت في اضطراب واحتاج الأمر إلى تأليف لجنة لفحص الإيرادات والمصروفات من جديد ، فأصدر الخديو أمره في ٢٧ من يناير سنة ١٨٧٨ بتعيين لجنة أوربية للتحقيق أطلق عليها « لجنة التحقيق العليا » وتألفت من :

المسيو فرناند دي لسبس رئيساً والسير ريفرز ولسون ورياض باشا وكيلين وبعضوية أعضاء صندوق الدين وهم المسيو بلينيير والمسيو بارافللي والمستر بارنج [ اللورد كرومر فيما بعد ] والمسيو فون كريمر وبسكرتارية المسيو ليرون ديروول ثم كاتب الجلسات المسيو كولون المحامي .

وكان عمل اللجنة فحص كل نواحي إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، ووصلت إلى أن مصدر الازمة المالية الناشئة يرجع إلى عدم وجود ميزانية صحيحة ،

واقترحت عدة نظم للضرائب وإلغاء الضرائب الصغيرة ذات الإيراد القليل ، كما رأت أن ينزل الخديوعن أملاكه ، وأن تقرر الحكومة للأسرة الخديوية مخصصات وأن يوقف العمل بقانون المقابلة ، وقررت في ختام تقريرها أن الحكومة المصرية أصبحت في حالة إفلاس حقيقى من منذ أبريل سنة ١٨٧٦ ولذلك يجب اتخاذ بعض التدابير الحاسمة لتحسين المالية المصرية ولا يكون ذلك إلا بتشكيل لجنة لتصفية ديون الحكومة .

### الأجانب ومناصب الحكم

اتخذ الأجانب من التدخل فى الشؤون المالية للبلاد وسيلة للوصول الى المناصب الوزارية والاشتراك فى الحكم ، فأصدر الخديو فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ أمراً بتأليف وزارة مختلطة من المصريين والأجانب وعهد برئاستها الى نوبار وتولى منصب وزير المالية فيها السير ريفرز ولسون الإنجليزى وتولى وزارة الأشغال المسيو دى بليينير الفرنسى ، وقد ألغيت بذلك المراقبة الثنائية .

### دس الرومين سنة [١٨٧٨]

كان من باكورة أعمال الوزارة المختلطة الأولى صدر أمر عال فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٧٨ قضى بتنازل الأسرة الخديوية عن بعض أملاكها للحكومة وبإصدار قرض مالى جديد من بنك روتشيلد ، قيمته الإسمية ٨٠٠.٠٠٠ و٨٠٠.٠٠٠ جنيه إنجليزى وفائدته ٥ ٪ . وسمى هذا القرض بدين روتشيلد أو قرض الدومين . وقد ضمن هذا القرض أملاك عهد إدارتها إلى لجنة دولية بلغ مقدارها ٢٥٧٢٩ ٤ فداناً [ كما أضيف إلى الضمان ما يحصل من ضريبة الأطنان فى مديرية قنا باتفاق ١٤ من إبريل سنة ١٨٨٠ ] . وإذا لم يكف الإيراد المتحصل من هذا الضمان كله لدفع أقساط هذا القرض يؤخذ الفرق من إيرادات الحكومة .

وقد أبيع لهذه اللجنة الإدارية [ بمقتضى الاتفاقية المعقودة مع بنك روتشيلد .  
في ٣١ من أكتوبر سنة ١٨٧٨ ] أن تبيع هذه الأملاك كلها أو بعضها وتخصص  
صافي المتحصل من هذه المبيعات مع ما يزيد من الإيرادات بعد تسديد  
الفوائد لاستهلاك القرض بطريق القرعة بواقع ١٠٠ ٪ أو بطريق الشراء  
بسعر السوق .

### الوزارة الوطنية سنة [١٨٧٩] وقانونه النصفية الأول

وفي سنة ١٨٧٩ تألفت وزارة ثانية مختاطة ثم استقالت وخلفتها وزارة  
شريف ، وكانت وزارة وطنية بحتة شكلت في شهر إبريل سنة ١٨٧٩ وقد  
عرضت منصبى الرقابة على بارنج [ كرومر ] ودى بوجاس [ خلف دى بلنيير ]  
فرفضوا واحتجت لجنة التحقيق العليا على إقصاء الوزيرين الأوربيين من الوزارة  
فقدمت هذه اللجنة استقالتها ، ثم تدخلت الدول لحل الأزمة بإعادة الرقابة الثنائية  
بأمر عال صدر في ١٥ من نوفمبر سنة ١٧٧٩ .

وقد أصدرت الوزارة في ١٢ من إبريل أمراً عالياً بتصفية الديون على أن تكون  
فائدة الدين الموحد ٦ ٪ مع تخصيص قسط سنوى له ، وأن تبقى القروض القصيرة  
الاجل للسنوات [ ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٧ ] على ما هي عليه ، بعددها وفوائدها ،  
كما يبقى دين الدومين ودين السكك الحديدية على حالهما ، وتقوم الحكومة أيضاً  
بدفع المبالغ المتأخرة لبعض المقاولين . غير أن الدول احتجت على هذه التصفية  
ولم تقبلها وقام النزاع بينها وبين الحكومة المصرية وظل الحال على هذه الصورة  
حتى صدر فرمان من الباب العالي بعزل الحديو إسماعيل في ٢٦ من يونيو  
سنة ١٨٧٩ وتولية نجله محمد توفيق على مصر .



## الفصل الثالث

الدين العام من [ ١٨٨٠ ] إلى الوقت الحاضر

استطاعت الدول الأجنبية أن تتخذ من قروض رعاياها وحملة سندات الدين المصرى العام وسيلة لتثبيت عجز المالية المصرية عن الوفاء بالسير بدفة أمور الحكم ، فكان عزل إسماعيل ، ثم رسمت لنفسها طريقاً للتغافل في اقتصايات البلاد ، والتدخل في أمورها السياسية كان من ورائه أن دبت المنافسة بينها [ وبخاصة بين فرنسا وإنجلترا ] وقد أعدت إنجلترا العدة لاحتلال البلاد ( ١٨٨٢ ) ، وذلك بوضع سياسة مالية للبلاد تحاول بها أن تعالج الأحوال المالية فيها ، ويمكن بيان الخطوط الرئيسية لهذه السياسة فيما يلي :

أولاً — تأليف لجنة للتصفية لتغيير قانون التصفية الذى صدر فى سنة ١٨٨٠ .  
ثانياً — العمل على إيجاد وفر من مصادر مختلفة يتكون منه احتياطى لمالية البلاد .

ثالثاً — تخفيض سعر فائدة سندات الدين العام بأنواعه المختلفة حتى تخفض الأقساط السنوية التى تدفع .

رابعاً — الاتفاق الفرنسى الإنجليزى الذى عقد سنة ١٩٠٤ لتنفيذ سياسة مالية متفق عليها .

وسنشير إلى الأهداف التى رسمتها هذه الخطوط الرئيسية لنوضح أمام الباحث السياسة المالية التى سارت فيها البلاد .

## أولاً : قانونه التصفيية في [ ١٧ من يولييه سنة ١٨٨٠ ]

في مستهل عهد محمد توفيق صدر أمره في ٣١ من مارس سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة التصفيية يرأسها « السير ريفيرز ويلسون » الإنجليزى وبعضوية خبراء من الأجانب والمصريين فى الشؤون المالية ، وهدفها دراسة الخطة التى يجب أن تسوى بها المشاكل المالية بين الحكومة المصرية ودائنها ، واستطاعت اللجنة أن تعد تقريرها الذى رسم هذه الخطة وصدر به قانون التصفيية فى ١٧ من يولييه سنة ١٨٨٠ الذى رعى إلى ما يأتى :

١ — أن تحمل الدول الأجنبية محل الدائنين ، وأن يكون لهذه الدول الحق فى مفاوضة الحكومة المصرية فى كل ما يتعلق بالتسويات المالية المقبلة . كما حصلت على الضمانات التى خصصت الحكومة المصرية دخل مواردها لاستهلاك الدين العام ، كما نص هذا القانون على أن الحكومة المصرية لا تستطيع تغيير مصادر دخول هذه الضمانات زيادة أو قلة إلا بعد موافقة هذه الدول صاحبة الديون .

وعلى هذا حولت الدول الأجنبية دين رعاياها إليها ، وأصبحت صاحبة الكلمة الشرعية فى الدفاع عن حقوقها قبل الالتزامات المصرية . واتخذت من هذه الأحداث نقط ارتكاز لها للتدخل فى شئون البلاد تدخلا قام على المنافسة بينها بما أدى إلى أن تعد إنجلترا العدة لاحتلال البلاد .

٢ — رأت لجنة التصفيية أن حالة الميزانية لا تفي بأغراض الإصلاح ، فوافقت على عقد قرض جديد يستخدم فى المصالح العاجلة بسندات ممتازة قدرها مبلغ ٨٠٠ و٧٤٣ و٥ جنيه إنجليزى .

٣ — فرض ضريبة جديدة [ تعد مورداً جديداً ] على الدخان . وخصصت ضريبته لسداد الدين الموحد .

٤ — أن تستولى الحكومة المصرية على أطياف الدائرة السنية ، وتحول عليها

دين هذه الدائرة البالغ ٩,٥١٢,٩٠٠ جنيه . وتأليف لجنة دولية تشرف على الإيرادات هذه الأطنان .

٥ - تخصص إيرادات مديرية قنلاستهلاك أقساط قرض الدومين .

٦ — إلغاء العمل بقانون المقابلة وتخصيص مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لمدة خمسين سنة لاستهلاك المبالغ التي دفعها أصحاب الاطيان طبقاً لاحكام هذا القرض .

ثانياً : إيجاد وفر لتكوين احتياطي للدولة

هدفت السياسة الجديدة إلى أن تعد موارد جديدة كبيع أراضي الدولة الصالحة للزراعة أو الأراضي الحرة المعدة للبناء ، وغير ذلك من الموارد حتى يتكون منها إيراد جديد يتسبب عنه وفر يتكون منه احتياطي يتسلمه صندوق الدين ويحتفظ به للإتفاق منه عند الحاجة ، ويستخدم في استهلاك أقساط الديون .

ثالثاً : تخفيضه أقساط الديون بتخفيضه سعر الفائدة

صدرت عدة أوامر سنة ١٨٩٠ ، الغرض منها إصدار سندات جديدة  
للأنواع المختلفة للدين العام ، تكون سعر فائدتها أقل من الفائدة القديمة التي  
يسهل هذا التخفيض العبء عن استهلاك الدين بتخفيض أقساط . وشمل التخفيض  
سعر الفائدة الآتي :

١٠ — إصدار سندات جديدة للدين الممتاز بسعر الفائدة  $\frac{31}{4}\%$ .

٢ — " " " - لدين الدومين " " ٤١٪

٣ —      ،      ،      ،      لدين الدائرة السنوية ،      . ٤ /

وحدد يوم ١٥ يولية سنة ١٨٩١ آخر موعد لتحويل السندات القديمة لهذه الديون إلى سندات جديدة بأسعار فائتها المنخفضة . وكان الإتفاق بين الحكومة المصرية وبين الدول الأجنبية أن هذه القروض لا تستهلك إلا بعد ١٥ سنة كاملة .

## رابعاً : الاتفاق الانجليزى الفرنسى سنة [١٩٠٤]

كانت المنافسة على أشدها بين فرنسا وانجلترا فى القرن التاسع عشر ؛ ولما احتلت انجلترا مصر حاولت فرنسا أن تحل شمالى أفريقية . وبدأ القرن العشرون ، وكان لابد أن يتم الاتفاق بين الدولتين المتنافستين على مناطق النفوذ التى احتلتها كل منهما ، فاعترفت فرنسا باحتلال انجلترا لمصر كما اعترفت انجلترا باحتلال فرنسا لمستعمراتها فى شمالى أفريقية ؛ وشمل الاتفاق بين فرنسا وانجلترا [ فيما يخص مصر ] اتفاق سنة ١٩٠٤ لتوحيد السياسة المالية للبلاد واعترف الخديو عباس الثانى بشروط هذا الاتفاق فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، الذى نص فيه على تنظيم الدين العام على الوجه الآتى :

١ — أن الدين العام يشمل : الدين المضمون ، والدين الممتاز ، والدين الموحد ، ودين الدومين ، ودين الدائرة السنية . ويكون دفع الكوبونات ، وسداد السندات ذهباً :

٢ — تكون الفائدة السنوية للدين المضمون هى ٣٪ والدين الممتاز ٣ ١/٢٪ والدين الموحد ٤٪ ودين الدومين ٤ ١/٢٪ ودين الدائرة السنية ٤٪ .

٣ — أن يستمر قيام صندوق الدين ، ويتسلم المتحصل من الإيرادات التى رهنها الحكومة المصرية ، لتسديد الديون ، كما يقوم بدفع فوائد الدين العام واستهلاكه ، وما يزيد من الإيرادات عن الاستهلاك يرسله إلى وزارة المالية المصرية .

٤ — أن جميع إيرادات الأتبان بالقطر المصرى تكون ضامنة لاستهلاك الدين ويجب ألا تخفض حصيلتها عن أربعة ملايين من الجنيهات بأى حال من الأحوال . وهكذا أصبح تشريع الضرائب العقارية مرهوناً بإرادة الدول الأجنبية ، مع العلم أن الضرائب العقارية فى ذلك الوقت كانت أهم مصدر للإيرادات المباشرة للوارد المالية للبلاد .

ه — استمرار دفع قسط دين المقابلة البالغ قدره ١٥٠ ألف جنيه مصرى سنويا حتى يستهلك هذا الدين فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٣٠ .

ونرى أن هذا الاتفاق لا يخرج فى أسسه عن الأسس التى نص عليها قانون التصفية من حيث استمرار صندوق الدين فى أعماله التى نص عليها فى الأمر العالى فى ٣ من مايو سنة ١٨٧٦ وتخفيض سعر الدين ليخفف عن الأقساط السنوية وبقاء قصر حصيلة الموارد التى خصصت لضمان الديون ، ثم تدخل الدول فى السياسة الضرائبية للبلاد .

وفى إبان هذه التنظيمات التى سارت عليها البلاد فى سياستها المالية كان لسياسة الحكم فى التوسع فى المشروعات العمرانية ما يوجب الإنفاق ، والحاجة إلى المال لتنفيذ مشروعات الرى لتحسين الإنتاج الزراعى وزيادته ومد الخطوط الحديدية وتوسيع ميناء الإسكندرية ، فضلا عن سياسة انجلترا فى ترصية تركيا التى اعتبرت الجزية المصرية فرضاً شرعياً واجب الأداء بل اقترضت على حسابها قروضاً خارجية ألزمت مصر بدفعها وتطلبت هذه السياسة عقد قروض جديدة ، ولكن روقبت وسائل صرفها للأغراض التى عقدت من أجلها حتى تعود على البلاد بفائدة مقابل تحمل أعبائها . وأهم هذه القروض :

### القروض الخارجية

#### ١ — القرض المضمون ١٨٨٥ :

كانت لحوادث الاحتلال البريطانى اثار سيئة فى البلاد - وبخاصة فى الاسكندرية - أوجبت الإصلاح السريع ، كما أن الإيرادات لم تف بحاجة الإنفاق وتسديد أقساط الديون ، وما توجبه السياسة الزراعيه الجديدة من إنفاق على مشروعات الرى والتوسع فيها وما تحتاج إليه حملة السودان من نفقات ، كل ذلك كان داعياً إلى عقد قرض فى ٢٧ من يولييه سنة ١٨٨٥ قدره ٩,٢٤,٠٠٠ جنيه انجلىزى بفائدة ٣٪ وقسطه السنوى ٣١٥,٠٠٠ جنيه إنجلىزى وسعر إصداره ٩٥ ¼ ٪ .



وضمن هذا القرض كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا ولذلك سمي بالدين المضمون ، وقد أنفق بعض هذا القرض على الوجه الآتى :

جنيه	
٢,٦٥٧,٠٠٠	تسوية عجز الميزانية حتى سنة ١٨٨٤
١,٢٠٠,٠٠٠	تسوية عجز ميزانية سنة ١٨٨٥
١,٠٠٠,٠٠٠	خصصت لمشروعات الري
٥٥٠,٠٠٠	تسوية معاشات الموظفين
٥٠٠,٠٠٠	احتياطي للخزينة المصرية
٥,٩٠٧,٠٠٠	المجموع

## ٢ — قرض سنة ١٨٨٨ .

في ٣٠ من أبريل سنة ١٨٨٨ وافقت الدول الأجنبية الحكومة المصرية على عقد قرض قدره ٢,٢٣٠,٠٠٠ جنيه بفائدة  $\frac{1}{4}\%$  وقسطه السنوى ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى ولم يحصل منه سوى مليونين من الجنيهات أما الباقي فهو تخفيض سعر الإصدار ، وقد أنفق كالاتى :

جنيه	
١,٢٧٥,٠٠٠	للتوفيق بين أعضاء الاسرة الخديوية
٤٥٠,٠٠٠	تسوية معاشات
٢٧٥,٠٠٠	تسديد مطلوبات
٢,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

## ٣ — قرض الدولة العثمانية بضمان الجزية المصرية :

اقترضت الدولة العثمانية قروضا من بيوتات مالية وجعلت استهلاك هذه الديون مضمونة بالجزية المصرية ، وقد تحملت مصر أعباء القروض العثمانية التي حصلت عليها ، وكان تركيا أرادت أن تضمن لنفسها دفع الجزية من غير أن ترعى

ما كانت البلاد تعانيه من ضائقة مالية وأحلت لنفسها أمراً جعلته حقاً شرعياً باستمرار استهلاك الديون بالجزية المصرية ، فلما احتلت إنجلترا البلاد بقيت مصر تسدد هذه القروض ، وكأنها تابعة لدولتين إحداهما صاحبة النفوذ الفعلي في البلاد والأخرى استبقت لنفسها ابتزاز الأموال رغم ماتعانيه مصر من اضطراب في المالية ومن أزمة طاحنة . وإزاء الاحتلال البريطاني استبقت تركيا لنفسها الجزية المصرية ، ولم يهملها الأمر في شيء .

ونعرض هنا للالتزامات المصرية لإزاء القروض العثمانية :

( ١ ) القرض العثماني سنة ١٨٩١ : بضمان الجزية المصرية :

وافق الخديو في ٢٠ من مارس سنة ١٨٩١ على أن يختص جزء من الجزية المصرية لضمان القسط السنوي الذي تدفعه تركيا لبنك روتشلد بلندن من القرض الذي بلغت قيمته الاسمية ٩٩٧ و ١٥٨ و ٦ جنيه إنجليزي ( ٦٣١٦ و ٩٢٠ جنيه مصري ) وقسطه السنوي ٢٧٣ و ٦٠٨ جنيهاً مصرياً ، وفائدته ٤ ٪ لمدة ٦٠ سنة تنتهي في سنة ١٩٥١ .

( ب ) القرض العثماني سنة ١٨٩٤ . بضمان الجزية المصرية :

وافقت أيضاً الحكومة المصرية في ٣٠ من مايو سنة ١٨٩٤ على تخصيص جزء من الجزية المصرية السنوية لضمان قرض عثماني لبنت روتشلد بلندن قدره ٨ و ٢١٢ و ٢٤٠ جنيهاً إنجليزياً ، بفائدة ٣ ٪ لمدة ٦١ سنة تنتهي في ١٩٥٥ وقسطه السنوي ٣٢١ و ١٨ جنيهاً مصرياً .

وقد اتفقت الدول الأجنبية في معاهدة لوزان التي بدىء تطبيقها من أغسطس سنة ١٩٢٤ على أن تركيا — وفق نص المادة ١٨ من هذه المعاهدة — قد أعفيت من جميع القروض المضمونة بالجزية المصرية . وعلى مصر تنفيذ استهلاك هذه الديون ، وكانت مصر في هذه السنة معتبرة دولة مستقلة ذات سيادة وفق تصريح ( ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ ) ، واعتبر مجلس النواب المصري هذا العمل غير شرعي فقرر إعفاء مصر من التزاماتها قبل تركيا في ٩ من يوليو سنة ١٩٢٤ . وقد رفع

أمر الخلاف لمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية للفصل فيه فقضت في إبريل سنة ١٩٢٦ بإلزام الحكومة المصرية بدفع قرضي ( ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ) .

٤ — قرض سنة ١٩٠٠ .

احتاجت مصر إلى إدخال تحسينات في السكك الحديدية التابعة للحكومة المصرية فوافق الخديو في ١٢ من يولييه سنة ١٩٠٠ على عقد قرض قيمته ٨٠٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي يستخدم في هذه الناحية .

٥ — قروض بلدية الإسكندرية :

( أ ) قرض سنة ١٩٠٢ :

احتاجت بلدية الإسكندرية إلى المال لإدخال تحسينات على المدينة حتى يمكن أن تسير النهضة العمرانية باعتبارها أكبر الموانئ المصرية : فعقدت البلدية في أول يناير سنة ١٩٠٢ قرضاً قيمته ٨٠٠,٠٠٠ و٥١٢,٠٠٠ جنيه إنجليزي بضمان الحكومة المصرية ، مدته ٦٠ سنة تنتهي في أول يناير سنة ١٩٦٣ بفائدة ٤ ٪ .

( ب ) قرض سنة ١٩١٩ :

رئي بعد الحرب العالمية الأولى أن الإسكندرية تحتاج إلى الإصلاح ويعوز بلديتها المال ، فعقدت قرضاً في ١٥ من أبريل سنة ١٩١٩ بضمان الحكومة المصرية قيمته نصف مليون جنيه مصري بفائدة ٥ ٪ لمدة ٥٥ سنة تنتهي في ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٤ ، وللبلدية الحق في استهلاك القرض كله ابتداء من ١٥ من أبريل سنة ١٩٣٩ .

قرض لطرق المواصلات المختلفة :

عقدت قروض صغيرة لإنشاء طرق مواصلات مختلفة تفيده البلاد التي تقع في دائرتها ، فاتفقت الحكومة المصرية مع شركات للقيام بهذه الخدمات مقابل أن تعترف الحكومة بما أنفقته على أن تتولى الحكومة إدارتها وتخصم من إيراداتها نفقات هذه الإدارة ، وتقوم الحكومة بدفع أقساط سنوية للشركة حسب الشروط المتفق عليها وبعدها تصبح هذه المنشآت ملكاً للدولة وأهم هذه المنشآت هي :

(أ) خط قنا — أسوان ، وقد أنفقت الحكومة على إنشائه مع الشركة الإيطالية [إخوان سوارس] ، والشركة النمساوية المجرية [أولاد قطاوى] ، وبعض الشركات الألمانية .

(ب) خط بور سعيد — الإسمايلية ، بالاتفاق بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة السويس .

(ج) تطهير مدخل السويس بالاتفاق مع شركة قناة السويس .

(د) سكة حديد حلوان .

### الاستهلاك قرضى الدائرة السفينة والدوامين

١ — تسديد قرض الدائرة السنية ١٩٠٥ .

تكونت شركة إنجليزية تم الاتفاق بينها وبين الحكومة المصرية في ٢١ من يونيو سنة ١٨٩٨ على أن تتولى الشركة المذكورة بيع أملاك الدائرة السنية مقابل خصم ٥ ٪ من الأرباح الناتجة من هذه العملية لتغطية نفقاتها ثم يوزع الباقي مناصفة بين الشركة والحكومة التي تتسلم المبالغ المتجمعة من البيع لاستهلاك الدين الذي بلغ ٤٠٣٤٤٤ و ٤٤٤ جنيه إنجليزياً ، وقد تم فعلاً استهلاكه في الميعاد المتفق عليه وهو يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٠٥ .

٢ — استهلاك دين الدومين سنة ١٩١٣ :

أمكن للحكومة أن تستهلك هذا الدين في ميعاده أول يونيو سنة ١٩١٣ وكان آخر قسط لسداد هذا الدين دفع في التاريخ المذكور هو ٣٤٠ و ٦٤٠ جنيه إنجليزياً .

### ثانياً : عقد القروض الداخلية

استمرت أحوال مصر المالية في القرن العشرين تسير سيراً حسناً في طريق الإصلاح بحيث تكون الإيرادات متوازنة مع المصروفات كي لا تلجأ الدولة الى سياسة عقد القروض الخارجية ، ولكن صادفتها أزمات لعلاج

اقتصاديات البلاد فلجأت الى عقد القروض الداخلية وهى :

١ — الأزمة العقارية وأذونات الخزينة سنة ١٩٣٣ .

عندما وقعت الأزمة المالية فى مصر سنة ١٩٣٠ ، واشتدت الأزمة العقارية سنة ١٩٣٣ ، رأت الحكومة ، صوناً للثروة العقارية التى تهددها [البنوك العقارية] أن تصدر أذونات على الخزينة المصرية قيمتها  $٣\frac{1}{4}$  مليون جنيه مصرى منها مليون جنيه يستهلك فى خمس سنوات وفائدته  $\frac{1}{4}\%$  ، و  $٢\frac{1}{4}$  مليون جنيه مصرى يستهلك فى عشر سنوات وفائدته  $\frac{1}{4}\%$  . وهكذا استغلت الدولة الأموال المدخرة فى البلاد لصيانة الثروة الزراعية من الضياع .

٢ — الحرب العالمية الثانية ومحصول القطن :

حينما اندلعت نار الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ واتسع نطاقها ، وقطعت المواصلات بين مصر والدول الأوربية ، وأصبح النقل خطراً ، اتفقت إنجلترا مع مصر على تكوين لجنة بينهما لشراء القطن ، فأصدرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١ أذونات على الخزينة المصرية بمبلغ  $١٧\frac{1}{4}$  مليون جنيه مصرى بفائدة  $\frac{5}{8}\%$  لتمويل محصول القطن كى لا تستهدف مالية السواد الأعظم من الفلاحين للضياع ، وفى سنة ١٩٤٢ عقدت الحكومة أيضاً قرضاً بمبلغ ١٢ مليوناً من الجنيهات بفائدة  $\frac{5}{8}\%$  .

ولكن هذه القروض الداخلية سواء كانت لحل الأزمة العقارية أو لتمويل محصول القطن تستخدم رهيدها فى أغراض تضمن هذه القروض ، فديون الاطيان على أصحابها بضمان ممتلكاتهم وتمويل القطن مضمون بالاقطان التى تسلمتها الحكومة وقد باعتها بعد الحرب بأسعار عادت عليها بالأرباح ، وعلى هذا لا تعتبر هذه القروض عبئاً على الميزانية لأن موارد سدادها مضمون فى هذه الحالة .

دفع الأقساط بالعملة الورقية :

قضت جميع اتفاقات الديون أن يكون دفع الأقساط السنوية بالعملة الذهبية



وأكدتها الاتفاق الإنجليزى الفرنسى ووافقت عليها الحكومة المصرية ، ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى وظروف انجلترا المالية ، غيرت من هذه القاعدة فصدر مرسوم فى ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ بأن لأوراق العملة المصرية الصادرة من البنك الأهلى المصرى نفس القيمة الفعلية للعقود الذهبية المتداولة رسمياً فى القطر المصرى . وفى أكتوبر سنة ١٩٣١ قررت الحكومة دفع أقساط الديون بالعملة الورقية فاحتجت فرنسا وإيطاليا وباقى الدول . ورفعت القضايا أمام المحكمة المختلطة الابتدائية بالقاهرة التى قضت بالدفع ذهباً . ولكن وزير المالية فى سنة ١٩٣٣ قرر أن الحكومة المصرية ستدفع بالعملة الورقية الاسترلينية ، وعضد ذلك المرسوم الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٣٥ الذى قضى بإلغاء قاعدة الذهب فى جميع العقود المالية الدولية المتداولة فى مصر . فاضطرت محكمة الاستئناف المختلطة فى فبراير سنة ١٩٣٦ الى أن تلغى الحكم الأول بحجة عدم اختصاص المحاكم المختلطة فى الفصل فى هذا الموضوع .

## تمصير الدين العام بتحويله إلى قرض وطنى

### إلغاء صندوق الدين

رأينا كيف كانت وظيفة صندوق الدين واللجنة المشرفة عليه ، ومدى اختصاصاته ، إذ كان مراقباً للإيرادات ، وقابضاً على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلاً بالميزانية المصرية اتصالاً وثيقاً ، فإذا كان هناك اتجاه إلى التمصير فلا بد من إلغاء هذه الرقابة أولاً ، وبخاصة بعد أن ألغيت الإمتيازات الأجنبية باتفاقية مونثرو سنة ١٩٣٧ ، وحل اللجنة التى تقوم بالعمل والإدارة فيه ، كي يزول ظل الامتيازات ولا يكون لها اتصال بشئون البلاد المالية ، وأن تحل الحكومة المصرية محله فى كل التعهدات الواجبة الأداء لاستهلاك الديون . وقد كان صندوق الدين بمثابة الوصى على قاصر لما يبلغ سن الرشد ، ولم يستطع أن يدبر أموره ، ويرعى شئون نفسه .

استطاعت الحكومة المصرية في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٠ أن تنجح في مفاوضاتها مع إنجلترا على إلغاء صندوق الدين كما نجحت في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٠ مع فرنسا . وبهذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين زالت عن الإدارة الرقابة المفروضة على شئونها المالية وعرفت كيف تدير سياستها المالية ، وأصبح مركز الدين العام في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ كالآتي :

### الدين الثابت

#### القسط السنوي

جنيه مصري	جنيه انجليزي	
٣٠٧,١٢٥	٦٣٩,٧٠٠	١ - الدين المضمون $\frac{1}{4}$ ٣ %
١,٠٤٥,٣٨٤	٣٠,٦٣٣,٩٨٠	٢ - الدين الممتاز $\frac{1}{4}$ ٣ %
٢,١٥٤,٧٦٨	٥٥,٢٥٠,٤٦٠	٣ - الدين الموحد ٤ %
<u>٣,٥٠٧,٢٧٧</u>	<u>٨٦,٥٢٤,١٤٠</u>	المجموع

### قروضه الجزية المصرية لخدمة القرضين العثمانيين

٢٧٣,٦٠٨	١,٩٨١,٩٢٠	١ - الجزية ٤ %
٣٢١,٠١٨	٣,٣٧٥,٢٦٠	٢ - $\frac{1}{4}$ ٣ %
<u>٥٩٤,٦٢٦</u>	<u>٥,٣٥٧,١٨٠</u>	المجموع

### قروضه تمويل القطن في عامي [١٩٤١] و [١٩٤٢]

٤٢٨,٥٦٦	٤,٠٠٠,٠٠٠	١ - قرض $\frac{1}{4}$ ٤ %
١٣١,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢ - ٤ %
<u>٥٥٩,٥٦٦</u>	<u>٦,٠٠٠,٠٠٠</u>	المجموع

## ديون صغيرة لعمليات مستقلة

٢٤,٧٥٠	٨٩١,٠٠٠	١ — بسكة حديد قنا — أسوان
١٩,٩٣١	٥١٨,٢٠٦	٢ — د بور سعيد — الإسماعلية
١,٦٠٠	٤١,٦٠٠	٣ — تطهير مدخل السويس
٤٦,٢٨١	١,٤٥٠,٨٠٦	المجموع

وعلى هذا يبلغ مجموع القسط السنوى اللازم دفعه لهذه الديون ٤,٧٠٧,٧٥٠ و٤,٧٠٧,٧٥٠ جنيهاً مصرياً يضاف إليه ٢٥,٥٠٠ جنيه مصرى لخدمة الدين العام فيصبح ما يلزم للحكومة المصرية تخصيصه للدين العام سنوياً ٤,٧٣٣,٢٥٠ جنيهاً مصرياً.

## القرض الوطنى فى سبتمبر سنة [١٩٤٣]

رأت الحكومة المصرية أن ظروف الحرب العالمية الثانية قد استمرت ، وعادت بأرباح وفيرة على جميع المشتغلين بنواحى الإنتاج الزراعى والصناعى ، كما زادت أرباح التجار ، وكثرت الأموال فى البلاد ، وزاد التضخم النقدى ، وقويت القوة الشرائية ، واتسعت دائرة الغلاء ، وارتفعت أسعار الحاجات ، فقررت امتصاص هذه الأموال الزائدة ، ورسمت لذلك طريقة استخدمت فى تحويل الدين العام إلى قرض وطنى تخدم به الأمة المصرية لتخلص من شر سيطرة الأجانب بأموالهم على موارد البلاد ، وفى نفس الوقت تقلل من القدرة الشرائية فتقل حدة الغلاء . وقد أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٣ أمراً يوضح سياستها المالية نحو تسديد الدين كله بعقد قرض وطنى على ثلاثة أنواع :

١ — قرض طويل الأجل ٣ ٪ ( ١٩٦٣ — ١٩٧٣ ) :

يخصص هذا القرض لاستهلاك الدين العام ، وسعر إصداره ١٠٠ ٪ ومدته ٣٠ سنة تنتهى سنة ١٩٧٣ ويجوز استهلاكه بعد ٢٠ سنة أى ابتداء من ١٩٦٣ وأقصى مدته سنة ١٩٧٣ . ويجوز قبول سندات الدين الممتاز ٣ ٪ والموحد

٤. / وسندات قرض القطن بدلا من الاكتتابات النقدية ، ولكن ذلك يكون بشروط موضوعة لهذا التحويل .

٢ — القرض المتوسط الاجل  $2\frac{3}{4}\%$  ( ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ) .

يقصد به استهلاك الدين العام أيضاً . وسعر إصداره  $100\%$  ومدته ١٥ سنة  
تنتهى سنة ١٩٥٨ ويصح استهلاكه بعد ١٢ سنة أى فى سنة ١٩٥٥ .

١ — قرضان قصيرا الاجل وهما :

( ا ) قرض  $2\frac{1}{4}\%$  ( ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ) :

قيمة هذا القرض خمسة ملايين من الجنيهات المصرية وسعر إصداره  $100\%$  .  
ومدته سبع سنوات تنتهى فى سنة ١٩٥٠ ويجوز استهلاكه بعد خمس سنوات  
أى فى سنة ١٩٤٨ .

( ب ) قرض  $1\frac{3}{4}\%$  ( ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ) .

وكانت قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية وسعر إصداره  $100\%$  .  
ومدته ثلاث سنوات تنتهى سنة ١٩٤٦ ويجوز أن يستهلك بعد سنتين أى فى  
سنة ١٩٤٥ .

عرضت وزارة المالية هذه القروض الثلاثة للاكتتاب فى ١ ، ١٥ ، ٢٤  
من نوفمبر سنة ١٩٤٣ على التوالى ، وغطت أموال الاكتتاب المبالغ  
المطلوبة فى وقت قصير ، وقامت الحكومة باستهلاك جانب من الدين الممتاز  
والدين الموحد . وحددت لتحويل الباقي من سندات الدينين المذكورين فى مصر  
والخارج موعداً آخره ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ للدين الموحد ، و ١٥ من يناير  
سنة ١٩٤٤ للدين الممتاز ، وإلا أصبحت هذه السندات محولة بحكم القانون إلى  
سندات من القرض الوطنى .

كما قامت الحكومة باستهلاك الباقي من الدين المضمون وقرض الجزية المصرية  
للقروض العثمانية على ألا يتعدى ذلك خمسة ملايين من الجنيهات ، كما سددت الباقي  
من قرض القطن لسنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ .

وعلى هذا أصبح مركز الدين العام في سنة ١٩٤٤ كالآتي .

١ — القرض الوطنى بأقسامه الثلاثة	٨٥,٩٥٩,١٥٠
٢ — ديون أخرى صغيرة	١,٤٠٤,٥٢٥
المجموع	<u>٨٧,٣٦٣,٦٧٥</u>

وبلغ ما خصص للقسط السنوى لاستهلاك الدين في ميزانية ١٩٤٤ مبلغا قدره ٤,٦٥٥,٨٠٠ جنيه مصرى بوفر قدره ٧٧,٤٥٠ جنهما مصرىاً عن اعتمادات سنة ١٩٤٣ .

وقد لجأت الحكومة إلى القروض الداخلية في سياستها المالية فقد أصدرت أذونات على الخزينة المصرية في سنة ١٩٤٨ بمقدار خمسين مليوناً من الجنيهات لتمويل القطن ، كما لجأت إلى هذا الاتجاه في حرب فلسطين وعرف بقرض فلسطين ، وهكذا سارت الحكومة في اتجاه قومى ، فصرت الدين العام ، وتخلصت من أعبائه ، وأعفت البلاد من نتائجها .

\*\*\*





القسم السادس

تشهير الأموال الأجنبية في مصر

---



## الفصل الأول

### الأموال الأجنبية وظرق تسميرها في مصر

#### تسمير الأموال الأجنبية في القرن التاسع عشر

دخلت الأموال الأجنبية مصر في صورة قروض للدولة كما رأينا ، ولما لاقت رواجاً ، وكسبت مغنماً ، اندفعت الأموال لإنشاء الشركات والمصارف المختلفة كي تحصل على فائدة تعود على أصحابها .

ولم تكن أعمال المصارف من المسائل المنتشرة في مصر ، ويرجع ذلك إلى الدين الإسلامي وتحريمه الفائدة أو الربا في تداول الأموال . واقتصرت أعمال الإقراض أو تشغيل النقود بفائدة على طبقة صغيرة قام بها أفرادها في المدن الكبيرة وفي القرى ، ولاقت هذه الأعمال رواجاً في القرن التاسع عشر .

#### محمد علي وأعمال المصارف

حاول محمد علي إصلاح العملة وحارب تدليسها ، وكان آخر ما لجأ إليه في هذا الصدد أن أشرك بعض كبار التجار في إنشاء مصرف يقوم بأعمال المصارف فيخدم الحكومة وأغراضها فتروج الحركة التجارية عن طريقه .

وقد تم بالفعل إنشاء [ بنك الإسكندرية ] في سنة ١٨٤٢ بمساعدة الأجانب فتم الاتفاق على مع الخواجة د توسيجه ، [ تاجر يوناني ] والخواجة د بسطره ،

[تاجر فرنسى] على أن يكون رأس مال « البنك » ٧٠٠.٠٠٠ ريال « فرنسه » .  
تدفع الحكومة فى خزائنه ٤٠٠.٠٠٠ فرنسه أى أكثر من نصف رأس المال  
المدفوع وكل من توسيجه وبسطرة يدفع ١٥٠.٠٠٠ فرنسه ويباشر « البنك »  
أعماله من يوم إيداع رأس المال فى خزائنه .

وكان مقر « البنك » فى الاسكندرية وهى مركز الحركة التجارية وبها ديوان  
التجارة والمبيعات ، وموطن كبار التجار الأجانب الذين يتعاملون مع محمد على ،  
وللبنك فرع فى القاهرة ووكيل يشرف عليه .

وكان الغرض من إنشائه محاربة تدليس العملة . هذا إلى أنه يقبل تحاويل  
المبيعات المؤجلة وتقبض الحكومة قيمتها مقابل ٦٪ سنوياً وإذا لم يستطع  
« البنك » تحصيل التحاويل ردت أوراقها الى ديوان المبيعات وقيدت المبالغ  
دينا على الحكومة .

وكان محمد على حريصاً فى هذه التجربة ، وقد بلغ حرصه — رغم مشاركته  
فى رأس المال بأكثر من نصفه — أنه ما كان ينتظر ربها أو يقع فى خسارة ،  
وأن يعود ذلك على مأمورى البنك [توسيجة وبسطره] فيعملا جاهدين على جنى  
ثمار عملهما ، ويحصل محمد على بعد سنتين وهى مدة التجربة على رأس المال  
الذى اكتسبت به الحكومة . أما إذا اشترك محمد على فى الربح والخسارة فربما  
يعمل المأموران لمصلحتهما الشخصية ، وهذا ما يخشاه ، ولهذا تركهما وشأنهما  
يتحملان تبعه العمل الذى يباشرانه ، كي لا يشغل نفسه بمراقبتهم ، فسار البنك  
فى عمله طوال هذه الفترة من غير تدخل منه .

وبعد مرور مدة التجربة وهى سنتان صفى محمد على « البنك » وحصل على رأس  
المال الذى دفعه بعد أن قام « البنك » بكل أنواع الأعمال التجارية والمالية التى  
عهد بها إليه .



## سعيد والبنوك

كان عصر سعيد أول العصور التي وجدت فيها الحرية التجارية والاقتصادية بمعناها الكامل ، كما أن بعض الشركات قد تكونت وحصلت على امتيازات مثل شركة قناة السويس وحصولها على امتياز حفر القناة ، ثم تشجيع مد السكك الحديدية وفهم الأجانب لأهمية مصر التجارية ، وجشع بعضهم وطمعهم في استغلال موارد الثروة بها بعد أن حرم محمد علي ذلك عليهم . كل ذلك كان من العوامل التي جعلت الأجانب يهتمون بالبحث عن الثروة فيها ، فوجدت بعض البيوتات المالية الأجنبية في مصر ، لتسهيل عملية الإقراض ، وبخاصة المشروعات الحكومية ولذلك أنشئ [ بنك مصر ] سنة ١٨٥٦ بأمر من الوالي ، وبعد مضي سنتين ( ١٨٥٨ ) حصل أمريكي يدعى « أليكسانيان » ، « Alexanian » ، على امتياز استغلال ودائع بيت المال مما يعود على الحكومة بفائدة على أن يقرضها هذا الشخص بربح ١ ٪ ، ولكن علماء الأزهر احتجوا على هذا العمل لأنه مناف للدين ، وكان هذا الحادث مشجعاً للدينين على ألا يدفعوا ما عليهم من الديون ، فلم يستطع صاحب الامتياز الحصول عليها . ومن ذلك الوقت اقتضت عملية الإقراض على الحكومة فقط حتى سنة ١٨٧٥ التي تقرر فيها الفائدة القانونية في نص القانون ، وتأسست بعدها المحاكم المختلطة .

## قروصه اسماعيل ونشأة [ البنوك ] في مصر

كان من نتائج إقبال إسماعيل على المال ؛ أن أنشأت بعض « البنوك » الأوروبية فروعاً لها في مصر ، كي تكون قريبة من الحكومة فتسد حاجتها في سرعة لتتصيد الفرص التي تعود عليها بالربح ؛ وأهم هذه البنوك :

١ — البنك المصري الإنجليزى : تأسس في سنة ١٨٦٤ برأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وهو يخضع للقوانين الإنجليزية ، وقصر هذا « البنك »

معاملاته على الحكومة فقط واستطاع أن يقرض إسماعيل [ بدون وسيط ] في سنة ١٨٦٥ مبلغاً قدره ٣٠٠ و ٣٨٧ و ٣ جنيه ، ورهن الخديو بعض أراضي الدائرة السنية ضماناً لهذا القرض ، ثم قام هذا البنك بدور الوساطة في بعض قروض فرنسية أخرى لصالح الخديو .

٢ — البنك الإمبراطوري العثماني : تأسس فرع له في مصر في سنة ١٨٦٧ ، وقد أقرض الخديو في نفس السنة مبلغاً قدره ٢٠٠ و ٨٠ و ٢ جنيه ، ولقد خصص هذا القرض لشراء أراضي الأمير مصطفى باشا .

٣ — بنك مصر : وفي سنة ١٨٦٧ أيضاً أعيد تأسيس [ بنك مصر ] من جديد .

٤ — بنك الإسكندرية التجارية . تكون في سنة ١٨٦٨ .

٥ — البنك الفرنسي المصري : تأسس في سنة ١٨٦٨ أيضاً .

٦ — بنك الكريدى ليونيه : فتح له فرعا في سنة ١٨٧٢ في الإسكندرية وآخر في سنة ١٨٧٥ في القاهرة .

٧ — بنوك خاصة : شجعت هذه الحركة بعض اليهود على إنشاء [ بنوك ] لهم تقوم بأعمال الإقراض مثل [ بنك ] قطاوى وأولاده .

ولقد أسهمت هذه « البنوك » ، وغيرها في تزويد الحكومة بما احتاجت إليه من المال ، وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية [ وبخاصة مع البيوتات المالية في باريس ولندن ] ، كما أن معظم هذه « البنوك » اتصل بالعاصمتين المذكورتين بالمبادلة السريعة عن طريق استخدام البرق [ التلغراف ] في عملياتها ، ونمت هذه العلاقات مع الحكومة [ والبنوك ] سواء في داخل البلاد أو في خارجها لأنها كانت تحصل أرباح الديون وتوصلها إلى الخارج . وهذا يعطينا صورة واضحة عن مقدار أهميتها من جهة والدور الذي لعبته من جهة أخرى .

## تحول [البنوك] في أعمالها

ولما أتت سنة ١٨٧٧ كانت الأزمة المالية في أشد مراحلها ، وامتنعت الحكومة عن الاستدانة ، كما أن اهتمامها كان مقصوراً على إيجاد طرق لحل الأزمة ، وأدى هذا إلى أن تتوجه إلى سياسة جديدة وتحول خططها التي كانت تعتمد على قروض الحكومة فقط فاتجهت إلى أن تنزل ميدان أعمال « البنوك » البعثة ، وتوجه نشاطها إلى السوق الداخلية ، وسلكت في الاستغلال وجوها مختلفة كالآتي :

- ١ — المصارف التجارية : وهي البنوك التي تقوم بأعمال الخصم وأعمال [الكميو] والقروض بضمان ، والإيداع إلى غير ذلك من أعمال المصارف .
- ٢ — مصارف الرهن العقاري : تكونت شركات غرضها تقديم أموال بفائدة معقولة [ لا تزيد عن ٩ ٪ حسب القانون ] بشرط رهن العقار ضماناً لما تقرضه من مبالغ ، وقد تعددت هذه المصارف حتى أصبحت الأموال التي استخدمت لهذا الغرض كبيرة .
- ٣ — المصارف الزراعية : وهي شركات تكونت للحصول على امتياز إصلاح الأراضي البور القابلة للزراعة ، وبعد إصلاحها واستغلالها توزع على الفلاحين المصريين .
- ٤ — شركات النقل : تكونت شركات متنوعة النقل بعضها يتصل بالنقل داخل القاهرة والإسكندرية مثل [ شركات الترام ] وبعضها يتصل بإنشاء السكك الحديدية ، وربط البلاد بعضها ببعض الآخر ، وبعضها خاص بمد خطوط المسرة [ التليفونات ] في أنحاء البلاد . وبعضها خاص بإصلاح الموانئ حتى تزداد حركة الملاحة بها ، وكل ذلك ساعد على سهولة الاتصال فنهضت البلاد نهضة سريعة الاتصال .
- ٥ — الشركات الصناعية والتجارية : وهي الشركات التي تكونت لتسهم

في النهضة الصناعية في مصر مثل شركات السجاير وعمل الجمعة [ البيرة ] والملح والصودا وتكرير السكر وإنشاء الفنادق وإدارتها وحلج وغزل ونسج القطن ، وكذلك الشركات التجارية التي تقوم بالصادرات المصرية والواردات ، وتعمل على زيادة العلاقات التجارية بين الدول .

٦ — شركات البناء : شركات تكونت للنهوض بأحوال المدن ، والعمل على إنشاء منازل ضخمة صالحة للسكن تتوافر فيها كل وسائل الراحة . كما تكونت شركات بجوارها لإمداد المدن بالمياه والغاز اللازمين لاتساعها ، والعمل على توفير وسائل الراحة بها .

### مقود الامتياز

ومعناها أن تمنح الحكومة شركة أو هيئة معينة القيام بعمل لمدة من الزمن يتحول بعدها العمل إلى يد الحكومة . وكانت الحكومة تقاسم الشركة أرباحها في بعض الأحيان .

### مركز رموس الأموال الأجنبية منى نهاية القرن التاسع عشر

كان عدد الشركات التي تكونت في مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأس مال مدفوع وسندات قيمتها ٥٧٥ و ١٦٧ و ٢١ جنيتها منها ٤٥ شركة أجنبية برأس مال وسندات قيمتها ٨٩٣ و ١٠٨ و ١٩ جنيتها وهذا المبلغ جلب من الخارج ، وأما الشركات الباقية وعددها ٣٣ شركة فهي شركات صغيرة رأس مالها محلي لا يتجاوز ٦٨٢ و ٥٨ و ٢٠ جنيتها ، وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبي في تلك الفترة وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات ، وعلى مدى نجاحها السريع الذي كان مشجعاً على التسابق في تكوينها .

وتحدثنا الأرقام الرسمية لمصلحة الإحصاء عن الفروق الكبيرة بين رموس الأموال المستمدة من الخارج والأموال المحلية وسرعة تطورها عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

إحصاء سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٠٢

إحصاء سنة ١٩٠٢			إحصاء سنة ١٨٩٧			نوع الشركات .
جملة رأس المال	من الخارج	المبلغ المستمد محليا	جملة رأس المال	من الخارج	المبلغ المستمد محليا	
جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	شركات الرهن .. ..
١٠,٥٢٥,٠٠٠	١٠,٥٢٥,٠٠٠	—	٥,٩٦٨,٠٠٠	٥,٩٦٨,٠٠٠	—	البنوك والبيوتات المالية .. ..
٢,٢٩٢,٠٠٠	٢,١٧٤,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	٧٧٤,٠٠٠	٦٨١,٠٠٠	٩٣,٠٠٠	الشركات الزراعية والمعمارية .. ..
٢,٩٧٤,٠٠٠	٢,٣٩٥,٠٠٠	٥٧٩,٠٠٠	١,٣٤٢,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	٩٨٢,٠٠٠	شركات النقل .. ..
٣,٩٧٠,٠٠٠	٣,٦٤٥,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠	٢,٢١٨,٠٠٠	١,٩٦٨,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	شركات الصناعة والتجارة .. ..
٦,٥١٩,٠٠٠	٥,٩٠٣,٠٠٠	٦١٦,٠٠٠	٣,٥٨٣,٠٠٠	٢,٩٣٥,٠٠٠	٦٤٨,٠٠٠	المجموع .. ..
٢٦,٢٨٠,٠٠٠	٢٤,٦٤٢,٠٠٠	١,٦٣٨,٠٠٠	١٣,٨٨٥,٠٠٠	١١,٩١٢,٠٠٠	١,٩٧٣,٠٠٠	قناة السويس .. ..
١٨,٣٥٠,٠٠٠	١٨,٣٥٠,٠٠٠	—	١٨,٩٥٦,٠٠٠	١٨,٩٥٦,٠٠٠	—	المجموع الكلي .. ..
٤٤,٦٣٠,٠٠٠	٤٢,٩٩٢,٠٠٠	١,٦٣٨,٠٠٠	٣٢,٨٤١,٠٠٠	٣٠,٨٦٨,٠٠٠	١,٩٧٣,٠٠٠	



من ذلك نرى أنه في سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات في مصر ٣٢ و ٨٤١ و ٠٠٠ ج م . وكان رأس المال الأجنبي منه ٣٠ و ٨٦٨ و ٠٠٠ ج م . وفي سنة ١٩٠٢ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات في مصر ٤٤ و ٦٣٠ و ٠٠٠ ورأس المال الأجنبي منه ٤٢ و ٩٩٢ و ٠٠٠ . وهذا دليل على صغر رأس المال المحلي وسرعة تطور رأس المال الأجنبي . ونجاح استغلاله في المرافق المختلفة في البلاد .

### رأس المال الأجنبي والدول المختلفة

وصلنا إلى نتيجة هامة بما سبق وهي أن رأس المال المحلي المستغل في الشركات . لأغراض مختلفة كان ضئيلاً جداً ، وأن المال الأجنبي كان متدفقاً على البلاد للاستغلال فيها ، ولكن هذا المال لم يأت من دولة واحدة ، وإنما تسابقت الدول في الحصول على امتياز لشركاتها .

ونورد الجدول الآتي لبيان مدى توزيع رأس المال الأجنبي حتى سنة ١٩٠٢ :

• • •

المجموع		الدول الأخرى		بلجيكا		فرنسا		إنجلترا		أنواع الشركات
رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	
جنيه		جنيه		جنيه		جنيه		جنيه		
١٠,٥٢٥,٠٠٠	٣	—	—	—	—	٨,٣١٧,٠٠٠	١	٢,٢٠٨,٠٠٠	٢	شركات الرهن .. ..
٢,١٧٤,٠٠٠	٥	١٥,٠٠٠	١	—	—	٦٣,٠٠٠	١	٢,٠٩٦,٠٠٠	٣	البنوك وبيوت المال .. ..
٢,٣٩٥,٠٠٠	٧	—	—	٩٣٣,٠٠٠	٣	٥٥٩,٠٠٠	١	٩٠٣,٠٠٠	٣	الشركات الزراعية والمصارف .. ..
٥,٩٠٣,٠٠٠	٢٣	—	—	٢٤٩,٠٠٠	٤	٢,٦٠٩,٠٠٠	٣	٣,٠٤٥,٠٠٠	١٦	الشركات الصناعية والتجارية .. ..
٣,٦٤٥,٠٠٠	٧	٥٣٦,٠٠٠	١	١,٣٨٤,٠٠٠	٣	—	—	١,٧٢٥,٠٠٠	٣	شركات النقل .. ..
٢٤,٦٤٢,٠٠٠	٤٥	٥٥١,٠٠٠	٢	٢,٥٦٦,٠٠٠	١٠	١١,٥٤٨,٠٠٠	٦	٩,٩٧٧,٠٠٠	٢٧	المجموع .. ..

## الشركات الانجليزية

كانت الشركات الانجليزية أكثر عدداً ، فنجدها ممثلة في البيوت المالية والمصارف وفي شركات الرهن العقارى والشركات الصناعية والتجارية والنقل وإصلاح الاراضى ، وكان ذلك بحكم العلاقة السياسية بين مصر وانجلترا ، وأهم الشركات التى تكونت حتى سنة ١٩٠٢ برأس مال إنجليزى هي :

- (١) البنك الاهلى المصرى (٢) البنك الزراعى المصرى (٣) بنك الرهونات المصرية (٤) بنك مصر (٥) البنك الانجليزى المصرى (٦) شركة الدائرة السنية (٧) شركة خطوط حديد الدلتا المصرية (٨) شركة مياه الإسكندرية (٩) شركة التليفونات المصرية (١٠) شركتان لغزل القطن ونسجه (١١) شركتان للفنادق (١٢) شركتان للملح والصودا .

## الشركات الفرنسية

لقد سبقت رموس الاموال الفرنسية الاموال الانجليزية المستغلة في مصر لانها بلغت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى ١١ و٥٤٨ و٠٠٠ جنيه مقابل ٩ و٩٧٧ و٠٠٠ جنيه ، على الرغم من كثرة عدد الشركات الانجليزية واستغلالها لمعظم أنواع الشركات . وقد تركزت الاموال الفرنسية في شركتين كبيرتين تكونتا قبل الغزو البريطانى سنة ١٨٨٢ .

حقيقة أن شركة السكر تكونت سنة ١٨٩٢ برأس مال فرنسى ولكن مصانع السكر كما عرفنا أنشئت في عهد سعيد وإسماعيل وجلبت لها الآلات من فرنسا ولم يختم عصر إسماعيل إلا وكانت مصانع السكر مرهونة لفرنسيين دائنين .

ومن الشركات الفرنسية التى تكونت في مصر :

١ — شركة الغاز بالقاهرة والإسكندرية .

٢ — بنك الكريدى ليونيه .

٣ — الكونتوار الباريسى الأهلئ للخصم .  
وهذا عدا رأس المال المساهم فى شركة قناة السويس .

### الشركات البلجيكية

استغل رأس المال البلجيكى فى نواح مختلفة ، مثل استغلال الأراضى والنقل  
والبناء . وأهم الشركات .  
(١) شركة ترام القاهرة والإسكندرية (٢) بعض خطوط الدلتا الحديدية .  
(٣) مصانع [ للبيرة ] (٤) شركة الأسمنت (٥) شركة للسجاير (٦) شركة  
هليوبوليس لبناء المدينة .

### شركات الدول الأخرى

ولقد أسهمت الدول الأخرى فى إنشاء الشركات فنجد الأموال الإيطالية  
والسويسرية والألمانية ، غير أن أهميتها قليلة .

• • •





## الفصل الثاني

### تصدير الأموال الأجنبية في القرن العشرين

يمكن أن نقسم مظاهر استغلال الأموال الأجنبية في القرن العشرين إلى مظهرين كبيرين :

أولا - في الفترة التي تقع بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩١٤  
ثانيا - من سنة ١٩١٤ إلى الوقت الحاضر ، وقد وقعت الحربان العظيمتان في تلك الفترة الأخيرة .

#### الأموال الأجنبية بين سنتي [١٩٠٠ و ١٩١٤]

تدفقت الأموال الأجنبية إلى مصر وأسهمت في النشاط الاقتصادي ، فضلا عما كانت الحكومة تقدمه من برنامج إصلاحى ، وبخاصة وسائل الري وحفر الترعة وإقامة القناطر وتشديد السدود وبناء الخزان ، كما ألغيت أعمال السخرة وتكونت شبكة كبيرة من طرق المواصلات المختلفة ، فوجدت السكك الحديدية ومدت أسلاك البرق [ التليفونات ] إلى غير ذلك من مظاهر الحضارة ، وزادت أسعار القطن المصرى كما تم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ حتى انتهى ذلك الاحتكاك الذى كان يقع دائما بين الدولتين بسبب أطماعهما السياسية والتجارية وكان ذلك داعيا لتدفق الأموال الأجنبية بكثرة إلى مصر ، بفكرة أن البلاد لا تزال بكرا ، وأنها لا تزال حقلًا خصيبًا للتصدير ، وأن هناك من مشروعات الري والصرف

ما يزيد في مساحة الاراضى ، وإصلاح البعض الآخر . فكثرت [ بنوك الرهن العقارى ] وتكونت الشركات الأخرى لإصلاح الاراضى الزراعية وغيرها من الأغراض الأخرى كما رأينا . وظهرت في بدء هذا القرن شركات التأمين على الحياة ولم يكن منها سوى شركة مصرية واحدة ، وكان عمل هذه الشركات هو التأمين على الحياة وضد الحريق والتأمين على السفن وضد الحوادث والسرقات .

وكان من آثار هذه الزيادة في عدد الشركات وفي رأس المال ، وفي نجاحها ، ما أغرى بتشجيع الهجرة إلى مصر ، فزاد عدد الأجانب زيادة كبيرة ، وكانت نسبة الزيادة بين إحصاء سنة ١٨٩٧ وإحصاء سنة ١٩٠٧ هي ٣٥ ٪ في المجموع وفي عدد اليونانيين ٦٥ ٪ والالمان ٤٤ ٪ والإيطاليين ٤٣ ٪ والسويسريين ٣٥ ٪ والبلجيكيين ٣٣ ٪ وغير هؤلاء من الرعايا الآخرين كالعثمانيين والسوريين والارمن .

وفيما يلي جدول يمثل عدد السكان الأجانب بين سنتي ١٨٩٧ و ١٩٠٧ .

الجنسية	إحصاء ١٨٩٧	إحصاء ١٩٠٧	الزيادة
يونانيون	٣٨,٢٠٨	٦٢,٩٧٣	٦٥ ٪
إيطاليون	٢٤,٤٥٤	٣٤,٩٢٦	٤٣ ٪
بريطانيون	١٩,٥٦٣	٢٠,٦٥٣	٦ ٪
فرنسيون	١٤,١٧٢	١٤,٥٩١	٣ ٪
نمسيون	٧,٩١٥	٧,٧٠٤	٨ ٪
ألمانيون	١,٢٨١	١,٨٤٧	٤٤ ٪
سويسريون	٤٨٢	٦٣٧	٣٥ ٪
بلجيكيون	٢٥٦	٣٤٠	٣٣ ٪

وكان هؤلاء الأجانب فقراء معدمين ، جاءوا باحثين عن الثروة ، فدخلوا الميدان موظفين في الشركات وفي الأعمال التجارية ، وسهلت لهم الشركات

و [البنو ك] الحصول على المال ، فاشتروا الاراضى وفتحوا المحال التجارية وضاربوا فى الاسهم وجنوا من وراء ذلك أموالا طائلة .

وفى تلك الفترة أيضا نظمت سوق الأوراق المالية ، فبعد أن كانت تؤدي عملها فى الشوارع وعلى المقاهى [ وبخاصة فى مقهى « نيوبار » بميدان الأوبرا ] أصبحت لها هيئة اختار أفرادها لهم مكاناً يجتمعون فيه لينظموا أعمالهم المالية وبذلك تأسست [ بورصة الأوراق المالية ] سنة ١٩٠٣ ، ومنذ ذلك الوقت ازداد الإقبال على الأوراق المالية وتداولها فى السوق حتى ارتفعت أسعارها فزادت بذلك القيمة المالية لرأس مال الشركات على الإطلاق .

### تسجيل الشركات

وكانت الشركات تقوم بالتسجيل فى الخارج لأن رأس مالها من الخارج أيضا ولا تقوى الحكومة على معارضتها ، وكان من جراء ذلك أن أصدرت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٦ تعديلا لقانون الشركات . خلاصته أن الشركات التى تتكون بعد صدور هذا القانون لا يمكن أن تتكون حتى تنال الموافقة أو تحصل على امتياز ما من الحكومة ، وبدون ذلك التصريح والموافقة لا تكون لأسهم الشركة أية قيمة مالية فى السوق .

ولكن الشركات استمرت تسجل نفسها فى الخارج وبخاصة فى إنجلترا فى الفترة بين ٣ من يونيه سنة ١٩٠٦ و ٢٨ من أبريل سنة ١٩٠٨ تكونت ٤٧ شركة للعمل فى مصر سجلت جميعها فى الخارج : ٤٥ منها سجلت نفسها فى إنجلترا ، والشركتان الباقيتان سجلتا فى بلجيكا .

وفى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٠٨ قررت محكمة الاسكندرية المختلطة أن أية شركة تتكون لتقوم بأعمالها المالية فى مصر ويكون مركزها واجتماع مساهميتها فى مصر تعتبر شركة مصرية بغض النظر عن مالها ، ولذلك وجب عليها أن تحصل على فرمان سلطانى ليكون لها اعتبارها القانونى ، ولا يطبق هذا القانون على

الشركات التي هي فروع لشركات كبرى تكونت في الخارج .  
وكان لهذا أثر طيب إذ بدأت الشركات الجديدة تسجل في مصر ، وبعد أن كان  
في مصر سنة ١٩٠٧ [ ٢٠١ شركة ] منها ٩٨ شركة مسجلة في مصر و ١٠٣ شركات  
مسجلة في الخارج ، أصبحت في سنة ١٩١١ [ ١٠٤ ] شركات مسجلة في مصر ،  
و ٦١ شركة مسجلة في الخارج ، وفي هذا ما يدل على الأثر الطيب لهذا القانون

### أثر أزمة سنة [١٩٠٧] وتصفية الشركات

ولكن سرعان ما تجمعت عوامل انخفاض الأسعار وهبطت قيمة الانتاج  
الزراعي بحيث لم يقدروا المدينون على القيام بالتزاماتهم وخصوصا الذين رهنوا  
أراضيهم [ للبنوك ] والشركات العقارية . فزعت بسبب ذلك ملكية مساحات  
جديدة بالكثرة التي ظهرت في السنوات السابقة ، وأمام هذا التطور المالي  
اضطرت بعض الشركات التي لم ترغب في السير وفق قواعد القانون الجديد الذي  
صدر سنة ١٩٠٨ الخاص بتسجيل الشركات في مصر إلى تصفية أموالها .

ولكن الشركات التي هفت أموالها في مصر لم تكن شركات الرهن بل  
الشركات الأخرى ، فقد كانت [ البنوك ] في مصر في سنة ١٩٠٧ : ١٧ [ بنكا ] برأس  
مال مدفوع قدره ٦٥٥٥٠٠٠ ج م . وما أن جاءت سنة ١٩١٤ حتى صفيت  
منها ١٠ مصارف وكان رأس مالها المدفوع ١٧٥٥٠٠٠ ج م .  
والجدول الآتي يبين الشركات التي هفت حساباتها وكان رأس مالها أجنبياً .

وقد وقعت التصفية بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٤ .

الشركات التي صفت حسابها	العدد	رأس المال المدفوع المصنف
شركات الرهن	.. .. .	جنيه
( البنوك ) وبيوت المال	١٠	١٧٥٥٠٠٠
شركات الاراضى الزراعية وازاضى البناء	٩	٣٧٨٧٠٠٠
النقل	١	٤٢٩٠٠٠
الصناعة والتجارة والمناجم	٢٦	٢٢٥١٠٠٠
المجموع	٤٦	٨٢٢٢٠٠٠

وعلى هذا قد صفت ٤٦ شركة حساباتها وخفض رأس المال الاجنبى بقدر ٨٢٢٢٠٠٠ ج. م. ، وقد أعيد تكوين بعض هذه الشركات على أنها شركات مصرية باسم جديد رغم أن مالها أجنبى . فمثلا الشركة المصرية الانجليزية للغزل والنسيج أعيد تكوينها سنة ١٩١٤ على أن تكون شركة مصرية باسم جديد وهو « شركة الغزل الأهلية » بصرف النظر عن رأس مالها الاجنبى .

أما « بنوك » الرهن والشركات العقارية فكانت على النقيض ، فقد أمكنها أن تنزع ملكية أراض واسعة ، [ فالبنك ] العقارى المصرى استطاع أن ينزع ملكية أراض قدرها ١٠٠٠٠٠٠ فدان فيما بين سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٣ ، وكذلك [ البنك ] الزراعى المصرى . وهنا فكرت الحكومة فى إصدار قانون خمسة الافدنة حماها القانون من أن تنزع وتباع سداداً لدين من الديون ، ولذلك أثر هذا القانون فى أعمال [ بنك ] الاراضى الزراعى الذى أنشئ خصيصاً ليسهل مأمورية



الرهن للعقار الصغير . كما أن الأزمة كان من نتيجتها أن القروض على الرهونات زادت في تلك الفترة ، إذ أن أصحاب الأطنان التي لم تكن مرهونة من قبل قد اضطروا أن يقترضوا عليها لتفريج أزماتهم ، وبذلك استفادت الشركات التي تعمل في الرهن العقاري أكثر من غيرها .

### الدول الأجنبية والشركات الجديدة

إن رأس المال الأجنبي الذي دخل البلاد قد زاد زيادة عظيمة ، وتكونت الشركات ، وزاد الإقبال عليها ، ودعا سبب تسجيلها في مصر على أنها مصرية إلى اختلاط الأموال من رعايا الدول المختلفة حتى أخذت صبغة خاصة . ويمكن أن نبين الشركات والدول التي لها أكبر المبالغ في رأس المال المدفوع كالآتي :

\* \* \*

الجموع	دول أخرى	بلجيكية	فرنسية	إنجليزية	الشركة
٥٤,٥٦٩,٠٠٠	---	١٩٧٤,٠٠٠	٣٩,١٠٢,٠٠٠	١٣,٤٩٣,٠٠٠	شركات الرهن العقاري
٦,٠٠٠,٠٠٠	٣٤١,٠٠٠	٣٨٦,٠٠٠	١,٤٨٥,٠٠٠	٣,٧٨٨,٠٠٠	البنوك وبيوت المال
١٢,٣٣٢,٠٠٠	—	٨,٣٣٠,٠٠٠	١,٢٤٧,٠٠٠	٢,٧٦٥,٠٠٠	الشركات الزراعية والعقارية
٥,٧٣٣,٠٠٠	٥١٤,٠٠٠	٢,٤٩٥,٠٠٠	—	٢,٧٢٤,٠٠٠	النقل
١٣,٤٠٥,٠٠٠	٣٧٣,٠٠٠	١,١٠٩,٠٠٠	٤,٤٤٣,٠٠٠	٧,٤٨٠,٠٠٠	الصناعية والتجارية والنقدية
٩٢,٠٣٩,٠٠٠	١,٢٢٨,٠٠٠	١٤,٢٩٤,٠٠٠	٤٦,٢٦٧,٠٠٠	٣٠,٢٥٠,٠٠٠	المجموع

## أهمية رموس الأموال الأجنبية

ما إن جاءت سنة ١٩١٤ حتى كانت معظم الشركات التي بلغ رأس مالها ٩٢,٠٣٩,٠٠٠ جنيه تحركها أموال أجنبية ، وإذا عرفنا من الإحصاء الرسمي سنة ١٩١٤ أن الأموال التي تستغل في الشركات المساهمة بلغت ١٥٢,٠٠٠ و ١٠٠ جنيه نستطيع أن نقول إن رأس المال الأجنبي كانت نسبته إلى الأموال كلها ما يعادل ٩١ ٪ والأرقام هنا لا تتضمن شركة قناة السويس التي كانت تحركها ١٦,٢١٨,٠٠٠ جنيه آتية من الخارج .

وتعتبر سنة ١٩١٤ هي آخر حد وصلت إليه الأموال الأجنبية في مصر . فإلى جانب ٩١ ٪ من المبالغ المساهمة في أعمال الشركات نرى أن الرأسماليين الأجانب كانوا يسيطرون على الدين العام ، بينما أعطت انجلترا إلى مجلس بلدية الإسكندرية مبلغ نصف مليون جنيه على سبيل الدين . وهذه المبالغ لا تدخل في حسابها الأموال التي كانت تشتغل بها فروع لشركات أجنبية تعمل في الخارج ولا يدخل فيها أيضاً بعض المنشآت الصناعية كشركات ليبون التي بلغ رأس مالها [ كما يقول « Roux » ] ٤ ملايين فرنك إلى جانب ممتلكات الأجانب الشخصية كالأراضي والعقارات أو أموال الأفراد الأجانب الذين استغلوها في أعمال الرهون .

وقد بلغت هذه الأموال [ على حد قول « Roux » ] ١٥ مليون فرنك . أضف إلى هذا مبالغ شركات التأمين التي تعمل في مصر ، وكانت هذه الشركات تمتلك عقارات كثيرة إلى جانب ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه كانت تستغلها في أعمال الرهون ، وأخيراً نرى الديون التي كانت على التجار المحليين للتجار الأجانب إذ كان التجار المصريون يأخذون البضاعة الأجنبية بالدين فإذا ما باعوها سددوا ثمنها .

من هذا نستدل على أن العشرين سنة التي سبقت الحرب رأت توثيل رموس الأموال الأجنبية في الشؤون المالية المصرية حتى لقد أصبحت جميع الأعمال

الصناعية والتجارية في أيدي رأسماليين من الأجانب . ففي عشرين سنة بلغت التجارة الخارجية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وارتفع عدد السكان من ٩,٠٦٩,٠٠٠ إلى ١٢,٢٩٢,٠٠٠ وزودت البلاد بوسائل جديدة للرى فزاد ملاك الأراضى من ٧٧٩,٨٦٤ فى سنة ١٨٩٩ إلى ١,٥٦٣,٧٢٣ فى سنة ١٩١٤ .

ولكن كان لرأس المال الأجنبى مضاره أيضاً ، إذ أن ثلثه كان يستغل فى أعمال الديون والرهن ، إلى أن جاء وقت صارت فيه الديون التى [ للبنوك ] وشركات الرهن ٦٦ مليون جنيه كانت تدفع مصر مبلغ ٨,٥ مليون جنيهه أرباحاً لها وذلك فى سنة ١٩١٠ .

هكذا كانت الحالة قبل وقوع الحرب العظمى : الأموال الأجنبية تتدفق إلى البلاد ، والمصريون حكومة وشعباً عاجزون عن سداد ما عليهم من ديون . وكان من الصعب على مصر حتى لو قترت على نفسها وحاولت أن تزن الدخل بالمنصرف أن تتأخر من هذه الحال إلا بعد سنوات طويلة يصحبها الرخاء والانتعاش ، حتى تستطيع أن تدفع ذلك الدين الباهظ الذى كانت غارقة فيه واضطرتها الظروف إليه لكي يساعدها فى فترة نموها .

ولكن لحسن حظها جاءت ظروف الحرب وانتعشت الأحوال وكثر المال واستطاعت مصر أن تستغله فيما يعود عليها بالنفع ويخفف من حدة سيطرة الأجانب المالية عليها كما سئرى فى الفترة التى تقع منذ سنة ١٩١٤ إلى الوقت الحاضر .

### الأموال الأجنبية من سنة [١٩١٤] إلى الوقت الحاضر

كانت الحرب العظمى سبباً فى تقدم البلاد الإقتصادى ، فقد مرت فترة ما قبل الحرب على مصر وهى غارقة فى ديونها للدول الأجنبية ، ولكن ظروف الحرب خففت من حدة هذه الديون ومكنت مصر من أن تنال شيئاً من استقلالها الإقتصادى ، وقد تمثلت الحركات المالية فى سندات البنك الأهلى [ والبنسكنوت ]

إذ أصبحت لها قيمة أعظم ، نظرا لاختفاء الذهب ، وأصبح اعتماد الناس الكلى عليها ، فزاد عددها من ٢٥ مليون سنة ١٩١٤ إلى ٦٧ مليوناً سنة ١٩١٩ ، وكان من الصعب أن يحصل البنك على الذهب الكافى لمواجهة هذه الزيادة فى أوراق البنكنوت فاعتمد على سندات الخزانة البريطانية . وكان لتعميم استعمال [ البنكنوت ] بدلا من الذهب أثر فى القضاء على عادة التخزين لأن خزن [ البنكنوت ] لم يكن لىؤدى إلى أى فائدة ، فبدأ الناس يضعون أموالهم فى [ البنوك ] وخاصة البنك الأهلى والبنك الإنجليزى المصرى وقد زاد رصيدهما فى سنة ١٩٢٠ إلى ٣٥٥ مليون جنيه بعد أن كان ٦٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤ وبهذه الطريقة دخلت رموس الأموال المصرية [ البنوك ] وأصبحت الحاجة إلى المال الأجنبى قليلة . وقد ساعد ذلك على إنشاء [ بنك ] مصرى كل رأس ماله وطنى واهتم بأنواع التجارة والصناعة . وقد مكنت أيام الرخاء التى صحبت الحرب الأولى من تسديد كثير من الديون لشركات الرهن والأراضى مما قلل من رأس المال الأجنبى .

ويمكننا أن نلخص المظاهر المالية فى البلاد فى فترة ما بعد الحرب فى تغيرات أهمها :

- ١ — نقص الديون العقارية والتجارية .
  - ٢ — مساهمة رأس المال المصرى ، وليس معنى هذا أن البلاد تخلصت نهائياً من الأموال الأجنبية ولكنها قلت أو اندمجت مع الأموال المحلية .
- وأول أثر من آثار الحرب هو انقطاع سيل رموس الأموال الأجنبية من التدفق فى البلاد ، وأولى الشركات التى تأثرت بهذه الحرب هى شركات الأمم المعادية . وتخبّرنا الوثائق الرسمية أنه بين سنتى ١٩١٤ و ١٩١٦ أقفلت ١٧ شركة مساهمة و ٦٢ بيتا من بيوت الأعمال الهامة على أنها من ممتلكات الأعداء ، وكان معظمها ألمانيا ونمساوياً ، ومن بينها البنك الألمانى الشرقى الذى كان من أهم [ البنوك ] التجارية فى أيام ما قبل الحرب .



وتدلنا الأرقام الرسمية على أن مجموع أرقام رموس الأموال المستغلة في مصر والتي وصلت سنة ١٩١٤ إلى ١٥٢,٤٩٠ و ١٠٠,٠٠٠ جنيهها هبطت تدريجاً فأصبحت ٩٩,٧٦٢,٣٥٠ جنيهها سنة ١٩١٥ ثم هبطت إلى ٨٥,٢٨٠,٠٠٠ سنة ١٩٢٦ واعتبرت هذه الفترة هي سنوات الرواج الاقتصادي .

### سنوات الحرب

تعتبر الفترة التي بدأت بها الحرب من أقسى السنين التي مرت بالفلاح المصري إذ توقفت أحوال التجارة وهبطت أسعار القطن إلى ثلثي ما كانت عليه قبل الحرب ، على أنه تعذر بيع القطن حتى بهذه الأسعار، فتجمعت المحصولات في أيدي الفلاحين الذين لم يجدوا ما يدفعونه للضرائب أو أقساط ديونهم ورهنهم ، فارتفعت أخطار الرهن بشكل مزعج .

وما أن جاءت سنة ١٩١٥ حتى تحول الموقف تماماً إلى ما فيه صالح مصر ، فارتفعت أسعار القطن نتيجة لكثرة الطلبات عليه لسد حاجات الحرب فوصل إلى السعر الذي كان عليه قبل الحرب وهو ١٥ ريالاً وفي سنة ١٩١٧ صعد سعر القطن إلى ٣٨ دولاراً وفي سنة ١٩١٨ اشترت الحكومة البريطانية جميع محصول القطن بسعر ٤٢ ريالاً وفي سنة ١٩٢٠ وصل ٢٠٠ ريال ثم هبط بسرعة ، وعلى هذا رفع سعر محصول القطن سنة ١٩١٣ من ٣٢ مليون جنيه إلى ١٠٧ ملايين سنة ١٩٢٠ .

ومما ساعد على تحسين الموقف المالي أن أثرياء المصريين لم يستطيعوا الذهاب إلى أوروبا لقضاء إجازاتهم فاحتفظت البلاد بالأموال التي تنفق في هذه الرحلات ، ويقال إن السراة كانوا ينفقون في أوروبا ما لا يقل عن مليوني جنيه سنوياً .

ملأت النقود إذن جيوب المصريين واستطاعوا بذلك أن يسددوا ما عليهم من ديون ، ففي سنة ١٩١٧ استطاع [بنك كريدي فونسييه] أن يجمع ٣٦٧ و ٥٠٧٤ و ٥٠٠ جنيهها من الديون التي كانت له على الأهالي ، وكانت النتيجة أن نقصت الديون التي

كانت [ لبنوك الرهن ] من ٦٧,٠٦٥,٤٣,٩٦٥ جنيهاً سنة ١٩١٤ إلى ٣٩,٣٣٢,٠٠٥ جنيهاً سنة ١٩٢٠ أى بنقص قدره ١٤,٦٣٣,٠٧١ جنيهاً .

فكونت [ بنوك الرهن العقارى ] نفسها برءوس أموال كبيرة ولكن لم تجد طلبات من الأهالى فاضطرت إلى أن تستغل بعضها فى الخارج وتضع البعض الآخر فى [ البنوك ] .

### نقص رؤوس الأموال

رأت مصر فى الفترة بين سنتى ١٩١٥ ، ١٩٢٦ أعظم مراحل الانتعاش التى مرت بها . ويبدو أن هذه الفترة تتميز بإنهاض رؤوس أموال الشركات ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرهن العقارى وشركات الأراضى قد قلت نتيجة لزيادة ثروة الأفراد وتمكنهم من قضاء ديونهم ، وقد اضطرت كثير من الشركات إلى تصفية حساباتها .

وأكثر الشركات التى اضطرت إلى نقص رأس مالها هى الشركات التى كان مصدر رأس مالها من الخارج . والجدول التالى يبين لنا الشركات التى نقصت رأس مالها المستورد من الخارج وقيمة هذه المبالغ :

\* \* \*

الانقاص العام	نقص رأس المال	المركبات المصفاة بين ١٩١٤ — ١٩٣٣		أسم الشركة
		العدد	رأس المال ١٩١٤	
جنيه	جنيه	جنيه		
١٠,٥١٢,٠٠٠	٦,١٦٠,٠٠٠	٤,٣٥٢,٠٠٠	٧	شركات الرهن العقاري
٢,١٠١,٠٠٠	٤٧٧,٠٠٠	١,٦٢٤,٠٠٠	٣	(البنوك) وبيوت المال
				شركات الأراضي الزراعية
٦,٠٠٧,٠٠٠	٢,٠٦٥,٠٠٠	٣,٩٤٢,٠٠٠	١١	والبناء .. ..
١,٥٧٠,٠٠٠	١,٢٢٨,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٣	شركات النقل والترع
				الشركات الصناعية والتجارية
٣,٩٤٢,٠٠٠	١,٣٨١,٠٠٠	٢,٥٦٢,٠٠٠	١٨	والمناجم .. ..
٢٤,١٣٣,٠٠٠	١١,٣١١,٠٠٠	١٢,٨٢٢,٠٠٠	٤٢	المجموع .. ..

ويستدل من هذا الجدول على نقص في رموس الأموال قدره ٢٤,١٣٣,٠٠٠ جنيه ، وقد خص الشركات العقارية من هذا المبلغ ما قدره ١٦,٥١٩,٠٠٠ جنيه .

### شركات الرهن

يلاحظ من الجدول السابق أن أكثر الشركات التي نقصت رأس مالها هي شركات الرهن العقاري فقد نقصته بقدر ١٠,٥١٢,٠٠٠ جنيه وهذا مبلغ عظيم ، كما أن قيمة الرهن العقاري قلت من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٣ بالشكل الآتي :

السنة	مجموع القروض
	جنيه
١٩١٤	٤٣,٩٦٥,٠٧٦
١٩٢٠	٢٩,٣٣٢,٠٠٥
١٩٢٥	٢٦,٣٥٦,٠٠٠
١٩٣٢	٢٦,٤١٩,١٣٨

وإحصاء سنة ١٩٣٢ هو الإحصاء الذى قامت من أجله مشكلة الديون العقارية ، وتوجهت الحكومة لحل هذه الازمة بمحاولة إحلال الأموال المصرية محل الأموال الأجنبية ثم تأجيل الاقساط المستحقة .

### شركات الاراضى

صفت ١١ شركة من شركات الاراضى حساباتها ، وكان رأس مال الشركات سنة ١٩١٤ هو ٣,٩٤٢,٠٠٠ جنيه ، وقد أعادت خمس منها تكوينها أو اندمجت فى شركات أخرى ، أما الشركات التى استمرت فى عملها فقد خفضت رأس مالها يقدر ٢,٠٦٥,٠٠٠ جنيه .

### شركات النقل

كان نقص رأس مال شركات النقل عن طريق استهلاك الدين والسندات ، وقد فعلت ذلك كل الشركات الهامة .

### شركات الصناعة والتجارة والمصارف

من الثمانى عشرة شركة التى اختفت ، خمس شركات للتعدين ، واستولى فى أثناء الحرب على ممتلكاتها لأنها ملك للأعداء ، وقد اندمجت أربع غيرها فى شركات أخرى .

## رأس المال الجديد

في هذه الفترة التي عم فيها النشاط والانتعاش أحوال البلاد المالية نجد أن رموس الأموال التي أسهمت في تكوين الشركات المساهمة كانت بنسب معقولة وهذه الفترة هي بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٣٠ . ويجب أن نذكر هنا أن المبالغ التي أضيفت إلى رموس الأموال كانت بعيدة عن أن تؤثر في الانخفاضات التي حدثت في رموس الأموال نتيجة لتصفية الشركات أو قلة أعمالها .  
والجدول الآتي يبين لنا المبالغ التي استغلت كرموس أموال في هذه الفترة :

السنة	رأس المال المستغل
١٩١٤	١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنيه
١٩١٩	٩٦,٣٦٦,٠٠٠
١٩٢٦	٨٥,٢٨٠,٠٠٠
١٩٣٣	٩٦,٢٤١,٠٠٠
١٩٣٤	٩١,٢٢٤,٠٠٠

من الجدول السابق نلاحظ أن رموس الأموال الجديدة المستغلة كانت تنقص تدريجاً ثم ارتفعت ثانية من سنة ١٩٣٣ .



## الشركات الجديدة

من أهم مميزات الشركات الجديدة التي تكونت في هذه الفترة أن معظمها كان من شركات التجارة . ففي الوقت الذي كانت فيه شركات الرهن العقاري تنقص كانت [ البنوك ] وشركات التجارة والبيوتات المالية تتسع اتساعاً محسوساً . كما دخلت رموس الأموال المحلية ميدان التثمين بنسبة محسوسة وكان ذلك بدافع القومية المصرية حتى أن الباحث يلس في هذا التطور فكرة اليقظة من جانب الشعب ، وإقدامه على مجازاة الأجنبي ومنافسته .

## رأس المال الأجنبي والدول الأجنبية

حملت رموس الأموال الأجنبية في إعادة تكوينها ونشاطها في مصر مظاهر جديدة لدول جديدة دخلت ميدان التثمين لعلها تنال من وراء ذلك غنماً مادياً وكسباً لرعاياها : وأهم شركات هذه الدول .

## الشركات الإيطالية

ومن بينها [ البنك الإيطالي المصري ] وهو مرتبط [ بينك روما ] [ والبنك التجاري الإيطالي المصري ] وهو فرع من بنك ميلانو التجاري ، وتأسس الأول في سنة ١٩٢٢ برأس مال قدره مليون جنيه مصري والثاني في سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره مليون جنيه مصري أيضاً . وتحت [ البنك الإيطالي المصري ] وهو فرع الأول تكونت شركات إيطالية منذ سنة ١٩١٤ . وأخذ المال الإيطالي يستغل في الشركات الصناعية والتجارية والنقل والأراضي وغير ذلك من الأنواع المختلفة في ميدان الاستغلال .

## الشركات الانجليزية

كان رأس المال البريطاني يستغل في شركات كانت أكثر الشركات التي تكونت عددا . فكانت لا تقل عن ١٨ شركة وتأسست برأس مال بريطاني منذ سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٤ وأغلب هذه الشركات شركات تجارية وهندسية وأربع شركات للأراضي .

## الشركات البلجيكية

أسهم المال البلجيكي في خمس شركات هامة في [ بنك هام ] . وفي شركة فندق [ تحت شركة هليوبوليس ] وشركة كهربا والباقي استغل في [ شركات البيرة ] في الإسكندرية والقاهرة .

## الشركات الفرنسية

تكونت خمس شركات . واحدة منها فرع لإحدى [ بنوك الرهن العقاري الفرنسي ] وأخرى شركة تأمين والثلاثة الباقية شركات تجارية تحت رقابة شركات الإنتاج في فرنسا .

## الشركات الألمانية

لقد استغل المال الألماني في مصانع صغيرة ممثلة في توكيلات توزيع للمصانع الألمانية في ألمانيا .

## الشركات السويسرية

إن أهم ما استغل فيه رأس المال السويسري هو صناعة الاسمنت ، ورهن الأراضي ، والفنادق المصرية ، وبعض المشروعات التجارية والصناعية .

## شركات الدول الأخرى

وهناك شركات صغيرة برؤوس أموال أجنبية من دول أخرى مثل أمريكا وتشكسلوفاكيا واليونان . وكما فروع لشركات موجودة في الخارج توزع لها هذه الفروع إنتاجها أو تسهل طلباتها التي تحتاج إليها من مصر ، مثل شركة جنرال موتورز ، شركة فورد [ شركات أمريكية ] فيات الشرق [ إيطالية ] شركة باتا [ للأحذية وهي تشكسلوفاكية ] ، وشركة كوداك ... الخ .

ونلاحظ من الإحصاء الآتي تطور تكوين الشركات من سنة ١٩١٤ إلى

سنة ١٩٣٤ :

الشركات	شركات تكونت برأس مال من الخارج		شركات تكونت برأس مال محلي		الجملة
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	
شركات الرهن العقاري	٢	٢٥٣,٠٠٠ جنية	١	١,٠٠٠,٠٠٠ جنية	٣
البنوك والبيوت المالية	٤	١,٦٣٤,٠٠٠	١	١,٠٠٠,٠٠٠	٥
شركات الأراضي الزراعية للبناء ..	٧	٤٢٠,٠٠٠	١٠	١,٦٠٨,٠٠٠	١٧
شركات نقل ..	٢	٢٨٢,٠٠٠	١٢	٣٤٦,٠٠٠	١٤
الشركات التجارية والصناعية للتعدين	٣٦	١٠,٣٩٢,٠٠٠	٧٨	٤٤٣,٠٠٠	١١٤
الجملة ..	٥١	١٢,٩٨١,٠٠٠	١٠٢	٨,٣٨٤,٠٠٠	١٥٣
					٢١,٣٦٥,٠٠٠

ويمكن ملاحظة أنه من ١٥٣ شركة التي تكونت بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٤

٥١ شركة [أى ثلث الشركات] كان رأس مالها من الخارج و ١٠٢ تكونت برأس مال محلي ، والشركات الأجنبية — بالرغم من قلة عددها — رأس مالها مجتمعاً يكون مبلغ ١٢,٩٩٨,٠٠٠ من مجموع رأس المال الذى تكونت منه الشركات وهو ٢١,٣٨٢,٠٠٠ فيكون الباقي ٨,٣٨٤,٠٠٠ هو رأس المال المحلى الذى تكونت به الشركات المحلية جميعها . وهذا يعطى صفة الاغلبية لرأس المال الاجنبى فى الاستغلال ، حتى أنه توجد شركة الشرق « Eastern Company » لعمل السجاير ورأس مالها إنجليزى وقدره ٦,٦٠٢,٠٠٠ مما يدل على ضخامة رأس المال الاجنبى فى الميدان الاقتصادى والتجارى .

ويلاحظ أيضاً تحول الاتجاه بعد سنة ١٩١٤ إلى تكوين الشركات التجارية والصناعية بعد أن كان الاتجاه نحو تكوين شركات للرهن العقارى وإصلاح الأراضى .

وقد يكون لتغير السياسة الجمركية سنة ١٩٣٠ ، وحماية الصناعة المصرية ، والعمل على رواج المواد الأولية المصرية ، أثر فى زيادة الشركات الصناعية والتجارية سواء من ناحية الأجانب أو من جهة المصريين .

وكانت رموس الأموال التى استخدمت لتكوين شركات جديدة بين سنتى ١٩٣٣ ، ١٩٤٨ هى ٢٦,٧١٨,٦١٤ جنيهاً مصرياً ، بلغت الأموال المصرية منها ٢١,٠٤١,٥٦٦ جنيهاً مصرياً والأموال الأجنبية ٥,٦٧٧,٠٤٨ جنيهاً مصرياً ، فأصبحت بذلك حصة الأموال المصرية فى هذه الفترة ٧٨,٧ ٪ وحصة الأموال الأجنبية ٢١,٣ ٪ .

وإذا أضفنا ذلك إلى مجموع رموس الأموال المستغلة فعلاً من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٥٠ رأينا أن نسبة الأموال المصرية ارتفعت من ٩ ٪ إلى ٤٠ ٪ وأن نسبة الأموال الأجنبية هبطت من ١١ ٪ إلى ٦٠ ٪ مما يدل على خير نرجوه لاقتصاديات البلاد .

ويرجع هذا التحول إلى عوامل أهمها الروح الوطنية وزيادة الوعى القومى

فى البلاد منذ سنة ١٩١٩ ، والإيمان بالحقيقة الخالدة وهى أن الاستقلال السياسى لابد أن يتركز على الاستقلال الاقتصادى ، ثم إلى الأرباح الكثيرة التى دخلت جيوب المصريين فى إبان الحربين الماضيتين ، وإلى الأهداف الاقتصادية الجديدة التى رسمتها التعريفة الجمركية الجديدة سنة ١٩٣٠ ، ثم إلى قانون الشركات الذى صدر فى سنة ١٩٤٧ ونص على وجوب تخصيص ٥١ ٪ على الأقل من رموس أموال الشركات المساهمة الجديدة للمصريين .

كان ذلك كله من العوامل الفعالة فى الحد من نشاط الأموال الأجنبية ، يقابله إقبال المصريين بأموالهم ، واندفاعهم فى هذا التيار لتشجيع الموارء الاقتصادية فى البلاد لتدعيم الاستقلال الاقتصادى الذى يرسى عليه بناء الاستقلال السياسى .

• • •



## الفصل الثالث

### أهم الشركات والمصارف التي تكونت بأموال أجنبية

رأينا كيف تطور رأس المال الأجنبي للشركات والمصارف في مصر، وكيف جذب التنافس بين الدول على استغلال الأموال الفائضة في بلادها وتشجيرها في إنشاء تلك الشركات للحصول على الأرباح، وكانت رموس الأموال الفرنسية ثم الإنجليزية هي أهم الأموال التي دخلت البلاد، غير أن الشركات الإنجليزية كانت أكثر عدداً كي يمكنها أن تنال عن طريق أعمال شركاتها دعاية طيبة بأنها في أثناء حكمها في مصر قد رقت البلاد وأحدثت الإصلاحات المختلفة، ونشرت ألوان المدنية الحديثة في نواح مختلفة، من إصلاح الأراضي البور إلى تقديم في وسائل النقل إلى إدخال الكهرباء والمياه في المدن المختلفة وما إلى ذلك من الإصلاحات العمرانية.

وقد استفادت البلاد بلا ريب من هذا المجمود، وتعلم المصريون درساً عملياً في طرائق التثمين المالي، ولكن لو أن هذا العمل أو تلك المساعدة قد قامت دون أن يكون لها نتائج سياسية ومغانم في الحكم لكان أثرها عظيماً.

ونذكر هنا تاريخ أهم الشركات والمصارف التي تكونت برأس مال أجنبي كي نقف على تطورها في البلاد، إذ أن بعضها قد اندثر والبعض الآخر غير اسمه وتحول إلى حال جديدة. ونعرض صوراً لتاريخ هذه المؤسسات.

## أولاً : شركات ومصارف الرهن العقارى

### البنك العقارى المصرى

فى أول يناير سنة ١٨٨٠ تأسس هذا البنك بالقاهرة لتثمير أمواله فى الرهن العقارى ، وحصل على امتياز لهذا العمل مدته ٩٩ سنة . فأدى هذا إلى عقد قروض لآجال طويلة تسدد على أقساط سنوية .

وقد صادف هذا التثمير استقرار الملكية الزراعية لأصحابها ، وزيادة الحرية الاقتصادية فيما يزرعه الفلاح ، وعناية الحكومات بتجسين وسائل الإنتاج مما أدى إلى التوسع فى عقد القروض من البنك ، لإصلاح الاراضى البور والإقبال على شراء الأرض وتمليكها ، وتحول البلاد إلى النشاط الزراعى والتخصص فيه ؛ وبذلك نجحت عملية التثمير فى هذا النطاق .

وكان لزاماً على المدينين الوفاء بالتزاماتهم ، ودفع الأقساط السنوية المطلوبة منهم . وجرى ذلك طبيعياً فى سنى الرخاء . أما فى سنى الأزمات المالية أو السياسية فإن الحال كانت تتطلب علاجاً بين البنك وعملائه الذين لم تمكنهم مواردهم المالية من الوفاء . وفى ذلك تهديد لممتلكاتهم ، وضياح للثروة العقارية التى أرسى عليها البناء الاقتصادى للبلاد . وقد دفع هذا الأمر الحكومات فى القرن العشرين إلى التدخل لعلاج هذا العسر المالى ، كما حدث عند إعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، وهبطت أسعار المحصولات الزراعية وبخاصة القطن ، فأعلنت الحكومة حينئذ تأجيل دفع الديون [ موراتوريوم ] ، ولكن سرعان ما تحسنت أحوال البلاد المالية فى سنة ١٩١٦ وما بعدها ، وسارت الأمور فى طريقها المرسوم .

واشتدت الأزمة ثانية بين البنك وعملائه سنة ( ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ) بسبب الأزمة العالمية التى انتابت العالم بأسره ، فتدخلت الحكومة المصرية لعلاج أحوال

البلاد بأن عقدت إتفاقية بينها وبين البنك على تجميد أموال قروضه وأقساطه المتأخرة ومد آجالها إلى مدد طويلة وتخفيض فائدتها حتى يسهل بذلك أداء التعميدات الجديدة في ظل الأحوال المالية الجارية في البلاد . وكان ذلك صونا للثروة العقارية التي كانت مهددة بكارثة تعم إقتصاديات البلاد .

ولما جاءت الحرب العالمية الثانية برواجه وأرباحها الكثيرة استطاع كثير من المدينين أن يدفعوا ديونهم قبل انتهاء آجالها . فشرع البنك يتجه إلى تشمير أمواله في عتد سلف على المباني وبخاصة المنشآت الكبيرة منها . ولقد إتسعت أعماله في هذه الناحية في السنوات الأخيرة لكثرة الاتجاه إلى التعمير والإنشاء حلا لازمة المساكن وتوظيف الأموال والأرباح التي عادت على أصحابها من النشاط الإقتصادي الذي شهدته البلاد إبان الحرب العالمية الثانية .

ولم تكن هذه المؤسسة هي الوحيدة التي اتجهت نحو تشمير أموالها في الرهن العقاري ، بل سار على منوالها شركات ومصارف أخرى منها : « بنك الأراضي المصري » ، رأس مال بريطاني و « البنك السويسري للقروض العقارية » ، رأس مال سويسري وهكذا نجد الأموال الفرنسية والإنجليزية والسويسرية قد تنافست في التشمير في هذه الناحية الهامة من إقتصاديات البلاد .

## ثانيا : بنوك الأعمال والإيداع والخصم

### البنك الأهلي المصري

في ٢٥ من يونية سنة ١٨٩٨ أسس بالقاهرة البنك الأهلي المصري لمدة ٩٩ سنة . رأس مال قدره مليون جنيه استرليني دفع منه في أول الأمر ربع مليون جنيه استرليني حسب القانون المصري ، ثم زيد رأس المال إلى أن وصل في سنة ١٩٠٥ ثلاثة ملايين من الجنيهات . وبلغ إحتياطيه الآن حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

كان الغرض من إنشائه أن يؤدي ما تؤديه جميع البنوك من أعمال فيقوم

بمهام بنوك الإصدار أو البنوك المركزية بإصداره أوراق النقد ، ويقوم أيضاً بجميع الأعمال المصرفية التجارية من خصم الأوراق التجارية وقبول الودائع لحساب الأفراد والشركات والمؤسسات ، وكانت هذه الخطوط الرئيسية هي التي بنى عليها عقد الامتياز على النحو الآتي .

أولاً — منح عقد إمتياز البنك لإصدار أوراق النقد بأن تكون نصف الأوراق المصدرة مضمونة بالذهب والنصف الآخر مضموناً بأوراق مالية يملكها البنك تقدر بحسب قيمتها الاسمية وتوافق على اختيارها الحكومة المصرية .

ونص الاتفاق الذي عقد بين البنك والحكومة في ٨ من مايو سنة ١٩٤١ أن توزع الأرباح المتحصلة من السندات وأذونات الخزانة المستخدمة في تغطية أوراق النقد بعد خصم تكاليف عملية الإصدار بنسبة ١٥ ٪ للبنك و ٨٥ ٪ للحكومة المصرية .

ثانياً — يفتح البنك حسابات للحكومة المصرية وحكومة السودان والمجالس البلدية ويقدم القروض اللازمة لها حسب ما يتفق عليه .

ثالثاً — يقوم البنك بالقروض الزراعية المختلفة لثمن التقاوى والمصاريف برهن أو غيره .

رابعاً — يقوم البنك بأعمال البنوك التجارية والمصرفية بكافة أنواعها ، من خصم الأوراق التجارية وفتح الإعتمادات لسير الحركة التجارية ، وتقديم قروض مضمونة بإيصالات بضائع من أنواع مختلفة ، وقبول الودائع والأوراق المالية وبيعها لحساب أصحابها أفراداً أو هيئات ، وتحصيل الأوراق التجارية لأصحابها ، والقيام بعملية اكتتاب رموس الأموال للمؤسسات المالية الناشئة . وتسهيل وتصفية الأوراق التجارية المستحقة الدفع في مصر أو الخارج وبهذا كله يؤدي خدمة جليلة للنشاط التجاري والمالي في البلاد .

ونلّس من الأعمال المفروض على البنك القيام بها أن نشاطه ينحصر في دائرة المال الحر ، ولا يدخل في الصفقات التي تتصل بالأعمال المالية الثابتة للرهن

العقارى ، فهذا له ميدان آخر ، كما أنه بعد أن كثرت البنوك التجارية الأخرى فى مصر ابتعد عن التسليف الزراعى ، ولما اتسعت دائرة أعماله التجارية أسس فى سنة ١٩٢٨ غرفة [ المقاصة ] به لتصفية أعماله مع البنوك التجارية الأخرى كي لا تتعطل حركة التداول بينها .

وفى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم بمد أجل البنك أربعين عاماً أخرى وتحويل الأسهم جميعها إلى أسهم اسمية اعتباراً من ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٨ وإعادة تنظيم إدارة البنك .

وتراقب وزارة المالية أعمال البنك بتعيين مندوبين من قبلها ، يحضران مجلس إدارة البنك ورأيهما استشارى ولهما مراقبة تنفيذ اللوائح والقوانين وما ينص عليه عقد الإمتياز وأن يتقدما بملاحظتهما كتابة إلى مجلس الإدارة ، وإن أهمل تنفيذ هذه الملاحظات لهما أن يتقدما بها إلى وزير المالية .

ولقد بلغت أوراق النقد التى أصدرها البنك فى الوقت الحاضر ، وتداولها السوق المالية بين المصريين حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، كما قام البنك بخدمات كثيرة للحكومة بالإشراف على دفع فوائد الدين المصرى العام منذ إلغاء صندوق الدين سنة ١٩٤٠ ، وتمويل القطن [ وبخاصة قيامه بعملية إصدار قرض سندات القطن فى سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ ] وإصدار سندات القرض الوطنى سنة ١٩٤٤ وغير ذلك من القروض الحكومية ، وكذلك أسهم فى الإشراف على جميع إكتتابات المؤسسات المالية والصناعية التى أسست فى البلاد فى السنوات الأخيرة .

• • •



## ثالثا : شركات الزراعة

### شركة وادى كوم أمبو المساهمة

تأسست هذه الشركة فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٤ ومدة ٩٩ سنة . برأس مال قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى وزيد رأس المال عدة مرات حتى بلغ منذ سنة ١٩٣١ إلى الآن ١,٢٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

وكان أساس هذه الشركة ، العقد المبرم فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٣ بين الحكومة المصرية وبين السير أرنست كاسل وسوارس إخوان وشركائهم على إصلاح واستغلال كل أو بعض أراضى كومبو بمديرية أسوان .

وحينما تأسست الشركة حل محل هؤلاء ، شركة وادى كوم أمبو المساهمة فى جميع الحقوق والالتزامات بعد تقديم النفقات التى أنفقوها بموجب كشف معززة بالمستندات بعد الموافقة عليها من مجلس إدارة الشركة .

ولما قامت الشركة بأعمالها وجدت أن مساحة الأراضى القابلة للزراعة تبلغ حوالى ٢١,٠٠٠ فدان زرعت منها فعلا ١٢,٠٠٠ فدان بعد أن قامت بعملية الإصلاح من إنشاء د طلبات ، لرفع الماء الجوفى وشق الترع وتعميد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية اللازمة وغيرها مما يساعد على سرعة استغلال هذه المنطقة . وزرعت بها المحصولات المختلفة من حبوب وقطن وقصب . فنجحت زراعتها وجاءت بإنتاج وفير . وفى سنة ١٩١٠ تم الاتفاق بينها وبين شركة السكر العمومية على توريد قصب السكر من مزارعها ، وبذلك توسعت فى زراعة القصب حتى بلغت مساحته فى سنة ١٩١٦ حوالى ٥٣٤٩ فداناً .

ولاقت أعمال الشركة رواجاً وكسبت أرباحاً وفيرة من هذا العمل ، واستطاعت فى أوائل سنة ١٩٣١ أن تشتري من الحكومة بنفس الشروط السابقة باقى مساحة أراضى كوم أمبو التى بلغ قدرها ٣٩٧٢٧ فداناً قامت بإصلاحها ،

وزراعتها واستطاعت بذلك أن تضيف إلى مساحة الأراضى الزراعية حوالى  
ستين ألف فدان وأن تضم إنتاجها إلى الثروة القومية للبلاد .

وسار على منوالها [ شركة أبى قير ليمتد ] برأس مال إنجليزى بلغ الآن  
٣٠٠.٠٠٠ جنيهه إنجليزى ، وكذلك شركة [ البحيرة المساهمة ] التى بلغ رأس مالها  
حوالى نصف مليون جنيهه إنجليزى .

### رابعاً : شركات النقل

سكة حديد الدلتا ليمتد .

تأسست هذه الشركة فى ٤ من مارس سنة ١٨٩٧ لمدة ٧٠ سنة برأس مال  
مدفوع قدره [ ٢٧٠.٠٠٠ جنيهه إنجليزى ] زيد من سنة ١٩٠٥ إلى الآن حتى  
بلغ ١٧٨٠.٥٠٠ ر ١٠٠ جنيهه إنجليزياً .

ولقد سبق تأسيس هذه الشركة ، شركة أخرى [ سبليت جون بيرش وشركاه ]  
حصلت على امتياز مد سكك حديدية ضيقة فى مديرتى الغربية والبحيرة أطلق  
عليها [ الشركة المصرية للسكة الحديدية الزراعية ] ، كما حصلت بيوت [ قطاوى  
وبسوارس ومنشا وبلزايوس وشركائهم ] على امتياز لمد خطوط حديدية  
فى مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية . واندججت أعمال هذه البيوتات فى شركة  
سميت [ شركة السكة الحديدية المصرية ] .

اندججت الشركة الأولى وهى « شركة السكة الحديدية الزراعية » [ وهى إنجليزية  
الجنسية ] بالشركة الجديدة باسم « شركة سكة حديد الدلتا المصرية ليمتد » . وقامت  
بهذا العمل لتصل القرى بالمدن والحواضر حتى تزداد حركة النقل ، فينتعش النشاط  
الاقتصادى والعمرانى فى البلاد .

وقامت هذه الشركة بأعمالها من إنشاء الخطوط الحديدية ، وإقامة الكبارى  
وتركيب « التلغراف » و « التليفونات » ، إلى غير ذلك من الأعمال التى تتصل

بالهندسة الحديدية ، وفي سنة ١٩٣٥ حينما زادت المنافسة بين السيارات والسكك الحديدية قامت الشركة بإنشاء شبكة من المواصلات البرية وأسست لذلك شركتين إحداهما [شركة أتوبيس البحيرة والغربية] والثانية [شركة السيارات المتحدة] حتى تضمن استمرار أعمالها ، كي لا تتأثر أرباحها بهذه المنافسة .

وانتشرت في البلاد شركات النقل من آخر القرن التاسع عشر ، فتأسست شركة [ترام الإسكندرية المساهمة] في سنة ١٨٩٧ لمدة ٦٠ سنة برأس مال بلجيكي مدفوع قدره ثلاثة ملايين من الفرنكات البلجيكية ، وزاد في سنة ١٩٠٨ حتى بلغ ١٠,٢٦٦,٠٠٠ فرنك .

وكذلك تأسست شركة بلجيكية أخرى سنة ١٨٩٥ عرفت بشركة [ترام القاهرة المساهمة] التي تنتهى مدتها في سنة ١٩٥٦ برأس مال مدفوع قدره أربعة ملايين من الفرنكات البلجيكية .

وهكذا نجد منافسة رموس الأموال الإنجليزية والبلجيكية في هذه الناحية .. كما نرى توجيه رأس المال الفرنسى في شركة قناة السويس .

### الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

ذكرنا فيما سبق كيف منح سعيد عقد امتياز حفر قناة السويس لصديقه « دى ليسبس » وعلى هذا تكونت الشركة في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لمدة ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ افتتاح القناة للملاحة ، وكان ذلك في ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩ . ورأس مالها ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك يمثل ٤٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنك . واشترت مصر من الأسهم ١٧٦,٦٠٢ سهماً قيمتها ٤٤٪ من قيمة رأس مال الشركة . وقد اضطر إسماعيل تحت ضغط الظروف المالية التي كانت تجتازها البلاد أن يبيع حصة مصر من الأسهم لإنجلترا التي استطاعت أن يكون لها ممثلون في مجلس إدارة الشركة وأن تسهم في توجيهات العمل في هذه القناة . وبعد أن باعت مصر أسهمها لإنجلترا لم يكن لها مصلحة إلا ما نص عليه عقد

الامتياز من أن تحصل مصر على ١٥ ٪ من أرباح الشركة وقد باعتسه في سنة ١٨٨٠ إلى [ بنك فرنسا العقارى ] بمقابل ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وتدل الإحصاءات على أن هذه الحصة درت على أصحابها حتى سنة ١٩٣٨ ١٣٧,٢٢٩,٢٩٦ فرنكا .

وأما عقد الامتياز فقد سبق دراسته ، وتنحصر في تقديم الاراضى اللازمة لحفر القناة ، ثم في المساعدات اللازمة للشركة بتقديم أربعة أخماس العمال يعملون [ سخرة ] ، وفي حفر ترعة تحمل ماء النيل إلى منطقة القنال ، وإعفاء الآلات اللازمة للحفر من الرسوم الجمركية وقد قامت الحكومة بتقديم المأمونة الصادقة لإتمام حفر القناة التى أصبحت بهذا كله قناة دولية .

وعقد فى الآستانة اتفاقية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ جمعت حياد القناة أمراً محتوماً تمر بها جميع السفن فى حالتى السلم والحرب .

وتمت اتفاقات بين الشركة والحكومة المصرية لتحديد العلاقات بينهما وكان آخرها قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على أن للحكومة المصرية الحق فى تعيين مندوبين لها فى مجلس إدارة الشركة ومقره فى باريس . وأن تدفع الشركة للحكومة إتاوة مقدارها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى . وأن تعين ثلث موظفيها من المصريين .

وتقرر فى أول يناير سنة ١٩٤١ أن تحصل الشركة من السفن المارة بها رسماً للطن الواحد قدره ٣٩ قرشاً للسفن المحملة و ١٩,٥ قرش للسفن غير المحملة .

وينتهى العمل بعقد الإمتياز فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وتعود بعدها القناة إلى جمهورية مصر ، تدير شئونها ، وتوجه إدارتها ، وترسم العمل فيها ، وفق المصالح المصرية البحتة .

وللقناة مركز عالمى إذ تعتبر شرياناً هاماً فى النقل بين أنحاء العالم القديم ، فقد ربطت الدول الصناعية الأوربية بالدول المدارية الآسيوية ، واتسعت حركة المبادلة بين الدول عن هذا الطريق لأنها قربت المسافة بينها ، فهبطت نفقات النقل وقصرت

المسافة التي كانت تقطعها السفن بين لندن ومبای عن طريق رأس الرجاء الصالح بنسبة ٤٠٪ . وبهذا قصرت القناة المسافة ووفرت الوقت وهما من أسباب نهضة الحركة التجارية في الوقت الحاضر .

ولم تخدم القناة أغراض مصر الإقتصادية ودول الشرق الأوسط بقدر ما خدمت إقتصاديات الدول الصناعية وربطتها بمخازن المواد الأولية في المناطق المدارية . وبما يدل على عمق أثرها في هذا الربط الإقتصادي أن ٥٨٪ من السفن التي تعبر القناة تصل إلى سنغافورة والشرق الأدنى و [ استراليا ] ، و ٣٤٪ تصل إلى موانئ الخليج الفارسي والهند ، و ٨٪ تصل إلى موانئ البحر الأحمر والموانئ الأفريقية .

ولقد أدى قيام القناة إلى خلق حياة إقتصادية وعمرانية في منطقتها من الأراضي المصرية ، فقد أنشئت مدن إزداد بها العمران مع الأيام ، فنجده السويس وبور سعيد والإسماعيلية والقنطرة وغيرها من البلاد التي عاشت في ظل الحياة التي دبت مع القناة . وكان لإنشاء الخطوط الحديدية والبرية التي شملت هذه المنطقة أثر في إكتظاظ هذه المدن بالسكان وازدياد العمران بها واتسعت دائرة الأعمال التجارية والزراعية والتعدينية . ودخلت بعض الأراضي في دائرة الزراعة ؛ واتجه التفكير إلى استغلال ما حوته الأرض من معادن في هذه المنطقة ، فاستخرج زيت البترول من منطقة السويس ، وقامت صناعة تكريره ، واستغلت الملاحات في بور سعيد ، واتسعت الدائرة التجارية لأنها قريبة من بلاد الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين وبلاد العرب وسوريا . كما تخصص بعض الأفراد في خدمة أعمال القناة والملاحة وإنشاء السفن واحتراف الصيد من البحر وقيام صناعات هامة عليه ، كما عكف بعض الأفراد على تموين السفن المارة بالقناة بالفحم والزيوت والمأكولات المختلفة ، مما دعا إلى استقرار حوالي ٣٥٥ ألف نسمة حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ . وهكذا خلقت القناة مصادر جديدة للعمل والإنتاج لحياة إقتصادية لعدد من السكان المصريين . وشاهدت هذه المنطقة صناعات مختلفة منها تكرير



زيت البترول وصناعة الاسمدة وصناعة الاصداف وإنشاء المراكب وصيانتها ومحال التبريدات لحفظ المأكولات إلى غير ذلك من مظاهر النشاط والكفاح . ولما كانت المسافة بين الموانى الاوربية وموانى جنوب آسيا والشرق الأدنى بعيدة لا تستطيع السفن أن تحمل كل ما تحتاج إليه في قطعها من وقود ومؤنة ، وإلا لا يبقى فراغ للمسافرين ولتقل البضائع . أصبحت منطقة القناة محطة لتوين السفن بما تحتاج إليه في منتصف الطريق حتى تستطيع استغلال فراغها بما يعود عليها بالربح والاستغلال .

وقد فرض على الشركة أن تعين ثلث موظفيها من المصريين وأن تسير حركة التوسع والإنشاء في مناطقها لتسائر زيادة الحركة العالمية وحاجة السفن التي تمر فيها ، فكان لازماً عليها متابعة المنشآت وزيادة الاحواض بها ، فعملها هذا على أن تقوم بالبناء والتعمير في جهات مختلفة ، فعاد ذلك على المصريين بأموال دخلت في محيط أعمالهم . ويقدر ما دفعته الشركة لإفادة للحكومة وفوائد وأرباحاً لأسهمها وأجوراً وماهيات لموظفيها ووفاء تعهدات ومقارلات لمنشآتها حسب إحصاء سنة ١٩٣٨ . بما يزيد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وساعدت القناة على تنشيط حركة التجارة المصرية بين مصر والدول العربية كما استقرت تجارة التخزين [الترانسيت] في الموانى المصرية لحزن البضائع اللازمة لأسواق الشرق الأوسط كي تكون قريبة منها عند الحاجة ، وفي ذلك مورد من موارد الدولة للرسوم الجمركية المختلفة التي تجبي على التجارة المصرية وتجارة المرور وتجارة الترانسيت ، فأضافت بذلك موارد جديدة للخزينة المصرية .

ونستطيع من هذه الدراسة أن نتبين مظاهر الفوائد التي تقوم بها القناة من نواح إقتصادية وعمرانية سواء للتجارة المصرية أو التجارة العالمية . ولكن تقابل تلك الفوائد ، أضرار أخرى لا تقل عنها خطراً إذ اتخذت منها بريطانيا طريقاً حربياً إلى مستعمراتها ومصالحها في الشرق الأوسط ، ولذلك فإن حياد القناة الذي نص عليه في إتفاقية سنة ١٨٨٨ لم يراع عند قيام الحروب ، فقد عطلت فيها

التجارة ، وقصرت الملاحة عن الأعمال الحربية في إبان الحربين العالميتين الماضيتين .  
بما رسمه الحلفاء خدمة للأهداف العسكرية دون غيرها . وإذا ظلت هذه الناحية  
غير محترمة فإنه يمكن الإعتداء على الحقوق والامتيازات الممنوحة بحجة ضمان  
السلام العالمى ، فتستهدف منطقة القناة دائماً للوثرات السياسية والحربية العالمية ؛  
ومادامت هذه الحالة قائمة فإن سياسة مصر ستوجه باستمرار لخدمة الدول الطامعة  
لاستخدام القناة لهذه المؤثرات وتلك الأهداف حتى تصبح القناة مصرية بحثة .  
فى سنة ١٩٦٨ . اللهم إلا إذا لعبت دوراً جديداً أو خلقت من الأحداث .  
وانتقلت من الأسباب ما يحول دون الوفاء بما جاء فى الإتفاقية السابقة ، وفى ذلك  
أضرار سياسية لأمانى البلاد التى تصبو إلى تحقيقها .

وهناك غير ما عرضناه من نماذج للشركات التى تكونت برءوس أموال أجنبية .  
مؤسسات أخرى ، مثل : شركات المياه فى الإسكندرية والقاهرة ، وشركات تجارية  
وصناعية ، لعبت كلها دوراً هاماً فى الإقتصاد الأهلى .

\* \* \*

## تمصير الإقتصاد الأهلى على هدى التاريخ

رأينا الحوادث التاريخية المتعاقبة التى فسرت القومية المصرية تفسيراً واضحاً ، وعرفنا الجهود المختلفة التى بذلت فى توجيه اقتصاديات البلاد ووقفنا على أحوالها فى الفترات المتباينة ، والجهود المختلفة ، فقد شهدت البلاد عهود قوة ، وفترات ضعف ، لمست فى أثنائها أغراض الدول الأوروبية ، وكيف تدفقت الأموال الأجنبية لتغذى المشروعات العامة ، وتقيم المنشآت والمؤسسات ، وتستغل موارد البلاد المختلفة فى صور شتى ، ومظاهر متباينة .

ولقد كانت أحداث القرن العشرين فى تباين صورها قوة وضعفاً ، وسلباً وحرباً ، واستعماراً واستغلالاً ، من الدوافع التى دق ناقوسها فى آذان المصريين ، فنهضوا من نومهم العميق ، ملهمين وعياً حديثاً ، ومتحملين أعباء جديدة ، للنهوض بالأعباء الاقتصادية والمالية ، ليدعموا طريق استقلالهم ، وليقيموا بناءه على عمد قوية ودعائم متينة ، فوضعوا أسس النهضة الاقتصادية ، لتصبح عضداً للشعور السياسى ، وتكتمل بها القومية المصرية فى صورتها الحقة .

عقد بعض المصريين النية على النزول إلى ساحة العمل ، وتكريس جهدهم على النهوض باقتصاديات البلاد . فوجدوا فى دولة المال خير معين وأقوى أداة ، ودفعتهم رغبة ملحة وإيمان قوى لمنافسة الأجنبي الذى استغل ماله عهداً طويلاً وجنى أرباحاً لا شك أن البلاد أولى بها إن لم تكن فى حاجة ماسة إليها ، فتذرعوا بالشجاعة وتساحوا باليقين ، وزاحموا الأجنبي ونافسوه ليمصروا اقتصاديات البلاد ، كى لا يكون بقاء المؤسسات الأجنبية سبباً فى تاريخ البلاد وآية تدل على تقاعسهم وعدم وطنيتهم ، فدخلوا الميدان [ وهو جديد عليهم ] بأموالهم ، وسلاحهم الإيمان والصبر والعلم والمعرفة والشجاعة والتريث ، وولوا وجوههم شطر التجارة والصناعة والزراعة ، فأسسوا الشركات وبنوا المصانع ، فحدوا من نشاط الأجنبي وزاحموا ، ورسموا خططهم واضحة ، ومهدوا سبيلها إلى محاولة

تمصير الاستغلال الاقتصادي ، مدفوعين بعزيمة ماضية قومية ، وطابع وطني ، حتى استطاعوا أن يقضوا على حصة عظيمة من الاموال الأجنبية ويحلوا محلها . وقد عرفنا من الإحصاءات الرسمية أن نسبة الاموال الأجنبية التي كانت مستغلة في الميدان الاقتصادي في أواخر القرن الماضي إلى الاموال المصرية ، كانت ٩١ ٪ إلى ٩ ٪ ؛ أما في وقتنا الحاضر فقد تبدلت الحال وأصبحت هذه النسبة ٦٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ ولا شك أن هذا الجهد — الذي حول نحو ثلث الاستغلال إلى النشاط المصري البحت — بمجهود موفق مشكور يترجم عن وعى واتجاه جديد ، ويدشر بمستقبل زاهر لاقتصاديات البلاد .

لم يكن هذا الجهد المحمود بمقصود على الشعب أفراداً وجماعات ، فقد كان للحكومة في هذه الناحية نصيب لا يمحى وتوجيهات لا تنكر ، فتراها قد أسهمت في إنشاء المؤسسات المالية للفرض والرهن [ مثل بنك التسليف الزراعي والبنك العقاري ] والتمير الصناعي بأموالها ، وراعت أن تكون حصتها في التأسيس أكثر من النصف ، لتستطيع الهيمنة على التوجيه والإدارة وتسيير دفعة الأمور في حكمة ورشاد . وبهذا بزغ فجر جديد ظهرت معالم الإصلاح في أفقه ، ولا يزال نوره يشع على اقتصاديات البلاد .

### بنك مصر

كان للحرب العالمية الأولى ، وما وقع في أثباتها من شل حركة المواصلات ، واضطراب الأسواق ، وصعوبة الاستيراد والتصدير ، كان لهذا كله أثر كبير فيه المصريين إلى اقتصاديات البلاد ؛ ولفهم درساً عملياً دفعهم إلى السعي وراء التمصير الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في فجر تاريخ نهضتها الحديثة .

فشرعوا يعملون في حرص وجد . ويخطون نحو تحقيق هذه الغايات خطوات كانت وليدة الحاجة والتفكير ، وأخذوا يقيمون المؤسسات عنواناً لهذا التمصير ومظهراً من مظاهر حركة المباركة ، وجنوا الأرباح التي عادت على البلاد

بالخير ، وغيرت أحوالها ، ونفشت في نفوس المصريين روح الجهاد ، وأذكت فيهم الوطنية ، فهبوا يطالبون بحقوقهم السياسية ، وحملوا مشعل الثورة الجارحة المعروفة [ ثورة عام ١٩١٩ ] ، وصحبها برنامج اقتصادي ، وإصلاح مالي ، اشترك الشعب في إحيائه ، وأسهم في تأسيس أول مظهر عظيم له وهو تأسيس [ بنك مصر ] فكان نفحة من نفحات الروح القومية العالية ، والجهود الصادقة في الإحياء والإصلاح .

ففي الثالث من ابريل عام ١٩٢٠ قامت هذه المؤسسة الوطنية لمدة خمسين حجة ، واتخذت القاهرة المركز الرئيسي لها ، وزاولت أعمال [ البنوك ] وهي :

- ١ — قبول الأمانات والودائع .

- ٢ — فتح الحسابات والاعتمادات المالية .

- ٣ — خصم الأوراق التجارية .

- ٤ — إقراض أموال على بضائع وسندات وأوراق مالية .

- ٥ — القيام بالتحويل النقدي [ الكمبيو ] .

- ٦ — بيع وشراء السندات والأوراق المالية لعملائه .

- ٧ — القيام بعملية اكتتاب الشركات المختلفة التي تنشأ .

وبهذا كله قامت هذه المؤسسة بكافة الأعمال التجارية والمالية والمصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية بلا قيد ولا تحديد .

واقدر سائر [ بنك مصر ] في أعماله التجارية بخطا مترنة ، فنجح نجاحاً يشرف اقامتين عليها ، ويبرهن على أن المصريين استطاعوا أن ينزلوا ميداناً جديداً عليهم ، ميدان المال التجاري الذي أثبتوا فيه كفاءتهم في حسن التوجيه ، وحكيم التدبير والتصرف ، مع مضاء العزيمة وقوة الإرادة ، ونجحوا في هذا الميدان أيمناً نجاحاً .

ولم يشأ القوامون على إدارة هذا [ البنك ] أن يحدوا من نشاطه ، أو يقصروا ما يقوم به على الأعمال المصرفية ، بل تعدوها إلى أعمال أخرى شملها هذا



النشاط ونجح فيها ، فتد دخل [ البنك ] ساحة الزراعة ، وتولى عملية التجارة في القطن لحساب عملائه ، وأعد « شونا » ، لخزن القطن ، فأدى بهذا العمل خدمة جليلة لأهم سلعة زراعية وتجارية في البلاد ، وحى بضاعة المنتج والتاجر معاً من أن تعرض في وقت لا يسمح بالبيع ، وبسط يده بالإقراض على القطن الذى يودع في « شونه » مقابل فائدة « عمولة » ضئيلة ، فحقق بذلك نظرية اقتصادية تجلت في حماية السوق من تدفق البضائع عليها ، كي يباع محصول البلاد الرئيسى في الوقت الملائم بالسعر المناسب .

وقد امتد نشاطه إلى الصناعة ، فأسس شركات مساهمة لبعض الصناعات الناجحة ، واكتتب فيها ، ثم هيا الفرصة لأفراد الشعب من الممولين لينضموا إليه مساهمين في هذه الشركات ، وضرب بذلك مثلاً حياً في استغلال موارد البلاد من معادن ومواد خام ، وفتح الباب على مصراعيه للأيدى العاملة الكادحة لتجد لها عملاً في هذه المصانع ، وأفسح الطريق للفنيين ، وهياً لهم الفرصة ليزاولوا العمل الملائم لتخصصهم بدلاً من الالتجاء إلى دواوين الحكومة .

وكان لهذا الدور الهام الذى لعبه [ البنك ] في استغلال موارد البلاد ، ونجاح شركاته أثر فعال في نفوس الأثرياء ، بل كان درساً عملياً حفزهم على أن يتربسوا خطاه ، فأسسوا شركات أخرى على غرار شركات [ بنك مصر ] ، ونزلوا جميعاً ميدان الصناعة متضامنين متضافرين ، حتى كسبوا مغنماً مالياً ، وحققوا أملاً لغومية الأمة الاقتصادية ، وكان النجاح عظيماً ، والدرس نافعاً ، حينما وقعت الحرب العالمية الثانية ، إذ وجدت البلاد في صناعتها عوضاً لها عن الواردات الأجنبية ، واستكفاء لإشباع حاجاتها ، واعتماداً على إقتصادياتها ، واستغلالاً لمواردها ، واستقلالاً بمجهوداتها .

وعهدت الحكومة للبنك إزاء نجاح المشروعات الصناعية أن يعقد القروض الصناعية لطلابها ، ورصدت له المال ، وحملته وحده بمسئولية القروض التى يقدمها لراغبها ، فأتسع نطاق القروض الصناعية حتى بلغت قيمتها سنة ١٩٣٨ مبلغ



## شركات بنك مصر

أسهم بنك مصر في تأسيس شركات تجارية وصناعية ، قامت بأعمالها وثبتت أقدامها في المحيط الإقتصادي المصرى ، وبلغت رموس الأموال التي تأسست بها هذه الشركات سنة ١٩٣٣ [١٧٨٠.٠٠٠ جنيه مصرى] وأهم هذه الشركات هي :

اسم الشركة	رأس مالها سنة ١٩٣٣ بالجنيهات المصرية
١ — شركة مصر لحليج الاقطان	٢٥٠,٠٠٠
٢ — شركة مصر لتصدير الاقطان	١٦٠,٠٠٠
٣ — شركة مصر للملاحة البحرية	٢٠٠,٠٠٠
٤ — شركة مصر للغزل والنسيج	٥٠٠,٠٠٠
٥ — شركة مصر للتأمين	٢٠٠,٠٠٠
٦ — شركة مصر للنقل والملاحة	١٥٠,٠٠٠
٧ — شركة مصر للككتان	٤٥,٠٠٠
٨ — شركة مصر لنسيج الحرير	٧٥,٠٠٠
٩ — شركة مصر للطيران	٤٠,٠٠٠
١٠ — مطبعة مصر	٥٠,٠٠٠
١١ — شركة مصر للتمثيل والسنا	١٥٠,٠٠٠
١٢ — شركة مصر لمصايد الاسماك	٧٥,٠٠٠
١٣ — شركة بيع المصنوعات	٢٥,٠٠٠

وزاد رأس مال هذه الشركات برعوس الأموال التي تجمعت لتأسيس شركات أخرى مثل شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، وشركة مصر للزيوت ، وشركة مصر للنجاجم ، والشركة العقارية ، وشركة مصر للسياحة ، وشركة مصر للحرير الصناعي . وبهذه وتلك بلغ عدد الشركات تسع عشرة شركة ، ورأس مال البنك وشركاته حوالى تسعة ملايين من الجنيهات . وهذه أمثلة عظيمة

تبدل على مدى الوعي الاقتصادي لتثمين رموس الأموال المصرية في الميدان الاقتصادي .

### شركات الأفرار

سار على نهج مشروعات « بنك مصر » أفراد دخلوا الميدان بعزيمتهم وقدرتهم المالية ، وعلمهم ودرايتهم فضربوا مثلاً حياً في النشاط الاقتصادي .

وقد استطاع بيت يحيى بالإسكندرية أن يؤسس شركات منذ سنة ١٩١٩ بلغ رأس مالها الآن ما يربى على مليونين من الجنيهات ، وأهم هذه الشركات :

١ — شركة التجارة في المحاصيل المصرية .

٢ — شركة مكابس الإسكندرية .

٣ — شركة إسكندرية للتأمين .

٤ — شركة إسكندرية للملاحة البحرية .

ويسجل التاريخ لعبود في الميدان الاقتصادي الجهد الجبار الذي قدمه ثلاثة ؛ وحسبه أنه مصر شركتي السكر والبوستة الخديوية ، كما أنه أسس شركات مصرية أخرى ، أهمها شركة الاسمدة والصناعات الكيماوية ، وشركة التقطير المصرية ، وبلغ رأس مال هذه الشركات ما يزيد على سبعة ملايين من الجنيهات . أما بيت فرغلي فقد قام بتأسيس شركات تجارية لتجارة الأقطان وتصديرها بما يزيد على مليونين من الجنيهات .

### بنك التسليف الزراعي والتعاوني

لانتاب العالم أزمة مالية طاحنة في سنة ١٩٢٩ ، واشتدت وطأتها في سنة ١٩٣٠ ، فرأت الحكومة إنشاء « بنك » للتسليف الزراعي ، يأخذ بيد الفلاح ويعينه على إقترحام هذه الأزمات التي إستحكمت ، فقدم « البنك » له البذور والسماد و « السلف » المالية التي تساعد على زراعة أرضه دون أن يلجأ إلى المرابين الذين يستحلون

جهده بما يفرضونه من فوائد باهظة تطغى على الربح الزراعى ، فتزيد الطين بلة .  
تأسس [ البنك ] فى القاهرة فى ٢٥ من يولييه سنة ١٩٣١ لمدة ٩٩ عاماً ،  
وأصبح له فروع فى جميع المدن ، وأنشئت شونه فى معظم القرى . وكان رأس  
ماله مليون جنيه إكتبت الحكومة بنصفه «والبنوك» الأخرى بالنصف الآخر .  
واستطاعت الحكومة بمساهماتها فى نصف رأس المال أن تدبر أموره ،  
وتوجه سياسته ، وترسم أهدافه ، وتتحكم فى إدارته للصالح العام .  
وأهم أغراض «البنك» تقديم القروض على اختلاف آجالها من قصيرة  
ومتوسطة أو طويلة ، ثم يبيع الأسمدة والبذور بالنقد أو لأجل ؛ كما استطاع  
البنك أن يحمى المحصولات الزراعية من التدفق فى السوق المصرية فتتبط  
أسعارها . فنراه قد حى محصول القمح فى سنة ١٩٣٤ ، ورفع نسبة التسليف  
على القطن إلى ٩٠ ٪ من ثمنه فى سنة ١٩٣٧ . وفى إبان الحرب العالمية الثانية  
قام [ البنك ] بخدمات عظيمة ، فساعدت الحكومة فى الاستيلاء على المواد الغذائية  
من قمح وأرز ، وتنظيم توزيعها على مدار السنة ، كما احتفظت للحكومة بالقمح  
الذى تستورده من الخارج فى «شونه» ، وجاهدت فى توفير الأسمدة الكيماوية  
التي امتنع استيرادها بسبب الحركة كي لا تحرم الزراعة أهم غذاء لها .  
ولما وجدت الحكومة أن أهداف الجمعيات التعاونية للأغراض الزراعية  
تتفق مع أغراض «البنك» ، أخضعت أعمال هذه الجمعيات لإشرافه ، فأصبح  
يسمى [ بنك التسليف الزراعى والتعاونى ] .

### البنك العقارى الزراعى المصرى

حينما اشتدت الأزمة العقارية فى سنة ١٩٣٣ ، وتدخلت الحكومة لصون الثروة  
العقارية ، رأت فيما رأتها علاجاً لهذه الحالة «إنشاء البنك العقارى الزراعى  
المصرى» لمساعدة صغار الملاك بمنحهم قروضاً مضمونة برهن عقارى ، واعتمدت  
الحكومة لهذا الغرض مبلغ مليون جنيه يزداد إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات .



واستمر [البنك] يقدم القروض التعاونية من رأس مال مصرى بفائدة قليلة ،  
مزاحماً في ذلك البنوك الأجنبية للرهن العقاري التي كادت تهدد الثروة العقارية ،  
وبذلك قدم « البنك » عملاً جليل الشأن بمساهمته بنشاطه وأعماله في هذه  
الدائرة المهمة .

### البنك الصناعي

زاد الاهتمام بالصناعة في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وعرف المصريون  
أن الصناعة هي الخطوة الاقتصادية اللازمة للإنتاج الزراعي واستغلال الموارد  
المعدنية في البلاد ، وأنها المنفذ إلى حل مشكلة تزايد السكان لإيجاد موارد رزق  
جديدة تكفي لمستوى حياة مادية تكفل العيش لهؤلاء الزائدين عن حاجة الإنتاج  
في الريف . ومنذ سنة ١٩٢٢ قدمت الحكومة السلف والقروض عن طريق  
بنك مصر لمساعدة هذه الصناعات الناشئة حتى تستطيع مسايرة الظروف التي تسلم  
بها ، ومتابعة العمل ، واستمرار الإنتاج في ذاتها .  
ولا شك أن هذه أمور جعلت الحكومة ترى أنه من الضروري إنشاء بنك  
خاص للأغراض الصناعية .

فبعدت النية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها على إنشاء  
« البنك الصناعي » . وبموجب القانون ١٣١ الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٧  
استطاعت الحكومة أن تسهم في تأسيس شركة مساهمة أطلق عليها اسم « البنك  
الصناعي » بنسبة ٥١٪ من رأس المال البالغ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات ،  
واكتتبت الهيئات في ٣٠٪ والأفراد في ١٩٪ وقد اكتمل رأس المال اللازم  
في مارس سنة ١٩٤٨ .

ويدير « البنك » مجلس مكون من تسعة أعضاء على الأقل وخمسة عشر عضواً  
على الأكثر ، على أن يكون للحكومة ممثلون في هذا المجلس بنسبة حصتها من رأس  
المال . واستطاعت الحكومة بهذه المساهمة أن تضبط أمور البنك وتوجه سياسته  
لما فيه الفائدة المرجوة .

وقد أنشئ هذا البنك لتقديم السلفيات الصناعية ، لتمكن الصناعة من المضى في طريقها ، ولا تقف حاجتها إلى المال حجر عثرة في سبيلها . كما أنه يدرس المشروعات الصناعية المختلفة التى يمكن نجاحها فى البلاد ، ويقدم للحكومة الدراسات الوافية عنها لتكون أساساً لدعمها ونجاحها . وهو فوق ما تقدم يسهم فى الشركات الصناعية التى يعتقد فى نجاحها . وقد ضمن البنك لحملة الأسهم ربحاً سنوياً قدره ٣٥ ٪ من قيمتها ، وبذلك أقبل الناس على الا ككتاب فيه .

### تحرير الأجانب امتلاك الأراضى الزراعية .

هاجر الأجانب إلى مصر واستقروا بها ، واندفعوا إلى الميدان الاقتصادى ، تملكوا ثروات طائلة ، وابتاعوا الأراضى العقارية ، وكانوا إلى عهد قريب يملكون حوالى ١٢ و ٪ من مساحة الأراضى الزراعية ، ولما حلت الأمانة العقارية بالبلاد كانوا شراً عليها ، إذ هبوا يطالبون بأموالهم ، وهددوا الثروة العقارية [ وكانت حوالى ثلث مساحة الأراضى الزراعية ] بعرضها على المحاكم ، لنزع ملكيتها ، ولولا تدخل الحكومة منذ سنة ١٩٣٣ لاستطاع الأجانب أن يحصلوا على هذا القدر وتصبح نصف الأراضى فى أيديهم .

فطنت الحكومة لهذا الخطر ، وأرادت أن تحمى اقتصاديات البلاد [ وبخاصة الناحية الزراعية ] فأصدرت قانوناً فى سنة ١٩٥١ حرمت فيه على الأجانب امتلاك الأراضى الزراعية فى مصر . حماية لاقتصادها الأهلى ، وهذا بلا ريب تمصير للمقومات الأساسية للإنتاج .

\*\*\*

هذا هو البرنامج الضخم الذى أسهم فيه الشعب والحكومة لتمصير اقتصاديات البلاد عدا ما ترسمه الحكومة من سبل لإصلاح مالية البلاد ، كتعديل نظام الضرائب وتدعيم النقد المصرى ، وكفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الأسترلينى وإنشاء البنك المركزى ، ونحو ذلك مما يدعو إلى سلامة المسائل المالية لتسير

البلاد على هدى جديد لتدعيم استقلالها الاقتصادى والمالى .

وهكذا وجد التصير للاقتصاد القومى للأغراض التى كانت تستغل فيها الأموال الأجنبية : ولا شك أن هذا بداية حسنة ، ودرس طيب ، وإن كان لا يزال خطر الأموال الأجنبية التى دخلت البلاد قائماً . وحسبنا أنه استعمار اقتصادى ومالى له خطره ، بل إنه أخطر من الاستعمار السياسى ، لأنه مستتر وراء ستار المال والمشروعات الصناعية والتجارية ، ويظهر خطره الفادح ونفوذه القوى كلها جدت فى الأفق أزمة سياسية .

ولعل هذه الدراسة تنير الطريق أمام المصريين [ حكومة وشعباً ] فيتكاتفوا على النهوض بدولة المسال ويرسموا الطرق التى تثمر ثمرتها المرجوة ، وتصبح كل الأموال المستغلة فى موارد الدولة مصرية صميمة ، ويشاد الاقتصاد الأهلى على عمدة قوية سليمة ، ونضع له برامج الحاضر والمستقبل ، فى وعى اقتصادى سليم ، وتفكير عميق حكيم . مسترشدين بأضواء الماضى وأحداث التاريخ لئلا نرسى عليها البناء فى إحياء وإعلاء ، فنكفل للبلاد النجح والرشاد ، وينعم الأهليون بخيراتها ورجنى ثمارها .

## المراجع العربية

- ١ — إحصاء عن القطن مقدم لمؤتمر القطن .
- ٢ — إسماعيل : بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته [مطبوعة دار الكتب] .
- ٣ — إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار « جزءان » .
- ٤ — الإحصاء السنوى العام فى سنوات مختلفة .
- ٥ — عمر طوسون : الجيش البرى والبحرى .
- ٦ — « » : حالة مصر فى عهد الفراعنة إلى الآن .
- ٧ — الجبرقى « الشيخ عبد الرحمن » : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .  
« ٤ أجزاء » .
- ٨ — القوانين العقارية فى الديار المصرية : يشمل القوانين واللوائح والتعليمات الادارية المتعلقة بالعقارات — بولاق سنة ١٨٩٣ .
- ٩ — الميزانية المصرية — وزارة المالية ( ١٩١٤ — ١٩٥١ ) .
- ١٠ — الوقائع المصرية — وهى كاملة فى دار الكتب وصدر العدد الأول منها فى يوم الثلاثاء ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هـ ( سنة ١٨٢٨ م ) .
- ١١ — أمين سامى : تقويم النيل .
- ١٢ — تقارير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان مرفوعة من القناصل العموميين لدولة إنجلترا ووكلائها السياسيين إلى وزارة الخارجية البريطانية [ ترجمة وطبع إدارة المقطم ] .
- ١٣ — تقرير بنك مصر عن الصناعة المصرية مقدم إلى وزير المالية سنة ١٩٢٩ .
- ١٤ — تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ [ وطبع سنة ١٩٢٥ ] .
- ١٥ — جرجس حنين : الأطنان والضرائب فى القطر المصرى .
- ١٦ — « » [ خطاب أنشأه وتلاه فى نادى المعلمين العليا بمصر فى مساء الإثنين ٩ من مارس سنة ١٩٠٨ ] .

- ١٧ — عبد الرحمن الرافعى ( سلسلة الحركة القومية ) .
- ١٨ — عبد الله فكرى أباطة : نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى  
[ محاضرة ألقاها فى نادى التجارة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥١ ] .
- ١٩ — فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء .
- ٢٠ — كلوت : لمحة عامة الى مصر فى مجلدين — ترجمه من الفرنسية الأستاذ  
محمد مسعود .
- ٢١ — محمد شفيق غربال : محمد على الكبير [ أعلام الإسلام ] .
- ٢٢ — : مصر عند مفترق الطرق [ سنة ١٧٩٨ —  
سنة ١٨٠١ بحث فى مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية ، المجلد الرابع ،  
الجزء الأول مايو سنة ١٩٣٦ ] .
- ٢٣ — مصلحة عموم الإحصاء [ إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد  
استغلالها الرئيسى فى مصر — يونية سنة ١٩٤٤ ] .
- ٢٤ — مطبوعات مصلحة الإحصاء عن الميزانيات المصرية وعن  
التجارة الخارجية .
- ٢٥ — وثائق لم تنشر محفوظة فى قسم الوثائق التاريخية .
- ٢٦ — يعقوب أرتين [ الملكية العقارية فى الديار المصرية ] .
- ٢٧ — السيد عمر مكرم : محمد فريد أبو حديد [ كتاب الهلال العدد ٧ ] .
- ٢٨ — شرح أحكام الإصلاح الزراعى : عثمان حسين عبد الله .
- ٢٩ — خطاب قائد الجناح جمال سالم : مواجهة أسباب الفقر وانخفاض  
مستوى المعيشة . [ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ] .

• • •



## BIBLIOGRAPHY

---

- 1 — Arminjon p, : Situation économique et financière de l'Egypte, 1912 .
- 2 — Bowring, J. : Report on Egypt and Candia 1840.
- 3 — Cadalvène, E. de : L'Egypte et la Turquie de 1829 a 1836 .
- 4 — Cameron, P. A. : Egypt in the 19 th Century, 1898
- 5 — Cattai, R. : Les Archives Russes en Egypte, 1932-1936.
- 6 — Cave : Report by Mr. Cave on the Financial Conditions of Egypt, 1876.
- 7 — Cleland : Egypt's population problem. 1930.
- 8 — Colvin, A. : The Making of Modern Egypt, 1906.
- 9 — Commission Supérieure d'Enquête : Rapport Concernant le règlement provisoire de la situation financière, 1879.
- 10 — Crabites, P. : Ismail, the maligned Khedive.
- 11 — Cromer, Earl of : Modern Egypt, 1908.
- 12 — Crouchley, A. E. : The economic development of modern Egypt, 1936.
- 13 — Ibid : Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, 1934.
- 14 — Description de l'Egypte : 9 Vols in fools, 1809-1813.
- 15 — Dette de l'Egypte : Mission of the R. Hon. G. J. Goschen, M. P. Official Report, 1876.
- 16 — Duhamel, Col. : Tableau de l' Egypte, 1836 .
- 17 — lbd : Egypt as it is, 1877.
- 18 — Elgood, P, G. : Egypt, 1935 .
- 19 — Estève : Mémoire sur les finances de l' Egypte, Description de l' Egypte Tome XII.
- 20 — Gabra, Sami : Esquisse de l'histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte, 1919.

- 21 — Girard, P. S. : Mémoire sur l'agriculture,  
l'Industrie et le Commerce de l'Égypte.  
[Description de l'Égypte, Tome XII], 1809.
- 22 — Gorst, J. L. : Egyptian Finance, 1900.
- 23 — Haekal La Dette publique Egyptienne, 1912 .
- 24 — Lane, E. w. : An account of the manners and  
customs of the Modern Egyptians, 1836.
- 25 — Lloyd [Lord] : Egypt since Cromer, 1934.
- 26 — Mac Coan, J. : Egypt under Ismail, 1889.
- 27 — Mac Donald, Sir Murdoch : Nile Control, 1920.
- 28 — Madden, R. R. : Egypt and Mohamed Ali, 1841.
- 29 — Mamont, P. N. : L'Égypte sous Méhémet Ali, 1843.
- 30 — Maunier, K. : Bibliographie économique, juridi-  
que et sociale de l'Égypte moderne, 1916.
- 31 — Mengin, F. : Histoire de l'Égypte sous le  
gouvernement de Mohamed Ali jusqu'en  
1823 - 1824.
- 32 — Milner, A. : England in Egypt, 1892.
- 33 — Mulock : Report on Economic and Financial  
Situation in Egypt, 1935 .
- 34 — Sabry : L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali .
- 35 — Saleh, Moh. : La petite propriété rurale en Égypte  
1912 .
- 36 — Sammarco, A. : Les règnes de Saïd, d'Abbas et  
d'Ismail, 1935.
- 37 — Selim, H. K. : Twenty years of agricultural  
development in Egypt. 1919 - 1939 .
- 38 — Thèrey, E. : L'Égypte Nouvelle, 1908.
- 39 — Todd, J. A. : Political Economy for Egyptian  
Students, 1912,
- 40 — Willcocks, W. : The Nile Projects 1920,
- 41 — Willcocks, W. & Craig, J. L. : Egyptian Irrigation,  
1913.

# فهرس

الصفحة

الموضوع

٣

مقدمة الطبعة الأولى

٧

مقدمة الطبعة الثانية

## تمهيد

برامج الحكم ومؤثراته الاقتصادية

١١

١ - العثمانيون في مصر [الرأسمالية القطاعية]

الحكم العثماني - الرأسمالية القطاعية - سوء الحالة الاقتصادية [إهمال  
شؤون الزراعة - اضطراب المعاملات بين الناس - تحول طرق  
التجارة عن مصر] الحركات الاستقلالية - الرأي العام [البرجوازية  
المستتيرة]

٢٤

٢ - الحملة الفرنسية [البرجوازية الاقتصادية]

الشعب والحملة - تخطيط المشروعات الاقتصادية [الزراعة -  
الصناعة - التجارة]

٣٣

٣ - الحكم بين ١٨٠١ - ١٨٠٥ [عودة الرأسمالية القطاعية]

عودة الحكم العثماني - محمد علي والزعامة الشعبية.

٣٧

٤ - الحكم المطلق [الرأسمالية الاحتكارية أو مذهب التجاريين]

محمد علي والحكم المطلق - محمد علي وإرادة الشعب - محمد علي والماليك  
- الحكم المطلق والقوتان المادية والعسكرية - الإدارة المركزية -  
الثروات الفردية - الحركة الاستقلالية - القضاء على المحاولة الصناعية  
- القضاء على القوة المادية - التعليم والنهضة الفكرية - الأجانب  
- انهيار الاقتصاد القومي

- ٥ - الحكم المطاوع ١٨٤٨-١٨٨٢ [الحرية الاقتصادية والرسالة الفردية] ٥٨  
الحكم المصري والدولة العثمانية - الغزو الاقتصادي - الرأسمالية الفردية  
- يقظة الرأي العام .

## ٦ - مشاكل الأمة والتورات الثموت

سيادة الأمة - الاقتصاد القومي - ثورة يولية سنة ١٩٥٢

## القسم الأول

### تطور الزراعة في مصر

## ٨٣ الفصل الأول : استقرار الملكية الزراعية [الفردية] في مصر

الفتح العثماني والملكية [أرض الاثر - أرض الوسية - أرض الوقف]  
الحملة الفرنسية والملكية - ملكية الأرض في النصف الأول من  
القرن التاسع عشر [أرض الوسية - أرض الفلاحين - أرض الوقف  
- مساحة الأرض و تاريخ ، سنة ١٨١٣ - إعلان ملكية الأرض]  
النظام الجديد [أرض الفلاحين - أرض الجفالك ، - أرض  
الإبعاديات - أرض العربان - أرض الأجانب] تحول النظام الجديد  
الملكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (سعيد و ملكية الأرض -  
إسماعيل و ملكية الأرض - الملكية العقارية في تطوراتها الأخيرة)  
الملكية العقارية في القرن العشرين : ملكية الأجانب - سوء توزيع  
الثروة العقارية - الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢

## ١١٣ الفصل الثاني : السياسة المائية

الحملة الفرنسية ومشروع الري الدائم - محمد علي ونظام الري الدائم -  
إسماعيل والري - عهد الاحتلال والاستقلال - تعميم الري الدائم -  
الأعمال الهندسية داخل البلاد : القناطر الخيرية - خزان أسوان -  
قناطر زق - قناطر أسيوط - قناطر إسنا - قناطر نجع حمادى -



- الاعمال الهندسية في السودان — الصرف — مشروع السد العالي
- ١٢١ الفصل الثالث : الغلات الرئيسية  
القطن ( قلة المحصول — رخص الاسعار ) — الحبوب — قصب السكر —  
الدخان — الفاكهة والخضروات
- ١٣٧ الفصل الرابع : السياسة الزراعية في مصر  
محمد علي والسياسة الزراعية — عباس وسعيد — اسماعيل والسياسة  
الزراعية — الزراعة في فترة الاحتلال — عصر الاستقلال والسياسة  
الزراعية — الإدارة الزراعية — مجالس التفاتيش الزراعية —  
ديوان الزراعة .
- ١٤٥ الفصل الخامس : تطور زيادة الإنتاج الزراعي  
عوامل زيادة الانتاج : أولا — زيادة المساحة المزروعة . ثانيا —  
خصوبة التربة . ثالثا — اتباع فنون الزراعة الحديثة . رابعا — تنويع  
الغلات الزراعية . خامسا — تقليل نفقات الانتاج . سادسا —  
توزيع الغلات الزراعية ( التجارة الداخلية — التجارة الخارجية ) .
- ١٥٥ الفصل السادس : الأزمة العقارية

## القسم الثاني

### تطور الصناعة في مصر

- ١٦١ الفصل الأول : الصناعة في أواخر القرن الثامن عشر  
الصناعات المنزلية — نقابات الحرف — الحملة الفرنسية والصناعة المصرية
- ١٦٧ الفصل الثاني : المحاولة الصناعية في القرن التاسع عشر  
الصناعة في عهد محمد علي : التمهيدات الأولى لقيام الصناعة المصرية —  
معالم السياسة الصناعية الحديثة — النهضة الصناعية الحديثة — أهم  
الصناعات الحديثة ( حلاج القطن وكبسه — غزل القطن ونسجه —



نسج الصوف — نسج الكتان — نسج الحرير — صباغة الجوخ  
— تبييض القماش — صناعة الطرايدش — صناعة السكر — الصناعات  
الحربية — بناء السفن — صناعات أخرى (زوال نقابات الجرف —  
رأى الأجانب في النهضة الصناعية — اتفاقية لندن سنة ١٨٤١ والصناعة  
المصرية .

الصناعة في عصر عباس وسعيد .

الصناعة في عصر اسماعيل : صناعة السكر — الصناعات الأخرى .  
الصناعات في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ — ١٩١٤) الصناعات  
الصغيرة — الصناعات الكبرى — النظام الجمركي والصناعة المصرية —  
ثروة مصر المعدنية والصناعية .

١٨٧

### الفصل الثالث : المحاولة الصناعية في القرن العشرين

الصناعة في ظل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) المنافسة  
الأجنبية بعد انتهاء الحرب — جهود الشعب لقيام الصناعة : مجهودات  
بنك مصر — الصناعات الزراعية — صناعة المعادن — الصناعات المعدنية  
— الصناعات الكيماوية — الصناعة النسيجية — مجهودات الدولة : حماية  
المنسوجات القطنية — صناعة السكر وحمايتها (ما يخص الشركة العامة  
للسكر والتكرير — ما يخص الحكومة في الاتفاق) الصناعة في ظل  
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) مشروع السد العالي  
والاستكفاء الصناعي .

### القسم الثالث

#### التجارة المصرية

٢٠٧

### الفصل الأول : التجارة قبل عصر محمد علي

أهم أسواق الوجه القبلي — أهم أسواق الوجه البحري — سوق  
الاسكندرية — سوق القاهرة .

## الفصل الثانى : مقومات التجارة

موازين التجارة — النظام النقدي فى مصر — النقود الذهبية (زر المحبوب)  
— النصفية « نصف زر المحبوب » والربعية (النقود الفضية —  
العملة ومحمد على ( دار السك — بنك الاسكندرية والعملة ) اسماعيل  
والنقد المصرى — توفيق والاصلاح النقدي — العملة الورقية — تبعية  
الجنيه الانجلىزى .

النقل والمواصلات : النقل قبل الحملة الفرنسية — المواصلات فى عهد  
الحملة الفرنسية ( التجارة ومشروع قناة السويس ) .

المواصلات فى عهد محمد على : ترعة المحمودية — النهوض بوسائل النقل  
— ترسانة بولاق — ترسانة الاسكندرية — الاسطول النهري —  
الاسطول البحرى — الخطوط البحرية — احياء الطريق البرى :  
المواصلات فى عهدى عباس وسعيد : إنشاء الخط الحديدى بين  
الاسكندرية والسويس — عباس ومشروع قناة السويس — سعيد  
وحفر قناة السويس — المواصلات الداخلية .

اسماعيل وقناة السويس : الخطوط الحديدية — الاسلاك البرقية —  
البريد — الخطوط البحرية والفنارات .

المواصلات فى عهدى الاحتلال والاستقلال : إنشاء وزارة المواصلات  
— الطيران — خطوط الملاحة — المواصلات كما نصت عليها  
معاهدة ١٩٣٦ ( طرق يجب أن تتم بسرعة — طرق تنشأ فى أقرب  
وقت مستطاع ) — السكك الحديدية .

## الفصل الثالث : الاتفاقات التجارية

١ — الاتفاقات فى ظل الدولة التركية : محمد على والمجاهدة التجارية —

المعاهدة التجارية المبرمة فى ٢٩ أبريل سنة [ ١٨٦١ ]

٢ — الاتفاقات التجارية فى ظل الاحتلال والحماية البريطانية .

٣ — الاتفاقات فى ظل الاستقلال .

## الفصل الرابع : النظام الجمرى فى مصر

الجملة الفرنسية والجمارك [ رسوم الواردات — رسوم الصادرات ]  
 محمد على والجمارك المصرية : عقد الالتزام — الرسوم الجمركية —  
 مكافحة تهريب البضائع — محمد على ينفذ التعريفة التركية [ رسوم  
 الصادرات — رسوم الواردات — رسوم تجارة المرور ] معاهدة  
 ١٨٦١ والرسوم الجمركية — الاحتلال والسياسة الجمركية [ رسوم  
 الصادر — رسوم الوارد ] .

عهد الاستقلال [ السياسة الجمركية الجديدة منذ ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠  
 — تشجيع الانتاج الاهلى وحمايته — زيادة موارد الدولة — مراعاة  
 العدالة فى فرض الضريبة — تشجيع الحركة العلمية فى البلاد —  
 رسوم الصادر — رسوم الوارد ] تعديل التعريفات الجمركية .

## الفصل الخامس : السياسات التجارية

محمد على والتجارة — سياسة الاحتكار ( اعداد الشون — توريد الغلات  
 الى الشون الحكومية — التسعيرة — تسعيرة مشتريات الحكومة من  
 الفلاحين — تسعيرة تباع بها الحكومة الاهالى — تسعيرة تباع بها  
 الحكومة للتجار المصدرين — تجارة الصادرات — سياسة البيع —  
 البيع بالذسيته أو الاجل — التنظيم القضائى للفصل فى المنازعات التجارية  
 — مجالس التجار — مجلس تجار المحروسة — مجلس تجار دمياط —  
 مجلس تجار الاسكندرية — ديوان التجارة بالاسكندرية — اختصاص  
 ديوان التجارة ) الدول الأجنبية واحتكار التجارة — سياسة محمد على  
 التجارية ( من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨ ) .

السياسة التجارية من آخر عصر محمد على الى آخر عصر اسماعيل —  
 السياسة التجارية من آخر عصر اسماعيل الى الوقت الحاضر .

## القسم الرابع

## المالية المصرية والضرائب

## الفصل الأول . حالة مصر المالية حتى سنة [ ١٨٨٢ ] ٢٨١

العهد التركى المملوكى : الميرى ( الضرائب على الأراضى الزراعية —  
الكشوفية — الالتزام — إدارة القرية المصرية — إيرادات الجمارك  
— الجزية أو الجوالى — ضرائب متنوعة — أوجه الصرف  
( الإيرادات — المصروفات ) — الحملة الفرنسية  
عصر محمد على — عباس والميزانية — سعيد والميزانية — اسماعيل والميزانية.

## الفصل الثانى : حالة مصر المالية من سنة [ ١٨٨٢ ] إلى الوقت الحاضر ٣٠٧

الإصلاح : المساحة الجديدة ( فك الزمام ) السياسة الجديدة — الرى  
الدائم وتقدير الضريبة — الضرائب المؤقتة — الضرائب العقارية  
على الواحات — رفع الضرائب العقارية (تحصيل الضرائب وجبايتها —  
الجباة — دفتر الجريدة — الورد — الإحصاء — نقل الملكية) —  
الحكومة ومراقبة أعمال الصيارفة — ضرائب المباني — ضرائب  
النخيل — ضرائب على الصناع وأرباب الحرف — الضرائب  
الجمركية — ضرائب متنوعة — الحالة المالية فى عهد الاستقلال .

## القسم الخامس

## الدين المصرى العام

## الفصل الأول : الدين المصرى حتى عصر إسماعيل ٣٣٥

سعيد والدين العام — الدين السياثر — الدين الثابت — قرض بنك  
لافت — بنك فروهلنج وجوشن — الدين العام .

## الفصل الثانى : إسماعيل والدين العام ٣٤٣

برنامج الحكم — فرمانات خاصة بالحكم والوراثة — فرمانات خاصة



بالتصرفات المالية — قروض بضمان إيرادات الدولة — قروض بضمان  
أموال الدائرة السنية — سلطة الخديو في عقد القروض — جملة الدين  
الثابت — القروض الداخلية — بيع أسهم قناة السويس سنة (١٨٧٥) —  
الآزمة المالية والتدخل الأجنبي (١٨٧٦ — ١٨٧٩) بعثة كيف سنة  
(١٨٧٦) توقف الحكومة المصرية عن الدفع وعلاج الآزمة — إنشاء  
مجلس المالية الأعلى — بعثة جوشن وجوبير — الحكومة المصرية  
وتنفيذ مقترحات اللجنة — لجنة التحقيق العليا سنة (١٨٧٨) —  
الأجانب ومناصب الحكم — دين الدومين سنة (١٨٧٨) الوزارة  
الوطنية سنة (١٨٧٩) وقانون التصفية الأولى .

### الفصل الثالث : الدين العام من سنة [ ١٨٨٠ ] إلى الوقت الحاضر ٣٦٧

أولاً : قانون التصفية في (١٧ من يولييه سنة ١٨٨٠) . ثانياً : إيجاد وفر  
لتكوين احتياطي للدولة . ثالثاً — تخفيض أقساط الديون بتخفيض  
سعر الفائدة . رابعاً : الاتفاق الإنجليزى الفرنسى سنة (١٩٠٤) —  
القروض الخارجية — استهلاك قرضى الدائرة السنية والدومين —  
عقد القروض الداخلية .  
تمصير الدين العام بتحويله إلى قرض وطنى : إلغاء صندوق الدين —  
الدين الثابت — الفرض الوطنى فى سبتمبر سنة (١٩٤٣) .

## القسم السادس

### تميز الأموال الأجنبية فى مصر

### الفصل الأول : الأموال الأجنبية وطرق تمييزها فى مصر ٣٨٥

تمييز الأموال الأجنبية فى القرن التاسع عشر — محمد على وأعمال  
المصارف — سعيد والبنوك — قروض اسماعيل ونشأة البنوك فى مصر  
— تحول البنوك فى أعمالها — عقود الامتياز — مركز رموس الأموال  
الأجنبية حتى نهاية القرن التاسع عشر — رأس المال الأجنبى والدول



المختلفة - الشركات الانجليزية - الشركات الفرنسية - الشركات البلجيكية -  
شركات الدول الأخرى .

### ٣٩٧ الفصل الثاني : تسمير الأموال الأجنبية في القرن العشرين

الأموال الأجنبية بين سنتي ( ١٩٠٠ - ١٩١٤ ) - تسجيل الشركات  
- أثر أزمة سنة ( ١٩٠٧ ) وتصفية الشركات - الدول الأجنبية والشركات  
الجديدة - أهمية رموس الأموال الأجنبية - الأموال الأجنبية من  
سنة ( ١٩١٤ ) إلى الوقت الحاضر - سنوات الحرب - نقص رموس  
الأموال - شركات الرهن - شركات الإراضى - شركات النقل - شركات  
الصناعة والتجارة والمناجم - رأس المال الجديد - الشركات الجديدة -  
رأس المال الأجنبي والدول الأجنبية - الشركات الإيطالية - الشركات  
الإنجليزية - الشركات البلجيكية - الشركات الفرنسية - الشركات الألمانية  
- الشركات السويسرية - شركات الدول الأخرى .

### ٤١٧ الفصل الثالث : أهم الشركات والمصارف التي تكونت بأموال أجنبية

أولا : شركات ومصارف الرهن العقاري [ البنك العقاري المصرى ]  
ثانيا : بنوك الأعمال والإيداع والخصم ( البنك الأهلى المصرى )  
ثالثا : شركات الزراعة ( شركة وادى كوم امبو المساهمة )  
رابعا : شركات النقل ( سكة حديد الدلتا ليمتد )  
الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

### ٤٢٩ تمصير الإقتصاد الأهلى على هدى التاريخ

بنك مصر شركات بنك مصر - شركات الأفراد - بنك التسليف  
الزراعى والتعاونى - البنك العقاري الزراعى المصرى - البنك الصناعى  
تحریم الأجانب امتلاك الاراضى الزراعية .

### ٤٤٠ المراجع العربية

### ٤٤٢ المراجع الأجنبية

### ٤٤٤ الفهرست





المطبعة العربية ١١ شارع الليبونية (درب الحمام)



Bibliotheca Alexandrina

0603140